البشر في نقد المقدمات العشر

أو قبسة نور في الرد على كتاب الأستاذ ابن عاشور

تأليف

فقير ربه وأسير ذنبه المؤدب

عثمان بن منصور التونسي

المتوفى سنة (1384هـ/ 1964م)

اعتنى بإخراجه

هارون بن عبد الرحمن آل باشا الجزائري



الدار المالكية

البشر في نقد المقدمات العشر

أو

قبسة نور في الرد على

كتاب الأستاذ ابن عاشور

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

1439هـ - 2017م

ISBN 978-9938-907-11-7



الدار المالكية

للطباعة والنشر والتوزيع

تونس – قبلي: طريق قابس – قرب جامع خالد بن الوليد

هاتف: 24599530 / 27734029

بيروت – لبنان   هاتف: 009613450189 / 009611472705

Email: Daralmalikiya@gmail.com

البشر في نقد المقدمات العشر

أو

قبسة نور في الرد على

كتاب الأستاذ ابن عاشور

تأليف

فقير ربه وأسير ذنبه المؤدب

عثمان بن منصور التونسي

المتوفى سنة (1384هـ/ 1964م)

اعتنى بإخراجه

هارون بن عبد الرحمن آل باشا الجزائري

الدار المالكية

بسم الله الرحمن الرحيم

رحم الله القائل:

تـذكَّـرتُ قـومِـي خاليًا فبكيتهُمُ ... بِشَـجْـوٍ مثلي بالبكاء جَـدِيـرُ
فعزَّيتُ نفسِي وهيَ نفس إذ جرى ... لـهَا ذِكْـرُ قـومِـي لـهَا أَنَّـةٌ وَزَفِـيـرُ
لَـعَـلَّ زمـانـا جَـارَ يـومًـا عليهم ... لهم بالَّذِي تَهْوَى النُّفُوسُ يَدُورُ
فَـيَـفْـرَحُ مـحـزُونٌ وَيـنْـعـمُ بَـائِـسُ ... وَيُطْـلَـقُ مِـنْ ضَـيْـقِ الـوِثـاقِ أَسِيرُ
رُوَيْـدَكَ إنَّ الـيَـومَ يَـتْـبَـعُـهُ الـغَـد ... وَإنَّ صُـرُوفَ الـدَّائِـرَاتِ تَـدُورُ

مقدِّمة خادم الكتاب

الحمد لله الَّذي افترض على الإنسان علوم الأديان، وجمَّله بالمعارف، وغمره بالإحسان. والصَّلاة والسَّلام على من قال: «**العُلَمَاءُ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءُ**»، وعلى آله وأصحابه الهادين المهديِّين، **أمَّا بعد**:

فإنَّ من الشَّائع المعلوم بين أفراد القوم، أن لا يؤلِّف عاقل في غير ما شيئ من العلوم، وهو إمَّا شيئ لم يسبق إليه فيخترع، أو مغلق فيشرح ويفترع، أو متفرِّق فيجمع مع طي الأطراف، أو خطأ فيه مؤلِّفه فيصلح مع الاعتراف، أو مختلط فيرتِّب حسن أو نقص، فيتم بلا ضعف ولا وهن، أو طويل فيختصر بلا خلل، وفائدته تسهيل العلوم وقلَّة الملة.

وقد كان الكتاب الموسوم بين الشُّيوخ والأحداث: «**تحرير المعنى السَّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد**»، المعروف اختصارا بـ: «**التَّحرير والتَّنوير**»، حاز فضلا عظيما، ومقاما جسيما، تحلَّى بعناية كثير من الدَّارسين، وأولوه عناية من جوانب عدَّة، جعل للكتاب قيمة علميَّة تضاف إلى جهود العلماء الأكارم في هذا الدَّرب.

وأمَّا عن دوافع تأليف الكتاب، فيقول الإمام ابن عاشور - كما في تمهيده لهذا «التَّفسير» (1/ 5 - 6) طبع: دارسحنون -: «**كان أكبر أمنيَّتي منذ زمن بعيد، تفسير الكتاب المجيد، الجامع لمصالح الدُّنيا والدِّين، وموثق شديد العرى من الحقِّ المتين، والحاوي لكلِّيَّات العلوم ومعاقد استنباطها، والآخذ قوس البلاغة من محلِّ نياطها، طمعا فى بيان نكت من العلم وكلِّيَّات من التَّشريع، وتفاصيل من مكارم الأخلاق، كان يلوح أنموذج**

من جميعها فى خلال تدبُّره، أو مطالعة كلام مفسِّره، ولكن كنت على كلفي بذلك أتجهَّم التَّقحُّم على هذا المجال، وأحجم عن الزَّجِّ بسية قوسي في هذا النِّضال، اتِّقاء ما عسى أن يعرض له المرء نفسه من متاعب تنوء بالقوَّة، أو فلتأت سهام الفهم، وإن ساعد الذِّهن كمال الفتوَّة، ...».

وقد صدَّر «**تفسيره**» بمقدِّمات عشر، تعين القارئ والدَّارس على فهم الكثير من القضايا المتَّصلة بعلوم القرآن الكريم، إذ حدَّد الإمام ابن عاشور فيها وسائل التَّفسير الَّتي أقام عليها منهجه، سواء التَّفسير بالرِّواية أم التَّفسير بالدِّراية؛ وهي على النَّحو التَّالي:

المقدِّمة الأولى : في التَّفسير والتَّأويل وكون التَّفسير علما.

المقدِّمة الثَّانية : في استمداد علم التَّفسير.

المقدِّمة الثَّالثة : في صحَّة التَّفسير بغير المأثور ومعنى التَّفسير بالرَّأي ونحوه.

المقدِّمة الرَّابعة : فيما يحقُّ أن يكون غرض المفسِّر.

المقدِّمة الخامسة : في أسباب النُّزول.

المقدِّمة السَّادسة : في القراءات.

المقدِّمة السَّابعة : قصص القرآن.

المقدِّمة الثَّامنة : في اسم القرآن وآياته وسوره وترتيبها وأسمائها.

المقدِّمة التَّاسعة : في أنَّ المعاني الَّتي تتحمَّلها جمل القرآن، تعتبر مرادة بها.

المقدِّمة العاشرة : في إعجاز القرآن.

وهته المقدِّمات تعين في تحديد مقوِّمات منهجه في التَّفسير، وتوضيح أسسه وأهدافه، فضلا عما تحويه من فائدة وآراء حافلة.

وبحسب بحثي واطِّلاعي، فقد طبع كتاب «**التَّحرير والتَّنوير**» على مراحل عدَّة:

المرحلة الأولى: تمَّ فيها طبع «**الجزء الأوَّل**» - **أي المقدمات** - منه سنة (**1371**هـ/ **1952**م) أو سنة (**1372**هـ/ **1953**م)، ولم أتعرَّف على الدَّار الطَّابعة ولا على مكان الطَّبع.

وأمَّا الثَّانية: صدر في سنة (**1384**هـ/ **1964**م)، وفيه المقدمات وتفسير «**سورة الفاتحة**»، **وجزء عم، وتولَّت الطبع دار الكتب الشرقية بتونس.**

والثَّالثة: في سنة (**1384**هـ/ **1965**م) أيضا، وهو ينتهي بتفسير الآية (**252**) من «**سورة البقرة**». وتولَّت الطَّبع والنَّشر مطبعة السَّيِّد عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

أمَّا الرَّابعة: فقد طبع منه سنة (**1390**هـ/ **1970**م) في أجزاء غير مجلَّدة بلغت الثَّلاثين جزءا، تولَّت طبعه الدَّار التُّونسيَّة للنَّشر بالاشتراك مع المؤسَّسة الوطنيَّة للكتاب بالجزائر - وهي أفضل طبعاته -.

والخامسة: طبع سنة (**1404**هـ/ **1984**م) بالاشتراك مع الدَّار الجماهيريَّة للنَّشر والتَّوزيع والإعلان بطرابلس ليبيا مرة أخرى - ولم تختلف عن طبعة الدَّار التُّونسيَّة تقريبا إلَّا في نوع الورق -.

وتمَّ في **المرحلة الأخيرة** طبع الكتاب كاملا في خمسة عشر مجلدا بدار سحنون بتونس؛ وممَّا يؤسف عليه أن هته الطَّبعة عبارة عن إعادة صفٍّ، وفيها أخطاء مطبعيَّة لا تعدُّ ولا تحصى لكثرتها.

وأمَّا طبعة دار إحياء التُّراث العربي، ومؤسسَّة التَّاريخ الإسلامي في بيروت والمطبوعة سنة (**1430**هـ/ **2000**م)، فهي أيضا إعادة صفٍّ، ولكن أخطاءها أقلُّ بكثير من طبعة دار سحنون، فهي أفضل منها من هذا الجانب، وتقع في ثلاثين مجلَّدا كاملا.

نعود إلى كتابنا الَّذي نعيد نشره هنا، ألا وهو: «**البشر في نقد المقدمات**

العشر»؛ فالكتاب عبارة عن محاورة رائقة وراقية في النَّقد العلميِّ، دارت بين إمامين فاضلين، الأوَّل: الإمام العالم **محمَّد الطَّاهر ابن عاشور**، والثَّاني: الشَّيخ الأديب **عثمان بن منصور**، حول ما أورده الإمام ابن عاشور في «**مقدِّماته العشر**» - والَّتي أشرنا إليها قبل قليل -، ويدور رحاها على مواضيع شتَّى ألزم بها نفسه في «**تفسيره**»، وعند الاطلاع رأى أنَّ الإمام ابن عاشور لم يجد بدًّا في الإلزام بها، فناقشه الشَّيخ عثمان بن منصور في أربع وستِّين مبحثا، بدأها بمحاورة حول تسمية الكتاب، وأنهاها بملحة حول خواتم الكتب، كلُّ ذلك عند قوله تعالى - الوارد في «**المقدِّمة العاشرة**» -: ﴿ وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ ﴾ [يس/ 60].

والحقَّ أنَّ قارئ كتاب «**البشر**» يشعر بمدى ما يتمتَّع به صاحبه من قدرة على التَّحليل والتَّعليل، ومدى ما يسَّره من توضيح كثير من المشكلات، وما بذله من جهد في عرض آرائه في قضايا عدَّة منها: رؤيته لأصحاب المنهج الجديد؛ على الرغم من تقديم اعتذاره للقرَّاء بقوله: «**ثمَّ فليعلم النَّاقمون أنِّي معترف بضعف جهدي، وقصوري عن بلوغ عشر العشر من رتبة من أردته بنقدي، ولكنِّي شببت واكتهلت، وشخت...، إذ لا عار على مريد محاورة لأعلام، بعدما شغله طلب القوت عن التَّحصيل، على ما تزيَّنوا به من درٍّ وياقوت، والنَّاس في ميدان الطَّلب سابق ولاحق، وساقط ولا فخر عند العقلاء، هذا، وإنِّي أرجو من الأستاذ - أجلَّه الله - أن لا يؤاخذني بما جاش به صدري، واعتقدته حقًّا، وليذكر في التماس العذر، قول إمام دار الهجرة: «كلُّكم رادٌّ مردود عليه، إلَّا صاحب هاته الحجرة»**».



ترجمة الإمام محمَّد الطَّاهر ابن عاشور

نشأته وبيئته العلمية:

اسمه ونسبه: هو العلَّامة الإمام، الشَّيخ محمَّد الطَّاهر الثَّاني ابن الشَّيخ محمَّد ابن محمَّد الطَّاهر الأوَّل ابن محمَّد الشَّاذلي بن عبد القادر محمَّد بن عاشور، الشَّريف الأندلسي، ثمَّ التُّونسي.

مولده: ولد الشَّيخ محمَّد الطَّاهر ابن عاشور بقصر جدِّه لأمِّه الوزير الشَّيخ محمَّد العزيز بوعتُّور بالمرسى، من ضواحي العاصمة التُّونسية، في جمادى الأولى سنة (**1296هـ**)، الموافق لشهر سبتمبر (**1879م**).

نشأته: نشأ الشَّيخ في بيئة علمية؛ فجدُّه لأبيه عالم، وهو قاضي قضاة الحاضرة التُّونسيَّة، وجدُّه لأمِّه الشَّيخ محمد العزيز بوعتُّور عالم أيضاً، تولَّى الوزارة، والأسرة من أفضل أسر العاصمة، فحفظ القرآن الكريم حفظًا متقنًا منذ صغر سنِّه، وحفظ المتون العلميَّة كسائر أبناء عصره، ثمَّ تعلَّم ما تيسَّر له من اللُّغة الفرنسيَّة.

مسيرته العلمية والعملية:

التحق الشَّيخ محمَّد الطَّاهر ابن عاشور بالجامع الأعظم «**الزَّيتونة**» في سنة (**1303هـ/ 1886م**)، حتى أحرز شهادة التَّطويع سنة (**1317هـ/ 1899م**)، وسمِّي عدلاً مبرَّزًا، ابتداءً من سنة (**1900م**) إلى سنة (**1932م**)؛ أقبل على التَّدريس بالجامع الأعظم «**الزَّيتونة**»، والمدرسة الصَّادقيَّة كمدرِّس من

الدَّرجة الثَّانية، فمدرِّسا من الدَّرجة الأولى سنة (1905م)، ثمَّ عضوًا مؤسِّسا للجنة إصلاح التَّعليم بالجامع الأعظم «الزَّيتونة» سنة (1910م).

التحق الشَّيخ محمَّد الطَّاهر ابن عاشور بالقضاء سنة (1911م)، ثمَّ مفتيًا مالكيًا سنة (1923م)، فكبير المفتين سنة (1924م)، فشيخ الإسلام للمذهب المالكي سنة (1932م)، سمِّي شيخ جامع «الزَّيتونة» وفروعه لأوَّل مرَّة في سبتمبر عام (1932م)، ثمَّ سنة (1945م)، وفي سنة (1956م) شيخًا عميدًا للكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدِّين حتَّى سنة (1960م)، حيث أحيل إلى الرَّاحة.

كما كان عضوًا مراسلًا لمجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة (1956م)، وبالمجمع العلمي العربي بدمشق سنة (1955م).

شيوخه وعلماء عصره:

اكتسب الشَّيخ محمَّد الطَّاهر ابن عاشور عدَّة فنون، شملت التَّفسير، والحديث، والقراءات، والبيان، واللُّغة، والتَّاريخ، والمنطق،... فقد تخرَّج على أيدي ثلَّة من علماء عصره، ومن أشهرهم:

1 - محمد العزيز بن محمَّد الحبيب بوعتُّورالمتوفى سنة (1325هـ).

2 - الشَّيخ محمَّد بن عثمان النَّجار المتوفى سنة (1331هـ).

3 - الشَّيخ صالح بن محمَّد الشَّريف الجزائري المتوفى سنة (1338هـ).

4 - الشَّيخ سالم بن عمر بوحاجب البِنْبِلي المتوفى سنة (1342هـ).

5 - الشَّيخ محمد النَّخلي القيرواني المتوفى سنة (1342هـ).

تلامذته:

كان الشَّيخ ابن عاشور من الأعلام البارزين، الَّذين درَّسوا في الجامع

الأعظم «**الزَّيتونة**»، وتخرَّج على يديه جماعة من كبار العلماء والمصلحين، أبرزهم:

1 - الشَّيخ عبد الحميد بن محمَّد المصطفى بن باديس، المتوفى سنة (**1359هـ**).

2 - محمَّد الصَّادق بن محمَّد الشَّطِّي المتوفى سنة (**1364هـ**).

3 - الشيخ محمَّد الفاضل بن محمَّد الطَّاهر ابن عاشورالمتوفى سنة (**1390هـ**).

4 - الشَّيخ محمَّد البشير بن أحمد بن محمد بن أحمد النِّيفر المتوفى سنة (**1394هـ**).

5 - الشَّيخ علي بن محمود بن محمَّد الخوجة المتوفى سنة (**1402هـ**).

آثاره:

شارك ابن عاشور في إثراء المكتبة الإسلاميَّة، بالذَّخائر والنَّفائس، حتَّى وصلت إلى الأربعين، وهي غاية في الدِّقَّة العلميَّة، ومن أجلِّها:

1 - «تحرير المعنى السَّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، والمشهور اختصارا: «التَّحرير والتَّنوير».

2 - «النَّظر الفسيح عند مضايق الأنظار في الجامع الصحيح»، وهو تعليقات على مواضع في «الجامع الصحيح» للبخاري.

3 - «كشف المغطَّى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ».

4 - «الأمالي على مختصر الخليل».

5 - «حاشية التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات كتاب التَّنقيح على شرح تنقيح الفصول في الأصول».

كما ساهم الشيخ ابن عاشور بالكتابة في المجلَّات العلميَّة، منها:

«مجلة السَّعادة العظمى»، «المجلَّة الزَّيتونيَّة»، «مجلَّة هدى الإسلام»، «مجلَّة مجمع اللُّغة العربيَّة» بالقاهرة، «مجلَّة المجمع العلمي» بدمشق.

وفاته:

توفي الشَّيخ محمَّد الطَّاهر ابن عاشور عن أربع وتسعين سنة، في ضاحية المرسى، يوم الأحد (13رجب سنة (1394هـ/ 1973م)، ووري الثَّرى بمقبرة الزَّلَّاج من مدينة تونس، وبموته ودَّعت تونس أبرز شخصية علميَّة، عرفتها في القرن الرَّابع عشر الهجري.



ترجمة الشَّيخ عثمان بن منصور(1)

نشأته وبيئته العلمية:

ولد مؤلِّفنا في العاصمة التُّونسيَّة «تونس»، وتلقَّى تعليمه الأوَّل في جامع الأعظم «الزيتونة»، وواصل التعليم إلى أن تحصَّل على شهادة التَّطويع؛ ثمَّ اختار التَّعليم مهنة له، فباشر التَّعليم في مدينة «تونس» أكثر من ثلاثين سنة، بين مدارس عدَّة: «نهج الكنز»، و«نهج سيِّدي علي عزُّوز»، و«بطحاء الحلفاويِّين»، و«ساحة معقل الزَّعيم» إلى أن تحصَّل على التَّقاعد.

آثاره:

أوَّلا: التَّآليف: ألَّف كتب عدَّة، منها:

1 - **«الإقناع في رسم اليراع»**: ألَّفه في مرحلة التَّعليم، وهو كتاب يحتوي على قواعد الرَّسم العربي، وبأسلوب مبسَّط ومختصر، وهو ما حمل النَّظَارة العِلميَّة بالجامع الأعظم **«الزيتونة»** على الإذن بتدريسه لطلبة السَّنة الثَّالثة، بداية من سنة (**1340هـ/ 1921م**)، ودام التَّدريس به قرابة الأربعين سنة(2).

---

(1) انظر ترجمته في: «**أرشيف محمَّد الصالح المهيدي**» بدار الكتب الوطنية التونسية، مقال محمد الصَّالح المهيدي: «**الشيخ عثمان بن منصور في ذمة الله**»، منشور بجريدة «**الصباح**» (**15** من نوفمبر **1964**).

(2) طبع بالمطبعة الأهليَّة بتونس.

2 - «**البشر في نقد المقدِّمات العشر**»[1]، وهي رسالة علَّق بها على المقدِّمات العشر الَّتي افتتح بها الشَّيخ الإمام محمَّد الطَّاهر ابن عاشور تفسيره: «**التحرير والتنوير**»؛ وقد ألَّفه لمَّا أحيل على التَّقاعد سنة (1372هـ/ 1953م).

3 - «**قمع الإسراف في تحريف تفسير الكشَّاف**»[2]، وهو تأليفه الأخير، والرِّسالة عبارة عن جدول للأخطاء الواقعة في طبعة كتاب: «**تفسير الكشَّاف**» للإمام الزَّمخشري، والصَّادرة عن المطبعة التِّجارية الكبرى بمصر سنة (1354هـ/ 1936م)، حيث وجد الشَّيخ عثمان أنَّ الأغلاط المطبعيَّة فاق عددها الألف، ممَّا يوقع التَّشويش على المُطالع.

ثانيا: الشِّعر: كان الشَّيخ عثمان ملازمًا لمجالس شيخ الأدباء التُّونسيِّين محمَّد العربي الكبَّادي، كما كانت له صحبة مع الشَّاعر مصطفى خريِّف، وهذه العلاقات حرَّكت فيه الذَّوق والملكة الشِّعريَّة؛ إذ نظمه في أغراض تعبِّر عن شخصيَّته، كمعلمًا، وواعظًا، ومصلحًا؛ وقد نشر في عدد من المجلَّات والصُّحف، قصائد منها:

1 - «**معارضة الشَّيخ عثمان بن منصور**»، نشرت بمجلة «**التعليم العربي**»[3]؛ وهي معارضة لأحد شعراء بلاده، تنتمي لشعر الوعظ، والحضِّ على التَّحلِّي بالقيم الرَّفيعة، والأخلاق القويمة.

2 - «**رثاء فقيد العلم والتَّعليم**»، نشرت بمجلة «**الزهرة**»[4]؛ قصيدة

(1) وهو كتابنا الَّذي نقدمه.
(2) طبع بمطبعة المنار بتونس.
(3) انظر (مج1/ ع1) الصادر سنة (1338هـ/ 1919م).
(4) انظر العدد الصادر بتاريخ (7 من يوليو 1919م).

فيها خيوط من المديح، والوصف للشَّيخ الهُمام الطَّاهر بن عاشور «**شيخ الزيتونة**».

3 - «**التَّهاني الوزيريَّة**»، نشرت بمجلة «**النهضة**»(5)؛ حيث أفردها لتهنئة الوزير الأكبر بمناسبة ارتقائه لمنصبه الجديد.

4 - «**وتركتنا في وحشة**»، نشرت بمجلة «**الفكر**»(6).

5 - «**وبقية من بعض الواجبات**»؛ القصيدتين الأخيرتين، هي من الرِّثاء في إسباغ صفات العلم، والخلق والكمال الإنساني، على مرثيَّته لشيخه محمَّد العربي الكبَّادي، مطبوعة في آخر كتاب: «**البشر**»(7)، ومطلعها:

مجد البلاد إذا طلبت متونه ... فتش تجده بجامع الزيتونة
لم ننخذل يا أهل إفريقية ... ما شاء ربك أن يديم عيونه
قد فاض غوثا بالهداية والتقى ... صان الإله شروحه ومتونه

6 - كما كان يصدِّر بعض أشعاره في أعماله؛ وممَّا قاله في «**البشر**»:

حقوق الطبع قد نيطت ... بعثمان بن منصور
عساه أن يرى ذخرا ... ليوم النفخ في الصور
ويمسي الذنب مغفورا ... ويغشى الوجه بالنور

وممَّا صدَّره في «**قمع الإسراف**»:

أرسلته كهدية ... لمقام إخوان الصفاء

(5) انظر العدد (1350) الصادر بتاريخ (17 مارس 1932م).
(6) انظر العدد الصادر في (مايو 1961م).
(7) وقد ألحقتها آخر هذا الكتاب.

كيما يقولوا ربنا ارحم صديقا قد عفا

قد كان قبل رحيله يهوى التثبت والوفا

وهو بهذا الإنتاج لا زال يمارس مهنته الأصليَّة الَّتي هي الإصلاح بمفهومه الواسع، حيث كان الشَّيخ عثمان بن منصور معلِّما أيَّام كان سلك التَّعليم، وشاعرا، و...

أمر آخر، وهو أنَّ مُترجمَنا كان مولعا بلعب الشَّطرنج، إذ كان يتردَّد بين الأفانين على «مقهى المرابط»، و«مقهى حشَّاد» طوال سنوات عدَّة.

وفاته:

وقبل وفاته بيوم وعلى عادته، كان جالسا مع الشَّيخ البشير الخنقي في «مقهى الأهرام» بحيٍّ باب السُّويقة، يتحدَّث كعادته في شؤون الأدب والثَّقافة، وفي الغد بلغ النَّاس خبر وفاته، وذلك في يوم السبت (3 رجب 1384هـ/ 7 نوفمبر 1964)، ببيته بنهج حمَّام الرَّميمي، ولم يعقِّب رحمه الله.



وصف الكتاب وبيان عملي عليه

اعتمدت في إخراج هذا الكتاب على النُّسخة الوحيدة، والمطبوعة بالشَّركة التُّونسيَّة لفنون الرَّسم بتونس.

وتقع النُّسخة المطبوعة في ستٍّ وستِّين صفحة من القطع المتوسِّط، وقد فرغ من تأليفه - كما في آخر الكتاب - في التَّاسع من رمضان سنة (**1372**هـ)، الموافق لـ: الثَّاني والعشرين من ماي سنة (**1953**م).

تنبيه هامٌّ: قد يجد القارئ الكريم بعض الفروق في نصوص الكتاب، أي بين إحالات الشَّيخ الأديب عثمان بن منصور إلى «**المقدِّمات العشر**»، وبين الأصل المثبت هنا؛ والسَّبب أنَّ الشَّيخ الأديب عثمان بن منصور اعتمد على الطَّبعة الأولى للكتاب والَّتي وقف عليها بنفسه، فالطَّبعات الَّتي تلتها فيها زيادات وتنقيحات كثيرة، وأنا أثبتُّ واعتمدت على الطَّبعة الأخيرة الَّتي أصدرتها دار سحنون، ولا أستبعد أنَّ الإمام ابن عاشور استفاد من هذا النَّقد - أي من «**البشر**» -، فالزِّيادات تنبئ عن ذلك.

أمَّا عملي على هذه الكتاب، فهو كما يلي:

- أعدت كتابة النَّصِّ بالطَّريقة الحديثة، ثمَّ قابلت المصفوف على الأصل المطبوع، تحاشيا للسَّقط.
- جعلت «**المقدِّمات العشر**» كاملة أعلى الصَّفحة، وكتاب «**البشر**» في الحاشية، وميَّزت النُّصوص المنتقدة، أو المعلَّق عليها بتسويد الخط،

مع تتبُّعي للأخطاء الموجود فيهما، وأثبت ما رأيته صوابا في مكانه.

- أبقيت على تعليقات الإمام ابن عاشور الملحقة بأصل «**المقدِّمات**»، وأشرت إليها بحرف: «**ط**»، تمييزا عن بقية التَّعليقات.
- ألحقت التَّعليقات والاستدراكات الملحقة بهامش الأصل بحاشية الكتاب.
- عزوت الآيات القرآنية إلى مواطنها في «المصحف الشَّريف».
- خرَّجت الأحاديث الواردة في كلا الكتابين، وعزوتها إلى مصادرها، مع تبين صحيحها من ضعيفها، واكتفيت بـ: «**الصَّحيحين**» إن كان الحديث فيهما.
- عزوت الشَّواهد الشِّعرية إلى قائليها.
- ترجمت للإمام محمَّد الطَّاهر ابن عاشور صاحب «**المقدِّمات العشر**».
- ترجمت للشَّيخ الأديب عثمان بن منصور صاحب «**البشر في نقد المقدِّمات العشر**».
- قمت بعمل ثبت للموضوعات العام(1).

قاله بجيجل المحروسة:

هارون بن عبد الرحمن آل باشا الجزائري

يوم: **29** رجب الفرد سنة **1438** هـ

الموافق لـ: **26** أفريل سنة **2017**م



---

(1) وفي هذا المقام لا تجدني إلاَّ متقدِّما بخالص شكري وامتناني، وداعيا بالرَّحمة والمغفرة لأخي وصديقي: الشَّيخ الفقيه، الباحث الفاضل، خبير المخطوطات والمطبوعات، ياسين بن محمَّد ابن رمضان الشَّعباني التَّونسي رَحِمَهُ اللَّهُ، فله التَّفضُّل بمدِّي بهته النُّسخة النَّفيسة من «**البشر في نقد المقدمات العشر**».

صور
النُّسخة المطبوعة

البشر

في نقد المقدمات العشر

تأليف فقير ربه وأسير ذنبه

(عثمان بن منصور)

حقوق الطبع قد تعلقت ∴ بعثمان بن منصور

عساه أن يرتجي ذخرا ∴ ليوم النفخ في الصور

ويمسي الذنب مغفورا ∴ ويغشى الوجه بالنور

طبع : الشركة التونسية لفنون الرسم

غلاف الكتاب

الحمد الله الذي رفع كلامه عن إن يوتي بمثله والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبين لمراده وفضله وعلى آله وصحبه المبرزين في حلبات الفضائل والمكارم وعلماء إمته الممهدين للدين بالاخلاص في العمل والعزائم اما بعد فانه اهدى الى الكتاب المشتمل على المقدمات العشر للتفسير المستور المنسوب للعلامة الشيخ سيدي الطاهر ابن عاشور المسمى « تحرير الفهم السديد وتنوير الفكر الجديد بتفسير القرآن المجيد » فطالعته بتامل واشتياق وتمتعت في رياض حسنه المآقي والاحداق وشكرت المهدى الذى هو من فضلاء النشء الجديد على الهدية السارة والبسيرة البارة وكنت في مطالعتي له مونسا بالوحدة غالبا وببعض الجلساء احيانا فجرت بيني وبينهم محاورات فيه وكانت تنتهي بوفاق تارة وبخلاف اخرى ربما اشرت لبعضها وكان احدهم كلما انتقدت شيا بحضوره قام ضاحكا منشد البيت المشهور وهو :

واذا ما خلا الجبان بارض　　　طلب الطعن وحده والنزالا

فادركتني سورة الغضب يوما ورددت عليه بقولي

كن شجاعا فسوف ابرز نقدي　　　فاردد السهم ان اردت الجدالا

فذهب مغاضبا وصار مني الى الآن هذا الصاحب بل الصديق العنيف بعد ان ملكني باحسانه وساعدني في اوقات الشدة باخلاص لا راغبا ولا راهبا وانا آسف لغضبه وجدير بان اتمثل بما كان قاله ابو الطيب في ابي العشائر احد عظماء دولة بني حمدان عتابا باله على الاستخفاف بعد التوقير والجنوح الى وضعه في مقام التحقير وهو :

ونفسي له نفسي الفداء لنفسه　　　ولكن بعض المالكين عنيف

وهاؤم النقد لا اريد عليه جزاء ولا شكورا ان اصبت ولا اوثر اصرارا على الباطل ان اخطات ورحم الله من قال :

على انني راض بان احمل الهوى　　　واخلص منه لا علي ولا ليا

والله يقينا مما يخشى منه على الدين والعرض ، وينقذنا من غضبه يوم الجزاء والعرض ، وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

الورقة الأولى من الكتاب

مقدمة الكتاب

هذه كلمات بعضها يتعلق بارشاد المطالعين للكتاب الى الفرق بين الكلامين المنقود والمنقود به وبعضها يتعلق بذكر بعض مقدمات التفسير وان لم نسم بهذا الاسم فاقول كل صفحة من كلام المؤلف عليها نقد يكتب عددها ويوضع تحتها كلامه بين هلالين او نجمتين ثم يذكر تحتها كلام الناقد مفصولا عنه خاليا مما احيط به كلام الاستاذ حتى لا يختلط الكلامان وهكذا الى النهاية

وقد ذكرت في « البشر » جميع المواضع التي يتعلق بها النقد مستوفاة من غير اختصار فكانت ثلاثة وستين مبحثا وذلك لامرين احدهما مراعاة من ايديهم فارغة من كتاب الاستاذ ثانيهما دفع الاتهام بقصد السوء في التقتير وادعاء جعله سترا تتوارى خلفه اصابة المنقود وخطا الناقد خصوصا في زمن يرغب اهله في ظن السوء بمن لا يرغب في الشهرة ولا يركب للرياء صهوة مهرة فهو اجدر من ابى الطيب بقوله فيه

اتى الزمان بنوه في شبيبته   فسرهم وأتيناه على الهرم

ولذا قال صاحب مناهل العرفان الكتاب الذي كاد ان يبلغ الغاية القصوى في الافادة والاجادة قال لافض فوه ولا خاب قلمه « فاننا اصبحنا في زمان افتتن كثير من الناس فيه بالاسماء والرتب والاموال والنشب وباتوا لا يعرفون الرجال بالحق انما يعرفون الحق بالرجال فالباطل ان صدر من فلان النابه فهو عندهم حق وزين والحق ان جاء به فلان الخامل فهو عندهم باطل وشين وهكذا اختلت الضوابط وانقلبت الموازنين اهـ

ويقول الفقير ان الخلق الذي ذكره صاحب المناهل كاد ان يعم الخبيث والطيب فلا تستاصله قوله ولا تاباه وزارة دولة

حتى الكلاب اذا رات ذا بزة   حنت اليه وحركت اذنابها
واذا رأت يوما فقيرا معدما   نبحت عليه وابرزت انيابها

ولهذا اخذنا الاحتياط كي لا يغمرنا القدح ولولا هذا لتركنا النقل اجتنابا لتوفير المعاليم في وقت ضعف وشح وبعد فان مقدمات التفاسير كثيرة بعضها في كتب خاصة كالاتقان في علوم القرآن للامام السيوطي ومناهل العرفان في علوم القرآن لصاحب الفضيلة الاستاذ الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني مدرس علوم القرآن وعلوم الحديث بكلية اصول الدين الازهرية وهما كتابان مطبوعان فالاول بحر زاخر وذخر فاخر والثاني فلك نجوم . اشراقها هاد وحركاتها رجوم . الا ان تواضع صاحبه كاد ان يجعل من يتانسون بالتعاظم ويستوحشون

اما النهمة العلمية فمحمودة فقال قد استفدت من المقدمات ما يساوي ثمنها مائة مرة فقلت بل اكثر لانها اهديت الي وسنا نزل على رغبتك وآمل ان ينتهي انتظاري بقول الحريري

انجز حر ما وعد وسح خال اذ رعد

لا بقول الآخر

اماني من ليلى حسان كانما سقتنا بها ليلى على ظما بردا

منى ان تكن حقا احسن المنى والا فقد عشنا زمنا رغدا

كما اني ارجو من الله الظفر بمحاضرات الشيخ العلامة عبدالعزيز جاويش رحمه الله في الموضوع الذي وعد به الاستاذ واغفله لا تسلى بها مدة الانتظار ثم فليعلم الناقمون اني معترف بضعف جهدي وقصوري عن بلوغ عشر العشر من رتبة من اردته بنقدي ولكني شببت واكتهلت وشخت ولعا بقول النظام عفى الله عنه لا ينبغي للمرء ان يصغر عن ان يقول ولا ان يكبر عن ان يقال له فلذلك لم اكترث بقول البعض عندما سمع صدى « البشر في نقد المقدمات العشر » اين البرغوث من الفيل والنقرة من النيل والدردانيل اذ لا عار على مريد محاورة الاعلام بعد ما شغله طلب القوت عن التحصيل على ما تزينوا به من در وياقوت والناس في ميدان الطلب سابق ولاحق وساقط ولا فخر عند العقلاء الا بما يقرب من الله: قال تعلى « فمن زحزح عن النار وادخل الجنة فقد فاز وما الحياة الدنيا الا متاع الغرور ورحم الله من قال

وكل وجد ان حظ لا ثبات له فان معناه في التحقيق فقدان

هذا واني ارجو من الاستاذ اجله الله ان لا يواخذني بما جاش به صدري واعتقدته حقا وليذكر في التماس العذر قول امام دار الهجرة كلكم راد ومردود عليه الا صاحب هاته الحجرة كتبه بيده الفانية فقير ربه واسير ذنبه وختمه يوم الجمعة تاسع رمضان سنة ١٣٧٢ مؤلفه عثمان بن منصور غفر الله له ولوالديه واخوانه المؤمنين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

الورقة الأخيرة من الكتاب

البشر في نقد المقدمات العشر

أو

قبسة نور في الرد على

كتاب الأستاذ ابن عاشور

تأليف

فقير ربه وأسير ذنبه المؤدب

عثمان بن منصور التونسي

المتوفى سنة (1384هـ/ 1964م)

اعتنى بإخراجه

هارون بن عبد الرحمن آل باشا الجزائري

النَّص محققا

مقدمة المؤلف

عثمان بن منصور

الحمد لله الَّذي رفع كلامه عن أن يؤتى بمثله، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّد المبيِّن لمراده وفضله، وعلى آله وصحبه المبرَّزين في حلبات الفضائل والمكارم، وعلماء أمتِّه الممهِّدين للدِّين بالإخلاص في العمل والعزائم؛ **أمَّا بعد:**

فإنَّه أهدي إليَّ الكتاب المشتمل على «**المقدمات العشر**» للتَّفسير المستور، المنسوب للعلَّامة الشَّيخ، سيِّدي الطَّاهر ابن عاشور المسمَّى: «**تحرير الفهم السَّديد وتنوير الفكر الجديد بتفسير القرآن المجيد**»، فطالعته بتأمُّل واشتياق، ومتِّعت في رياض حسنه المآقي والأحداق، وشكرت المهدي الَّذي هو من فضلاء النشإ الجديد على الهديَّة السارَّة، والسِّيرة البارَّة، وكنت في مطالعتي له مؤنسا بالوحدة غالبا، وببعض الجلساء أحيانا، فجرت بيني وبينهم محاورات فيه، وكانت تنتهي بوفاق تارة، وبخلاف أخرى، ربَّما أشرت لبعضها، وكان أحدهم كلَّما انتقدت شيئا بحضوره قام ضاحكا، منشد البيت المشهور وهو[1]:

وَإِذَا مَا خَلَا الجَبَانُ بِأَرْضٍ … طَلَبَ الطَّعْنَ وَحْدَهُ وَالنِّزَالَا

فأدركتني صورة الغضب يوما، ورددت عليه بقولي:

كُنْ شُجَاعًا فَسَوْفَ أَبْرِزُ نَقْدِي … فَازْدُدِ السَّهْمَ أَمْ أَرَدْتَ الجِدَالَا

---

(1) وهو من قول أبي الطَّيِّب المتنبِّي، انظر «ديوانه» (411) طبع: دار بيروت.

فذهب مغاضبا، وصار منِّي إلى الآن هذا الصَّاحب بل الصَّديق العنيف، بعد أن ملكني بإحسانه، وساعدني في أوقات الشدَّة بإخلاص، لا راغبا ولا راهبا، وأنا آسف لغضبه، وجدير بأن أتمثَّل بما كان قاله أبو الطَّيِّب في أبي العشائر - أحد عظماء دولة بني حمدان -، عتابا له على الاستخفاف بعد التَّوقير، والجنوح إلى وضعه في مقام التَّحفير وهو[1]:

وَنَفْسِي لَهُ نَفْسِي الفِدَاءُ لِنَفْسِهِ   وَلَكِنَّ بَعْضَ المَالِكِينَ عَنِيفُ

وهاؤم النَّقد لا أريد عليه جزاء ولا شكورا إن أصبت، ولا أؤثر إصرارا على الباطل إن أخطأت، ورحم الله من قال[2]:

عَلَى أَنَّنِي رَاضٍ بِأَنْ أَحْمِلَ الهَوَى   وَأَخْلُصَ مِنْهُ لَا عَلِيَّ وَلَا لِيَا

والله يقينا ممَّا يخشى منه على الدِّين والعرض، وينقذنا من غضبه يوم الجزاء والعرض، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.



---

(1) وهو من قول أبي الطَّيِّب المتنبِّي، انظر «ديوانه» (255).

(2) هذا البيت ينسب لقيس بن الملوَّح، انظر «خزانة الأدب» (1/ 4) طبع: مكتبة الخانجي للبغدادي.

مقدِّمة كتاب
البشر في نقد المقدمات العشر

هذه كلمات بعضها يتعلَّق بإرشاد المطالعين للكتاب، إلى الفرق بين الكلاميِّين المنقود والمنقود به، وبعضها يتعلَّق بذكر بعض مقدِّمات التَّفسير، وإن لم تسمَّ بهذا الاسم، فأقول:

كلُّ صفحة من كلام المؤلِّف، عليها نقد يكتب عددها، ويوضع تحتها كلامه بين هلالين أو نجمتين، ثمَّ يذكر تحتها كلام النَّاقد مفصولا عنه، خاليا ممَّا أحيط به كلام الأستاذ، حتَّى لا يختلط الكلامان، وهكذا إلى النِّهاية.

وقد ذكرت في «**البشر**» جميع المواضع الَّتي يتعلَّق بها النَّقد، مستوفاة من غير اختصار، فكانت ثلاثة وستين مبحثا، وذلك لأمرين:

أحدهما: مراعاة من أيديهم فارغة من كتاب الأستاذ.

ثانيهما: دفع الاتِّهام بقصد السُّوء في التَّقتير، وادِّعاء جعله سترا تتوارى خلفه إصابة المنقود، وخطأ النَّاقد، خصوصا في زمن يرغب أهله في ظنِّ السُّوء بمن لا يرغب في الشُّهرة، ولا يركب للرِّياء صهوة مهره، فهو أجدر من أبي الطَّيِّب بقوله فيه(1):

أَتَى الزَّمَانُ بَنُوهُ فِي شَبِيبَتِهِ ... فَسَرَّهُمْ وَأَتَيْنَاهُ عَلَى الهَرَمِ

ولذا قال صاحب «**مناهل العرفان**» الكتاب الَّذي كاد أن يبلغ الغاية

---

(1) انظر «ديوانه» (498).

القصوى في الإفادة والإجادة، قال لا فضَّ فوه ولا خاب قلمه: «فإنَّنا أصبحنا في زمان افتتن كثير من النَّاس فيه بالأسماء والرُّتب، والأموال والنُّشب، وباتوا لا يعرفون الرِّجال بالحقِّ، إنَّما يعرفون الحقَّ بالرِّجال، فالباطل إن صدر من فلان النَّابه فهو عندهم حقٌّ وزين، والحقُّ إن جاء به فلان الخامل، فهو عندهم باطل وشين، وهكذا اختلت الضَّوابط، وانقلبت الموازين».اهـ.

ويقول الفقير: إنَّ الخلق الَّذي ذكره صاحب «**المناهل**» كاد أن يعمَّ الخبيث والطَّيب، فلا تستأصله قوله، ولا تأباه وزارة دولة[1]:

حَتَّى الكِلَابُ إِذَا رَأَتْ ذَا بِزَّةٍ ... حَنَّتْ إِلَيْهِ وَحَرَّكَتْ أَذْنَابَهَا

وَإِذَا رَأَتْ يَوْمًا فَقِيرًا مُعْدَمًا ... نَبَحَتْ عَلَيْهِ وَأَبْرَزَتْ أَنْيَابَهَا

ولهذا أخذنا الاحتياط كي لا يغمرنا القدح، ولو لا هذا لتركنا النَّقل اجتنابا لتوفير المعالم، في وقت ضعف وشحٍّ.

وبعد؛ فإنَّ مقدِّمات التَّفاسير كثيرة، بعضها في كتب خاصَّة كـ: «**الإتقان في علوم القرآن**» للإمام السُّيوطيُّ، و«**مناهل العرفان في علوم القرآن**» لصاحب الفضيلة، الأستاذ الشيخ محمد عبد العظيم الزُّرقاني، مدرِّس علوم القرآن، وعلوم الحديث، بكلية أصول الدِّين الأزهريَّة، وهما كتابان مطبوعان.

فالأوَّل بحر زاخر، وذخر فاخر، والثَّاني فلك نجوم، إشراقها هاد، وحركاتها رجوم، إلَّا أنَّ تواضع صاحبه كاد أن يجعل من يتأنسون بالتَّعاظم، ويستوحشون من التَّواضع، كاد أن يجعلهم فيه من الزَّاهدين؛ وهناك كتب أخرى قديمة، استمدَّ منها صاحب «**الإتقان**» وزاد عليها، ولا

---

(1) البيتين غير منسوبين كما في «غرر الخصائص الواضحة» لابن الوطواط (392) طبع: دار الكتب العلمية؛ ونسبا في «المستطرف» لابن الأحنف (294) طبع: عالم الكتب.

أدرى شأنها مع الطَّبع، هل دخلت دائرته أو نزحت عنها، وفي «الإتقان» ما حوته وزيادة عليه، إلَّا أنَّ لها فضل السَّبق والإمداد، هذا وإنَّ بعض المقدِّمات التَّفسيرية ذكرها أصحابها في فواتح تفاسيرهم، ولم يفردوها بكتاب خاصٍّ، ومن أولئك: ابن جزيء، والألوسي، والقرطبي وغيرهم، ولذلك فغزارة موادِّ علوم القرآن في التآليف، تمكن بالإتقان، وما ذكر معه في الإجادة والإتقان، والسَّلام.



محاورة حول تسمية الكتاب

قد تحدَّث النَّاس عن الاسم وهو: «**تحرير الفهم السَّديد وتنوير الفكر الجديد بتفسير القرآن المجيد**»، فقالو إنَّهم فهموا من هذا الاسم أنَّ الكتاب احتوى على تفسير طائفة من آي القرآن، خصَّها الأستاذ بالبحث والتَّفسير، لوفرة تعلُّقها بحالة المسلمين الاجتماعيَّة اليوم عموما، أو خصوصا قصد إصلاحها، أو لنموِّ الاختلاف فيها بين المفسِّرين، واختفائها عليهم، فأراد كشفها وإيضاحها، وقد منعهم من اعتقاد أنَّ الكتاب تفسير كامل، كما يدلُّ عليه اسمه، صغر حجمه، وهم غاضبون على هذه التَّسمية الَّتي ضلَّلتهم عن موضوع الكتاب، وشوَّقتهم إليه، فاشتروه فلم يجدوا فيه ضالَّتهم الَّتي وعدهم بها اسمه.

وقد نسبوا بذلك للأستاذ مقاصد تجاريَّة وسياسيَّة، والحقيقة في نظري والله أعلم غير ذلك، وأنَّه ليس في صنعه إلَّا قصد شريف، ويرفع الإشكال أنَّه خفي عليهم أنَّ الأمر دائر على حذف مضاف، وجعل الباء ظرفيَّة، أو جعلها سببيَّة ولا حذف، وهذا أولى؛ لأنَّه استوى التَّقدير وعدمه، فعدم التَّقدير أحرى، فيكون المعنى على الوجه الأوَّل في «**مقدِّمات**» تفسير الخ؛ وعلى الثَّاني بسبب تفسير إلخ.

ولنا من الأجوبة ثالث، وهو تنزيل هذه «**المقدِّمات**» منزلة التَّفسير، لشدَّة علاقتها به وقربه منها بروزا، فصارت كأنَّها هو وكأنَّه هي؛ وهذه فلسفة بلاغيَّة بيانية، والأوَّلان فلسفتهما نحويَّة لغويَّة والوجه الأخير أقرب

لقصد الأستاذ والله المستعان.

لكن لمَّا صرَّحت بهاته الأوجه للبعض منهم، اشمأزُّوا وقال زعيمهم في الوقاحة: «لا يناسبك أن تهزل بعدما بلغت من الكبر عتيًّا»، فأجبته: «أه؛ لا يكون الهزال غالبا إلَّا في هذه السِّنِّ»، ولهذا سمَّتها العرب: «دقَّاقة الأعناق»، فأعرض مجيبا بجملة، أملاها عليه سوء أدبه، وهي: «لا عجبا في صدور خرافة من خرف»، فقلت: «أعاذنا الله ممَّا نسبته إلينا ما حيينا»؛ وكانت النَّتيجة افتراقنا من غير وفاق؛ وبعد خطوات ناداني فأجبته، فقال: «خذ منِّي الجواب الصَّحيح عن اعتراضنا البليغ الفصيح: قل إنَّ التَّسمية اقتضاها حبُّ العمل بما يستحسنه الفكر الجديد، وهو ما يسمَّى بخداع العناوين»، فقلت: «كفى، وحسبنا الله ونعم المعين».



[تمهيد المقدِّمات العشر]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

والصَّلاة والسَّلام على أشرف المرسلين

الحمد لله على أن بيَّن للمستهدين معالم مراده، ونصب لجحافل المستفتحين أعلام أمداده، فأنزل القرآن قانونا عامًّا معصوما، وأعجز بعجائبه فظهرت يوما فيوما، وجعله مصدِّقا لما بين يديه ومهيمنا، وما فرَّط فيه من شيء، يعظ مسيئا ويعد محسنا، حتَّى عرفه المنصفون من مؤمن وجاحد، **وشهد له الرَّاغب، والمحتار، والحاسد**[1]، فكان الحال بتصديقه أنطق من اللِّسان، وبرهان

---

(1) وزن «**افتعال**» موجود في اللُّغة، إلَّا أنَّه سماعيٌّ، فلا يصحُّ زيادة همزته وتائه فيما لم يسمع، فيصحُّ أن يصاغ هذا الوزن بزيادتيه فيما أسمع؛ فيقال: «انتصار، واقتدار، وانتقاد، واعتزام»، من نصر، وقدر، ونقد، وعزم؛ ويكون مثل: «افتطار، وابتكاء، واضطحاك» خطأ، لأنَّها لم تسمع، فقول الأستاذ: «**المحتار**»، لحن لغويٌّ، سبقه إليه شاعر الأشواق عمر بن الفارض في قوله:

وَمَـا اخْـتَـرْتُ حَتَّـى اخْـتَـرْتُ حُـبَّـيْـكِ مَـذْهَـبًـا

وكذا ابن عابدين في تسمية حاشيته على «**الدُّرُّ المختار**»: «**ردُّ المحتار**»، ودليل المخطئ عدم وجوده في كلام من يعتدُّ به في الإثبات، وفي الكتب اللُّغويَّة الَّتي منها: «**المختار**»، و«**الصِّحاح**»، و«**المصباح**»، و«**لسان العرب**»، و«القاموس» مزيده إلى السَّماع، وقد استفدت ما ذكر من مجموع «**مجلَّة المنار**» العلميَّة، لصاحبها الأستاذ رشيد رضا، فليراجعه من لم يقنع.

العقل فيه أبصر من شاهد العيان، وأبرز آياته في الآفاق فتبيَّن للمؤمنين أنَّه الحقُّ، كما أنزله على أفضل رسول، فبشَّر بأنَّ لهم قدم صدق، فبه أصبح الرَّسول الأمِّيُّ سيِّد الحكماء المربِّين، وبه شرح صدره، إذ قال: ﴿إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ﴾(١)، فلم يزل كتابه مشعًّا نيِّرا، محفوظا من لدنه أن يترك فيكون مبدَّلا ومغيَّرا.

ثمَّ قيَّض لتبيينه أصحابه الأشدَّاء الرُّحماء، وأبان أسراره من بعدهم في الأمَّة من العلماء، فصلاة الله وسلامه على رسوله وآله الطَّاهرين، وعلى أصحابه نجوم الاقتداء للسَّائرين والماخرين(٢).

أمَّا بعد: فقد كان أكبر أمنيَّتي منذ أمد بعيد، تفسير الكتاب المجيد، الجامع لمصالح الدُّنيا والدِّين، وموثق شديد العرى من الحقِّ المتين[2]،

---

(١) «النمل/ 179».

(٢) قال رسول الله ﷺ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»؛ فبنيت على هذا التَّشبيه تشبيه المهتدين بهم بفريقين: فريق سائرون في البرِّ - وفي ذلك تشبيه عملهم في الإهداء، وهو اتِّباع طريق السُّنَّة بالسَّير في طرق البرِّ -، وفريق ماخرون أي سائرون في الفلك المواخر في البحر؛ وتضمن ذلك تشبيه عملهم في الإهداء وهو الخوض في العلوم بالمخر في البحر، ومن ذلك الإشارة إلى أنَّ العلم كالبحر كما هو شائع، وأنَّ السُّنَّة كالسَّبيل المبلِّغ للمقصود.(ط).
[عن الحديث انظر «السلسلة الضَّعيفة» للألباني (58)، طبع: مكتبة المعارف].

---

(2) قرأ أحد السَّاردين لفظة «موثق» مخفوضة، فلحنته فادَّعى أنَّه محقٌّ، مستدلًّا بقول ابن مالك:

وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ ... وَأَلْفَا وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلْ

ومنشدا بعده قول امرئ القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

فقلت: «أيُّ علاقة بين البيتين وبين هذا الخطأ البيِّن؟ فإنَّ الأستاذ لم يرد إلَّا المعنى الَّذي يساعد عليه الرَّفع، وهو جعلها وصفا لغويًّا للكتاب المجيد»، =

والحاوي لكليَّات العلوم، ومعاقد استنباطها، والآخذ قوس البلاغة من محلِّ نياطها؛ طمعا في بيان نكت من العلم، وكلِّيَّات من التَّشريع، وتفاصيل من مكارم الأخلاق، كان يلوح أنموذج من جميعها في خلال تدبُّره، أو مطالعة كلام مفسِّره(١)، ولكنِّي كنت على كلفي بذلك أتجهَّم التَّقحُّم على هذا المجال، وأحجم عن الزَّجِّ بسية قوسي في هذا النِّضال، اتِّقاء ما عسى أن يعرض له المرء نفسه من متاعب تنوء بالقوَّة، أو فلتات سهام الفهم، وإن بلغ ساعد الذِّهن كمال الفتوَّة، فبقيت أسوف النَّفس مرَّة، ومرَّة أسومها زجرا، فإن رأيت منها تصميما أحلتها على فرصة أخرى، وأنا آمل أن يمنح من التَّيسير، ما يشجِّع على قصد هذا الغرض العسير.

وفيما أنا بين إقدام وإحجام، أتخيَّل هذا الحقل مرَّة القتاد، وأخرى الثُّمام، إذا أنا بأملي قد خيِّل إليَّ أنَّه تباعد أو انقضى، إذا قدِّر أن تسند إليَّ

---

(١) أشير بهذا إلى أنَّ المهمَّ من كلام المفسِّرين، يرشد إلى الزِّيادة على ما ذكروه، والَّذي دون ذلك من كلامهم ينبِّه إلى تقويم ما ذكروه، والمفسَّر هنا مراد به الجنس. (ط).

= فقال: «لو أراد هذا لقال: «والموثق الشَّديد العرى» بالخفض، أو «الموثق شديد العرى» بنصب شديد، وتنكيره لوجوب التَّطابق بين النَّعت والمنعوت في التَّعريف والتَّنكير، إذ يحسن أن يقال: «انتفعنا بالرَّجل العالم، والكريم»؛ ويقبح أن يقال: «بالرَّجل العالم وكريم». فقلت: هذا هو الَّذي يمنعنا من خفض «موثق»، لأنَّ الخفض على تقديرك يفسد المعنى، وعلى اعتباره نعتا يغضب النَّحويِّين، فقال: «ما الحيلة حينئذ؟»، فقلت: «هي أن نقرأه مرفوعا، ونجعله خبر الضَّمير مبتدأ عائد على الكتاب المجيد»، فقال: «هذا لا يخلو من ركاكة، وسوء تعبير، وانحطاط ذوق، ولكن:

إِذَا لَـمْ تَـكُـنْ إِلَّا الأَسِـنَّـةَ مَـرْكَـبًا ... فَـلَا يَـسَـعُ الـمُـضْـطَـرَّ إِلَّا رُكُـوبَـهَـا»

فقلت: «لعلَّ تطويلنا في هذا المبحث أوفر ركاكة».

خطَّة القضا[١]، فبقيت متلهِّفا ولات حين مناص، وأضمرت تحقيق هاته الأمنيَّة متى أجمل الله الخلاص، وكنت أحادث بذلك الأصحاب والإخوان، وأضرب المثل بأبي الوليد ابن رشد في كتاب «البيان»[٢]، ولم أزل كلَّما مضت مدَّة يزداد التَّمنِّي وأرجو إنجازه، إلى أن أوشك أن تمضي عليه مدَّة الحيازة، فإذا الله قد منَّ بالنَّقلة إلى خطَّة الفتيا[٣]، وأصبحت الهمَّة مصروفة إلى ما تنصرف إليه الهمم العليا[3]، فتحوَّل إلى الرَّجاء ذلك اليأس، وطمعت

(١) في (26 رمضان 1331هـ)، والقضاء هنا بالقصر لمراعاة السَّجع.(ط).

(٢) حيث ذكر أنَّه شرع فيه، ثمَّ عاقه عنه تقليد خطَّة القضاء بقرطبة، فعزم على الرُّجوع إليه إن أريح من القضاء، وأنَّه عرض عزمه على أمير المؤمنين علي بن يوسف بن تاشفين، فأجابه لذلك وأعفاه من القضاء، ليعود إلى إكمال كتابه «البيان والتَّحصيل»، وهذا الكتاب هو شرح جليل على كتاب «العتبية» الَّذي جمع فيه العُتبيُّ سماع أصحاب مالك منه، وسماع أصحاب ابن القاسم منه. (ط).

(٣) في (26 رجب 1341هـ).(ط).

---

(3) اعترض على المؤلِّف بعض قدماء تلامذته، ممَّن شاركونا في الشِّيب والهرم، وحنَّكتهم التَّجارب، وانكشفت لهم برعودها المغابن، بأنَّه تشبَّه بقاضي قرطبة مع الفرق بين حاليهما، إذ أنَّ ذلك القاضي ابن رشد تقلدَّها بإلحاح بعد الشُّروع في تأليفه الفقهي، وفارقها فرحا وهي تندب حظَّها؛ بخلاف قاضي تونس فإنَّه حنَّ إليها ولم يقعد به عن تسنُّمها إلى ذلك الوقت الأصغر سنة، لأنَّ ولاية الشبَّان في أمثالها مغضوب عليها في ذلك الزَّمان، وتولَّاها قبل الشُّروع في «تفسيره»، وامتلأ بها سرورا، ثمَّ فارقها مستوحشا أسفا، فكيف يصحُّ هذا التَّشبيه؟ وفي نظري أنَّ هذا النَّقد شديد غير سديد، إذ لا يشترط التَّساوي بين المشبَّه والمشبَّه به من جميع الجهات، وإلَّا لم يصحَّ أن يشبَّه الأدميَّ بالأسد أو بالبحر.

وهناك آخرون قالوا: «إنَّ النَّاس اعتقدوا أنَّه سيسعى سعيا حثيثا في إصلاح المحكمة الشَّرعيَّة، لشدَّة تذمُّره من إجراءاتها وبطئها، وسوء تراتيبها، وقلَّة الضَّبط واستيلاء الإمهال والإهمال، حتَّى صرَّح بأنَّه يتمنَّى خطَّة كبرى فيها، =

أن أكون ممَّن أوتي الحكمة، فهو يقضي بها ويعلِّمها النَّاس[١].

---

(١) أردت الإشارة إلى الحديث: «لاَ حَسَدَ إلاَّ فِي اثْنَتَيْنِ»، لأنَّه يتعيَّن أن لا يكون =

= ليتوجَّه لإصلاحها من جميع نواحيها»؛ وقد شاع عنه هذا بين تلاميذته، وغيرهم، قبل الولاية، فاشتهر بين الخاصِّ والعامِّ، ولهذا اشتدَّ الفرح، وعظم الطَّرب، وورد على القرائح الطَّلب، ففاضت بالتَّهنئة شعرا ونثرا، حتَّى تجمَّع لقاضي ذلك العصر ما يملأ «ديوانا»، لو طبع لكانت له قيمة أدبيَّة، حيث كان من شعرائه، فخر تونس وبدرها، العلَّامة الجليل، شيخنا الخضر بن الحسين، شيخ الأزهر الآن، متَّعه الله بالعافية؛ وبهذه المناسبة فإنِّي أذكر ما علق بذهني من قصيدته، ترفيها على القارئ، وجلبا لمتعته، وإن كان قليلا قال لا فضَّ فوه:

بَسَطَ الهَنَاءُ عَلَى القُلُوبِ جَنَاحاً ... فَأَعَادَ مُسْوَدَّ الحَيَاةِ صَبَاحَا
إِيهِ مُحَيَّا الدَّهْرِ إِنَّكَ مُؤْنِسٌ ... مَا افْتَرَّ ثَغْرُكَ بَاسِمًا وَضَّاحَا
وَتَعُدُّ مَا أَوْحَشْتَنَا فِي غضابِرِ ... خَالاً بِوَجْنَتِكَ المُضِيئَةِ لَاحَا

إلى أن قال:

فَأَسْدَلَ عَلَيْهَا ثَوْبَ جِدَانِهَا ... أَمْسَتْ تَمُجُّ كَمَا عَلِمْتَ مُزَاحَا

ولنعد إلى حكاية قول المنتقدين، قالوا: «مكث المؤلِّف في الخطَّة مدَّة الحيازة كما ذكر، ولم يظهر عليها أثر ثوب الجدِّ، ولو في دائرته الخاصَّة الَّتي يتمكَّن فيها من الإصلاح متى أراد، بل ازداد سوء الحال، وتمكَّن اليأس من الإبلال»، هذا وإنِّي أجيب هؤلاء من غير تحيُّزا وحميَّة جاهليَّة، بأنَّه ربَّما عاقته موانع، لا يقدر على صدِّها، وإنَّ قول الشَّاعر:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ ... تَجْرِي الرِّيَاحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي السُّفُنُ

كفيل بإبداء العذر، وأيضا مالنا ولهذا الفضول تلقاء نقد كتاب، قال صاحبه كلمة ذكرت عرضا، ولم تكن غرضا، فالأولى حينئذ أن نقول فيما مضى عليه الزَّمان، وأقبره مرور الأيَّام، ما قاله السَّاخر من الدُّنيا:

فَكَانَ مَا قَدْ كَانَ لَيْسَ بِكَائِنٍ ... وَكَأَنَّ مَا هُوَ كَائِنٌ قَدْ كَانَا

إذا لا يبقى شيئ بدار الغرور، يوم القيامة كفيل بتمحيص الأمور.

هنالك عقدت العزم على تحقيق ما كنت أضمرته، واستعنت بالله تعالى واستخرته، وعلمت أنَّ ما يهول من توقع كلل أو غلط، لا ينبغي أن يحول بيني وبين نسج هذا النَّمط، إذا بذلت الوسع من الاجتهاد، وتوخَّيت طرق الصَّواب والسَّداد.

أقدمت على هذا المهمِّ إقدام الشُّجاع على وادي السِّباع(١)، متوسِّطا في معترك أنظار النَّاظرين، وزائرا بين ضباح الزَّائرين(٢)، فجعلت حقًّا عليَّ أن أبدي في تفسير القرآن نكتا لم أر من سبقني إليها، وأن أقف موقف الحكم بين طوائف المفسِّرين، تارة لها وآونة عليها، فإنَّ الاقتصار على الحديث المعاد، تعطيل لفيض القرآن الَّذي ماله من نفاد، ولقد رأيت النَّاس حول كلام الأقدمين أحد رجلين: رجل معتكف فيما أشاده الأقدمون، وآخر آخذ بمعوله في هدم ما مضت عليه القرون، وفي كلتا الحالتين ضرٌّ كثير، وهنالك حالة أخرى ينجبر بها الجناح الكسير، وهي أن نعمد إلى ما شاده الأقدمون فنهذِّبه ونزيده، وحاشا أن ننقضه أو نبيده، عالما بأنَّ غمض

= المراد خصوص الجمع بين القضاء بها وتعليمها، بل يحصل المقصود ولو بأن يقضى بها مدَّة، ويعلمها النَّاس مدَّة أخرى. (ط). [أخرجه البخاري في «صحيحه» (73)، وسلم في «صحيحه» (816) عن عبد الله ابن مسعود ﷺ].

(١) وادي السِّباع موضع بين مكَّة والبصرة، وهو واد قفر من السكَّان، تكثر به السِّباع، قال سحيم ابن وثيل:

مَـرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلَا أَرَى ... كَـوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا
أَقَلَّ بِـهِ رَكْـبٌ أَتَـوْهُ تَئِيَّةً ... وَأَخْـوَفَ إِلَّا مَا وَقَـى اللهُ سَارِيَا

(ط).

(٢) «الزَّائرين» هنا اسم فاعل، من زأر بهمزة بعد الزَّاي، وهو الَّذي مصدره الزَّئير، وهو صوت الأسد قال عنترة:

حَلَّتْ بِأَرْضِ الزَّائِرِينَ فَأَصْبَحَتْ ... عَسِرًا عَلَيَّ طِلَابُكِ ابْنَةَ مَخْرَمِ

(ط).

فضلهم كفران للنِّعمة، وجحد مزايا سلفها، ليس من حميد خصال الأمَّة، فالحمد لله الَّذي صدق الأمل، ويسَّر إلى هذا الخير ودلَّ.

و«**التَّفاسير**» وإن كانت كثيرة، فإنَّك لا تجد الكثير منها إلَّا عالة على كلام سابق، بحيث لا حظَّ لمؤلِّفه إلَّا الجمع على تفاوت بين اختصار وتطويل، وإنَّ أهمَّ «**التَّفاسير**» تفسير: «**الكشَّاف**»، و«**المحرَّر الوجيز**» لابن عطيَّة، و«**مفاتيح الغيب**» لفخر الدِّين الرَّازي، و«**تفسير البيضاوي**» الملخَّص من «**الكشَّاف**»، ومن «**مفاتيح الغيب**» بتحقيق بديع، و«**تفسير الشِّهاب الألوسي**»، وما كتبه الطَّيبيُّ، والقزوينيُّ، والقطب، والتَّفتازانيُّ على «**الكشَّاف**»، وما كتبه الخفَّاجي على «**تفسير البيضاوي**»، و«**تفسير أبي السَّعود**»، و«**تفسير القرطبيُّ**»، والموجود من «**تفسير الشَّيخ محمَّد ابن عرفة التُّونسيُّ**» من تقييد تلميذه الأبِّيُّ، وهو بكونه تعليقا على «**تفسير ابن عطيَّة**» أشبه منه بالتَّفسير، لذلك لا يأتي على جميع آي القرآن، و«**تفاسير الأحكام**»، و«**تفسير الإمام محمَّد بن جرير الطَّبريُّ**»، وكتاب «**درَّة التَّنزيل**» المنسوب لفخر الدِّين الرَّازي، وربَّما ينسب للرَّاغب الأصفهانيُّ.

ولقصد الاختصار أعرض عن العزو إليها، وقد ميَّزت ما يفتح الله لي من فهم في معاني كتابه، وما أجلبه من المسائل العلميَّة، ممَّا لا يذكره المفسِّرون، وإنَّما حسبي في ذلك عدم عثوري عليه فيما بين يديَّ من «**التَّفاسير**» في تلك الآية خاصَّة، ولست أدَّعي انفرادي به في نفس الأمر، فكم من كلام تنشئه، تجدك قد سبقك إليه متكلِّم، وكم من فهم تستظهره، وقد تقدَّمك إليه متفهِّم، وقديما قيل[1]:

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ

---

(١) وهو صدر مطلع لمعلقة عنترة بن شداد، انظر «شرح ديوانه» للتبريزي (147) طبع دار الكتاب العربي.

إنَّ معاني القرآن ومقاصده، ذات أفانين كثيرة، بعيدة المدى، مترامية الأطراف، موزَّعة على آياته؛ فالأحكام مبيَّنة في آيات الأحكام، والآداب في آياتها، والقصص في مواقعها، وربَّما اشتملت الآية الواحدة على فنَّين من ذلك أو أكثر، وقد نحا كثير من المفسِّرين بعض تلك الأفنان، ولكنَّ فنًّا من فنون القرآن لا تخلو عن دقائقه ونكته، آية من آيات القرآن، وهو فنُّ دقائق البلاغة، هو الَّذي لم يخصَّه أحد من المفسِّرين بكتاب، كما خصُّوا الأفانين الأخرى، من أجل ذلك التزمت أن لا أغفل التَّنبيه على ما يلوح لي من هذا الفنِّ العظيم، في آية من آي القرآن، كلَّما ألهمته بحسب مبلغ الفهم، وطاقة التَّدبُّر.

وقد اهتممت في تفسيري هذا ببيان وجوه الإعجاز، ونكت البلاغة العربيَّة، وأساليب الاستعمال، واهتممت أيضا ببيان تناسب اتِّصال الآي بعضها ببعض، وهو منزع جليل قد عني به فخر الدِّين الرَّازي، وألَّف فيه برهان الدِّين البقاعيُّ كتابه المسمَّى: «**نظم الدُّرر في تناسب الآي والسُّور**»، إلَّا أنَّهما لم يأتيا في كثير من الآي بما فيه مقنع، فلم تزل أنظار المتأمِّلين لفضل القول تتطلَّع، أمَّا البحث عن تناسب مواقع السُّور بعضها إثر بعض، فلا أراه حقًّا على المفسِّر.

ولم أغادر سورة إلَّا بيَّنت ما أحيط به من أغراضها، لئلَّا يكون النَّاظر في تفسير القرآن مقصورا على بيان مفرداته، ومعاني جمله، كأنَّها فقر متفرِّقة تصرفه عن روعة انسجامه، وتحجب عنه روائع جماله.

واهتممت بتبيين معاني المفردات في اللُّغة العربيَّة، بضبط وتحقيق ممَّا خلت عن ضبط كثير منه قواميس اللُّغة، وعسى أن يجد فيه المطالع تحقيق مراده، ويتناول منه فوائد ونكتا على قدر استعداده، فإنِّي بذلت الجهد في الكشف عن نكت من معاني القرآن وإعجازه، خلت عنها «**التَّفاسير**»، ومن

أساليب الاستعمال الفصيح، ما تصبو إليه همم النَّحارير، بحيث ساوى هذا التَّفسير على اختصاره مطوَّلات القماطير، ففيه أحسن ما في «التَّفاسير»، وفيه أحسن ممَّا في «التَّفاسير»؛ وسمَّيته: «**تحرير المعنى السَّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد**».

واختصرت هذا الاسم باسم: «**التَّحرير والتَّنوير من التَّفسير**»، وها أنا[1] أبتدىء بتقديم مقدِّمات، تكون عونا للباحث في التَّفسير، وتغنيه عن معاد كثير.



(١) عن قصد قلت: «وها أنا»، ولم أقل: «وها أنا ذا»، كما التزمه كثير من المتحذلقين أخذا بظاهر كلام «مغني اللبيب»، لما بيَّنته عند تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ في «سورة البقرة/ 85». (ط).
[انظر «التحرير والتنوير» (1/ 586 - 588)].

المقدِّمة الأولى

في التَّفسير والتَّأويل وكون التَّفسير علما

التَّفْسِير مصدر فَسَّرَ - بتشديد السِّين - الَّذي هو مضاعف فَسَرَ - بالتَّخفيف -، من بابي نَصَرَ، وضَرَبَ الَّذي مصدره الفَسْرُ، وكلاهما فعل متعدٍّ، فالتَّضعيف ليس للتَّعدية.

والفَسْرُ: الإبانة والكشف لمدلول كلام، أو لفظ بكلام آخر، هو أوضح لمعنى المفسَّر عند السَّامع، ثمَّ قيل: المصدران والفعلان متساويان في المعنى، وقيل: يختصُّ المضاعف بإبانة المعقولات؛ قاله الرَّاغب وصاحب «**البصائر**»، وكأنَّ وجهه: أنَّ بيان المعقولان يكلِّف الَّذي يبيِّنه كثرة القول؛ كقول أوس بن حجر[(١)]:

الأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّـ ... ـنَّ كَأَنْ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا

فكان تمام البيت تفسيرا لمعنى الألمعي، وكذلك الحدود المنطقيَّة المفسَّرة للمواهي والأجناس، لا سيما الأجناس العاليَّة الملقَّبة بالمقولات، فناسب أن يخصَّ هذا البيان بصيغة المضاعفة، بناء على أنَّ فعَّل المضاعف إذا لم يكن للتَّعدية كان المقصود منه الدَّلالة على التَّكثير من المصدر، قال في «**الشَّافية**»: «وفعَّل للتَّكثير غالبا»، وقد يكون التَّكثير في ذلك مجازيًّا واعتباريًّا، بأن ينزل كدُّ الفكر في تحصيل المعاني الدَّقيقة، ثمَّ في اختيار أضبط الأقوال لإبانتها منزلة العمل الكثير، كتفسير صحار العبديِّ[(٢)]، وقد

---

(١) البيت في «لسان العرب» لابن منظور (8/ 327 - طبع: دار صادر).

(٢) صحار - بِضَمِّ الصَّاد، وَتَخْفِيف الْحَاء الْمُهْمَلَتَيْنِ -، وَهُوَ ابْن عَيَّاش، بليغ من بلغاء قَبيلَة عبدالْقَيْس فِي صدر الدَّولة الأموية.(ط).

سأله معاوية عن البلاغة فقال: «أن تقول فلا تخطئ، وتجيب فلا تبطئ»، ثمَّ قال لسائله: «أقلني لا تخطئ ولا تبطئ».

ويشهد لهذا قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾(١)، فأمَّا إذا كان فعَّل المضاعف للتَّعدية، فإنَّ إفادته التَّكثير مختلف فيها، والتَّحقيق أنَّ المتكلِّم قد يعدل عن تعدية الفعل بالهمزة، إلى تعديته بالتَّضعيف، لقصد الدَّلالة على التَّكثير لأنَّ المضاعف قد عرف بتلك الدَّلالة في حالة كونه فعلا لازما، فقارنته تلك الدَّلالة عند استعماله للتَّعدية مقارنة تبعيَّة.

ولذلك قال العلَّامة الزَّمخشري في خطبة «الكشَّاف»: «الحمد لله الَّذي أنزل القرآن كلاما مؤلَّفا منظَّما، ونزَّله على حسب المصالح منجَّما»، فقال المحقِّقون من شرَّاحه: «جمع بين أنزل ونزَّل، لما في نزَّل من الدَّلالة على التَّكثير الَّذي يناسب ما أراده العلَّامة من التَّدريج والتَّنجيم».

وأنا أرى أنَّ استفادة معنى التَّكثير في حال استعمال التَّضعيف للتَّعدية، أمر من مستتبعات الكلام، حاصل من قرينة عدول المتكلِّم البليغ عن المهموز، الَّذي هو خفيف إلى المضعَّف الَّذي هو ثقيل، فذلك العدول قرينة على المراد، وكذلك الجمع بينهما في مثل كلام «الكشَّاف» قرينة على إرادة التَّكثير(4).

(١) «الفرْقَان/ 33».

---

(4) قال بعض الملاحظين: «إنِّي لا أرى فيما رآه المؤلِّف شيئا زائدا على ما رآه المحقِّقون من شرَّاح كلام «الكشَّاف» وغيرهم، وعبارته توهم خلاف ذلك، وأنَّه رأي خاصٌّ ينبغي أن يسجَّل باسمه، وينسب إليه»؛ والحقير يجيب عن هاته الملاحظة، بأنَّ الأستاذ قد لا يخطر بباله ما فهمه هذا الملاحظ المماكس في التَّعبير، ولو قيلت عوض: «**وفي رأي**»، عبارة أخرى تؤدِّي المعنى المراد من غير إيهام، لاسترحنا من هاته المماكسة، وقد يكون اختيارها لما فيها من التَّفخيم، والأمر هيِّن على كلِّ مسالم.

وعزا شهاب الدِّين القرافيُّ في أوَّل «أنوار البروق» إلى بعض مشايخه أنَّ العرب فرَّقوا بين فَرَقَ - بالتَّخفيف -، وفرَّقَ - بالتَّشديد -؛ فجعلوا الأوَّل للمعاني، والثَّاني للأجسام، بناء على أنَّ كثرة الحروف تقتضي زيادة المعنى، أو قوَّته، والمعاني لطيفة يناسبها المخفَّف، والأجسام كثيفة يناسبها التَّشديد.

واستشكله هو بعدم اطِّراده، وهو ليس من التَّحرير بالمحلِّ اللَّائق، بل هو أشبه باللَّطائف منه بالحقائق، إذ لم يراع العرب في هذا الاستعمال معقولا ولا محسوسا، وإنَّما راعوا الكثرة الحقيقيَّة، أو المجازيَّة - كما قرَّرنا -، ودلَّ عليه استعمال القرآن؛ ألا ترى أنَّ الاستعمالين ثابتان في الموضع الواحد؟ كقوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ﴾(١)، قرىء بالتَّشديد والتَّخفيف، وقال تعالى حكاية لقول المؤمنين: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾(٢) وهي تفرقة معنوية لا جسمية كما هو واضح(5).

(١) «الإِسْرَاء/ 106».

(٢) «البَقَرَة/ 285».

---

(5) وقع اختلاف في معاد الضَّمير، فقال البعض: «هو كلام القرافي»، وقال غيره: «هو أستاذه»، وقال آخر: يرجع لأحدهما لا على التَّعيين، وأنَّه قصد به الإجمال جبريًّا على عادة البلغاء، وسنَّة الفصحاء، فهو شبيه بما قاله بعضهم في أعور خيَّاط يسمَّى عمرا داعيا له أو عليه، مخرجا للدُّعاء في صورة التَّمنِّي وهو:

خَاطَ لِي عَمْرٌو قِبَا ... لَيْتَ عَيْنَيْهِ سَوَى

ثمَّ إنَّ من قالوا: «إنَّه عائد على القرافي»، اختلفوا في متعلَّق الاعتراض، هل هو ذات كلامه، أو لازمه الَّذي هو الخدش في كلام شيخه، وضعف حرمته عنده؟ وكان الأليق به أن يغضَّني عن الزلَّة، وخالفه آخر وقال: «إنَّ كلام القرافي غير صحيح في نظر الأستاذ لذاته لا للقدح في كلام شيخه»؛ وعند ذلك رفعت صوتي وسوطي قائلا: «إنَّ المحكوم عليه بالنُّزول في =

وقال لبيد[١]:

فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً ... مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّدَتْ إِقْدَامُهَا

فجاء بفعل قدَّم وبمصدر أقدم، وقال سيبويه: «إنَّ فعَّل وأفعَل يتعاقبان»، على أنَّ التَّفرقة عند مثبتها، تفرقة في معنى الفعل لا في حالة مفعوله بالأجسام.

والتَّفسير في الاصطلاح نقول: هو اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن، وما يستفاد منها باختصار أو توسُّع، والمناسبة بين المعنى الأصلي والمعنى المنقول إليه لا يحتاج إلى تطويل.

وموضوع التَّفسير: ألفاظ القرآن من حيث البحث عن معانيه، وما

---

(١) انظر «ديوانه» (110) طبع: دار المعرفة.

= محلٍّ غير لائق، هو كلام شيخ القرافيُّ قطعا، وما فهمتموه عند اختلافكم في معاد الضَّمير مجرَّد وهم، لأنَّ جعله محلَّ احتمال مقصود للبلغاء، ينافي قصد التَّعليم والبيان، والقول بأنَّ كلام القرافي معترض لاعتباره عقوقا غير صحيح، لأنَّ مقام التَّحقيق أرفع من مقام المجاملة، إلَّا مع الإسراف في التَّشنيع والإقامة على التَّقريع، وقولكم: «إنَّه غير صحيح لذاته» ليس له معنى، لأنَّ كلام الأستاذ لا ينافيه ولا يصلح أن يكون ردًّا عليه، بل هو كشرح له وإيضاح، لأنَّ كلام القرافي لا ينافي جعله من اللَّطائب وأغلبيَّته، وإنَّما ينافي اطِّراده واستمراره، وعدم تخلُّفه، فلم يبق إلَّا وجوب عود الضَّمير على كلام شيخ القرافي، وتوجُّه الاعتراض عليه؛ ونقول عندئذ: أنَّ لشيخ القرافي أن يجيب بأنَّ ما أتى في المعاني مثقلا، فلتشبيهها بالأجسام، وما أتى في الجسوم مخفَّفا فلتشبيهها بالمعاني؛ وما قلتم من أنَّ العرب راعوا الكثرة في المثقَّل، والقلَّة في المخفَّف ليس من التَّحرير بالمحلِّ اللَّائق، فصار الأولى إعفاء الفكر من إجهاده فيما لا طائل تحته، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

يستنبط منه، وبهذه الحيثيَّة خالف علم القراءات، لأنَّ تمايز العلوم - كما يقولون - بتمايز الموضوعات، وحيثيَّات الموضوعات.

هذا وفي عدِّ التَّفسير علما تسامح؛ إذ العلم إذا أطلق، إمَّا أن يراد به نفس الإدراك، نحو قول أهل المنطق: «العلم: إمَّا تصوُّر وإمَّا تصديق، وإمَّا أن يراد به الملكة المسمَّاة بالعقل، وإمَّا أن يراد به التَّصديق الجازم، وهو مقابل الجهل، وهذا غير مراد في عدِّ العلوم، وإمَّا أن يراد بالعلم المسائل المعلومات، وهي مطلوبات خبريَّة يبرهن عليها في ذلك العلم وهي قضايا كليَّة، ومباحث هذا العلم ليست بقضايا يبرهن عليها فما هي بكليَّة، بل هي تصوُّرات جزئيَّة غالبا، لأنَّه تفسير ألفاظ أو استنباط معان؛ فأمَّا تفسير الألفاظ فهو من قبيل التَّعريف اللَّفظي، وأمَّا الاستنباط فمن دلالة الالتزام وليس ذلك من القضيَّة»[6].

---

(6) من شأن الأستاذ أن لا يحيد عن السَّبر والتَّصفية، والضَّبط والاستيعاب، ولو فيما يحسن فيه الإغضاء، وإلَّا فأيُّ مانع من عدِّ التَّفسير علما، بناء على غير الغالب في نظره، حيث قال: «بل هو تصوُّرات جزئيَّة غالبا»، فهذا تصريح في أنَّها قد تكون بخلاف ذلك، على أنَّه لا يسلَّم له التَّسامح في عدِّ التَّفسير علما، ولو ألغينا هذا الاعتبار سواء أريد بالعلم الإدراك والتَّصديق الجازم، أو المسائل المعلومة، إذا كلُّ الصَّيد في جوف الفرَّا، ولو أردنا الاستدلال لاجتهدنا الإطالة في القشور، وأدَّتنا إلى نبش كتب المنطق والحكمة، لنثبت أنَّه علم أو غير علم، وهل في إطلاقهم، وتسميَّتهم تسامح، أو تحقيق؟ ولو فعلنا هذا أو سوَّدنا صحفا لإثباته أو نفيه، لأغضبنا الفكر الجديد الَّذي يبغض التَّافه من البحوث.
فليعذرنا الأستاذ إذ لا يرضيه غضبه؛ وآخر ما نقوله هنا أنَّ الطَّبقة العليا من علماء المسلمين سمُّوه علما، فقولهم أولى بالتَّقديم على قول قدماء =

فإذا قلنا: إنَّ «يوم الدِّين» في قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[١]، هو يوم الجزاء، وإذا قلنا: إن قوله تعالى: ﴿ وَحَمۡلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهۡرًاۚ ﴾[٢]، مع قوله: ﴿ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ ﴾[٣]، يؤخذ منه: أنَّ أقلَّ الحمل ستَّة أشهر عند من قال ذلك، لم يكن شيء من ذلك قضيَّة، بل الأوَّل تعريف لفظيٌّ، والثَّاني من دلالة الالتزام، ولكنَّهم عدُّوا تفسير ألفاظ القرآن علما مستقلًّا، أراهم فعلوا ذلك لواحد من وجوه ستَّة:

الأوَّل: أنَّ مباحثه لكونها تؤدِّي إلى استنباط علوم كثيرة، وقواعد كليَّة، نزلت منزلة القواعد الكليَّة لأنَّها مبدأ لها ومنشأ، تنزيلا للشَّيء منزلة ما هو شديد الشَّبه به، بقاعدة ما قارب الشَّيء يعطي حكمه، ولا شكَّ أنَّ ما تستخرج منه القواعد الكليَّة والعلوم، أجدر بأن يعدَّ علما من عدِّ فروعه علما، وهم قد عدُّوا تدوين الشِّعر علما، لما في حفظه من

---

(١) «الفَاتِحَة/ 4».
(٢) «الأَحقَاف/ 15».
(٣) «لُقمَان/ 14».

= الحكماء والمناطقة، وأحقُّ بالمراعاة من اصطلاحاتهم، وإنارة الاعتراضات الَّتي لا تخطر إلَّا ببال أصحاب المنطق، والمقولات خاليَّة من الفائدة، لا سيما عند مريد الاختصار التَّارك لأجله كثيرا ممَّا تشتدُّ إليه حاجة طالب التَّفسير، ومن طالَع «**الإتقان في علوم القرآن**» عنده الخبر اليقين، هذا ومن العجب الاقتصار على ذكر تفسير أبي عبيدة لبيت الأعشى من غير إيضاح، بتطبيق الألفاظ على المعنى، فهو أولى من مماكسة الخلف للسَّلف في تسمية التَّفسير علما؛ هذا نظري الكليل.
وللأستاذ أجله الله أن يقول:

وَنُنْكِرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ ... وَلَا يُنْكِرُونَ القَوْلَ حِينَ نَقُولُ

ولمن سمُّوه علما، أن يقولوا البيت أيضا، إذا قيل لهم فيه تسامح.

استخراج نكت بلاغيَّة، وقواعد لغويَّة.

والثَّاني: أن نقول: إنَّ اشتراط كون مسائل العلم قضايا كليَّة، يبرهن عليها في العلم خاصٌّ بالعلوم المعقولة، لأنَّ هذا اشتراط ذكره الحكماء في تقسيم العلوم، أمَّا العلوم الشَّرعية والأدبيَّة فلا يشترط فيها ذلك، بل يكفي أن تكون مباحثها مفيدة، كمالا علميًّا لمزاولها، والتَّفسير أعلاها في ذلك، كيف وهو بيان مراد الله تعالى من كلامه، وهم قد عدُّوا البديع علما، والعروض علما، وما هي إلَّا تعاريف لألقاب اصطلاحيَّة.

والثَّالث: أن نقول: التَّعاريف اللَّفظيَّة تصديقات - على رأي بعض المحقِّقين -، فهي تؤول إلى قضايا، وتفرُّع المعاني الجمَّة عنها نزَّلها منزلة الكليَّة، والاحتجاج عليها بشعر العرب وغيره، يقوم مقام البرهان على المسألة، وهذا الوجه يشترك مع الوجه الأوَّل في تنزيل مباحث التَّفسير منزلة المسائل، إلَّا أنَّ وجه التَّنزيل في الأوَّل راجع إلى ما يتفرَّع عنها، وهنا راجع إلى ذاتها مع أنَّ التَّنزيل في الوجه الأوَّل في جميع الشُّروط الثَّلاثة وهنا في شرطين، لأنَّ كونها قضايا إنَّما يجيء على مذهب بعض المنطقيِّين.

الرَّابع: أن نقول: إنَّ علم التَّفسير لا يخلو من قواعد كليَّة في أثنائه، مثل: تقرير قواعد النَّسخ عند تفسير: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[(١)]، وتقرير قواعد التَّأويل عند تقرير: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ﴾[(٢)]، وقواعد المحكم عند تقرير: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾[(٣)]، فسمِّي مجموع ذلك وما معه علما تغليبا، وقد اعتنى العلماء بإحصاء كلِّيَّات تتعلَّق بالقرآن، وجمعها ابن فارس، وذكرها عنه في «**الإتقان**»، وعنى بها أبو البقاء الكفويُّ في «**كلِّيَّاته**»، فلا بدع أن تزاد

---

(١) «البَقَرَة/ **106**».
(٢) «آل عمرَان/ 7».
(٣) «آل عمرَان/ 7».

تلك في وجوه شبه مسائل التَّفسير بالقواعد الكلِّيَّة.

الخامس: أنَّ حقَّ التَّفسير أن يشتمل على بيان أصول التَّشريع وكلِّيَّاته، فكان بذلك حقيقا بأن يسمَّى علما، ولكنَّ المفسِّرين ابتدأوا بتقصِّي معاني القرآن، فطفحت عليهم، وحسرت دون كثرتها قواهم، فانصرفوا عن الاشتغال بانتزاع كلِّيَّات التَّشريع إلَّا في مواضع قليلة.

السَّادس - وهو الفصل -: أنَّ التَّفسير كان أوَّل ما اشتغل به علماء الإسلام قبل الاشتغال بتدوين بقيَّة العلوم، وفيه كثرت مناظراتهم، وكان يحصل من مزاولته والدُّربة فيه لصاحبه ملكة، يدرك بها أساليب القرآن ودقائق نظمه، فكان بذلك مفيدا علوما كلِّيَّة، لها مزيد اختصاص بالقرآن المجيد، فمن أجل ذلك سمِّي علما.

ويظهر أنَّ هذا العلم، إن أخذ من حيث إنَّه بيان وتفسير لمراد الله من كلامه كان معدودا من أصول العلوم الشَّرعيَّة، وهي الَّتي ذكرها الغزاليُّ في الضَّرب الأوَّل من العلوم الشَّرعيَّة المحمودة من كتاب «**الإحياء**»، لأنَّه عدَّ أوَّلها الكتاب والسُّنَّة، ولا شكَّ أنَّه لا يعنى بعلم الكتاب حفظ ألفاظه، بل فهم معانيها، وبذلك صحَّ أن يعدَّ رأس العلوم الإسلاميَّة، كما وصفه البيضاويُّ بذلك، وإن أخذ من حيث ما فيه من بيان مكيٍّ ومدنيٍّ، وناسخ ومنسوخ، ومن قواعد الاستنباط الَّتي تذكر أيضا في علم أصول الفقه، من عموم وخصوص وغيرهما، كان معدودا في متمِّمات العلوم الشَّرعيَّة المذكورة في الضَّرب الرَّابع من كلام الغزاليِّ[1]، وبذلك الاعتبار عدَّ فيها.

---

(١) حَيْثُ قسَّم العلوم إلى شرعيَّة وغيرها، وقسَّم الشَّرعيَّة إلى محمودة ومذمومة، وقسَّم المحمودة منها إلى أضرب أربعة: «أصول وفروع، ومقدِّمات ومتمِّمات، فالأصول: الكتاب والسُّنَّة والإجماع وآثار الصَّحابة، والثَّاني: الفروع، وهو ما فهم من الأصول، وهو الفقه وعلم أحوال القلوب، والثَّالث: المقدِّمات كالنَّحو =

إذ قال: «الضَّرب الرَّابع: المتمِّمات، وذلك في علم القرآن ينقسم إلى ما يتعلَّق باللَّفظ، كعلم القراءات، وإلى ما يتعلَّق بالمعنى كالتَّفسير؛ فإنَّ اعتماده أيضا على النَّقل، وإلى ما يتعلَّق بأحكامه كالنَّاسخ والمنسوخ، والعامِّ والخاصِّ، وكيفيَّة استعمال البعض منه مع البعض، وهو العلم الَّذي يسمَّى أصول الفقه»، وهو بهذا الاعتبار لا يكون رئيس العلوم الشَّرعيَّة.

والتَّفسير أوَّل العلوم الإسلاميَّة ظهورا، إذ قد ظهر الخوض فيه في عصر النَّبيِّ ﷺ، إذ كان بعض أصحابه قد سأل عن بعض معاني القرآن، كما سأله عمر رضي الله عنه عن الكلالة، ثمَّ اشتهر فيه بعد من الصَّحابة عليٌّ، وابن عبَّاس، وهما أكثر الصَّحابة قولا في التَّفسير، وزيد بن ثابت، وأبيٌّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم، وكثر الخوض فيه، حين دخل في الإسلام من لم يكن عربيُّ السَّجيَّة، فلزم التَّصدِّي لبيان معاني القرآن لهم، وشاع عن التَّابعين، وأشهرهم في ذلك مجاهد، وابن جبير، وهو أيضا أشرف العلوم الإسلاميَّة ورأسها على التَّحقيق.

وأمَّا تصنيفه فأوَّل من صنَّف فيه: عبد الملك بن جريج المكيُّ المولود سنة (80هـ)، والمتوفَّى سنة (149هـ)، صنَّف كتابه في «**تفسير آيات كثيرة**»، وجمع فيه آثارا وغيرها، وأكثر روايته عن أصحاب ابن عبَّاس، مثل: عطاء، ومجاهد، وصنِّفت تفاسير ونسبت روايتها إلى ابن عبَّاس، لكنَّ أهل الأثر تكلَّموا فيها، وهي: «**تفسير محمَّد بن السَّائب الكلبي**» المتوفَّى سنة (146هـ)، عن أبي صالح، عن ابن عبَّاس، وقد رُمي أبو صالح بالكذب،

= واللُّغة، والرَّابع: المتمِّمات للقرآن وللسُّنَّة وللآثار وهي القراءات، والتَّفسير، والأصول، وعلم الرِّجال، وليس في العلوم الشَّرعيَّة مذموم إلَّا عرضا، كبعض أحوال علم الكلام، وبعض الفقه الَّذي يقصد للتَّحيُّل ونحوه.(ط).

حتَّى لقِّب بكلمة «**دروغدت**» بالفارسيَّة، بمعنى الكذَّاب[(١)]، وهي أوهى الرِّوايات، فإذا انضمَّ إليها رواية محمَّد بن مروان السُّديِّ، عن الكلبيِّ فهي سلسلة الكذب[(٢)]، أرادوا بذلك أنَّها ضدَّ ما لقَّبوه بسلسلة الذَّهب، وهي مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

وقد قيل إنَّ الكلبيَّ كان من أصحاب عبد الله بن سبأ اليهوديِّ الأصل، الَّذي أسلم وطعن في الخلفاء الثَّلاثة، وغلا في حبِّ عليِّ بن أبي طالب، وقال: «إنَّ عليًّا لم يمت، وأنَّه يرجع إلى الدُّنيا»، وقد قيل إنَّه ادَّعى إلهيَّة عليٍّ.

وهنالك رواية مقاتل، ورواية الضَّحَّاك، ورواية عليُّ بن أبي طلحة الهاشميِّ كلُّها عن ابن عبَّاس، وأصحُّها رواية عليُّ بن أبي طلحة، وهي الَّتي اعتمدها البخاريُّ في كتاب التَّفسير من «**صحيحه**»، فيما يصدِّر به من تفسير المفردات على طريقة التَّعليق، وقد خرَّج في «**الإتقان**»، جميع ما ذكره البخاريُّ من تفسير المفردات، عن ابن أبي طلحة، عن ابن عبَّاس، مرتَّبة على سور القرآن.

والحاصل أنَّ الرِّواية عن ابن عبَّاس، قد اتَّخذها الوضَّاعون والمدلِّسون ملجأ لتصحيح ما يروونه، كدأب النَّاس في نسبة كلِّ أمر مجهول من الأخبار والنَّوادر، لأشهر النَّاس في ذلك المقصد.

وهنالك روايات تسند لعليٍّ رضي الله عنه، أكثرها من الموضوعات، إلَّا ما روي بسند صحيح، مثل ما في «**صحيح البخاري**» ونحوه، لأنَّ لعليٍّ أفهاما في القرآن، كما ورد في «**صحيح البخاري**» عن أبي جحيفة قال: «قلت لعليٍّ: هل عندكم شيء من الوحي ليس في كتاب الله؟ فقال: «لا؛ والَّذي فلق الحبَّة،

---

(١) «تفسير القرطبي». (ط).

(٢) «الإتقان». (ط).

وبرأ النَّسمة، ما أعلمه إلَّا فهما يعطيه الله رجلا في القرآن»، ثمَّ تلاحق العلماء في تفسير القرآن، وسلك كلُّ فريق مسلكا يأوي إليه، وذوقا يعتمد عليه.

فمنهم من سلك مسلك نقل ما يؤثر عن السَّلف، وأوَّل من صنَّف في هذا المعنى مالك ابن أنس، وكذلك الدَّاوودي تلميذ السُّيوطي في «**طبقات المفسِّرين**»، وذكره عيَّاض في «**المدارك**» إجمالا؛ وأشهر أهل هذه الطَّريقة فيما هو بأيدي النَّاس محمَّد بن جرير الطَّبري.

ومنهم من سلك مسلك النَّظر، كأبي إسحاق الزَّجَّاج، وأبي عليٍّ الفارسي، وشغف كثير بنقل القصص عن الإسرائيليات، فكثرت في كتبهم الموضوعات، إلى أن جاء في عصر واحد عالمان جليلان أحدهما بالمشرق، وهو العلَّامة أبو القاسم محمود الزَّمخشريُّ، صاحب «**الكشَّاف**»، والآخر بالمغرب بالأندلس، وهو الشَّيخ عبد الحقِّ بن عطيَّة، فألَّف تفسيره المسمى بـ: «**المحرَّر الوجيز**»، كلاهما يغوص على معاني الآيات، ويأتي بشواهدها من كلام العرب، ويذكر كلام المفسِّرين، إلَّا أنَّ منحى البلاغة والعربيَّة بالزَّمخشريِّ أخصُّ، ومنحى الشَّريعة على ابن عطيَّة أغلب، وكلاهما عضادتا الباب، ومرجع من بعدهما من أولي الألباب.

وقد جرت عادة المفسِّرين بالخوض في بيان معنى التَّأويل، وهل هو مساو للتَّفسير، أو أخصُّ منه أو مباين؟ وجماع القول في ذلك أنَّ من العلماء من جعلهما متساويين، وإلى ذلك ذهب ثعلب، وابن الأعرابيِّ، وأبو عبيدة، وهو ظاهر كلام الرَّاغب، ومنهم من جعل التَّفسير للمعنى الظَّاهر، والتَّأويل للمتشابه، ومنهم من قال: «التَّأويل صرف اللَّفظ عن ظاهر معناه إلى معنى آخر، محتمل لدليل»، فيكون هنا بالمعنى الأصوليِّ، فإذا فسَّر قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾(١)، بإخراج الطَّير من البيضة، فهو التَّفسير، أو بإخراج

---

(١) «الروم/ 19».

المسلم من الكافر فهو التَّأويل.

وهنالك أقوال أخر لا عبرة بها، وهذه كلُّها اصطلاحات لا مشاحَّة فيها، إلَّا أنَّ اللُّغة والآثار تشهد للقول الأوَّل، لأنَّ التَّأويل مصدر أوَّله: إذا أرجعه إلى الغاية المقصودة، والغاية المقصودة من اللَّفظ هو معناه، وما أراده منه المتكلِّم به من المعاني، فساوى التَّفسير، على أنَّه لا يطلق إلَّا على ما فيه تفصيل معنى خفيٍّ معقول، قال الأعشى[١]:

عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ تَأَوُّلُ حُبِّهَا تَأَوُّلُ رِبْعِيِّ السِّقَابِ فَأَصْحَبَا

أي: تبيين تفسير حبِّها أنَّه كان صغيرا في قلبه، فلم يزل يشبُّ حتَّى صار كبيرا كهذا السَّقب، أي ولد النَّاقة الَّذي هو من السِّقاب الرَّبيعية، لم يزل يشبُّ حتَّى كبر وصار له ولد يصحبه، قاله أبو عبيدة؛ وقد قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾[٢]، أي ينتظرون إلاَّ بيانه الَّذي هو المراد منه، وقال ﷺ في دعائه لابن عبَّاس: «**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ**»[٣]، أي فهم معاني القرآن، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: «كان ﷺ يقول في ركوعه: «**سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي**» يتأوَّل القرآن»[٤]، أي يعمل بقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾[٥]، فلذلك جمع في دعائه التَّسبيح والحمد، وذكر لفظ الربِّ، وطلب المغفرة؛ فقولها: «يتأوَّل»، صريح في أنَّه فسَّر الآية بالظَّاهر منها، ولم يحمِّلها على ما تشير إليه من انتهاء مدَّة الرِّسالة، وقرب انتقاله ﷺ، الَّذي فهمه منها عمر، وابن عبَّاس رضي الله عنهما.

---

(١) انظر «ديوانه» (113) طبع: مكتبة الآداب.

(٢) «الأعراف/ 53».

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (143)، ومسلم في «صحيحه» (2477) عن عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (817)، ومسلم في «صحيحه» (484) عن عائشة رضي الله عنها.

(٥) «النصر/ 3».

المقدِّمة الثَّانية

في استمداد علم التَّفسير

استمداد العلم يراد به توقُّفه على معلومات، سابق وجودها على وجود ذلك العلم عند مدوِّنيه، لتكون عونا لهم على إتقان تدوين ذلك العلم، وسمُّي ذلك في الاصطلاح بالاستمداد، عن تشبيه احتياج العلم لتلك المعلومات بطلب المدد، والمدد العون والغواث، فقرنوا الفعل بحرفي الطَّلب وهما السِّين والتَّاء(7).

وليس كلُّ ما يذكر في العلم معدودا من مدده، بل مدده ما يتوقَّف عليه تقوُّمه، فأمَّا ما يورد في العلم من مسائل علوم أخرى، عند الإفاضة في البيان، مثل كثير من إفاضات فخر الدِّين الرَّازي في «**مفاتيح الغيب**»، فلا يعدُّ مددا للعلم، ولا ينحصر ذلك ولا ينضبط، بل هو متفاوت على حسب مقادير توسُّع المفسِّرين ومستطرداتهم، فاستمداد علم التَّفسير للمفسِّر العربيِّ والمولد، من المجموع الملتئم من علم العربيَّة وعلم الآثار، ومن أخبار العرب، وأصول الفقه، قيل وعلم الكلام، وعلم القراءات.

---

(7) توقُّف العلم على معلومات، لا ينبغي أن يقال فيه: «**استمداد**»، كما هو واضح، وإنَّما الاستمداد توجُّه النَّفس إلى تلك المعلومات، والاستخراج منها ما يتأتَّى به إتقان ذلك العلم، وتدوينه والإصابة فيه، بدلالة السِّين والتَّاء؛ على هذا المراد فعبارة الأستاذ فيها تسامح، أوضح من تسامح المفسِّرين في تسميتهم التَّفسير: «**علما**»، وأشدُّ منها احتياجا إلى الجواب.

أمَّا العربيَّة فالمراد منها معرفة مقاصد العرب من كلامهم، وأدب لغتهم، سواء حصلت تلك المعرفة، بالسَّجيَّة والسَّليقة، كالمعرفة الحاصلة للعرب الَّذين نزل القرآن بين ظهرانيهم، أم حصلت بالتَّلقِّي والتَّعلُّم كالمعرفة الحاصلة للمولَّدين الَّذين شافهوا بقية العرب ومارسوهم، والمولَّدين الَّذين درسوا علوم اللِّسان ودونوها.

إنَّ القرآن كلام عربيٌّ، فكانت قواعد العربيَّة طريقا لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم، لمن ليس بعربيٍّ بالسَّليقة، ونعني بقواعد العربيَّة مجموع علوم اللِّسان العربيِّ، وهي: متن اللُّغة، والتَّصريف، والنَّحو، والمعاني، والبيان؛ ومن وراء ذلك استعمال العرب المتَّبع من أساليبهم في خطبهم، وأشعارهم، وتراكيب بلغائهم، ويدخل في ذلك ما يجري مجرى التَّمثيل، والاستئناس للتَّفسير من أفهام أهل اللِّسان أنفسهم لمعاني آيات غير واضحة الدَّلالة عند المولَّدين، قال في «**الكشَّاف**»: «ومن حقِّ مفسر كتاب الله الباهر، وكلامه المعجز، أن يتعاهد في مذاهبه بقاء النَّظم على حسنه، والبلاغة على كمالها، وما وقع به التَّحدِّي سليما من القادح، فإذا لم يتعاهد أوضاع اللُّغة فهو من تعاهد النَّظم والبلاغة على مراحل»(١).

ولعلمي البيان والمعاني مزيد اختصاص بعلم التَّفسير، لأنَّهما وسيلة لإظهار خصائص البلاغة القرآنيَّة، وما تشتمل عليه الآيات من تفاصيل المعاني وإظهار وجه الإعجاز، ولذلك كان هذان العلمان يسمَّيان في القديم: «علم دلائل الإعجاز»، قال في «**الكشَّاف**»: «علم التَّفسير الَّذي لا يتمُّ لتعاطيه، وإجالة النَّظر فيه كل ذي علم، فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلِّم وإن بزَّ أهل الدُّنيا في صناعة الكلام،

---

(١) انظره عند قوله تعالى: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾، في سورة «البقرة/ 15». (ط).

وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القرية أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوعظ، والنَّحوي وإن كان أنحى من سيبويه، واللُّغوي وإن علك اللُّغات بقوَّة لحييه، لا يتصدَّى منهم أحد لسلوك تلك الطَّرائق، ولا يغوص على شئ من تلك الحقائق، إلَّا رجل قد برع في علمين مختصَّين بالقرآن، وهما علما البيان والمعاني»[1].اهـ.

وقال في تفسير «**سورة الزُّمر**» عند قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[2]: «وكم من آية من آيات التَّنزيل، وحديث من أحاديث الرَّسول، قد ضيم وسيم الخسف، بالتَّأويلات الغثَّة، والوجوه الرَّثَّة، لأنَّ من تأوَّلها ليس من هذا العلم في عير ولا نفير، ولا يعرف قبيلا منه من دبير»، يريد به علم البيان؛ وقال السَّكاكيُّ في مقدِّمة القسم الثَّالث من كتاب «**المفتاح**»: «وفيما ذكرنا ما ينبِّه على أنَّ الواقف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدَّس، من كلامه مفتقر إلى هذين العلمين: «**المعاني والبيان**» كلَّ الافتقار، فالويل كلَّ الويل لمن تعاطى التَّفسير وهو فيهما راجل».

قال السَّيِّد الجرجانيُّ في «**شرحه**»: «ولا شك أنَّ خواصَّ نظم القرآن أكثر من غيرها، فلابدَّ لمن أراد الوقوف عليها، إن لم يكن بليغا سليقة، من هذين العلمين، وقد أصاب - السَّكَّاكيُّ - بذكر «**الحكيم**» المحزَّ، أي أصاب المحزَّ، إذ خصَّ بالذِّكر هذا الاسم من بين الأسماء الحسنى، لأنَّ كلام الحكيم يحتوي على مقاصد جليلة، ومعاني غالية، لا يحصل الاطِّلاع على جميعها، أو معظمها إلَّا بعد التَّمرُّس بقواعد بلاغة الكلام المفرَّغة فيه، وفي قوله: «**ينبِّه**» إشارة إلى أنَّ من حقِّه أن يكون معلوما ولكنَّه قد يغفل عنه، وقوله: «**فالويل كلَّ الويل**» تنفير، لأنَّ من لم يعرف هذين العلمين إذا

---

(١) ديباجة «**الكشَّاف**». (ط).

(٢) «الزمر/ 67».

شرع في تفسير القرآن واستخراج لطائفه أخطأ غالبا، وإن أصاب نادرا كان مخطئا في إقدامه عليه».اهـ.

وقوله: «**تمام مراد الحكيم**»، أي المقصود هو معرفة جميع مراد الله من قرآنه، وذلك إمَّا ليكثر الطَّلب واستخراج النُّكت، فيدأب كلُّ أحد للاطِّلاع على غاية مراد الله تعالى، وإمَّا أن يكون المراد الَّذي نصب عليه علامات بلاغيَّة، وهو منحصر فيما يقتضيه المقام بحسب التَّتبُّع، والكلُّ مظنَّة عدم التَّناهي، وباعث للنَّاظر على بذل غاية الجهد في معرفته، والنَّاس متفاوتون في هذا الاطِّلاع على قدر صفاء القرائح ووفرة المعلومات.

وقال أبو الوليد ابن رشد، في جوابه له عمَّن قال: «إنَّه لا يحتاج إلى لسان العرب»، ما نصُّه: «هذا جاهل، فلينصرف عن ذلك وليتب منه، فإنَّه لا يصحُّ شيء من أمور الدِّيانة والإسلام، إلَّا بلسان العرب، يقول الله تعالى: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾[1]، إلاَّ أن يرى أنَّه قال ذلك لخبث في دينه، فيؤدِّبه الإمام على قوله ذلك، بحسب ما يرى فقد قال عظيما».اهـ.

ومراد السَّكَّاكيُّ من تمام مراد الله، ما يتحمَّله الكلام من المعاني الخصوصيَّة، فمن يفسِّر قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[2]: بإنَّا نعبدك، لم يطَّلع على تمام المراد، لأنَّه أهمل ما يقتضيه تقديم المفعول من القصد.

وقال في آخر فنِّ البيان من «**المفتاح**»: «لا أعلم في باب التَّفسير بعد علم الأصول أقرأ على المرء لمراد الله من كلامه، من علمي المعاني والبيان، ولا أعون على تعاطي تأويل متشابهاته، ولا أنفع في درك لطائف نكته وأسراره، ولا أكشف للقناع عن وجه إعجازه، ولكم آية من آيات

---

(١) «الشعراء/ 195».

(٢) «الفاتحة/ 5».

القرآن تراها قد ضيمت حقَّها، واستلبت ماءها ورونقها، أن وقعت إلى من ليسوا من أهل هذا العلم، فأخذوا بها في مآخذ مردودة، وحملوها على محامل غير مقصودة» إلخ.

وقال الشَّيخ عبد القاهر في «**دلائل الإعجاز**» في آخر فصل المجاز الحكمي: «ومن عادة قوم ممَّن يتعاطى التَّفسير بغير علم، أن يتوهَّموا ألباب الألفاظ الموضوعة على المجاز والتَّمثيل، أنَّها على ظواهرها، أي على الحقيقة، فيفسدوا المعنى بذلك، ويبطلوا الغرض، ويمنعوا أنفسهم والسَّامع منهم العلم بموضع البلاغة وبمكان الشَّرف، وناهيك بهم إذا أخذوا في ذكر الوجوه، وجعلوا يكثرون في غير طائل، هنالك ترى ما شئت من باب جهل قد فتحوه، وزند ضلالة قد قدحوا به».

وأمَّا استعمال العرب، فهو التَّملِّي من أساليبهم في خطبهم وأشعارهم، وأمثالهم وعوائدهم، ومحادثاتهم، ليحصل بذلك لممارسة المولَّد ذوق يقوم عنده مقام السَّليقة والسَّجيَّة عند العربيِّ القحِّ، والذَّوق كيفية للنَّفس بها تدرك الخواصُّ والمزايا الَّتي للكلام البليغ؛ قال شيخنا الجدُّ الوزير: «وهي ناشئة عن تتبُّع استعمال البلغاء، فتحصل لغير العربيِّ بتتبُّع موارد الاستعمال والتَّدبُّر في الكلام المقطوع ببلوغه غاية البلاغة، فدعوى معرفة الذَّوق لا تقبل إلَّا من الخاصَّة، وهو يضعف ويقوى بحسب مثافنة ذلك التَّدبُّر».اهـ.

ولله درُّه في قوله: «المقطوع ببلوغه غاية البلاغة»، المشير إلى وجوب اختيار الممارس لما يطالعه من كلامهم، وهو الكلام المشهود له بالبلاغة بين أهل هذا الشَّأن، نحو: «المعلَّقات»، و«الحماسة»، ونحو: «نهج البلاغة»، و«مقامات الحريري»، و«رسائل بديع الزَّمان».

قال صاحب «المفتاح» قبيل الكلام على اعتبارات الإسناد الخبريِّ:

«ليس من الواجب في صناعته وإن كان المرجع في أصولها، وتفاريعها إلى مجرَّد العقل، أن يكون الدَّخيل فيها كالنَّاشئ عليها في استفادة الذَّوق منها، فكيف إذا كانت الصِّناعة مستندة إلى تحكيمات وضيعة، واعتبارات إلفيَّة، فلا بأس على الدَّخيل في علم المعاني، أن يقلد صاحبه في بعض فتاواه إن فاته الذَّوق هناك إلى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذَّوق».اهـ.

ولذلك - أي لإيجاد الذَّوق أو تكميله - لم يكن غنى للمفسِّر في بعض المواضع من الاستشهاد على المراد في الآية، ببيت من الشِّعر، أو بشيء من كلام العرب، لتكميل ما عنده من الذَّوق، عند خفاء المعنى، ولإقناع السَّامع والمتعلِّم اللَّذين لم يكمل لهما الذَّوق في المشكلات.

وهذا كما قلناه آنفا، شيء وراء قواعد علم العربيَّة، وعلم البلاغة به يحصل انكشاف بعض المعاني، واطمئنان النَّفس لها، وبه يترجَّح أحد الاحتمالين على الآخر معاني القرآن؛ ألا ترى أنَّه لو اطَّلع أحد على تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ﴾[1]، وعرض لديه احتمال أن يكون عطف قوله: ﴿وَلَا نِسَآءٌ﴾ على قوله: ﴿قَوْمٌ﴾ عطف مباين، أو عطف خاصٍّ على عامٍّ، فاستشهد المفسِّر في ذلك بقول زهير[2]:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي ... أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

كيف تطمئن نفسه لاحتمال عطف المباين دون عطف الخاصِّ على العامِّ(8).

(١) «الحجرات/ 11».
(٢) انظر «ديوانه» (17) طبع: دار الكتب العلمية.

---

(8) لا أدري مراد الأستاذ بهذا الكلام الأبتر عند من لم يتعوَّدوا بممارسة الكلام الغامض، أيريد أن يستمر داؤه ويعسر دواؤه، فيبقى متردِّدا بين الأمرين إلى ما شاء الله؟ وهذا هو الظَّاهر، حيث استبعد الأستاذ الاطمئنان، ورأى وقوعه =

وكذلك إذا رأى تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾[1]، وتردَّد عنده احتمال أنَّ الباء فيه للتَّأكيد، أو أنَّها للتَّبعيض، أو للآلة، وكانت نفسه غير مطمئنَّة لاحتمال التَّأكيد، إذ كان مدخول الباء مفعولا، فإذا استشهد له على ذلك بقول النَّابغة[2]:

لَكَ الْخَيْرُ إِنْ وَارَتْ بِكَ الْأَرْضُ وَاحِدًا وَأَصْبَحَ جَدُّ النَّاسِ يَظْلَعُ عَاثِرًا

وقول الأعشى[3]:

فَكُلُّنَا مُغْرَمٌ يَهْوَى بِصَاحِبِهِ قَاصٍ وَدَانٍ وَمَخْبُولٌ وَمُخْتَبِلُ

رجَح عنده احتمال التَّأكيد، وظهر له أنَّ دخول الباء على المفعول للتَّأكيد طريقة مسلوكة في الاستعمال.

روى أئمَّة الأدب أنَّ عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه قرأ على المنبر قوله

---

(١) «المائدة/ 6».

(٢) انظر «ديوانه» (68) طبع: دار الكتب العلمية.

(٣) انظر «ديوانه» (57)، الذي في «الديوان»:

فَكُلُّنَا مُغْرَمٌ يَهْذِي بِصَاحِبِهِ نَاءٍ وَدَانٍ وَمَخْبُولٌ وَمُخْتَبِلُ

= داعيا للعجب، كما تدلُّ عليه كلمة «كيف»، أم يريد أنَّ الذَّوق الصَّحيح الصَّريح، والتَّملِّي من استعمال العرب فحسب، هو الَّذي يدفع حيرته، ويقوده إلى الحمل المراد في الآية، الله أعلم بمراده، فما في القلوب لا يدريه إلَّا علَّام الغيوب.

ولعلَّه قصد أن يقول بعد قوله: «**دون عطف الخاصِّ على العامِّ**»، «**الأبا لالتجاء إلى الذَّوق العربيِّ، والعلم منه أنَّه من عطف المباين لا من عطف الخاصِّ عن العامِّ**»، والَّذي رمى بالكلام في هذا التَّعقيد جهل المشار إليه، وحذف جواب، ولو قد بلغنا مقصوده إن شاء الله، فإن أصبنا فبفضله، وإن أخطأنا فمن صومنا عن أكل الفستق بالعسل، عجزا لا زهدا.

تعالى: ﴿ أَوۡ يَأۡخُذَهُمۡ عَلَىٰ تَخَوُّفٖ ﴾[١]، ثمَّ قال: ما تقولون فيها؟ - أي في معنى التَّخوُّف -، فقام شيخ من هذيل فقال: «هذه لغتنا، التَّخوُّف التَّنقُّص»، فقال عمر: «وهل تعرف العرب ذلك في كلامها؟»، قال: «نعم»؛ قال: أبو كبير الهذليُّ[٢]:

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكًا[٣] قَرِدًا ... كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ

فقال عمر: «عليكم بديوانكم لا تضلُّوا، هو شعر العرب، فيه تفسير كتابكم، ومعاني كلامكم».

وعن ابن عباس: «الشِّعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الَّذي أنزله الله بلغتهم، رجعنا إلى ديوانهم، فالتمسنا معرفة ذلك منه»، وكان كثيرا ما ينشد الشِّعر إذا سئل عن بعض حروف القرآن.

قال القرطبيُّ سئل ابن عباس عن السِّنَة في قوله تعالى: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ ﴾[٤]، فقال: النُّعاس، وانشد قول زهير[٥]:

---

(١) «النحل/ 47».

(٢) قال الشَّيخ ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (14/ 167): «نسب في «**الكشَّاف**» هذا البيت إلى زهير، وكذلك في «**الأساس**» وليس زهير بهذليٍّ. ونسبه صاحب «**اللِّسان**» إلى ابن مقبل، وليس ابن مقبل بهذليٍّ، وكيف وقد قال الشَّيخ الهذليُّ لعمر: قال شاعرنا، فهو هذلي؛ ووقع في «**تفسير البيضاوي**» أنَّ الشَّيخ الهذليَّ أجاب عمر بقوله: «نعم: قال شاعرنا أبو كبير»، وقال الخفَّاجي: «البيت من قصيدة له مذكورة في شعر هذيل»، فنسبة البيت إلى أبي كبير أثبت؛ وهذا البيت في وصف راحلة أثَّر الرَّحل في سنامها، فتنقَّص من وبره...».

(٣) التَّامك: السِّنام، وقَرِد - بفتح القاف وكسر الرَّاء -: كثير القِراد، والسَّفن - بفتحتينِ - المبرد. (ط).

(٤) «البقرة/ 255».

(٥) نسبه أبو بكر الأنباري في «إيضاح الوقف والابتداء» (1/ 77 - 78) طبع: مجمع اللُّغة العربية بدمشق، لزهير، لم أجده في «ديوانه».

لَا سِنَةَ فِي طُوَالِ اللَّيْلِ تَأْخُذُهُ وَلَا يَنَامُ وَلَا فِي أَمْرِهِ فَنَدُ

وسئل عكرمة ما معنى الزَّنيم، فقال: «هو ولد الزِّنى»، وأنشد(١):

زَنِيمٌ لَيْسَ يَعْرِفُ مَنْ أَبُوهُ بَغِيُّ الأُمِّ ذُو حَسَبٍ لَئِيمِ

فممَّا يؤثر(٢) عن أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنَّه سئل عن تمثُّل الرَّجل ببيت شعر لبيان معنى في القرآن؟ فقال: «ما يعجبني»، فهو عجيب، وإن صحَّ عنه، فلعلَّه يريد كراهة أن يذكر الشِّعر لإثبات صحَّة ألفاظ القرآن، كما يقع من بعض الملاحدة؛ وروي أنَّ ابن الرَّاونديَّ(٣) - وكان يزن بالإلحاد - قال لابن الأعرابي: «أتقول العرب لباس التَّقوى؟»، فقال ابن الأعرابي: «لا باس لا باس، وإذا أنجى الله النَّاس، فلا نجَّى ذلك الرَّأس، هبك يابن الرَّاونديَّ تنكر أن يكون محمَّد نبيًّا، أفتنكر أن يكون فصيحا عربيًّا؟»(9).

---

(١) لم أجد للبيت قائلًا.

(٢) ذكره الألوسي. (ط).

(٣) توفِّي سنة (240هـ). (ط).

---

(9) تعجُّب الأستاذ ممَّا نسب لابن حنبل، ولا ينبغي أن يعترض عليه بما ثبت عن ابن عباس، لأنَّ ابن حنبل مجتهد أيضا، ولأنَّ زمنهما مختلف، فشتَّان ما بين عصر الصَّحابة وما يقرب منه، وبين عصره الَّذي اشتعلت فيه نيران الفتن، وبرز قرن الشَّيطان، وظهر ابن الرَّاونديُّ وأمثال أمثاله، فاستحبَّ ذلك الإمام طمس معالم الدَّسِّ، بقول من في قلبه مرض هذا اللَّفظ غير عربي، وذاك المركَّب غير صحيح، وذلك المعنى لا يعبِّر عنه العرب بما عبَّر عنه القرآن، ورأى التزام الاستدلال على صحَّة كلام العرب المخلوقين بكلام ربِّ العالمين، فيحسن عنده تفسير ما في البيت بما في الآية لا العكس.
فالأولى بالأستاذ إسقاط قوله: «**فهو عجيب**»، وإن صحَّ عنه فلعلَّه الخ، ثمَّ لا يعزب عن ذهن اللَّبيب أنَّ ابن الأعرابيَّ قادر على إفحام ابن الرَّاونديَ بغير ما أجابه به، لكنه عدل عنه نزولا على المعنى الَّذي أراده الإمام قاصدا =

ويدخل في مادَّة الاستعمال العربيِّ، ما يؤثر عن بعض السَّلف في فهم معاني بعض الآيات على قوانين استعمالهم، كما روى مالك في «الموطَّأ» عن عروة بن الزُّبير، قال: «قلت لعائشة - وأنا يومئذ حديث السِّنِّ -: «أرأيت قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾(١)، فما على الرَّجل شيء أن لا يطوف بهما؟»، فقالت عائشة: «كلَّا لو كان كما تقول، لكانت: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما، إنَّما نزلت هذه الآية في الأنصار، كانوا يهلُّون لمناة الطَّاغية، وكانت مناة حذو قديد، وكانوا يتحرَّجون أن يطوفوا بين الصَّفا والمروة، فلمَّا جاء الإسلام سألوا رسول الله عن ذلك، فأنزل الله: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ﴾(٢) الآية».اهـ.

فبيَّنت له ابتداء طريقة استعمال العرب، لو كان المعنى كما وهمه عروة، ثمَّ بيَّنت له مثار شبهته النَّاشئة عن قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾(٣)

---

(١) «البقرة/ 158».
(٢) «البقرة/ 158».
(٣) «البقرة/ 158».

= تقليده، إن تعاصرا أو واقعا عليه من غير قصد، إن تقدَّم أو تأخَّر، وساقته إليه الفطرة السَّليمة من غير أن يعلم مذهب الإمام رضي الله عنه، فما أصحُّ علم من تقدَّم، ولا يخفى أنَّ ورع ابن حنبل وأدبه، سارت به الرُّكبان، وهذا لا ينافي طلب الاطِّلاع على الآثار العربيَّة من قصص وأخبار، وأشعار ممَّن يريد التَّعمُّق في فهم القرآن، لأنَّها شبه مستودع لثروة لغة القرآن، غير أنَّ واجبنا الاكتفاء باعتقاد أنَّه من عند الله، سالم المعاني والألفاظ، صحيح اللُّغة، فصحيها بليغها، ولو لم نطَّلع على ما يؤيِّده منها في هذا، فاعتناؤها بها واجب، وجنوحنا إليها بالنِّسبة للقرآن، كجنوح إبراهيم عليه السلام إلى رؤية إحياء الموتى؛ صقل الله بصائرنا حتَّى ينيرها تعبيره، ويحييها عبيره.

الَّذي ظاهره رفع الجناح عن السَّاعي الَّذي يصدُق بالإباحة دون الوجوب(10).

وأمَّا الآثار فالمعنيُّ بها ما نقل عن النَّبيِّ ﷺ، من بيان المراد من بعض القرآن في مواضع الإشكال والإجمال، وذلك شئ قليل، **قال ابن عطيَّة عن عائشة: «ما كان رسول الله يفسِّر من القرآن إلَّا آيات معدودات، علَّمه إيَّاهنَّ**

....

---

(10) الصدِّيقيَّة، وعروة ﵄، لا يندُّ عن طبعهما، ولا يشتبه عليهما مراد الله من آية الصَّفا والمروة من حيث العربيَّة، والاستعمالان سائغان متساويان، لو أنَّ السَّعي بينهما غير مطلوب، سواء قيل أن يطوف أو أن لا يطوف، وطريقة الاستعمال لا يجهلها عروة، وما حمله على اعتقاد أنَّ الطَّواف بهما غير مطلوب إلَّا جهل سبب النُّزول، فتوهَّم شبه التَّناقض بين كونهما من شعائر الله، ووقوع الطَّواف بينهما وبين رفع الجناح على الطَّائف، وبنى عليه جواز التَّرك لتكون في نزولها فائدة غير معلومة من قبل، ولو اقتصرت أمَّ المؤمنين على بيان سبب النُّزول لكفاه، ولكنَّها زادته إيضاحا بعد إيضاح، فهو يومئذ لا يجهل الاستعمال، ويهتدي إليه عند علمه بطلب الطَّواف، وسبب النُّزول ولو لم تذكره عائشة ﵂، ومحمله صحيح لو لا ذلك، وقد وردت قراءة النَّبيِّ ﷺ: ﴿**أَنْ لَا يَطَّوَّفَ**﴾ عن ابن مسعود، فاضطرُّوا إلى حمل «**لا**» النَّافية على الزِّيادة، فرارا من منافاة الطَّلب الثَّابت بالسُّنَّة.

فالمثال لا علاقة له بجهل الاستعمال، وإذا كانت الأمثلة غير موضِّحة لما يراد بيانه، أو موقعة في اللَّبس، فمن الرُّشد تركها وإقامة الاعتراض عليها إن ذكرت، خلافا لمن قال مولعا بالسَّجع: «**البحث في المثال ليس من دأب الرِّجال**»، وهي دعوى أصقع من الثَّلج فوق رءوس الجبال، وقد راعينا في التَّنفير منها، والصَّدِّ عنها ذوق الفكر الجديد؛ ولنختم بأنَّنا راجعنا بعض نسخ «**الموطَّأ**» القلميَّة، والمطبعيَّة، فلم نجد لـ: «**مناة**» وصفا بالطَّاغية في كلام عائشة ﵂، فنسبة الأستاذ ذلك إليها اشتباه قطعا.

جبريل»، قال: «معناه في مغيَّبات القرآن، وتفسير مجمله، ممَّا لا سبيل إليه إلَّا بتوقيف»؛ قلت: أو كان تفسيرا لا توقيف فيه، كما بيَّن لعديٍّ بن حاتم أنَّ الخيط الأبيض والخيط الأسود هما سواد اللَّيل وبياض النَّهار، وقال له: «إنَّك لعريض الوسادة»، وفي رواية: «إنَّك لعريض القفا»[11].

وما نقل عن الصَّحابة الَّذين شاهدوا نزول الوحي من بيان سبب النُّزول، وناسخ ومنسوخ، وتفسير مبهم، وتوضيح واقعة، من كل ما طريقهم فيه الرِّواية عن الرَّسول ﷺ دون الرَّأي، وذلك مثل كون المراد من: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[(١)] اليهود، ومن: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾[(٢)] النَّصارى، ومثل كون المراد من قوله تعالى: ﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾[(٣)] الوليد بن المغيرة المخزوميَّ، أبا خالد ابن الوليد، وكون المراد من قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾[(٤)] الآية، العاصي بن وائل السَّهميَّ في خصومته بينه وبين خبَّاب ابن الأرت، كما في «**صحيح البخاري**» في تفسير «**سورة المدثِّر**».

قال ابن عبَّاس: «مكثت سنين أريد أن أسأل عمر عن المرأتين اللَّتين تظاهرتا على رسول الله ﷺ، ما يمنعني إلَّا مهابته»، ثمَّ سألته فقال: «هما حفصة وعائشة».

---

(١) «الفاتحة/ 7».
(٢) «الفاتحة/ 7».
(٣) «المدثر/ 11».
(٤) «مريم/ 77».

---

(11) إنِّي أسائل الأستاذ أجلَّه الله: أفلا يجوز أن يكون ما بيَّنه لعديٍّ داخلا فيما ذكر ابن عطيَّة عن أمِّ المؤمنين، ويكون ما فهمه عديٌّ جائزا أن يراد من القرآن؟ لو لا التَّوقيف، ويكون وصف عديٍّ بعرض الوسادة، لاشتهار المراد التَّوقيفيُّ عند الصَّحابة، وتقصير عديٌّ في الإطِّلاع عليه، والعمل به.

ومعنى كون أسباب النُّزول من مادَّة التَّفسير، أنَّها تعين على تفسير المراد، وليس المراد أنَّ لفظ الآية يقصر عليها؛ لأنَّ سبب النُّزول لا يخصِّص، قال تقيُّ الدِّين السُّبكيُّ: «وكما أنَّ سبب النُّزول لا يخصِّص، كذلك خصوص غرض الكلام لا يخصِّص، كأن يرد خاصٌّ ثمَّ يعقبه عامٌّ للمناسبة، فلا يقتضي تخصيص العامِّ، نحو: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًاۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌۗ﴾[١]، وقد يكون المرويُّ في سبب النُّزول مبيِّنا، ومؤوِّلا لظاهر غير مقصود، فقد توَّهم قدامة بن مظعون من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾[٢]، فاعتذر بها لعمر بن الخطاب في شرب قدامة خمرا.

روي أنَّ عمر استعمل قدامة بن مظعون على البحرين، فقدم الجارود على عمر فقال: «إنَّ قدامة شرب فسكر»، فقال عمر: «من يشهد على ما تقول؟»، قال الجارود: «أبو هريرة يشهد على ما أقول»، وذكر الحديث، فقال عمر: «يا قدامة إنِّي جالدك»، قال: «والله لو شربت كما يقولون ما كان لك أن تجلدني»، قال عمر: «ولم؟»، قال: «لأنَّ الله يقول: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ﴾[٣] الخ، فقال عمر: «إنَّك أخطأت التَّأويل يا قدامة، إذا اتَّقيت الله اجتنبت ما حرَّم الله».

وفي رواية فقال: «لم تجلدني؟ بيني وبينك كتاب الله»، فقال عمر: «وأيُّ كتاب الله تجد أن لا أجلدك؟»، قال: «إنَّ الله يقول في كتابه: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[٤] إلى آخر الآية؛ فأنَّا من الَّذين آمنوا وعملوا الصَّالحات ثمَّ اتَّقوا وأحسنوا، شهدت مع رسول الله بدرا وأحدا، والخندق والمشاهد»،

---

(١) «النساء/ 128».

(٢) «المائدة/ 93».

(٣) «المائدة/ 93».

(٤) «المائدة/ 93».

فقال عمر: «ألا تردُّون عليه قوله؟»، فقال ابن عبَّاس: «إنَّ هؤلاء الآيات أنزلن عذرا للماضين وحجَّة على الباقين، فعذر الماضين بأنَّهم لقوا الله قبل أن تحرَّم عليهم الخمر، وحجَّة على الباقين لأنَّ الله يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ﴾(١) - ثمَّ قرأ إلى آخر الآية الأخرى -، فإن كان من الَّذين آمنوا وعملوا الصَّالحات، ثمَّ اتَّقوا وآمنوا، وأحسنوا، فإنَّ الله قد نهى أن يشرب الخمر»، قال عمر: «صدقت» الحديث.

وتشمل الآثار إجماع الأمَّة على تفسير معنى، إذ لا يكون إلَّا عن مستند كإجماعهم على أنَّ المراد من الأخت في آية الكلالة الأولى: هي الأخت للأمِّ، وأنَّ المراد من الصَّلاة في «**سورة الجمعة**»: هي صلاة الجمعة، وكذلك المعلومات بالضَّرورة كلُّها ككون الصَّلاة مرادا منها: الهيئة المخصوصة دون الدُّعاء، والزَّكاة: المال المخصوص المدفوع.

وأمَّا القراءات فلا نحتاج إليها إلَّا في حين الاستدلال بالقراءة على تفسير غيرها، وإنَّما يكون في معنى التَّرجيح لأحد المعاني القائمة من الآية، أو لاستظهار على المعنى، فذكر القراءة كذكر الشَّاهد من كلام العرب؛ لأنَّها إن كانت مشهورة، فلا جرم أنَّها تكون حجَّة لغويَّة، وإن كانت شاذَّة فحجَّتها لا من حيث الرِّواية، لأنَّها لا تكون صحيحة الرِّواية، ولكن من حيث إنَّ قارئها ما قرأ بها إلَّا استنادا لاستعمال عربيٍّ صحيح، إذ لا يكون القارئ معتدًّا به إلَّا إذا عرفت سلامة عربيَّته، كما احتجُّوا على أنَّ أصل: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾(٢) أنَّه منصوب على المفعول المطلق بقراءة هارون العتكي، ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾(٣) بالنَّصب كما في «الكشَّاف»، وبذلك يظهر أنَّ القراءة لا تعدُّ تفسيرا

---

(١) «المائدة/ 90».

(٢) «الفاتحة/ 1».

(٣) «الفاتحة/ 1».

من حيث هي طريق في أداء ألفاظ القرآن، بل من حيث أنَّها شاهد لغويٌّ، فرجعت إلى علم اللُّغة[12].

وأمَّا أخبار العرب فهي من جملة أدبهم، وإنَّما خصَّصتها بالذِّكر تنبيها لمن يتوهَّم أنَّ الاشتغال بها من اللَّغو، فهي يستعان بها على فهم ما أوجزه القرآن في سوقها، لأنَّ القرآن إنَّما يذكر القصص والأخبار للموعظة والاعتبار، لا لأن يتحادث بها النَّاس في الأسمار، فبمعرفة الأخبار يعرف ما أشارت له الآيات من دقائق المعاني، فنحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا ﴾(١)، وقوله: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾(٢)، يتوقَّف على معرفة أخبارهم عند العرب[13].

---

(١) «النحل/ 92».

(٢) «البروج/ 4».

---

(12) يوهم كلام الأستاذ أنَّه يوجد من يقول: «إنَّ القراءة تعدُّ تفسيرا من حيث هي طريق في أداء ألفاظ القرآن، وأنَّه أراد لهذا القول، وغير مقرٍّ له»، يوجد من يعدُّها تفسيرا له من حيث أنَّها شاهد لغويٌّ، وأنَّه موافق عليه، ومصوِّب له؛ والَّذي أدَّى إليه اجتهاد هذا العبد الضَّعيف أنَّ القراءة لم تعد تفسيرا، ولا تعدُّ ولن تعدُّ بجميع وجوهها، وكلُّ حيثيَّاتها، لكنَّها محتاج إليها، ومرغوب فيها، ومستعان بها عليه، وأداة له، وبيان الحيثيَّات وتحقيقها، لا يهم من توجَّه قلبه للتَّبصُّر في معاني كلام الله؛ ولو كان من أنصار الفكر القديم.

(13) لا أظنُّ أنَّ أحدا في عصرنا يقول أنَّ الاشتغال بها غير مفيد، ولو قيل ذلك في الماضي، فما توهمَّه الأستاذ غير موجود الآن، ويمكن وجوده في المستقبل، إذا اعتنى المسلمون باللُّبِّ وأعرضوا عن القشور، فتكون نصيحة الأستاذ الآن نافعة لهم في المستقبل إن شاء الله؛ أمَّا في حالتنا فهي غير محتاج إليها، فعصرنا عصر الشَّوق إليها وإلى غيرها من حكايات، وروايات، وأشعار، والإعراض بالقلوب عن كلام الله، وحديث من جعله الله رحمة =

وأمَّا أصول الفقه، فلم يكونوا يعدُّونه من مادة التَّفسير، ولكنَّهم يذكرون أحكام الأوامر والنَّواهي والعموم، وهي من أصول الفقه، فتحصل أنَّ بعضه يكون مادة للتَّفسير، وذلك من جهتين:

إحداهما: أنَّ علم الأصول قد أودعت فيه مسائل كثيرة، هي من طرق استعمال كلام العرب، وفهم موارد اللُّغة، أهمل التَّنبيه عليها علماء العربيَّة، مثل مسائل الفحوى، ومفهوم المخالفة، وقد عدَّ الغزاليُّ علم الأصول من

= للعالمين، فهو جدير بأن يسمَّى عصر القصَّة والشِّعر، لا القرآن والحديث. نعم نشكر الأستاذ على التَّحذير عمَّا خافه، وتوهَّم أنَّ بعض النَّاس وقع فيه فاعتنى به اعتناء خاصًّا، فترغيبه مفيد لمن سيأتون، أو سوف يأتون، ولا ضير في التَّقديم إن أراد الله الصَّلاح، وقدر من له في خلقه كلَّ يوم شأن، فحفظ آثار أولئك من حكايات، وأشعار، غير معدود من اللَّغو عند أولى الحصافة والاعتبار، أمَّا أن نقول أنَّه يتوقَّف عليه فهم القرآن، ونمثِّل بالآيتين فلا نوافق عليه حتَّى على تقدير تنزيلها في صحَّة تصويرها منزلة الأحاديث الصَّحيحة، والأستاذ حفظه الله من أدرى النَّاس بهذا.

وبيانه أنَّ ثمرة النَّهي عن أن يكونوا مثل الَّتي نقضت غزلها، لا يجتاحها الجهل بحالتها المدنيَّة؛ وأنَّ قرع المكذِّبين النَّاهضين في إذاية الرَّسول، والمعاداة لأنصاره لا يوهنه، أو يهوِّنه جهل كيفيَّة الإحراق، وشخصيَّة المحرقين، كما أنَّه لا يعسر المعنى ولا يغمُّه ويعميه، فمن الغرابة أن يجعله الأستاذ مقوِّما للفهم مع أنَّه لا يعدُّ علم العقائد، والفقه من موادِّ التَّفسير، خلافا لعبد الحكيم، والسُّيوطيِّ، والألوسيِّ، فكيف يتوقَّف الفهم حينئذ عنده، عن معرفة تلك الأخبار الَّتي لا تخلو صورها من الكذب المقصود وغيره؟ وإن كان لبعضها أصل صحيح بنصِّ القرآن، ولولاه لجوَّزنا كذبها لكونها أخبار مشاهدها في أمَّة أمِّيَّة.

جملة العلوم الَّتي تتعلَّق بالقرآن وبأحكامه، فلا جرم أن يكون مادة للتَّفسير.

الجهة الثَّانية: أنَّ علم الأصول يضبط قواعد الاستنباط، ويفصح عنها، فهو آلة للمفسِّر في استنباط المعاني الشَّرعيَّة من آياتها(14).

وقد عدَّ عبد الحكيم، والآلوسيُّ - أخذا من كلام السَّكَّاكيِّ، في آخر فنِّ البيان الَّذي تقدَّم آنفا، وما شرحه به شارحاه التَّفتازانيُّ والجرجانيُّ -، علم الكلام في جملة ما يتوقَّف عليه علم التَّفسير، قال عبد الحكيم: «لتوقُّف علم التَّفسير على إثبات كونه تعالى متكلِّما، وذلك يحتاج إلى علم الكلام».

وقال الآلوسيُّ: «لتوقُّف فهم ما يجوز على الله، ويستحيل على الكلام»،

---

(14) من عوائد أهل الصَّدر الأوَّل، ومن يليه من مدوِّني العلوم الإسلاميَّة، أن لا يذكروا القواعد إلَّا مداولة لجزئياتها، ومستفادة منها، فيأتي من بعدهم ويحوِّطون تلك الجزئيات بالقواعد المدلول عليها بكلام السَّابقين، ويضبطون ما أجملوه، فعدم عدِّهم له من مواد التَّفسير - إن ثبت من جميعهم - لا يدلُّ على أنَّه غمَّ عليهم أمره، وسكوت علماء العربيَّة الأولى؛ اطَّلعنا على تآليفهم عن تلك المسائل ليس إهمالا لها، وإنَّما كان تركا مقصودا، واجتنابا مرادا، حتَّى لا يخلطوا على النَّاس، ويلبسوا ما أرادوه من بيان معاني مفردات، وصيغ جموع، أو أحكام لفظية، تتعلَّق بأواخر الكلمات، أو أوساطها، أو معان تركيبيَّة بلاغيَّة بالمعاني التَّركيبيَّة، الَّتي تترتَّب عليها الأحكام الشَّرعيَّة من حلال وحرام، ووجوه فصل بين النَّاس، إذ تخصَّص لها فريق مستقلٌّ ملقَّب بعلماء الأصول، وهو مجرَّد اصطلاح، ولو اصطلحوا على إدخال هذا الفريق في علماء العربيَّة، وأطلقوا عليه عنوانهم، لما كان في الأمر حرج، وعليه فعلماء العربيَّة قاموا بواجبهم المفروض، فلا يشينهم الوصف بإهمال ما فيه خير كثير، والمتقدِّمون عدُّوه من مواد التَّفسير تلويحا إن لم يكن تصريحا؛ وفَّقنا الله لفهم أقوالهم، وكشف إجمالهم.

يعني من آيات التَّشابه في الصِّفات، مثل: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾(١)، وهذا التَّوجيه أقرب من توجيه عبد الحكيم، وهو مأخوذ من كلام السَّيِّد الجرجانيِّ في «شرح المفتاح»، وكلاهما اشتباه، لأنَّ كون القرآن كلام الله قد تقرَّر عند سلف الأمَّة قبل علم الكلام، ولا أثر له في التَّفسير؛ وأمَّا معرفة ما يجوز وما يستحيل فكذلك، ولا يحتاج لعلم الكلام إلَّا في التَّوسُّع في إقامة الأدلَّة على استحالة بعض المعاني، وقد أبنت لكم أنَّ ما يحتاج إليه المُتوسِّع لا يصير مادة للتَّفسير[15].

(١) «طه/ 5».

---

(15) يُقْدِمُ فِي الهَيْجَاءِ إِقْدَامَ مَنْ يُوقِنُ بِالْفَتْكِ وَلَا يَسْتَرِيبْ

اقتضى النَّظر الحكم على الرَّجلين عبد الحكيم، والألوسيِّ، بالوقوع في الخطأ، لكنَّ خطأ الثَّاني دون خطأ الأوَّل فحشا، هو فوز على الأوَّل لا بأس به، وبعض الشَّراهون من بعض، قد يعذر المؤلِّف في عدِّ كلام عبد الحكيم اشتباها لما ذكره، ولأنَّ فهم القرآن وتفسيره متيسِّر أن لا يتوقَّفان على اعتقاد أنَّه كلام الله، ولأنَّ المفسِّرين الَّذين علمنا تفاسيرهم، وطالعنا بعضها، وكلُّها لم يبنوها على ذكر إثبات صفة الكلام، واكتفوا بما في أنفسهم وأنفس متناوليها من العقيدة، ولكنَّ الألوسيَّ لا يصحُّ الحكم عليه بما حكم به على عبد الحكيم، لأنَّه علَّل الاحتياج إليه بما قبوله ضروري، فقد يضلُّ الخالي منه عندما يأخذ في تفسير المتشابهات فيضلَّ غيره، فقد حكا المفسِّر ابن جزيء عن مفسِّر لم يسمِّه أنَّه أعاد ضمائر قوله تعالى في سورة: ﴿وَٱلنَّجۡمِ﴾: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ﴾ [النجم/ 8 - 9] أعادها على الله تعالى، وتنزَّه عن صفات المخلوقين، وهنا أسأل الأستاذ متواضعا، منحنيا، هل كان هذا المفسِّر المحكي قوله عن ابن جزيء، محتاجا في التَّفسير إلى علم العقائد، أو غنيًّا عنه؟ ثمَّ نستوهب حلمه فنقول: إنَّ عبد الحكيم المشهور بالإيجاز الملحق بالألغاز، لعلَّه أراد بقوله لتوقف علم التَّفسير على إثبات كونه تعالى متكلِّما جميع الصِّفات العليَّة، فيتلاقى =

ولم نعدَّ الفقه من مادة علم التَّفسير كما فعل السُّيوطيُّ، لعدم توقُّف فهم القرآن على مسائل الفقه، فإنَّ علم الفقه متأخِّر عن التَّفسير وفرع عنه، وإنَّما يحتاج المفسِّر إلى مسائل الفقه، عند قصد التَّوسُّع في تفسيره، للتَّوسُّع في طرق الاستنباط، وتفصيل المعاني، تشريعا وآدابا وعلوما، ولذلك لا يكاد يحصر ما يحتاجه المتبحِّر في ذلك من العلوم، ويوشك أن يكون المفسِّر المتوسِّع محتاجا إلى الإلمام بكل العلوم، وهذا المقام هو الَّذي أشار له البيضاوي بقوله: «لا يليق لتعاطيه، والتَّصدِّي للتَّكلُّم فيه، إلَّا من برع في العلوم الدِّينيَّة كلِّها، أصولها وفروعها، وفي الصِّناعات العربيَّة، والفنون الأدبيَّة بأنواعها»(16).

= حينئذ بالألوسيِّ في صعيد واحد، ثمَّ ما المضرَّة في تسليم قولهما والإغضاء عنه، على فرض انفرادهما به، وصحَّة بحثه؟ فما في هاته المماكسة إلَّا بعث الجرأة على التَّفسير في أصحاب الفكر الجديد، قبل الاستعداد وترشيحهم إليه عند أخذهم نصيبا وافرا من اللُّغة العربيَّة، وحفظهم لمزاعم الجاهليَّة وحكاياتها، لأنَّها ممَّا يتوقَّف التَّفسير عليها، ولا يتوقَّف على علم العقائد، وعلم الفقه، في رأي الأستاذ؛ أما رأينا المأمول أنَّه صواب، فهو الثَّناء على العلَّامتين رحمهما الله فيما رأيا.

وَلَكِنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَيَّجَ لِي البُكَا ... بُكَاهَا فَقُلْتُ الفَضْلُ لِلْمُتَقَدِّمِ

(16) أريد من الأستاذ - سامحه الله، وأدام الاستفادة من فيضه - أن يجيبني على سؤالي الخجل، ويأتيني رشدي، ما قوله في التآليف الحديثيَّة المختصَّة بالدَّلالة على أحكام شرعيَّة كثيرة، موزَّعة بين معاملات وعبادات، ولم تكن سببا لنزول آيات، هل صدرت من النَّبيِّ ﷺ بعد تمام نزول القرآن، أو قبله أي قبل أن تمَّ نزوله؟ فإن قال بالأولى أي بعد تمام النُّزول فهو غير مسلَّم ممَّن له أدنى صلة بالعلم، لأنَّها شرعت أيضا أحكام كثيرة في زمن الرَّسول ولم ينزل فيها قرآن أصلا، وشرعت أيضا أحكام كثيرة عرفت قبل نزول قرآنها، ولذلك أمثلة كثيرة ذكرها في «**الإتقان**» بعضها متَّفق عليه، =

تنبيه:

اعلم أنَّه لا يعدُّ من استمداد علم التَّفسير، الآثار المرويَّة عن النَّبيِّ ﷺ

....

= وبعضها مختلف فيه، من ذلك الوضوء، والصَّلاة، والزَّكاة، فإنَّها عرفت من الفعل والقول النَّبويَّين قبل نزولها في القرآن، فدعوى أنَّ الفقه له لم يعرف إلَّا من القرآن مرغوب عنها؛ وإن قال بالثَّاني أي أنَّ بعض الأحكام عرفت قبل نزول القرآن، نزل فيها أو لم ينزل في شأنها شيء منه، فلماذا لا نعدُّه مادَّة التَّفسير، ونعطيه رتبة الأخبار العربيَّة من العون عليه، والإبانة فيه.

وإنَّ من المعلوم أنَّ بعض العلماء أفرد الأحاديث القضائيَّة بالتَّأليف، كابن دقيق العيد، وابن شعبان، وغيرهما ممَّن نجهله، وتعلمه مكتبة الأستاذ العامرة، ثمَّ نقول للأستاذ: إنَّ كلام البيضاوي صريح في أنَّ تعاطي التَّفسير لا يليق إلَّا بمن نال درجة عليا في العلوم الَّتي ذكرها، ولو أراد ما فهمه الأستاذ، وحمل كلامه عليه، لقال: لا يليق، لتعاطيه والتَّصدِّي للتَّكلُّم فيه، إذا أراد إخراج تفسير عظيم جامع، إلَّا من برع، لكنَّه لم يقل؛ فوجب حمل كلامه على ظاهره، ولا داعي للتَّأويل عند صحَّة الظَّاهر، فهو يريد من المفسِّر أن يكون بارعا في العلوم المذكورة، ولو كان ملمًّا مستوفرا، وقد حمله على هذا الاشتراط هول مقام التَّفسير، والخشية على كلام الله من أن يتصدَّى من ليس له فيها مقام كبير، بدليل الأوصاف الَّتي ألحقها بتلك العلوم، وهي الدِّينيَّة، والعربيَّة، والأدبيَّة، ولو أراد المتوسِّع فقط لزاد الطَّبيعيَّة، والفلكيَّة، والسِّحريَّة، والتَّاريخيَّة على الأقل، لأنَّ القرآن ذكر النَّبات، والحيوان، والكواكب، وهاروت وماروت، والأقوام الهالكين بتكذيب الرُّسل من العرب وغيرهم، هذا هو الظَّاهر المنساق مع الطَّبع، ولا يعدم المتكلِّف طريق الاعتساف، ومجاوزة الأنصاف جوابا.

وخاتمة هذا التَّعليق قولنا: إنَّ في القرآن مشكلات ومتشابهات، منها ما يتعلَّق بالعقائد، ومنها ما يتعلَّق بالأحكام، فإذا كان المفسِّر خاليا مِن من علميهما، وعرضت له تلك الآيات خبط عشواء.

في تفسير آيات، ولا ما يروى عن الصَّحابة في ذلك، لأنَّ ذلك من التَّفسير لا من مدده، ولا يعدُّ أيضا من استمداد التَّفسير ما في بعض آي القرآن من معنى يفسِّر بعضا آخر منها، لأنَّ ذلك من قبيل حمل بعض الكلام على بعض، كتخصيص العموم، وتقييد المطلق، وبيان المجمل، وتأويل الظَّاهر، ودلالة الاقتضاء، وفحوى الخطاب، ولحن الخطاب، ومفهوم المخالفة.

ذكر ابن هشام في «**مغني اللَّبيب**» في حرف «**لا**» عن أبي علي الفارسيِّ: «إنَّ القرآن كلُّه كالسُّورة الواحدة، ولهذا يذكر الشَّيء في سورة، وجوابه في سورة أخرى، نحو: ﴿ وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٌ ﴾[1]، وجوابه: ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٍ ﴾[2]».اهـ.

وهذا كلام لا يحسن إطلاقه، لأنَّ القرآن قد يحمل بعض آياته على بعض، وقد يستقلُّ بعضها عن بعض، إذ ليس يتعيَّن أن يكون المعنى المقصود في بعض الآيات مقصودا في جميع نظائرها، بله ما يقارب غرضها.

واعلم أنَّ استمداد علم التَّفسير، من هذه الموادِّ لا ينافي كونه رأس العلوم الإسلاميَّة كما تقدَّم، لأنَّ كونه رأس العلوم الإسلاميَّة، معناه أنَّه أصل لعلوم الإسلام على وجه الإجمال، فأمَّا استمداده من بعض العلوم الإسلاميَّة، فذلك استمداد لقصد تفصيل التَّفسير على وجه أتمَّ من الإجمال، وهو أصل لما استمدَّ منه باختلاف الاعتبار، على ما حقَّقه عبد الحكيم.



(١) «الحجر/ 6».

(٢) «القلم/ 2».

المقدِّمة الثَّالثة

في صحَّة التَّفسير بغير المأثور ومعنى التَّفسير بالرَّأي ونحوه

إن قلت: أتراك بما عدَّدت من علوم التَّفسير تثبت أنَّ تفسيرا كثيرا للقرآن لم يستند إلى مأثور عن النَّبيِّ ﷺ ولا عن أصحابه، وتبيح لمن استجمع من تلك العلوم حظًّا كافيا، وذوقا ينفتح له بهما من معاني القرآن ما ينفتح عليه، أن يفسِّر من آي القرآن بما لم يؤثر عن هؤلاء، فيفسِّر بمعان تقتضيها العلوم الَّتي يستمدُّ منها علم التَّفسير.

وكيف حال التَّحذير الواقع في الحديث الَّذي رواه التِّرمذيُّ عن ابن عباس أنَّ رسول الله قال: **«مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»**(١)، وفي رواية: **«مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»**(٢)، والحديث الَّذي رواه أبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائي أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: **«مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ»**(٣).

---

(١) **إسناده ضعيف**: أخرجه الترمذي في «السنن» (2951)، والنسائي في «السنن الكبرى» (8031) عن عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنه.

(٢) **إسناده ضعيف**: أخرجه أحمد في «المسند» (1/ 233)، الترمذي في «السنن» (2950)، والنسائي في «السنن الكبرى» (8030) عن عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنه. وهذا الحديث كسابقه، وانظر «السِّلسلة الضَّعيفة» (1783).

(٣) **إسناده ضعيف**: أخرجه أبو داود في «السنن» (3652)، والترمذي في «السنن» (2952)، والنسائي في «السنن الكبرى» (8032) عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه. انظر «النافلة في الأحاديث الضَّعيفة والباطلة» لأبي إسحاق الحويني (110) طبع: دار الصَّحابة.

وكيف محمل ما روي من تحاشي بعض السَّلف عن التَّفسير بغير توقيف، فقد روي عن أبي بكر الصدِّيق أنَّه سئل عن تفسير الأبِّ في قوله: ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾(١)، فقال: «أيُّ أرض تقلُّني، وأيُّ سماء تظلُّني إذا قلت في القرآن برأيي»، ويروى عن سعيد بن المسيِّب، والشَّعبي إحجامهما عن ذلك؟

قلت: أراني كما حسبت أثبت ذلك وأبيحه، وهل اتَّسعت التَّفاسير، وتفنَّنت مستنبطات معاني القرآن إلَّا بما رزقه الَّذين أوتوا العلم من فهم في كتاب الله، وهل يتحقَّق قول علمائنا: إنَّ القرآن لا تنقضي عجائبه إلَّا بازدياد المعاني باتِّساع التَّفسير؟ ولولا ذلك لكان تفسير القرآن مختصرا في ورقات قليلة، وقد قالت عائشة: «ما كان رسول الله يفسِّر من كتاب الله إلَّا آيات معدودات، علَّمه جبريل إيَّاهنَّ» كما تقدَّم في «**المقدِّمة الثَّانية**».

ثمَّ لو كان التَّفسير مقصورا على بيان معاني مفردات القرآن من جهة العربية لكان التَّفسير نزرا، ونحن نشاهد كثرة أقوال السَّلف من الصَّحابة، فمن يليهم في تفسير آيات القرآن، وما أكثر ذلك الاستنباط برأيهم وعلمهم؛ قال الغزاليُّ والقرطبيُّ: «لا يصحُّ أن يكون كل ما قاله الصَّحابة في التَّفسير مسموعا من النَّبيِّ ﷺ لوجهين:

أحدهما: أنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يثبت عنه من التَّفسير إلَّا تفسير آيات قليلة، وهي ما تقدَّم عن عائشة.

الثَّاني: أنَّهم اختلفوا في التَّفسير على وجوه مختلفة، لا يمكن الجمع بينها، وسماع جميعها من رسول الله محال، ولو كان بعضها مسموعا لترك الآخر، أي لو كان بعضها مسموعا، لقال قائله: إنَّه سمعه من رسول الله ﷺ، فرجع إليه من خالفه؛ فتبيَّن على القطع أنَّ كلَّ مفسِّر

(١) «عبس/ 31».

قال في معنى الآية بما ظهر له باستنباطه.

روى البخاري في «صحيحه» عن أبي جحيفة قال: قلت لعليٍّ: هل عندكم شيء من الوحي إلَّا ما في كتاب الله؟ قال: «**لَا وَالَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسْمَةَ، لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللهُ رَجُلًا فِي القُرْآنِ**»(١)... إلخ، وقد دعا رسول الله ﷺ لعبد الله ابن عبَّاس فقال: «**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ**»(٢).

واتَّفق العلماء على أنَّ المراد بالتَّأويل تأويل القرآن، وقد ذكر فقهاؤنا في آداب قراءة القرآن أنَّ التَّفهُّم مع قلَّة القراءة، أفضل من كثرة القراءة بلا تفهُّم، قال الغزاليُّ في «**الإحياء**»: «التَّدبُّر في قراءته إعادة النَّظر في الآية، والتَّفهُّم أن يستوضح من كل آية ما يليق بها، كي تتكشَّف له من الأسرار معان مكنونة لا تتكشَّف إلَّا للموفَّقين»، قال: «ومن موانع الفهم أن يكون قد قرأ تفسيرا، واعتقد أن لا معنى لكلمات القرآن إلَّا ما تناوله النَّقل عن ابن عبَّاس وابن مجاهد، وأنَّ ما وراء ذلك تفسير بالرَّأي فهذا من الحجب العظيمة».

وقال فخر الدِّين في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِۚ﴾(٣) في «**سورة النِّساء**»: «وقد ثبت في أصول الفقه أنَّ المتقدِّمين إذا ذكروا وجها في تفسير الآية، فذلك لا يمنع المتأخِّرين من استخراج وجه آخر في تفسيرها، وإلَّا لصارت الدَّقائق الَّتي يستنبطها المتأخِّرون في التَّفسير مردودة، وذلك لا يقوله إلَّا مقلِّد خُلفٌ - بضم الخاء - ».اهـ.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (3047) عن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (143)، ومسلم في «صحيحه» (2477) عن عبد الله ابن عبَّاس رضي الله عنهما.

(٣) «النساء/ 19».

وقال سفيان بن عيينة في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَـٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾(١): «هي تسلية للمظلوم، وتهديد للظَّالم»، فقيل له: «من قال هذا؟»، فغضب وقال: «إنَّما قاله من علمه» - يريد نفسه -؛ وقال أبو بكر ابن العربيِّ في «**العواصم**»: «إنَّه أملى على «سورة نوح» خمسمائة مسألة، وعلى قصَّة موسى ثمانمائة مسألة».

وهل استنباط الأحكام التَّشريعية من القرآن في خلال القرون الثَّلاثة الأولى من قرون الإسلام إلَّا من قبيل التَّفسير لآيات القرآن بما لم يسبق تفسيرها به قبل ذلك؟ وهذا الإمام الشَّافعي يقول: «تطلَّبت دليلا على حجِّية الإجماع فظفرت به في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾(٢).

قال شرف الدِّين الطِّيبيُّ في «**شرح الكشَّاف**» في «**سورة الشُّعراء**»: «شرط التَّفسير الصَّحيح أن يكون مطابقا للَّفظ من حيث الاستعمال، سليما من التَّكلُّف، عريًّا من التَّعسُّف»، وصاحب «**الكشَّاف**» يسمِّي ما كان على خلاف ذلك: «بدع التَّفاسير».

وأمَّا الجواب عن الشُّبهة الَّتي نشأت من الآثار المرويَّة في التَّحذير من تفسير القرآن بالرَّأي فمرجعه إلى أحد خمسة وجوه:

أولها: أنَّ المراد بالرَّأي، هو القول عن مجرَّد خاطر دون استناد إلى نظر في أدلَّة العربيَّة، ومقاصد الشَّريعة وتصاريفها، وما لا بدَّ منه من معرفة النَّاسخ والمنسوخ، وسبب النُّزول، فهذا لا محالة إن أصاب فقد أخطأ في تصوُّره بلا علم، لأنَّه لم يكن مضمون الصَّواب، كقول المثل: «رمية من

---

(١) «إبراهيم/ 42».

(٢) «النساء/ 115».

غير رام»، وهذا كمن فسَّر: ﴿الٓمٓ﴾[(١)]: «إنَّ الله أنزل جبريل على محمَّد بالقرآن»، فإنَّه لا مستند لذلك.

وأمَّا ما رُوي عن الصدِّيق ﷺ فيما تقدَّم في تفسير الآية، فذلك من الورع، خشية الوقوع في الخطأ في كل ما لم يقم له فيه دليل، أو في مواضع لم تدع الحاجة إلى التَّفسير فيها، ألم تر أنَّه سئل عن ﴿ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ في آية «النِّساء»[(٢)]، فقال: «أقول فيها برأيي فإن كان صوابا فمن الله وإن كان خطأ فمني ومن الشَّيطان» الخ؛ وعلى هذا المحمل ما روي عن الشَّعبي، وسعيد، أي أنَّهما تباعدا عمَّا يوقع في ذلك، ولو على احتمال بعيد، مبالغة في الورع، ودفعا للاحتمال الضَّعيف، وإلَّا فإنَّ الله تعالى ما تعبَّدنا في مثل هذا إلَّا ببذل الوسع مع ظنِّ الإصابة.

ثانيها: أن لا يتدبَّر القرآن حقَّ تدبُّره، فيفسِّره بما يخطر له من بادئ الرَّأي دون إحاطة بجوانب الآية، ومواد التَّفسير، مقتصرا على بعض الأدلَّة دون بعض، كأن يعتمد على ما يبدو من وجه في العربيَّة فقط، كمن يفسِّر قوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[(٣)] الآية على ظاهر معناها، يقول: إنَّ الخير من الله والشَّرَّ من فعل الإنسان، بقطع النَّظر على الأدلَّة الشَّرعيَّة الَّتي تقتضي أن لا يقع إلَّا ما أراد الله غافلا عمَّا سبق من قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[(٤)(٥)].

---

(١) «البقرة/ 1».

(٢) «النساء/ 12».

(٣) «النساء/ 79».

(٤) «النساء/ 78».

(٥) هذا التَّمثيل للغزاليِّ على أحد تفسيرين، والمثال يكفي فيه الفرض؛ وذكر الفخر في تفسير قوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾: «أنَّه جرى على معنى التَّعليم للتَّأدُّب مع الخالق»، وقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾: «جرى مجرى بيان الحقيقة». (ط).

أو بما يبدو من ظاهر اللُّغة دون استعمال العرب، كمن يقول في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾(١)، فيفسِّر ﴿مُبْصِرَةً﴾: بأنَّها ذات بصر لم تكن عمياء، فهذا من الرَّأي المذموم لفساده(17).

(١) «الإسراء/ 59».

---

(17) يجب إن يقال عندما يسمع كلام هذا المفسِّر: «أنَّه ألقى نفسه في اليمِّ قبل أن يدرِّبها على السِّباحة، فصار العطب أقرب إليه من السَّلامة»، فلو كان ذا نصيب من علم الكلام الَّذي أبى الأستاذ أن يجعله من مواد التَّفسير، لما وقع في الغلط الَّذي يخشى منه على عقيدته، وقد فهمت من كلام الأستاذ هنا رجوعه عمَّا صرَّح به - في صفحة عشرين - من تغليط الألوسي في عدِّ علم العقائد من مواد التَّفسير، ولا ضير في النُّزول عن الخطأ بعد ركوبه، والرُّجوع إلى الحقِّ بعدما تبيَّن، فذلك شأن الأبرار.

هذا وإني عوَّضت «ما» في آية: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ بـ: «من» الجارَّة، لأنِّي وجدتها صحبتها في القراءات العشر أوَّلا، ولأنَّ المعنى يحتِّم إحلال «من» محل «ما» ثانيا.

وبعد: فقد أمعنت النَّظر في قول مفسِّر: ﴿مُبْصِرَةً﴾ في آية ناقة صالح - عليه وعليهم وعلى نبيِّنا الصَّلاة والسَّلام -، فوجدت خطأه غير الجهل باستعمال العرب، لأنَّهم يستعملون لفظ ﴿مُبْصِرَةً﴾ في كلا المعنيين؛ المعنى الَّذي أراده هذا المفسِّر مخطئا، والمعنى المجازيُّ الَّذي أهمله، وإنَّما أوقعه في الخطأ خمود الفطنة، وكثرة استعمال الكلمة في المعنى الَّذي حملها عليه، فنظر أنَّ الحمل على الأكثر أولى أينما وقع، ترجيحا للحقيقة على المجاز، وغفلة عن استعمال القرآن في خصوص هذا الموضع، فلو قيل إنَّما أوقعه في الخطأ ضعف فطنته - وجهله بالمراد - لسلمت العبارة من الانتقاد، لأنَّها لا تصحُّ إلَّا إذا كانت العرب لا تستعمل تلك اللَّفظة أصلا في المعنى الَّذي أراده المفسِّر المفروض، ذو القول المرفوض؛ هذا وليعلم من أرادوا تنوير الفكر الجديد عموما، بأنَّ ذوقه يعدُّ من الخطأ في القاعدة، كالخطأ في أمثلتها، فليحذروا غضبه، وليتربَّص المستعجلون، وليحرِّر المتأمِّلون.

ثالثها: أن يكون له ميل إلى نزعة، أو مذهب، أو نحلة، فيتأوَّل القرآن على وفق رأيه، ويصرفه عن المراد، ويرغمه على تحمُّله ما لا يساعد عليه المعنى المتعارف، فيجرُّ شهادة القرآن لتقرير رأيه، ويمنعه عن فهم القرآن حقَّ فهمه ما قيَّد عقله من التَّعصب عن أن يجاوزه، فلا يمكنه أن يخطر بباله غير مذهبه حتَّى إن لمع له بارق حقٍّ، وبدا له معنى يباين مذهبه، حمل عليه شيطان التَّعصُّب حملة، وقال: كيف يخطر هذا ببالك، وهو خلاف معتقدك، كمن يعتقد من «الاستواء على العرش»: التَّمكُّن والاستقرار، فإن خطر له أنَّ معنى قوله تعالى: ﴿ٱلْقُدُّوسُ﴾(١)، أنَّه المنزَّه عن كل صفات المحدثات، حجبه تقليده عن أن يتقرَّر ذلك في نفسه، ولو تقرَّر لتوصَّل فهمه فيه إلى كشف معنى ثان، أو ثالث، ولكنَّه يسارع إلى دفع ذلك عن خاطره لمناقضته مذهبه.

وجمود الطَّبع على الظَّاهر مانع من التَّوصُّل للغور؛ كذلك تفسير المعتزلة قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾(٢)، بمعنى أنَّها تنتظر نعمة ربِّها على أنَّ إلى واحد الآلاء مع ما في ذلك من الخروج عن الظَّاهر، وعن المأثور وعن المقصود من الآية(18).

(١) «الحشر/ 23».

(٢) «القيامة/ 23».

---

(18) وضع المعتزلة المفسِّرين للآية بما ذكر الأستاذ موضع الشِّيعة المحرِّفين لها، بما لا يوافق عليه طبع، ولا يسوغه شرع، ولا يساعده نطق، وإحلالهم محلَّهم في البعد عن الرُّشد لا يليق بمن يهوى التَّحرير، ولا يجارف في التَّعبير، إذ تفسير المعتزلة مبنيٌّ على المبالغة في التَّنزيه، وليس فيه عدول واضح عن الظَّاهر، وإلَّا لقلنا تفسير آية: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه/ 5]: إنَّ تفسير ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ فيها باستولى على مذهب بعض أهل السُّنَّة، وبعض المعتزلة، خروج عن الظَّاهر أيضا، لكن عدول أهل السُّنَّة عن الظَّاهر في آية الرُّؤيا لصحَّة حديثها عندهم، وتواتره بينهم، وصحَّة اندراجه في الأحاديث =

وقالت البيانيَّة في قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ ﴾[١]: إنَّه بيان ابن سمعان كبير مذهبهم[٢]؛ وكانت المنصوريَّة أصحاب أبي منصور الكسف[٣]، يزعمون أنَّ المراد من قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴾[٤]: أنَّ الكسف إمامهم، نازل من السَّماء، وهذا إن صحَّ عنهم ولم يكن من ملصقات أضدادهم، فهو تبديل للقرآن، ومروق عن الدِّين.

رابعها: أن يفسَّر القرآن برأي مستند إلى ما يقتضيه اللَّفظ، ثمَّ يزعم أنَّ

---

(١) «آل عمران/ 138».

(٢) وهو بيان بن سمعان التَّميمي، والبيانيَّة من غلاة الشِّيعة، يقولون بالحلول، وبإلهية عليٍّ، والحسن، والحسين، ومحمَّد بن الحنفية؛ صلب خالد بن عبد الله القسري بيانا هذا سنة (119هـ) بالكوفة. (ط).

(٣) هو أبو منصور العجلي الملقَّب بالكِسْف - بكسر الكاف وسكون السِّين -، زعم أنَّه خليفة الباقر، وزعم أنَّه عرج إلى السَّماء، وتلقَّى من الله الإذن بأن يبلِّغ عنه، وأنَّه المراد بقوله تعالى: ﴿ وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ ﴾ [الطور/ 44]، قتله يوسف بن عمر الثَّقفي، أمير العراق بين سنة (120 و126هـ). (ط).

(٤) «الطور/ 44».

= الَّتي تفيد بيان القرآن الدَّافع لصدورها من النَّبيِّ ﷺ، قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل/ 44].

وتأويل المعتزلة للآية لا يختلف معناه بينهم، سواء قدَّروا «إلى» اسما، أو قدَّروها حرف جرٍّ، وقد قالوا بكليهما، ولم يخالفوا بين معنييهما بالنّسبة لحاصل معنى الآية عندهم، ولا يقرِّبهم تفسيرهم لها إلى الكفر، بل هم من الكفر فرُّوا، كما قال إمام دار الهجرة في شأنهم.

أمَّا الشِّيعة المفسِّرون: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ [اللَّيل/ 12] بما سلف، فإنَّ تفسيرهم يكاد يغمسهم في الكفر، إذ يصحُّ أن يقال فيه: أنَّه تلاعب بالقرآن، واستخفاف بمراد الرَّحمن.

وَوَضْعُ النَّدَى فِي مَوْضِعِ السَّيْفِ بِالعُلَى ... مُضِرٌّ كَوَضْعِ السَّيْفِ فِي مَوْضِعِ النَّدَى

ذلك هو المراد دون غيره، لما في ذلك من التَّضييق على المتأوِّلين.

خامسها: أن يكون القصد من التَّحذير أخذ الحيطة في التَّدبُّر والتَّأويل، ونبذ التَّسرُّع إلى ذلك، وهذا مقام تفاوت العلماء فيه، واشتدَّ الغلوُّ في الورع ببعضهم، حتَّى كان لا يذكر تفسير شيء غير عازية إلى غيره. وكان الأصمعيُّ لا يفسِّر كلمة من العربيَّة إذا كانت واقعة في القرآن؛ ذكر ذلك في «**المزهر**» فأبى أن يتكلَّم في أن: «سرى» و«أسرى» بمعنى واحد، لأنَّ «أسرى» ذكرت في القرآن؛ ولا في أن: «عصفت الرِّيح» و«أعصفت» بمعنى واحد، لأنَّها في القرآن، وقال: «الَّذي سمعته في معنى الخليل أنَّه أصفى المودَّة، وأصمُّها ولا أزيد فيه شيئا، لأنَّه في القرآن».اهـ.

فهذا ضرب من الورع، يعتري بعض النَّاس لخوف، وأنَّه قد يعتري كثيرا من أهل العلم والفضل، وربَّما تطرَّق إلى بعضهم في بعض أنواع الأحوال دون بعض، فتجد من يعتريه ذلك في العلم ولا يعتريه في العقل، وقد تجد العكس، والحقُّ أنَّ الله ما كلَّفنا في غير أصول الاعتقاد بأكثر من حصول الظَّنِّ المستند إلى الأدلَّة، والأدلَّة متنوِّعة على حسب أنواع المستند فيه، وأدلَّة فهم الكلام معروفة وقد بيَّنَّاها.

أمَّا الَّذين جمدوا على القول بأنَّ تفسير القرآن يجب أن لا يعدو ما هو مأثور، فهم رموا هذه الكلمة على عواهنها، ولم يضبطوا مرادهم من المأثور عمَّن يؤثر، فإن أرادوا به ما روي عن النَّبيِّ ﷺ من تفسير بعض آيات، إن كان مرويًّا بسند مقبول، من صحيح أو حسن، فإذا التزموا هذا الظَّنَّ بهم فقد ضيَّقوا سعة معاني القرآن، وينابيع ما يستنبط من علومه، وناقضوا أنفسهم فيما دوَّنوه من التَّفاسير، وغلَّطوا سلفهم فيما تأوَّلوه، إذ لا ملجأ لهم من الاعتراف بأنَّ أئمَّة المسلمين من الصَّحابة فمن بعدهم، لم يقصروا أنفسهم على أن يرووا ما بلغهم من تفسير عن النَّبيِّ ﷺ، وقد سأل

عمر بن الخطاب أهل العلم عن معاني آيات كثيرة، ولم يشترط عليهم أن يرووا له ما بلغهم في تفسيرها عن النَّبيِّ ﷺ.

وإن أرادوا بالمأثور ما روي عن النَّبيِّ وعن الصَّحابة خاصَّة، وهو ما يظهر من صنيع السُّيوطيُّ في تفسيره «**الدُّرُّ المنثور**»، لم يتَّسع ذلك المضيق إلَّا قليلا، ولم يغن عن أهل التَّفسير فتيلا، لأنَّ أكثر الصَّحابة لا يؤثر عنهم في التَّفسير إلَّا شيء قليل، سوى ما يروى عن عليٍّ بن أبي طالب على ما فيه من صحيح، وضعيف، وموضوع؛ وقد ثبت عنه أنَّه قال: «**مَا عِنْدِي مِمَّا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ شَيْءٌ إِلَّا فَهْمًا يُؤْتِيهِ اللهُ**»(١)، وما يروى عن ابن مسعود، وعبد الله بن عمر، وأنس، وأبي هريرة، وأمَّا ابن عبَّاس فكان أكثر ما يروى عنه قولا برأيه، على تفاوت بين رواته.

وإن أرادوا بالمأثور ما كان مرويًّا قبل تدوين التَّفاسير الأوَّل، مثل ما يروى عن أصحاب ابن عبَّاس، وأصحاب ابن مسعود، فقد أخذوا يفتحون الباب من شقِّه، ويقرِّبون ما بعد من الشقَّة، إذ لا محيص لهم من الاعتراف بأنَّ التَّابعين قالوا أقوالا في معاني القرآن لم يسندوها، ولا ادَّعوا أنَّها محذوفة الأسانيد، وقد اختلفت أقوالهم في معاني آيات كثيرة، اختلافا ينبئ إنباء واضحا بأنَّهم تأوَّلوا تلك الآيات من أفهامهم، كما يعلمه من له علم بأقوالهم، وهي ثابتة في «**تفسير الطَّبري**» ونظرائه، وقد التزم الطَّبريُّ في «**تفسيره**» أن يقتصر على ما هو مرويٌّ عن الصَّحابة والتَّابعين، لكنَّه لا يلبث في كل آية أن يتخطَّى ذلك إلى اختياره منها، وترجيح بعضها على بعض بشواهد من كلام العرب، وحسبه بذلك تجاوزا لما حدَّده من الاقتصار على التَّفسير بالمأثور، وذلك طريق ليس بنهج.

---

(١) سبق تخريجه ص79.

وقد سبقه إليه بقي بن مخلد ولم نقف على «تفسيره»، وشاكل الطَّبريَّ فيه معاصروه، مثل: ابن أبي[1] حاتم، وابن مردويه، والحاكم، فلله درُّ الَّذين لم يحبسوا أنفسهم في تفسير القرآن على ما هو مأثور، مثل: الفرَّاء، وأبي عبيدة من الأوَّلين، والزَّجَّاج، والرُّمَّاني ممَّن بعدهم، ثمَّ الَّذين سلكوا طريقهم، مثل: الزَّمخشريِّ، وابن عطيَّة.

وإذ قد تقصَّينا مثارات التَّفسير بالرَّأي المذموم، وبيَّنا لكم الأشياء والأمثال، بما لا يبقى معه للاشتباه من مجال، فلا نجاوز هذا المقام ما لم ننبِّهكم إلى حال طائفة التزمت تفسير القرآن بما يوافق هواها، وصرفوا ألفاظ القرآن عن ظواهرها بما سمَّوه الباطن، وزعموا أنَّ القرآن إنَّما نزل متضمِّنا لكنايات ورموز عن أغراض، وأصل هؤلاء طائفة من غلاة الشِّيعة، عرفوا عند أهل العلم بالباطنيَّة، فلقَّبوهم بالوصف الَّذي عرفوهم به، وهم يعرفون عند المؤرِّخين بالإسماعيليَّة، لأنَّهم ينسبون مذهبهم إلى جعفر بن إسماعيل الصَّادق، ويعتقدون عصمته وإمامته بعد أبيه بالوصاية، ويرون أن لا بدَّ للمسلمين من إمام هدى من آل البيت، هو الَّذي يقيم الدِّين، ويبيِّن مراد الله.

ولمَّا توقَّعوا أن يحاجَّهم العلماء بأدلَّة القرآن والسُّنَّة، رأوا أن لا محيص لهم من تأويل تلك الحجج الَّتي تقوم في وجه بدعتهم، وأنَّهم إن خصُّوها بالتَّأويل وصرف اللَّفظ إلى الباطن، اتَّهمهم النَّاس بالتَّعصُّب والتَّحكُّم، فرأوا صرف جميع القرآن عن ظاهره، وبنوه على أنَّ القرآن رموز لمعان خفيَّة، في صورة ألفاظ تفيد معاني ظاهرة، ليشتغل بها عامَّة المسلمين، وزعموا أنَّ ذلك شأن الحكماء، فمذهبهم مبنيٌّ على قواعد الحكمة الإشراقيَّة، ومذهب التَّناسخ والحلوليَّة، فهو خليط من ذلك، ومن طقوس الدِّيانات اليهوديَّة

(١) زيادة من عندنا يقتضيها السياق.

والنَّصرانيَّة، وبعض طرائق الفلسفة، ودين زرادشت.

وعندهم أنَّ الله يحلُّ في كلِّ رسول وإمام، وفي الأماكن المقدَّسة، وأنَّه يشبه الخلق تعالى وتقدَّس، وكلُّ علويّ يحلُّ فيه الإله؛ وتكلَّفوا لتفسير القرآن بما يساعد الأصول الَّتي أسَّسوها، ولهم في التَّفسير تكلُّفات ثقيلة، منها: قولهم إنَّ قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ﴾(١): أنَّ جبلا يقال له: الأعراف، هو مقرُّ أهل المعارف الَّذين يعرفون كلًّا بسيماهم، وأنَّ قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾(٢): أي لا يصل أحد إلى الله، إلاَّ بعد جوازه على الآراء الفاسدة، إمَّا في صباه، أو بعد ذلك، ثمَّ ينجِّي الله من يشاء، وأنَّ قوله تعالى: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾(٣): أراد بفرعون القلب.

وقد تصدَّى للرَّدِّ عليهم الغزاليُّ في كتابه الملقَّب بـ: «**المستظهري**»؛ وقال: «إذا قلنا بالباطن فالباطن لا ضبط له، بل تتعارض فيه الخواطر، فيمكن تنزيل الآية على وجوه شتَّى».اهـ. يعني والَّذي يتَّخذونه حجَّة لهم يمكن أن نقلبه عليهم، وندَّعي أنَّه باطن القرآن، لأنَّ المعنى الظَّاهر هو الَّذي لا يمكن اختلاف النَّاس فيه، لاستناده للُّغة الموضوعة من قبل؛ وأمَّا الباطن فلا يقوم فهم أحد فيه حجَّة على غيره، اللَّهمَّ إلَّا إذا زعموا أنَّه لا يتلقَّى إلَّا من الإمام المعصوم، ولا إخالهم إلَّا قائلين ذلك. ويؤيِّد هذا ما وقع في بعض قراطيسهم، قالوا: إنَّما ينتقل إلى البدل مع عدم الأصل، والنَّظر بدل من الخبر فإنَّ كلام الله هو الأصل، فهو خلق الإنسان وعلَّمه البيان، والإمام هو خليفته، ومع وجود الخليفة الَّذي يبيِّن قوله، فلا ينتقل إلى النَّظر».اهـ. وبيَّن ابن العربيِّ في كتاب «**العواصم**» شيئا من فضائح

(١) «الأعراف/ 46».

(٢) «مريم/ 71».

(٣) «طه/ 43».

مذهبهم بما لا حاجة إلى التَّطويل به هنا.

فإن قلتَ: فما روي أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**إِنَّ لِلْقُرْآنِ ظَهْرًا وَبَطْنًا وَمَطْلَعًا**»(١)، وعن ابن عبَّاس أنَّه قال: «**إِنَّ لِلْقُرْآنِ ظَهْرًا وَبَطْنًا**».

قلتُ: لم يصحَّ ما روي عن النَّبيِّ ﷺ، بله المرويَّ عن ابن عبَّاس، فمن هو المتصدِّي لروايته عنه؟ على أنَّهم ذكروا من بقية كلام ابن عباس أنَّه قال: «**فَظَهْرُهُ التِّلَاوَةُ وَبَطْنُهُ التَّأْوِيلُ**»، فقد أوضح مراده إن صحَّ عنه بأنَّ الظَّهر هو اللَّفظ والبطن هو المعنى. ومن تفسير الباطنيَّة «**تفسير القاشانيِّ**»، وكثير من أقوالهم مبثوث في «**رسائل إخوان الصَّفاء**».

أمَّا ما يتكلَّم به أهل الإشارات من الصُّوفية، في بعض آيات القرآن من معان لا تجري على ألفاظ القرآن، ولكن بتأويل ونحوه، فينبغي أن تعلموا أنَّهم ما كانوا يدَّعون أن كلامهم في ذلك تفسير للقرآن، بل يعنون أنَّ الآية تصلح للتَّمثُّل بها في الغرض المتكلَّم فيه، وحسبكم في ذلك أنَّهم سمُّوها إشارات، ولم يسمُّوها معاني، فبذلك فارق قولهم قول الباطنيَّة.

ولعلماء الحقِّ فيها رأيان: فالغزاليُّ يراها مقبولة، قال في كتاب من «**الإحياء**»: «إذا قلنا في قوله ﷺ: «**لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ**»(٢)، فهذا ظاهره، أو إشارته: أنَّ القلب بيت، وهو مهبط الملائكة، ومستقر آثارهم، والصِّفات الرَّديئة كالغضب، والشَّهوة، والحسد، والحقد،

---

(١) أورده الحافظ العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (2/ 711) طبع:دار العاصمة، وقال: «رواه ابن حبان في «**صحيحه**» من حديث ابن مسعود مرفوعاً، وتقدَّم ذلك في «قواعد العقائد» بلفظ: «ظاهرًا وباطنًا»؛ ويروى أيضا ذلك عن ابن مسعود موقوفاً عليه، أي: من قوله، ولم يرفعه؛ ذكره «**صاحب القوت**»...».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (3225)، ومسلم في «صحيحه» (2106) عن أبي طلحة رضي الله عنه.

والعجب، كلاب نابحة في القلب، فلا تدخله الملائكة وهو مشحون بالكلاب، ونور الله لا يقذفه في القلب إلَّا بواسطة الملائكة، فقلب كهذا لا يقذف فيه النُّور».

وقال: «ولست أقول إنَّ المراد من الحديث بلفظ البيت: القلب، وبالكلب: الصفة المذمومة، ولكن أقول هو تنبيه عليه، وفرق بين تغيير الظَّاهر وبين التَّنبيه على البواطن من ذكر الظَّواهر».اهـ. فبهذه الدَّقيقة فارق نزعة الباطنيَّة. ومثل هذا قريب من تفسير لفظ عامٍّ في آية بخاصٍّ من جزئيَّاته، كما وقع في كتاب المغازي من «**صحيح البخاري**»(١) عن عمرو، عن عطاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾(٢)، قال: «هم كفَّار قريش، ومحمَّد: نعمة الله، ﴿وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾(٣) قال: يوم بدر».

وابن العربي في كتاب «**العواصم**» يرى إبطال هذه الإشارات كلِّها، حتَّى أنَّه بعد أن ذكر نحلة الباطنيَّة، وذكر «**رسائل إخوان الصَّفاء**»، أطلق القول في إبطال أن يكون للقرآن باطن غير ظاهره، وحتَّى أنَّه بعد ما نوَّه بالثَّناء على الغزاليِّ في تصدِّيه للرَّدِّ على الباطنيَّة والفلاسفة، قال: «وقد كان أبو حامد بدرا في ظلمة اللَّيالي، وعقدا في لبَّة المعالي، حتَّى أوغل في التَّصوُّف، وأكثر معهم التَّصرُّف، فخرج عن الحقيقة، وحاد في أكثر أقواله عن الطَّريقة».اهـ.

وعندي أنَّ هذه الإشارات لا تعدو واحدا من ثلاثة أنحاء:

---

(١) لم أجده في كتاب المغازي، ولكن أخرجه في تفسير «سورة إبراهيم» من «صحيحه» (4700) قال: ثنا علي بن عبد الله، ثنا سفيان، عن عمرو، عن عطاء، سمع ابن عباس، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾ قال: «**هُمْ كُفَّارُ أَهْلِ مَكَّةَ**».
(٢) «إبراهيم/ 28».
(٣) «إبراهيم/ 28».

الأول: ما كان يجري فيه معنى الآية مجرى التَّمثيل لحال شبيه بذلك المعنى، كما يقولون مثلا: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ ﴾(١): أنَّه إشارة للقلوب، لأنَّها مواضع الخضوع لله تعالى، إذ بها يُعرف فتسجد له القلوب بفناء النُّفوس، ومنعها من ذكره هو الحيلولة بينها وبين المعارف اللَّدنيَّة؛ ﴿وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ﴾(٢): بتكديرها بالتَّعصبات وغلبة الهوى؛ فهذا يشبه ضرب المثل لحال من لا يزكِّي نفسه بالمعرفة، ويمنع قلبه أن تدخله صفات الكمال النَّاشئة عنها بحال مانع المساجد أن يذكر فيها اسم الله، وذكر الآية عند تلك الحالة كالنُّطق بلفظ المثل، ومن هذا قولهم في حديث: «**لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ**» كما تقدَّم عن الغزاليِّ.

الثَّاني: ما كان من نحو التَّفاؤل، فقد يكون للكلمة معنى يسبق من صورتها إلى السَّمع، هو غير معناها المراد، وذلك من باب انصراف ذهن السَّامع إلى ما هو المهمُّ عنده، والَّذي يجول في خاطره، وهذا كمن قال في قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ ﴾(٣): من ذلَّ ذي إشارة للنَّفس يصير من المقرَّبين للشُّفعاء(19)؛

---

(١) «البقرة/ 114».
(٢) «البقرة/ 114».
(٣) «البقرة/ 255».

---

(19) هذا القائل شبيه بمحرِّف آية: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ [اللَّيل/ 12]، فالأولى طيُّ مثل هذه السَّخافات، أو تعقُّبها بالإنكار، كما فعل ابن الجوزي في كتابه المسمَّى «**نقد العلم والعلماء**»، أو «**تلبيس إبليس**»، لأنَّه حائم على دائرة الباطنيَّة، أو واقع في ساحتها، إمَّا بسطه والتَّوسع فيه، وذكر ما سمَّى أمثاله به: الشَّيخ محي الدِّين - قدِّس سرُّه - واستحسانه، فقد يفهم منه أنَّه لا بأس به، والصُّوفية لهم شطحات لا ينبغي لأمثالنا أن يشاركوهم فيها، ولا ينكروها عليهم، فقد دخلوا مواضع لم ندخلها، وعرفوا أسبابا لم نعرفها؛ وفي قصة كليم الله مع الخضر - عليهما وعلى نبيِّنا الصَّلاة والتَّسليم - =

فهذا يأخذ صدى موقع الكلام في السَّمع، ويتأوَّله على ما شغل به قلبه، ورأيت الشَّيخ محي الدين يسمِّي هذا النَّوع: سماعا، ولقد أبدع.

الثَّالث: عبر ومواعظ، وشأن أهل النُّفوس اليقظى أن ينتفعوا من كل شيء، ويأخذوا الحكمة حيث وجدوها، فما ظنُّك بهم إذا قرأوا القرآن وتدبَّروه، فاتَّعظوا بمواعظه، فإذا أخذوا من قوله تعالى: ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴾(1)، اقتبسوا أنَّ القلب الَّذي لم يمتثل رسول المعارف العليا، تكون عاقبته وبالا؛ ومن حكاياتهم في غير باب التَّفسير، أنَّ بعضهم مرَّ برجل يقول لآخر: «هذا العود لا ثمرة فيه، فلم يعد صالحا إلَّا للنَّار»، فجعل يبكي ويقول: «إذن فالقلب غير المثمر لا يصلح إلَّا للنَّار».

---

(1) «المزمل/ 16».

= الخبر اليقين؛ وقد ذكر عن صالح صوفيٍّ، قويُّ البدن، إن شاهده شابَّان يؤلم بائسا، مريضا، طاعنا في السِّنِّ بالضَّرب والإهانة، فأراد أحدهما أن ينقذه منه، ويفعل معه مثل فعله مع ذلك البائس الفقير، فنهاه رفيقه، ثمَّ ردَّه عنه باللِّين والاسترحام، فقبل الصُّوفي شفاعته، وقال له: «لو علمت يا بنيَّ لاستقللت منِّي ما رأيت»، ثمَّ انصرف ضاحكا قائلا:

لَكِنْ جَهِلَتْ مَقَالَتِي فَعَذَلْتَنِي وَعَلِمْتُ أَنَّكَ جَاهِلٌ فَعَذَرْتُكَا

ثمَّ تبيَّن بعد للشَّابَّين اللَّذين نصراه، أنَّ المعتدى عليه - بفتح الدَّال - من أسافل المجرمين، السَّفاكين المنفلتين من القضاء الشَّرعي الدُّنيوي.

فأقوال الصُّوفيَّة الحقيقيُّون وأعمالهم، فوق أذواقنا، وبعيدة عنها بعد طيب الرِّيق وعذوبته، وبرودته عن أفواه البخر المحمومين، وأين من أشربت قلوبهم حبُّ رضاء الله ممَّن فتنوا بحبِّ المال والجاه، والرَّفاهيَّة؛ وما أحسن في المقام قول أستاذنا العلَّامة، شيخ الإسلام محمَّد بن يوسف نعمة الله: «إنَّ للشَّيخ محي الدِّين ابن عربي جواهر لا تتمكَّن منها إلَّا الجسوم الشَّفافة، بأرواحها المشرقة».

فنسبة الإشارة إلى لفظ القرآن مجازيَّة، لأنَّها إنَّما تشير لمن استعدَّت عقولهم، وتدبُّرهم في حال من الأحوال الثَّلاثة، ولا ينتفع بها غير أولئك، فلمَّا كانت آيات القرآن قد أنارت تدبُّرهم، وأثارت اعتبارهم نسبوا تلك الإشارة للآية، فليست تلك الإشارة هي حقَّ الدَّلالة اللَّفظيَّة والاستعماليَّة، حتَّى تكون من لوازم اللَّفظ وتوابعه كما قد تبيَّن. وكلُّ إشارة خرجت عن حدِّ هذه الثَّلاثة الأحوال إلى ما عداها فهي تقترب إلى قول الباطنيَّة رويدا رويدا، إلى أن تبلغ عين مقالاتهم، وقد بصَّرناكم بالحدِّ الفارق بينهما، فإذا رأيتم اختلاطه فحقِّقوا مناطه، وفي أيديكم فيصل الحقِّ، فدونكم اختراطه.

وليس من الإشارة ما يعرف في الأصول بدلالة الإشارة، وفحوى الخطاب، وفهم الاستغراق من لام التَّعريف في المقام الخطابيِّ، ودلالة التَّضمُّن والالتزام، كما أخذ العلماء من تنبيهات القرآن استدلالا لمشروعيَّة أشياء، كاستدلالهم على مشروعيَّة الوكالة من قوله تعالى: ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ﴾(١)، ومشروعيَّة الضَّمان من قوله: ﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٞ﴾(٢)، ومشروعيَّة القياس من قوله: ﴿لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ﴾(٣)، ولا بما هو بالمعنى المجازيِّ، نحو: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾(٤)، و: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾(٥)، ولا ما هو من تنزيل الحال منزلة المقال، نحو: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ﴾(٦)، لأنَّ جميع هذا ممَّا قامت فيه الدَّلالة العرفيَّة مقام الوضعيَّة،

(١) «الكهف/ 19».
(٢) «يوسف/ 72».
(٣) «النساء/ 105».
(٤) «سبأ/ 10».
(٥) «فصلت/ 11».
(٦) «الإسراء/ 44».

واتَّحدت في إدراكه أفهام أهل العربيَّة، فكان من المدلولات التَّبعيَّة.

قال في «**الكشاف**»: «وكم من آية أنزلت في شأن الكافرين، وفيها أوفر نصيب للمؤمنين، تدبُّرا لها، واعتبارا بموردها»، يعني أنَّها في شأن الكافرين من دلالة العبارة، وفي شأن المؤمنين من دلالة الإشارة.

هذا وإنَّ واجب النُّصح في الدِّين، والتَّنبيه إلى ما يغفل عنه المسلمون، ممَّا يحسبونه هيِّنا وهو عند الله عظيم، قضى عليَّ أن أنبِّه إلى خطر أمر تفسير الكتاب، والقول فيه دون مستند من نقل صحيح، عن أساطين المفسِّرين، أو إبداء تفسير، أو تأويل من قائله، إذا كان القائل توفَّرت فيه شروط الضَّلاعة في العلوم الَّتي سبق ذكرها في «**المقدِّمة الثَّانية**».

فقد رأينا تهافت كثير من النَّاس على الخوض في تفسير آيات من القرآن، فمنهم من يتصدَّى لبيان معنى الآيات على طريقة كتب التَّفسير، ومنهم من يضع الآية ثمَّ يركض في أساليب المقالات، تاركا معنى الآية جانبا، جالبا من معاني الدَّعوة والموعظة ما كان جالبا، وقد دلَّت شواهد الحال، على ضعف كفاية البعض لهذا العمل العلميِّ الجليل، فيجب على العاقل أن يعرف قدره، وأن لا يتعدَّى طوره، وأن يردَّ الأشياء إلى أربابها، كي لا يختلط الخاثر بالزَّباد، ولا يكون في حالك سواد، وإنَّ سكوت العلماء على ذلك زيادة في الورطة، وإفحاش لأهل هذه الغلطة، فمن يركب متن عمياء، ويخبط خبط عشواء، فحقٌّ على أساطين العلم تقويم اعوجاجه، وتمييز حلوه من أجاجه، تحذيرا للمطالع، وتنزيلا في البرج والطَّالع.



المقدِّمة الرَّابعة

فيما يحقُّ أن يكون غرض المفسِّر

كأنِّي بكم وقد مرَّ على أسماعكم، ووعت ألبابكم، ما قرَّرته من استمداد علم التَّفسير، ومن صحَّة تفسير القرآن بغير المأثور، ومن الإنحاء على من يفسِّر القرآن بما يدَّعيه باطنا ينافي مقصود القرآن، ومن التَّفرقة بين ذلك وبين الإشارات، تتطَّلعون بعد إلى الإفصاح عن غاية المفسِّر من التَّفسير، وعن معرفة المقاصد الَّتي نزل القرآن لبيانها، حتَّى تستبين لكم غاية المفسِّرين من التَّفسير على اختلاف طرائقهم، وحتَّى تعلموا عند مطالعة التَّفاسير مقادير اتِّصال ما تشتمل عليه، بالغاية الَّتي يرمي إليها المفسِّر، فتزنوا بذلك مقدار ما أوفى به من المقصد، ومقدار ما تجاوزه، ثمَّ ينعطف القول إلى التَّفرقة بين من يفسِّر القرآن بما يخرج عن الأغراض المرادة منه، وبين من يفصل معانيه تفصيلا، ثمَّ ينعطف القول إلى نموذج ممَّا استخرجه العلماء من مستنبطات القرآن في كثير من العلوم.

إنَّ القرآن أنزله الله تعالى كتابا لصلاح أمر النَّاس كافَّة، رحمة لهم لتبليغهم مراد الله منهم، قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[1](20)، فكان المقصد الأعلى منه صلاح

(١) «النحل/ 89».

---

(20) كلام الأستاذ صريح في أنَّه داخل في عموم المفسِّرين، المتَّفقين على أنَّ المعنى المراد هو: كلِّيات الأشياء، وأصولها فيما يرفع إلى ما جاء القرآن لأجله، فهو غير راء في الآية رأيا جديدا، فالأولى الآن حمل كلام الشَّاطبيُّ ومن معه على غير ظاهره، كي لا يشذَّا عن عموم المفسِّرين، ويخرجا عن =

الأحوال الفرديَّة، والجماعيَّة، والعمرانيَّة.

فالصَّلاح الفرديُّ، يعتمد تهذيب النَّفس وتزكيتها، ورأس الأمر فيه صلاح الاعتقاد، لأنَّ الاعتقاد مصدر الآداب والتَّفكير، ثمَّ صلاح السَّريرة الخاصَّة، وهي العبادات الظَّاهرة كالصَّلاة، والباطنة كالتَّخلُّق بترك الحسد، والحقد، والكبر.

وأمَّا الصَّلاح الجماعيُّ، فيحصل أوَّلا من الصَّلاح الفرديِّ، إذ الأفراد أجزاء المجتمع، ولا يصلح الكلُّ إلَّا بصلاح أجزائه، ومن شيء زائد على

= إجماعهم المنعقد بانضمامه إليهم، ومن الواجب أن لا يحملهما مقتضى ظاهر كلامهما، لأنَّهما لو قيل لهما: أيدخل في عموم كلِّ شيء من مشمول الآية، ما يرجع إلى الأحكام فقط، أم يدخل فيه أيضا ما يرجع إلى تصحيح العقائد، وإصلاح النُّفوس، وبقيَّة الأقسام الثَّمانيَّة الَّتي نقلها؟ لقالا: هذا ما أردناه لا ذاك، وتبرَّءا من ظاهر عبارتهما، وإذا كبابهما الإفصاح، فما على الدَّال بلسان حاله من جناح هذا.

وإنِّي لأعجب من الأستاذ - سامحه الله -، حيث أعدَّ للمعاملة صاعين، أحدهما سمح، والآخر شحيح، فكال للبيضاوي بالسَّمح، وأوَّل كلامه، ليجنح به إلى موافقته في عدِّ الفقه والعقائد غير محتاج إليهما المفسِّر الَّذي لم يرد التَّوسُّع، خلافا لعبد الحكيم، والسُّيوطي، والألوسي، وكال لناصر السُّنَّة، وخصم البدعة، ومن معه بالمكيال النَّاقص، فشحَّ بتأويل كلامهما، ولم يعدل به عن الظَّاهر، فأبقاهما مخالفين له، ولبقيَّة المفسِّرين؛ والأولى أن لا نعاتبه على ما رآه، فقد جرت سنَّة الكون بتفاوت حظوظ النَّاس في دنياهم وأخراهم:

سُبْحَانَ مَنْ قَسَمَ الحُظُوظَ ... فَلَا عِتَابَ وَلَا مَلَامَهْ
أَعْمَى وَأَعْشَى ثُمَّ ذُوا ... بَصَرٍ وَزَرْقَاءُ اليَمَامَهْ

ولا يقتضي عجبنا من صنيعه إنكارنا لتوقيعه.

ذلك، وهو ضبط تصرُّف النَّاس بعضهم مع بعض، على وجه يعصمهم من مزاحمة الشَّهوات، ومواثبة القوى النَّفسانيَّة؛ وهذا هو علم المعاملات، ويعبَّر عنه عند الحكماء بالسِّياسة المدنيَّة.

وأمَّا الصَّلاح العمرانيُّ، فهو أوسع من ذلك، إذ هو حفظ نظام العالم الإسلامي، وضبط تصرُّف الجماعات والأقاليم بعضهم مع بعض، على وجه يحفظ مصالح الجميع، ورعي المصالح الكليَّة الإسلاميَّة، وحفظ المصلحة الجامعة عند معارضة المصلحة القاصرة لها، ويسمَّى هذا بعلم العمران، وعلم الاجتماع.

فمراد الله من كتابه، هو بيان تصاريف ما يرجع إلى حفظ مقاصد الدِّين وقد أودع ذلك في ألفاظ القرآن الَّتي خاطبنا بها خطابا بيِّنا، وتعبَّدنا بمعرفة مراده والاطلاع عليه، فقال: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾[1]، سواء قلنا: إنَّه يمكن الاطِّلاع على تمام مراد الله تعالى، وهو قول علمائنا، والمشائخيِّ، والسَّكَّاكيِّ وهما من المعتزلة؛ أم قال قائل بقول بقية المعتزلة: إنَّ الاطلاع على تمام مراد الله تعالى غير ممكن، وهو خلاف لا طائل تحته، إذ القصد هو الإمكان الوقوعي لا العقلي، فلا مانع من التَّكليف باستقصاء البحث عنه بحسب الطَّاقة، ومبلغ العلم مع تعذُّر الاطلاع على تمامه.

وقد اختار الله تعالى أن يكون اللِّسان العربيُّ مظهرا لوحيه، ومستودعا لمراده، وأن يكون العرب هم المتلقِّين أوَّلا لشرعه، وإبلاغ مراده لحكمة علمها، منها: كون لسانهم أفصح الألسن وأسهلها انتشارا، وأكثرها تحمُّلا للمعاني مع أيجاز لفظه، ولتكون الأمَّة المتلقِّية للتَّشريع، والنَّاشرة له، أمَّة

(١) «ص/ 29».

قد سلمت من أفن الرَّأي عند المجادلة، ولم تقعد بها عن النُّهوض أغلال التَّكالب على الرَّفاهيَّة، ولا عن تلقِّي الكمال الحقيقيِّ، إذ يسبِّب لها خلطه بما يجرُّ إلى اضمحلاله(21).

---

(21) ما أحسن كلام الأستاذ هنا وأجمله، فإنَّ التَّكالب على الرَّفاهيَّة سبب كلِّ بليَّة، ولكن قعودها بالمتكالبين عن النُّهوض فيه نظر قويٌّ، فإنَّها من أسباب النُّهوض المادِّي قطعا، ولو لا حبُّها ما جدَّت الأمم في أعمالها هذا الجدُّ الَّذي سدَّ عليها سبل التَّفكير في أمر المعاد، وقطعها عن الرَّاحة والظَّفر أيضا بالمراد، حتَّى شملها مِن مَن أرادهم قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ﴾ [الروم/ 7]؛ نعم يسلَّم كلام الأستاذ فيما يتعلَّق بالنُّهوض النَّفسي الأخلاقي، فإنَّ التَّكالب في حبِّها يقعد بهم عنه، إذ لولاه ما أكلت الرَّشا أكلا لمَّا، وما حبَّ المال حبًّا جمًّا، ولا خان المؤتمن وأخلف الواعد، ولا رفع المنحطُّ ونزل الصَّاعد، ولا سفكت الدِّماء بغير حقٍّ، ولا عومل المطالب بحقِّه معاملة غير المحقِّ، ولا جلَّ ذلك فإنَّ التَّكالب عليها لا يتحقَّق أنَّه عائق عن النُّهوض، إلَّا في الأخلاق.

ولنعد ما يتعلَّق بقوله آخر الصَّفحة: «**إذ يسبِّب لها خلطه بما يجرُّ إلى اضمحلاله**»، فهو غامض جدًّا، وقد كلَّفني أحد الأصحاب بيانا له فلم أقدر، حيث أتى به مرسوما في ورقة، فطلبت منه أن يأتيني بالكتاب لعلِّي أتوصَّل إلى الفهم بالنَّظر فيما قبل وفيما بعد، فوقعت على التَّعليق بآخر الصَّفحة وقوع الضَّمان، وقلت له: دونك التَّعليق، فاقرأه تهتد، فاحتجَّ بأنَّه رآه قبل وهو غير محتاج، لان أدلُّه عليه، وإنَّما يريد بيانه من التَّركيب الموضح بالتَّعليق الشَّبيه بترجمة الأعجميَّة إلى العربيَّة؛ فقلت: أليس كافيا في المراد؟ فقال: دعني من محاورتك الخالية، وبين معاد الضَّميرين والإعراب، فقلت: أمَّا الإعراب فنعم، فقال: إنَّ الجنوح إلى السَّهل طبع فيكم أيُّها الشُّيوخ، فقلت: ذاك جهدي والسَّلام.

فيجب أن تعلموا قطعا أن ليس المراد من خطاب العرب بالقرآن، أن يكون التَّشريع قاصرا عليهم، أو مراعيا لخاصَّة أحوالهم، بل إنَّ عموم الشَّريعة ودوامها، وكون القرآن معجزة، دائمة مستمرَّة على تعاقب السِّنين ينافي ذلك؛ نعم إنَّ مقاصده تصفية نفوس العرب الَّذين اختارهم كما قلنا، لتلقِّي شريعته وبثِّها ونشرها، فهم المخاطبون ابتداءا قبل بقية أمَّة الدَّعوة، فكانت أحوالهم مرعيَّة لا محالة، وكان كثير من القرآن مقصودا به خطابهم خاصَّة، وإصلاح أحوالهم قال تعالى: ﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَاۖ﴾(١)، وقال: ﴿أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ۝١٥٦ أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْۚ﴾(٢)، لكن ليس ذلك بوجه للاقتصار على أحوالهم كما سيأتي(22).

---

(١) «هود/ 49».

(٢) «الأنعام/ 156 - 157».

---

(22) قد بسط المؤلِّفون من المؤرِّخين وغيرهم من العلماء، ما كانت عليه الأمم قبل البعثة عربا وعجما، وأنَّهم كانوا كأسنان الحمار، لكنَّ الفساد أنواع، والمساوئ أوزاع، والموازنة عسيرة، ومن أشنعها وأد البنات، وإنكار النُّبوَّات، وقتل الجماعة بالفرد، ومقابلة الإرشاد بالإذاية، والصَّدِّ وعبادة الجماد، والنَّذر له بذبح الأكباد، وفي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍۙ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الممتحنة/ 12]: بيان لبعض مخازي ذلك الوقت في أحد الشِّقَّين، وإنِّي أشعر أنَّ وقت الذَّاكرة، أنَّه ذكر العلَّامة محمد عبده - مفتي الدِّيار المصريَّة رَحِمَهُ اللَّهُ - في «**رسالة التوحيد**» ما تقشعرُّ من بعضه الجلود.

وقال بعده: «إنَّ أمم ذلك العصر لم تكن أحسن حالا من العرب، ولم يوهم التَّفاضل، أو يقلُّ غير ما يعتقدوا في بطون الأسفار ما يملأ النُّفوس يقينا، =

أليس قد وجب على الآخذ في هذا الفنِّ، أن يعلم المقاصد الأصليَّة الَّتي جاء القرآن لتبيانها؟ فلنلمَّ بها الآن بحسب ما بلغ إليه استقراؤنا، وهي ثمانية أمور:

الأول: إصلاح الاعتقاد، وتعليم العقد الصَّحيح؛ وهذا أعظم سبب لإصلاح الخلق، لأنَّه يزيل عن النَّفس عادة الإذعان لغير ما قام عليه الدَّليل، ويطهِّر القلب من الأوهام النَّاشئة عن الإشراك والدَّهرية وما بينهما؛ وقد أشار إلى هذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ ۖ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾(١)، فأسند لآلهتهم زيادة تتبيبهم، وليس هو من فعل الآلهة، ولكنَّه من آثار الاعتقاد بالآلهة.

الثَّاني: تهذيب الأخلاق، قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾(٢)، وفسَّرت عائشة رضي الله تعالى عنها لمَّا سئلت عن خلقه ﷺ، فقالت: «**كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ**»(٣)، وفي الحديث الَّذي رواه مالك في «الموطأ» بلاغا، أنَّ

---

(١) «هود/ 101».

(٢) «القلم/ 4».

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (6/ 163) عن عائشة ﵂.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (746)، وأبو داود في «السنن» (1342)، وعبد الرزاق في «تفسيره» (3274) عن عائشة ﵂، بلفظ: «**إِنَّ خُلُقَ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَانَ الْقُرْآنَ**».

= بتعميم الرَّحمة في الرِّسالة المحمَّديَّة عند زمن تجرُّد أهله، في أحوالهم الفرديَّة والاجتماعيَّة من النِّظام، وتسارعوا إلى العبث، وقطع الأرحام، فيالها من رسالة عامَّة كانت رحمة للعالمين، أشرق نورها على العرب، إذ كانوا أحوج النَّاس إليها»، ثمَّ انتقل لغيرهم، فصيَّرهم إخوانا متَّحدين في نصرها، ونشرها عاملين، بقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران/ 104].

رسول الله ﷺ قال: «**بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ مَكَارِمَ حُسْنِ الأَخْلَاقِ**»(١)، وهذا المقصد قد فهمه عامَّة العرب بله خاصَّة الصَّحابة، وقال أبو خراش الهذليُّ مشيرا إلى ما دخل على العرب من أحكام الإسلام بأحسن تعبير(٢):

فَلَيْسَ كَعَهْدِ الدَّارِ يَا أُمَّ مَالِكٍ ... وَلَكِنْ أَحَاطَتْ بِالرِّقَابِ السَّلَاسِلُ

وَعَادَ الْفَتَى كَالْكَهْلِ لَيْسَ بِقَائِلٍ ... سِوَى الْعَدْلِ شَيْئًا فَاسْتَرَاحَ الْعَوَاذِلُ

أراد بإحاطة السَّلاسل بالرِّقاب أحكام الإسلام؛ والشَّاهد في قوله: «وعاد الفتى كالكهل».

الثَّالث: التَّشريع: وهو الأحكام خاصَّة وعامَّة، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾(٣)، ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾(٤)، ولقد جمع القرآن جميع الأحكام جمعا كلِّيًّا في الغالب، وجزئيًّا في المهمِّ، فقوله: ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾(٥)، وقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾(٦)، المراد بهما إكمال الكلِّيَّات الَّتي منها: الأمر بالاستنباط، والقياس.

قال الشَّاطبيُّ: «لأنَّه على اختصاره جامع، والشَّريعة تمَّت بتمامه، ولا

---

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (805) كتاب حسن الخلق.
وأخرجه أحمد في «المسند» (2/ 381)، والبخاري في «الأدب المفرد» (273) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «**إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ صَالِحَ الأَخْلَاقِ**». وإسناده صحيح.

(٢) انظر «ديوان الهذليين» (ق2/ 150) طبع: مطبعة دار الكتب المصرية.

(٣) «النساء/ 105».

(٤) «المائدة/ 48».

(٥) «النحل/ 89».

(٦) «المائدة/ 3».

يكون جامعا لتمام الدِّين إلَّا والمجموع فيه أمور كلِّيَّة».

الرَّابع: سياسة الأمَّة، وهو باب عظيم في القرآن، القصد منه صلاح الأمَّة، وحفظ نظامها، كالإرشاد إلى تكوين الجامعة، بقوله: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ﴾(١)، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ﴾(٢)، وقوله: ﴿ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾(٣)، وقوله: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾(٤).

الخامس: القصص وأخبار الأمم السَّالفة، للتَّأسِّي بصالح أحوالهم، قال: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾(٥)، ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾(٦)، وللتَّحذير من مساويهم قال: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾(٧) وفي خلالها تعليم، وكنَّا أشرنا إليها في «**المقدِّمة الثَّانية**».

السَّادس: التَّعليم بما يناسب حالة عصر المخاطبين، وما يؤهِّلهم إلى تلقِّي الشَّريعة ونشرها، وذلك علم الشَّرائع وعلم الأخبار، وكان ذلك مبلغ علم مخالطي العرب من أهل الكتاب؛ وقد زاد القرآن على ذلك، تعليم حكمة ميزان العقول، وصحَّة الاستدلال في أفانين مجادلاته للضَّالِّين وفي دعوته إلى النَّظر، ثمَّ نوَّه بشأن الحكمة فقال: ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن

---

(١) «آل عمران/ 103».

(٢) «الأنعام/ 159».

(٣) «الأنفال/ 46».

(٤) «الشورى/ 38».

(٥) «يوسف/ 3».

(٦) «الأنعام/ 90».

(٧) «إبراهيم/ 45».

﴿يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[(١)]، وهذا أوسع باب انبجست منه عيون المعارف، وانفتحت به عيون الأمِّيِّين إلى العلم، وقد لحق به التَّنبيه المتكرِّر على فائدة العلم، وذلك شيء لم يطرق أسماع العرب من قبل، إنَّما قصارى علومهم أمور تجريبيَّة، وكان حكماؤهم أفرادا اختصُّوا بفرط ذكاء، تضمُّ إليه تجربة وهم العرفاء، فجاء القرآن بقوله: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾[(٢)]، و﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[(٣)]، وقال: ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾[(٤)]، فنبَّه إلى مزيَّة الكتابة.

السَّابع: المواعظ والإنذار، والتَّحذير والتَّبشير، وهذا يجمع جميع آيات الوعد والوعيد، وكذلك المحاجَّة، والمجادلة للمعاندين، وهذا باب التَّرغيب والتَّرهيب.

الثَّامن: الإعجاز بالقرآن، ليكون آية دالَّة على صدق الرَّسول؛ إذ التَّصديق يتوقَّف على دلالة المعجزة بعد التَّحدِّي، والقرآن جمع كونه معجزة بلفظه، ومتحدِّي لأجله بمعناه؛ والتَّحدِّي وقع فيه: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾[(٥)]، ولمعرفة أسباب النُّزول، مدخل في ظهور مقتضى الحال ووضوحه.

هذا ما بلغ إليه استقرائي، وللغزاليِّ في «إحياء علوم الدِّين» بعض من ذلك[(23)].

---

(١) «البقرة/ 269».
(٢) «العنكبوت/ 43».
(٣) «الزمر/ 9».
(٤) «ن/ 1».
(٥) «يونس/ 38».

---

(23) إنَّني ممَّن يعتقدون جواز توارد الخواطر، كجواز وقوع الحافر على الحافر، مثلما قال الحريريُّ، وممَّن يشنِّعون على من يسمع كلام شاعر متأخِّر، فيظنُّ أنَّ معاني شعره أو بعض ألفاظها مسروق من متقدِّم، واضعا اليقين موضع =

فغرض المفسِّر بيان ما يصل إليه، أو ما يقصده من مراد الله تعالى في كتابه، بأتمِّ بيان يحتمله المعنى، ولا يأباه اللَّفظ من كلِّ ما يوضح المراد من مقاصد القرآن، أو ما يتوقَّف عليه فهمه أكمل فهم، أو يخدم المقصد تفصيلا وتفريعا، كما أشرنا إليه في «**المقدِّمة الأولى**»، مع إقامة الحجَّة على ذلك إن كان به خفاء، أو لتوقُّع مكابرة من معاند أو جاهل، فلا جرم كان رائد المفسِّر في ذلك أن يعرف على الإجمال مقاصد القرآن ممَّا جاء لأجله، ويعرف اصطلاحه في إطلاق الألفاظ، وللتَّنزيل اصطلاح وعادات، وتعرَّض صاحب «**الكشاف**» إلى شيء من عادات القرآن، في متناثر كلامه في «**تفسيره**».

فطرائق المفسِّرين للقرآن ثلاث:

إمَّا الاقتصار على الظَّاهر من المعنى الأصلي للتَّركيب، مع بيانه وإيضاحه، وهذا هو الأصل.

= الشَّكِّ، وهذا بمجرَّد الخطور على البال، لا عن تحقيق واستدلال، فيكون حكمه مبنيًّا على حبِّ نسبة القصور للمتأخِّر، وهذا منشأه الحسد، وحبُّ الطَّعن، وكذلك التَّأليف، قد يناله ما ينال الشِّعر؛ ولذلك صادمتُ بعض رفقائي في اعتراضه على الأستاذ، بأنَّ ما ذكره مستمدٌّ ومنحوتٌ من كتاب «**جواهر القرآن**» لحجَّة الإسلام الغزالي، فإنَّه في هذا السَّبيل غاية، وفي الحسن نهاية، وإنَّ كتابه لينبوع تغترف منه الدِّلاء، والله يؤيِّد من عباده من يشاء؛ فلو قال الأستاذ عوض ما قال: «وللغزاليِّ في «**جواهر القرآن**» فيض من ذلك» لكان أفيد وأدلُّ، ولا نوفُّ المولعين بالاتِّهام أركس وأذلُّ، وقد أجبت عن الأستاذ، بأنَّ كلامه لا يقتضي أنَّه استقرأه من القرآن مباشرة، فيجوز أن يكون بواسطة وبدونها، وإذا كان الأمر هكذا، فالاعتراض غير وجيه، أيُّها الصَّاحب الفقيه.

وإمَّا استنباط معان من وراء الظَّاهر تقتضيها دلالة اللَّفظ، أو المقام، ولا يجافيها الاستعمال ولا مقصد القرآن، وتلك هي مستتبعات التَّراكيب، وهي من خصائص اللُّغة العربيَّة المبحوث فيها في علم البلاغة، ككون التَّأكيد يدلُّ على إنكار المخاطب أو تردُّده، وكفحوى الخطاب، ودلالة الإشارة، واحتمال المجاز مع الحقيقة(24).

---

(24) أثار رفيقي القديم الَّذي كنت معه عند سرد هذا الموضوع، اعتراضا على عدم ذكر علم الأصول بعد علم البلاغة، ليفيد المؤلِّف أنَّه ممَّا يبحث فيه عن الفحوى والمعطوفين بعدها في علم الأصول لا في علم البلاغة، فإنَّ ذلك تابع لعلم الأصول إلَّا لعلمها، وقد أجبت بأنَّه أراد ذكره، وغفل أو اختصر، إذ لا يخفى على المخاطبين أنَّ دلالة النَّحويِّ والإشارة، ممَّا يبحث عنها فيه، وأنَّ ذكر قول ابن مالك:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ

البيت؛ يحطِّم اعتراضك، فاحتدَّ قائلا: سبحان الله، يشيب المرء على ما شب عليه، أنت مولع بالتَّكلُّف في الأجوبة، وإبطال الاعتراضات من حين حضورنا بدرس شيخنا العلَّامة عثمان ابن الخوجة - رحمة الله -، وقد مضى على دراستنا نحو خمسي قرن، إلَّا أنَّ الفرق بين حالتيك، أنَّ أجوبتك في عهد الشَّباب لم تخل من حرارة، أمَّا الآن فهي ثلجية، فما أجدرها بأن تترصَّد بلقائها زمن الصَّيف، فقلت له: لا تنس يا أخي أنَّ الحرَّ والقرَّ لهما علاقة بالسِّنِّ، فسكنت حدَّته، وقال: إنَّك ذكَّرتني ما أنسانيه، ما وقف بنا على روضة القبر من شيب وهرم، بعدما تعلَّمناه عند اخضرار العود، ورواء الشَّباب، فسبحان من قال: ﴿ وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي ٱلْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴾ [يس/ 68]، فقلت: أتذكر ما أبداه شيخ شيوخنا، العلَّامة سالم أبو حاجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال: إنَّ في الآية معطوفا محذوفا مع عاطفه، أي: والخُلُق - بضم الخاء واللَّام -، وأنَّهم يسمُّون هذا اكتفاء، ومن أمثلته قوله =

وإمَّا أن يجلب المسائل ويبسطها لمناسبة بينها وبين المعنى، أو لأنَّ زيادة فهم المعنى متوقِّفة عليها، أو للتَّوفيق بين المعنى القرآني، وبين بعض العلوم ممَّا له تعلُّق بمقصد من مقاصد التَّشريع لزيادة تنبيه إليه، أو لردِّ مطاعن من يزعم أنَّه ينافيه، لا على أنَّها ممَّا هو مراد الله من تلك الآية، بل لقصد التَّوسُّع كما أشرنا إليه في «**المقدِّمة الثَّانية**».

ففي الطَّريقة الثَّانية قد فرَّع العلماء وفصَّلوا في الأحكام، وخصُّوها بالتآليف الواسعة، وكذلك تفاريع الأخلاق والآداب، الَّتي أكثر منها حجَّة الإسلام الغزاليُّ في كتاب «**الإحياء**»، فلا يلام المفسِّر إذا أتى بشيء من تفاريع العلوم، ممَّا له خدمة للمقاصد القرآنية، وله مزيد تعلُّق بالأمور الإسلامية، كما نفرض أن يفسِّر قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[1]، بما ذكره المتكلِّمون في إثبات الكلام النَّفسي، والحجج لذلك، والقول في ألفاظ القرآن، وما قاله أهل المذاهب في ذلك.

وكذا أن يفسِّر ما حكاه الله تعالى في قصَّة موسى مع الخضر بكثير

---

(١) «النساء/ 164».

= تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ [النحل/ 81]، أي: والبرد، فقال: نعم، زادك الله تيقُّظا، وإنِّي لازلت أعتقد صحَّة اعتراضي ويمنه أيضا، إذ لو لاه لفاتتنا هذه الذِّكرى، وهذا التَّذكير فاحمد الله على إثارته، فقلت: نعم، فيه يمن، وفيه شؤم، لأنَّه جرَّنا إلى الخوض في الحذف، وفي ذلك إشعار بقرب حذفنا من دار الغرور، فقال: هذا هو اليمن كلُّه، فمرحبا بما يشعر بقربنا من لقاء الله، فقلت: حجَجتني، جعل الله يومي قبل يومك، أو قريبا منه؛ ثمَّ كان الوداع، وفي الأخرى يطول إن شاء الله الاجتماع:

وَحَبِيبٌ أَلِفْتُهُ فَافْتَرَقْنَا ... وَقَضَى اللهُ بَعْدَ ذَاكَ اجْتِمَاعَا
وَافْتَرَقْنَا حَوْلًا وَلَمَّا الْتَقَيْنَا ... كَانَ تَسْلِيمُهُ عَلَيَّ وَدَاعَا

من آداب المعلم والمتعلِّم، كما فعل الغزاليُّ؛ وقد قال ابن العربيِّ: «إنَّه أملى عليها ثمانمائة مسألة»، وكذلك تقرير مسائل من علم التَّشريع لزيادة بيان قوله تعالى في خلق الإنسان: ﴿مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ﴾[١] الآيات، فإنَّه راجع إلى المقصد، وهو مزيد تقرير عظمة القدرة الإلهيَّة.

وفي الطَّريقة الثَّالثة تجلب مسائل علميَّة من علوم لها مناسبة بمقصد الآية: إمَّا على أنَّ بعضها يومىء إليه معنى الآية، ولو بتلويح ما، كما يفسِّر أحد قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[٢]، فيذكر تقسيم علوم الحكمة ومنافعها، مدخلا ذلك تحت قوله: ﴿خَيْرًا كَثِيرًا﴾[٣].

فالحكمة وإن كانت علما اصطلاحيًّا، وليس هو تمام المعنى للآية، إلَّا أنَّ معنى الآية الأصليَّ لا يفوت، وتفاريع الحكمة تعين عليه؛ وكذلك أن نأخذ من قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾[٤]، تفاصيل من علم الاقتصاد السِّياسي، وتوزيع الثَّروة العامَّة، ونعلِّل بذلك مشروعيَّة الزَّكاة، والمواريث، والمعاملات المركَّبة من رأس مال وعمل، على أنَّ ذلك تومئ إليه الآية إيماء.

وأنَّ بعض مسائل العلوم قد تكون أشدُّ تعلُّقا بتفسير آي القرآن، كما نفرض مسألة كلاميَّة لتقرير دليل قرآني، مثل برهان التَّمانع لتقرير معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[5]، وكتقرير مسألة المتشابه

---

(١) «الحج/ 5».
(٢) «البقرة/ 269».
(٣) «البقرة/ 269».
(٤) «الحشر/ 7».
(٥) «الأنبياء/ 22».

لتحقيق معنى، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ ﴾(١)، فهذا كونه من غايات التَّفسير واضح، وكذا قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمۡ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوۡقَهُمۡ كَيۡفَ بَنَيۡنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٖ ﴾(٢)، فإنَّ القصد منه الاعتبار بالحالة المشاهدة، فلو زاد المفسِّر ففصل تلك الحالة، وبيَّن أسرارها وعللها بما هو مبيَّن في علم الهيأة، كان قد زاد المقصد خدمة(25).

وإمَّا على وجه التَّوفيق بين المعنى القرآنيِّ، وبين المسائل الصَّحيحة من العلم حيث يمكن الجمع؛ وإمَّا على وجه الاسترواح من الآية، كما يؤخذ من قوله تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ نُسَيِّرُ ٱلۡجِبَالَ ﴾(٣)، أنَّ فناء العالم يكون بالزَّلازل، ومن

---

(١) «الذاريات/ 47».

(٢) «ق/ 6».

(٣) «الكهف/ 47».

---

(25) يؤخذ من كلام الأستاذ أنَّه تراجع عمَّا أسلفه بصفحة عشرين من الإنكار على عبدالحكيم، والألولسيِّ - رحمهما الله - في عدِّهما علم العقائد من موادِّ التَّفسير، وإذا كان الظَّنُّ صادقا وهو الأقرب، بل المتحقِّقُ لأنَّه سبق هذا ما يفيد رجوعه، فصار هذا الرُّجوع مستفادا من موضعين، فقد سقط القول بأنَّ الأستاذ شأنه المضي فيما ارتآه، والولوع بقول الحماسيِّ:

إِذَا هَـمَّ أَلْـقَـى بَـيْـنَ عَـيْـنَـيْـهِ عَـزْمَـهُ ... وَأَعْـرَضَ عَـنْ ذِكْـرِ الـعَـوَاقِـبِ جَانِبَا

وبأنَّه يعدُّ الرُّجوع منافيا لعلوِّ الهمَّة، ولو بعد تبيُّن الحقِّ، فإن قصد بهذا الرُّجوع عمَّا سبق منه بصفحة عشرين فهو فضيلة، وإن لم يقصده نقد وقع في التَّناقض، ولا يفيده في دفعه أن يقول أنَّ ما ذكرته ممَّا يوهم التَّناقض في الموضعين، إنَّما هو خاصٌّ بمن يريد التَّوسُّع في التَّفسير، لا لمن يريد الغيَّان المضيَّق أو المتوسِّط، لأنَّ ما ذكره عقب الآيتين مستمدٌّ من علم العقائد، ومحتاج إليه المفسِّر سواء أراد الإجمال، أو التَّفصيل مطوَّلا، أو موجزا، والحقيقة بنت البحث، والتَّأمُّل، والإنصاف المشرق في كلِّ أفق، وما على الرَّاجعين إليه بعد التَّوبة، والتَّكفير عن الحوبة من بخس ولا رهق.

قوله: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ الآية[١]، أنَّ نظام الجاذبيَّة يختلُّ عند فناء العالم.

وشرط كون ذلك مقبولا أن يسلك فيه مسلك الإيجاز، فلا يجلب إلَّا الخلاصة من ذلك العلم، ولا يصير الاستطراد كالغرض المقصود له، لئلَّا يكون كقولهم: «السيُّ بالسيِّ يذكر»[٢].

وللعلماء في سلوك هذه الطَّريقة الثَّالثة على الإجمال آراء: فأمَّا جماعة منهم فيرون من الحسن التَّوفيق بين العلوم غير الدِّينيَّة وآلاتها، وبين المعاني القرآنيَّة، ويرون القرآن مشيرا إلى كثير منها؛ قال ابن رشد الحفيد في **«فصل المقال»**: «أجمع المسلمون على أن ليس يجب أن تحمل ألفاظ الشَّرع كلُّها على ظاهرها، ولا أن تخرج كلُّها عن ظاهرها بالتَّأويل، والسَّبب في ورود الشَّرع بظاهر وباطن هو اختلاف نظر النَّاس، وتباين قرائحهم في التَّصديق»؛ وتخلَّص إلى القول بأنَّ بين العلوم الشَّرعية والفلسفيَّة اتِّصالا.

وإلى مثل ذلك ذهب قطب الدِّين الشِّيرازيُّ في شرح **«حكمة الإشراق»**، وهذا الغزاليُّ، والإمام الرَّازيُّ، وأبو بكر ابن العربيِّ، وأمثالهم صنيعهم يقتضي التَّبسُّط، وتوفيق المسائل العلميَّة، فقد ملأوا كتبهم من الاستدلال على المعاني القرآنيَّة، بقواعد العلوم الحكميَّة وغيرها، وكذلك الفقهاء في كتب **«أحكام القرآن»**، وقد علمت ما قاله ابن العربيُّ فيما أملاه على **«سورة نوح»**، و**«قصة الخضر»**، وكذلك ابن جنِّي والزَّجَّاج، وأبو حيَّان قد أشبعوا **«تفاسيرهم»** من الاستدلال على القواعد العربيَّة، ولا شكَّ أنَّ الكلام الصَّادر عن علَّام الغيوب - تعالى وتقدَّس -، لا تبنى معانيه على فهم طائفة واحدة، ولكنَّ معانيه تطابق الحقائق، وكلُّ ما كان من الحقيقة

(١) «التكوير / 1».
(٢) السَّيُّ - بسين مهملة مكسورة، وتحتيَّة مشدَّدة -: النَّظير، والمثيل. (ط).

في علم من العلوم، وكانت الآية لها اعتلاق بذلك، فالحقيقة العلميَّة مرادَة بمقدار ما بلغت إليه أفهام البشر وبمقدار ما ستبلغ إليه؛ وذلك يختلف باختلاف المقامات، ويبنى على توفُّر الفهم، وشرطه أن لا يخرج عمَّا يصلح له اللَّفظ عربيَّة، ولا يبعد عن الظَّاهر إلَّا بدليل، ولا يكون تكلُّفًا بيِّنا، ولا خروجا عن المعنى الأصليِّ، حتَّى لا يكون في ذلك كـ: «تفاسير» الباطنيَّة.

وأمَّا أبو إسحاق الشَّاطبي فقال في الفصل الثَّالث من المسألة الرَّابعة: «لا يصحُّ في مسلك الفهم والإفهام، إلَّا ما يكون عامًّا لجميع العرب، فلا يتكلَّف فيه فوق ما يقدرون عليه»، وقال في المسألة الرَّابعة من النَّوع الثَّاني: «ما تقرَّر من أمِّيَّة الشَّريعة، وأنَّها جارية على مذاهب أهلها وهم العرب، تنبني عليه قواعد، منها: أنَّ كثيرا من النَّاس تجاوزوا في الدَّعوى على القرآن الحدَّ، فأضافوا إليه كلَّ علم يذكر للمتقدِّمين أو المتأخِّرين من علوم الطَّبيعيَّات، والتَّعاليم والمنطق، وعلم الحروف وأشباهها، وهذا إذا عرضناه على ما تقدَّم لم يصحّ، فإنَّ السَّلف الصَّالح كانوا أعلم بالقرآن وبعلومه وما أودع فيه، ولم يبلِّغنا أنَّ أحدا منهم تكلَّم في شيء من هذا سوى ما ثبت فيه من أحكام التَّكاليف وأحكام الآخرة؛ نعم تضمَّن علوما من جنس علوم العرب، وما هو على معهودها ممَّا يتعجَّب منه أولو الألباب، ولا تبلغه إدراكات العقول الرَّاجحة الخ[26].

---

(26) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمَّد الشَّاطبي المتوفى سنة (790هـ) علَّامة زمانه، عرف بين العلماء بغزارة العلم، وقوَّة الحجَّة، وعلوِّ الهمَّة، والتَّقوى، والزُّهد، وصحَّة البصيرة؛ تخرَّج عنه علماء أفذاذ، منهم: ابن عاصم صاحب «التُّحفة»، القاضي بالأندلس وأخوه، وغيرهما من المشاهير، وأخذ على أعاظم علماء وقته، مثل: سعيد بن لبٍّ، وفاقهم، وله تآليف أشهرها =

وهذا مبنيٌّ على ما أسَّسه، من كون القرآن لمَّا كان خطابا للأمِّيِّين وهم العرب، فإنَّما يعتمد في مسلك فهمه وإفهامه على مقدرتهم وطاقتهم، وأنَّ الشَّريعة أمِّيَّة، وهو أساس واه لوجوه ستَّة:

الأوَّل: أنَّ ما بناه عليه يقتضي أنَّ القرآن لم يقصد منه انتقال العرب من حال إلى حال، وهذا باطل لما قدَّمناه، قال تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾(١).

الثَّاني: أنَّ مقاصد القرآن راجعة إلى عموم الدَّعوة، وهو معجزة باقية،

---

(١) «هود/ 49».

= «**الموافقات**»، و«**الاعتصام**»، وهما كتابان من ذخائر الإسلام ومفاخره، قال فيهما العلَّامة المنعم، الشَّيخ رشيد رضا صاحب مجلَّة «**المنار**» الدِّينيَّة العلميَّة، المشهورة عند أكابر العلماء، قال: «هما كتابان صالحان لبعث الحياة في الأمَّة الإسلاميَّة، ورجعها إلى أخلاق السَّلف يفوقان العدد الكثير من مجلَّداتها، وقد جرت بينه وبين علماء عصره من الأندلس وغيرها، مناظرات في مسائل علميَّة حالفه فيها التَّفوُّق، ومن المناظرين له الإمام ابن عرفة، وليس القصد استيفاء التَّرجمة فهي في كتبها، بل إلفات النَّظر إلى الكتابين»؛ ثمَّ ذكر علَّامة تونسيٌّ في شأنهما، وهو أخونا الرُّوحي، الأستاذ محمَّد ابن سليمان المتوفى سنة (1370هـ)، فقد قال لي ولغيري مرات: مهما طالعت سفرا من الغزاليِّ، أو ابن العربيِّ، أو ابن رشد، أو الشَّاطبيِّ، إلَّا طويته، وفي نفسي جموح عن تسليم بعض الآراء، وقد أسلِّم بعد رسوبها؛ وقد استمرُّ مخالفا إلَّا مع الشَّاطبيِّ، فإنِّي أستسلم بعد النَّظر؛ فقلت: أنت في نظرك لرأيه، كنظر أبي نوَّاس لوجه موصوفه حين قال:

يَزِيدُكَ وَجْهُهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظَرَا

فقال: نعم، أحسنت جدًّا؛ هذا وابن سليمان علَّامة نظَّارا، صحيح النَّقد، قعد به ميله إلى العزلة، وأنفته وزهده عن أن يشار إليه بالأصابع، وهو أيضا أديب ماهر، موَّفق متفوِّق، رَحِمَهُ اللهُ، وجمعنا به في دار السَّلام.

فلا بدَّ أن يكون فيه ما يصلح، لأن تتناوله أفهام من يأتي من النَّاس في عصور انتشار العلوم في الأمَّة.

الثَّالث: أنَّ السَّلف قالوا: «إنَّ القرآن لا تنقضي عجائبه»، يعنون معانيه، ولو كان كما قال الشَّاطبي، لانقضت عجائبه بانحصار أنواع معانيه.

الرَّابع: أنَّ من تمام إعجازه أن يتضمَّن من المعاني مع إيجاز لفظه، ما لم تف به الأسفار المتكاثرة.

الخامس: أنَّ مقدار أفهام المخاطبين به ابتداء لا يقضي إلَّا أن يكون المعنى الأصليُّ مفهوما لديهم، فأمَّا مازاد على المعاني الأساسيَّة، فقد يتهيَّأ لفهمه أقوام، وتحجب عنه أقوام: وربَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه.

السَّادس: أنَّ عدم تكلُّم السَّلف عليها، إن كان فيما ليس راجعا إلى مقاصده فنحن نساعد عليه، وإن كان فيما يرجع إليها، فلا نسلِّم وقوفهم فيها عند ظواهر الآيات، بل قد بيَّنوا وفصَّلوا، وفرَّعوا في علوم عنوا بها، ولا يمنعنا ذلك أن نقتفي على آثارهم في علوم أخرى راجعة لخدمة المقاصد القرآنيَّة، أو لبيان سعة العلوم الإسلاميَّة[27]، أمَّا ما وراء ذلك فإن كان ذكره

(27) الحمد لله على انتهاء أوجه الرَّدِّ الَّتي كدنا أن لا نخالها تنتهي إلَّا عند انتهاء الكتاب، ولو لا خوف الغفلة لأحلنا المطالعين في ردِّها على مراجعة كلام الشَّاطبيِّ، والتَّأمُّل منه عند التَّوقُّف في نقضها، فإنَّهما كفيلان بردِّ هذه الاعتراضات، لكن لا بدَّ من البيان والسَّير على قدر طاقة الضُّعفاء، وإن كان الأقوياء والمتوسِّطون غير محتاجين إليه، والله المستعان.
والوجه الأول من الأوجه السِّتَّة يردُّ بأنَّ كلام الشَّاطبيِّ لا يقتضي بحال أنَّ بقاء العرب على ما كانوا فيه من الضَّلال مراد للقرآن، وأنَّ القرآن يأبى =

لإيضاح المعنى فذلك تابع للتَّفسير أيضا، لأنَّ العلوم العقليَّة إنَّما تبحث

....

= انتقالهم عن تلك الحالة، ولو كان ما نسبه الأستاذ لعبارة الشَّاطبيِّ صحيحا، لحكم علماء عصره عليه بفسق الاعتقاد، إن لم يحكموا بكفره، لكنَّهم لم يفعلوا، لأنَّ صريح عبارته قريب من تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة/ 128]، ومصداق قول صاحب «البردة»:

لَمْ يَمْتَحِنَّا بِمَا تَعْيَا الْعُقُولُ بِهِ ... حِرْصًا عَلَيْنَا فَلَمْ نَرْتَبْ وَلَمْ نَهِمِ

ولم أدر وجه الرَّدِّ بقوله تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ﴾ [هود/ 49]، إلَّا إذا قدَّرنا توهُّم الأستاذ أنَّ الشَّاطبيَّ قال: «إنَّ القرآن يأبى خروج العرب عن ضلالتهم، وانتقالهم عمَّا كانوا عليه قبل نزوله»، لكن فتَّشنا عن هذا فلم نجد له أثرا في كلام الشَّاطبيِّ، وغاية ما يرمي الله كلامه، أنَّه يسَّر فهمه للأمِّيِّين، ولم يقصره على العلماء والحكماء، والمكتشفين والمخترعين، ولينظر المريب إلى قوله تعالى في «سورة الأنعام»: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام/ 151 - 153].

ومثل هذه الآيات غالب القرآن، كـ: «سورة العصر» مثلا، فالهداية بها لمن وفَّقه الله وفهم المراد منها شامل؛ ولو كان غالب القرآن من نوع المتشابه لكبا في فهمه الأمِّيُّون، ولم يحصل من تأثيره في إصلاح النُّفوس وإشراقها ما حصل، فهذا أيضا ممَّا عناه الشَّاطبيُّ بقوله الَّذي أسلف نقله الأستاذ، =

عن أحوال الأشياء على ما هي عليه، وإن كان فيما زاد على ذلك فذلك ليس

....

= وعدَّه أساسا واهيا، وغضب لأجله غضبة مضريَّة، كانت عند ضعفاء العقول قنبلة ذريَّة، سقطت على مقر أبي إسحاق، فصيَّرته أثرا.

بعد عين الرَّدِّ على الثَّاني من الأوجه، أن يقال فيه: أنَّه أوهى من الأول حيث أنَّ ناصر السُّنَّة لم يقل: «إنَّ الدَّعوة خاصَّة بالأمِّيِّين العرب»، فلا يتحمَّل دليلها وهو القرآن، ما يدقُّ عن إفهامهم الآن وغدا، وبعد غد، إلى يوم القيامة؛ ولو أتى من ذرِّيَّتهم أو غيرها من له علم الخضر، وحكمة لقمان، وعقائد الماترديِّ والأشعريِّ، وفقه مالك والنُّعمان، فنزيد حينئذ على ردِّ المؤلِّف ونقول: سامحك الله يا صاحب «**الاعتصام**»، و«**الموافقات**»، هذه ظلمات بعضها فوق بعض.

وأمَّا الجواب على الوجه الثَّالث من أوجه الرَّدِّ، فيقال: أنَّ الشَّاطبيَّ ربَّما لا يسلِّم أنَّ ما ذكره الأستاذ قول السَّلف، وعلى فرض تسليم سلفيَّته فلا يسلِّم أنَّ عجائبه محصورة في كثرة معانيه، وإذا سلَّم هاته فإنَّه يحملها على المرادة لإصلاح النُّفوس والأعمال والنِّيَّات لا المرادة لاستخراج المجهولات، وتقدير المساحات، وتقويم المخترعات.

ويردُّ الرَّابع بأنَّ ترك تحميله ما لا تقتضيه ألفاظه، لا يقدح في الإعجاز، وإنكار الشَّاطبيُّ متوجِّه إليه قطعا، فإنَّ من يحمل القرآن من المعاني ما تأباه ألفاظه سيِّء الاعتقاد فيه، أو جاهل، أو مراء؛ فكثير من يطلبون السُّمعة بطرق هذا الباب، ويتسابقون فيها، وقد يكون صديق أحمق، أضرُّ من عدوٍّ، فيقول: القرآن فيه كل علم، ولم يغادر صغيرة ولا كبيرة، ثمَّ إذا ردَّ عليه قوله أجهد نفسه في التَّكلُّف، وهو لا يريد إلَّا تفخيم شأن القرآن في قلوب المادِّيِّين المكذِّبين به، جاهلا أنَّه غير محتاج للتَّلفيق، ولا لاكتساب رضاهم به، بل المنَّة له عليهم إن رضوا عنه، قال تعالى: ﴿قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَـٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَـٰنِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [الحجرات/ 17]؛ وسيأتي زيادة بيان وبحث فلنتم دفع ردود الأستاذ على أبي إسحاق. =

من التَّفسير، لكنَّه تكملة للمباحث العلميَّة، واستطراد في العلم لمناسبة

....

= الخامس منها يبطله، أنَّ الشَّاطبيَّ - رضي الله تعالى عنه - لم ينكر ما ردَّ به الأستاذ عنه، ولا يقتضي كلامه خلافه، لا بطريق المطابقة ولا التَّضمُّن، ولا الالتزام ولا الحقيقة، ولا المجاز بجميع أنواعه، من مرسل وكناية، واستعارة.

ونقول على الرَّدِّ الأخير السَّادس أنَّ الشَّاطبيَّ لا يجهل اتِّساع دائرة القرآن، وغزارة منافعه، ومحاصيله المرادة لمنزله، كما يشهد بذلك كتاباه المشهوران، وإنَّما إنكاره متوجِّه للمتنطِّعين المتكلِّفين.

هذا وإنَّ الموضوع غير محتاج إلى الإطناب المملِّ، فإنَّ وضوحه مستغن عنه:

بَــــذْرِيٌّ أَرَقُّ مَـحَـاسِـنَـا وَالـفَـرْقُ مِـثْـلُ الـصُّـبْـحِ ظَـاهِـرِ

وممَّا يحملنا على الاكتفاء، مراعاة ذوي الرَّأي الجديد المراد تنويره من الأستاذ، فإنَّه يكره التَّطويل إلَّا في المباحث المفتقرة إليه، وهذا من محاسنه الَّتي يشاركه فيها كثير من ذوي الرَّأي القديم، الَّذي لا نحتقره ونتمى مع هذا نصر أوفر الرَّأيين توفيقا، إذ لا عداوة لنا مع أحدهما؛ ثمَّ فليعلم الأستاذ دامت كرامته أنَّ دفاعنا عن الشَّاطبيِّ مبنيٌّ على نقله عنه هنا، أمَّا إذا كان الرَّدُّ مبنيا على كلام آخر لم ينقله، وجب التَّسليم والاعتذار بعدم علمنا به: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ﴾ [يوسف/ 81].

وبعد؛ فقد وجب ختم مؤانستنا باستماع كلام أبي إسحاق، واستمتاعنا بلآليه الزُّهرية، وإشراقها وتأرُّجها، المتضمِّنة إنكاره على من يدَّعون أنَّ في القرآن ما لا يستفاد من لغته العربيَّة، وتنافيه معاني مفرداتها وتراكيبها، ويرفضه الجزم بكونه قرآنا بلسان عربيٍّ مبين، فنقول: يا صاحب الكتابين المنوِّرين للفكرين الجديد والقديم، قد أمسى لسان حالك حولنا يقول:

وَإِنَّ سَبِيلِي وَاضِحٌ لِمَنِ اهْتَدَى وَلَكِنَّهَا الأَهْوَاءُ عَمَّتْ فَأَعْمَتِي

فوداعا وداعا، وشكرا شكرا، وحنينا حنينا، فقد ابتليتم في عصركم بفتن، =

التَّفسير، ليكون متعاطي التَّفسير أوسع قريحة في العلوم.

= كنتم صوارم في أعناقها، وابتلى عصرنا بأشدَّ منها، فلم نتحرَّك ولم نجرِّح لها لسانا، أو نروِّع منها جنانا، ومن أهونها تطويل الخطب الجمعيَّة، القائمة خطبتاها مقام ركعتين، فقد أدَّت مخالفة السُّنَّة فيها إلى تأذِّي المصلِّين، وأضنتهم بالتَّبرُّم والسَّآمة، إذ فيهم المبتلون بهرم، أو عجز عن الإمساك، أو مرض، أو ضعف، أو حقن، أو حقب، أو جوع، أو خوف حرمان من شغل، لا يسمح أصحابه بأيِّ تأخير عن الوقت المسموح فيه بالتَّخلُّف، وقد أدَّى هذا التَّطويل إلى ترك الجمعة من كثير، فيالها من مصيبة سببها الحرص على الهداية من البعض، والتَّمتُّع بالاعتلاء الطَّويل من الآخر، والرَّغبة في الشُّهرة بين العوام من غيره، ونشأ عمَّا ذكر صار الجامع المركوب منبره الخطيب من هذا النَّوع، يقصده كثير ممَّن لا يصلُّون حبًّا في استماع النَّوادر والتَّحدُّث بها، وقد ذهب التَّيار بهؤلاء، إلى أن همُّوا بمنع خطيب حرصا على استدامة نائبه، لأنَّه لا يتقيَّد بسنَّة التَّقصير، وتحدَّثت بذلك المقاهي، وبعضهم يحمله حرصه على الاهتداء أن يصف المكروه بالحرمة، والحرام بالكفر، ولكن هذا الحرص لم يزد النَّاس إلَّا إقبالا على ما هم فيه، وليس لهم من الخطبة إلَّا المتعة باستماع ما يحلو لهم منها، إذ لا يدخل القلب كل ما يقرع الآذان، وبقدر اقتراب التَّعبُّد من قيود الشَّرع ينتفع به الإنسان، ولذا حكي عن العلَّامة الصَّالح، الزَّاهد الخطيب بجامع «**سبحان الله**»، الشَّيخ عبدالله الدَّرَّاجي رَحِمَهُ اللَّهُ، أنَّه كان أقصرهم خطبة، وأشدُّهم تأثيرا وتنويرا، ولله في خلقه أسرار، ونقلوا أنَّ أمير عصره تبرَّع عليه بذهب كثير بعد انتهاء درس الختم في أواخر رمضان، ففرَّق جميعه قبل مغرب ذلك اليوم، ثُمَّ صلَّى ودخل بيته، فطالبته العيال برغيف، فقال: ما ظننت افتقارنا، وخرج فاعترضه به أحد المصلِّين، فرجع به إليهم فرحا، وشاركهم فيه.
ولنختم هذا بما لعله يكون عظة، لمن شذَّ من خطبائنا، واختار البدعة على السُّنَّة، وإذا أنكر عليه أخذته العزَّة بالإثم، وقال: ذاك زمان وهذا زمان، =

وذهب ابن العربيِّ في «العواصم» إلى إنكار التَّوفيق بين العلوم

....

= ومن لم يعجبه فعلنا فلا يصلِّ معنا؛ وهي أنَّ أعجميًّا حاجًّا وقف بمنى لرمي الجمار، فسأل عن فائدته، فقيل: إيلام الشَّيطان وإهانته، لأنَّه تأتي به الملائكة وتوقفه في المرمى، فقال: سأرميه بصخر يمزِّق أوصاله، ويدقّ قذاله، لا بمثل ما ترمونه به، فقال له أحد الحجيج - الَّذي لم يرزق ذوق بعض خطبائنا -: إرم بمثل هذا حجما لأنَّه الوارد، أمَّا إذا رميته بمثل قطع الجبال زدته كليًّا، وبعثت فيه لذَّة وطربا.

وهناك أيضا ملك كثرت السَّرقات في مدَّته، فعاقب عليها بالقتل، فازدادت كميَّة وكيفيَّة، فتعجَّب وسأل عن السِّرِّ، فقال له وزيره: الموَّفق أنَّ سبب الكثرة الخروج عن القطع الَّذي أمر به خالق التَّوفيق والعصيان، والمنح والحرمان؛ فصلَّى الله على من قال: «**مَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ، وَالسَّقِيمَ، وَذَا الحَاجَةِ**». وفي هذا الحديث روايات كلُّها تفيد طلب التَّخفيف، وتبيِّن علَّته، فرحم الله الشَّاعر الفقيه، المضمِّن للحديث السَّالف في قوله:

رُبَّ إِمَامٍ عَدِيمَ ذَوْقٍ ... يُؤَمُّ لِلنَّاسِ ثُمَّ يُجْحِفُ
خَالَفَ فِي ذَاكَ قَوْلَ طَهَ ... مَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيُخِفُّ

هذا، وإذا كانت المقاصد التَّطويليَّة صالحة أو غير صالحة، فلا مانع من تحصيلها في التَّبرُّع بإلقاء الدُّروس، أو فوق المنابر، وإراحة المصلِّين، فإنَّها تراد وتتَّسع لغير ما تراد منه الخطبة، وتضيق عنه، فهل من سوط، بل صوت يرفعه علَّامة القطر؟ وفخره ذو العقل الرَّاجح، والفضل الواضح، يكبح الجماح، ويوقد الفلاح، فإنَّه عمدة الفتوى، وموطن المعزة والتَّقوى:

لَسْنَا نُسَمِّيكَ إِجْلَالًا وَتَكْرُمَةً ... فَقَدْرُكَ المُعْتَلَى عَنْ ذَاكَ يُغْنِينَا
إِذَا انْفَرَدْتَ وَمَا شُورِكْتَ فِي صِفَةٍ ... فَحَسْبُنَا الوَصْفُ إِيضَاحًا وَتَبْيِينَا

هذا، وإنَّه لا ينبغي أن نترك ما جرت إليه المناسبة، من إشارة إلى أسرار كلام الله الَّتي لا يعقلها إلَّا العالمون، الَّذين أبو إسحاق من أعيانهم، وهي =

الفلسفيَّة والمعاني القرآنيَّة، ولم يتكلَّم على غير هاته العلوم، وذلك على

....

= أنَّه شفاء ورحمة، بوصف منزِّله، ولا تنقضي عجائبه، كما نقل الأستاذ عن السَّلف، فإذا وجدنا مثلا بعض آيات، فيها شفاء لا دواء جسديَّة، وبعضا لنيل رغائب دنيويَّة بغير الأسباب المعتادة، أو معها وبعضها آخر يقمع كيد الشَّيطان، ويتحصَّن به من الإنس والجانِّ، وبعضا آخر من الأسقام القلبيَّة، وهي ما عبَّر عنها حجَّة الإسلام الغزاليُّ بالمردِّيات، وقد حقَّقت التَّجربة كثيرا من ذلك، فإذا انتفعنا بشيء من هذا قلنا: إنَّه من عجائب الذِّكر الحكيم وبركاته، إلَّا أنَّه لم ينزل لأجلها أصالة، وإنَّما نزل للإصلاح البشريِّ، من حيث العقائد والخلق، والمعاملات والعبادات؛ وكذا إذا وجدنا كشف بعض الدَّقائق العلميَّة قلنا: هذا من فضل ربِّي، وعجائب كلامه؛ والشَّاطبيُّ لا يمنع مثل هذا، وإنَّما ينكر التَّوسُّع والاستغراق فيه، والانقطاع إليه، والانصراف عمَّا نزل له، كما إلتلى كثير، حتَّى من العلماء، إلى أن أوهمت حالتهم من لم يدر أنَّه ما نزل إلَّا للنَّافع، أبتي يبحثون عنها، ولا يهمُّهم شيء ممَّا عداها من منافع الآخرة، فهم مثل من أضاع العسل لأجل الشَّمع، واللُّباب للقشر والنَّوى، فأضاعوا منه منافع الدَّارين، وهي البحث عمَّا نزل لأجله ابتداء، ثمَّ العمل به، وأقبلوا على ما يفيدهم في دنياهم فقط، وهؤلاء هم مراد الشَّاطبي كما لا يخفى على اللَّبيب، حيث رأى منهم الانصراف التَّامُّ إلى ما تستخرج به الكنوز، ويدفع النَّحس، ويدرُّ الرِّزق، ويسوق المحبَّة للمبغض، ويستميل القلوب، وتقضى به حوائج المقبلين على الدُّنيا، إقبال الخنازير الجياع على لذيذ الطعام:

وَمَــنْ يَـبِـعْ عَـاجِـلًا مِـنْـهُ بِـآجِـلِـهِ ... بَـيـنَ لَـهُ الـغُـبْـنُ فِـي بِـيـعٍ وَفِـي سَـلَـمِ

وحاشا الشَّاطبيُّ أن ينفي عن القرآن دسومته، وظنِّي أنَّ الَّذي حمل الأستاذ على جعل عدم انتهاء عجائب القرآن، وفرة المعاني لا الخواصُّ الَّتي منها ما ذكرنا، هو احترام الرَّأي الجديد، والحرص على راحته، وخشية إغضابه، فحصر عدم انتهاء عجائبه في وفرة المعاني، مع أنَّ الخواصَّ ألَّف فيها =

عادته في تحقير الفلسفة لأجل ما خولطت به من الضَّلالات الاعتقاديَّة، وهو مفرط في ذلك مستخفٌّ بالحكماء(28).

....

= العلماء وألفوها، وتلقَّوا بعضها عن أعيان الصَّحابة، كابن مسعود حين قيل له عند الوفاة: ما تركت لبناتك؟ فقال: سورة الواقعة؛ نجَّانا الله ببركته، والعمل به من أهوال القارعة.

(28) لعلَّ ابن العربيِّ يريد أن يصرف المنتسبين للقرآن عن إجهاد الفكر في الفلسفة العميقة العقيمة إلى العمل به، فإنَّه يوجد في كلِّ عصر فريق من المنتسبين إليه، كثرتهم تنمو كلَّما انقضى عصر، دأبهم البحث عمَّا يعظِّمه عند المكذِّبين المتعنِّتين، حتَّى سمعت في عصرنا بعض المدَّعين المائعين يقول أمام رجل من فضلاء المستعربين: إنَّ القرآن أشدُّ الكتب السَّماوية تحريضا على الجمع والمنع، والاستغراق في طلب المال والجاه، والإعراض عن ذكر الموت؛ وقد شعر المستعرب الذَّكيُّ بمراده، فقال له: إن صدقت في هذا ولا أخالك، فقد نفَّرت أهل الكتاب منه، لأنَّ الكتب السَّماويَّة تأمر بالخير، وما ذكرته عن القرآن شرٌّ مكشوف، وخلق غير مألوف، فقال بعض الحاضرين: إنَّ صاحبك من أجهل النَّاس به وبتعاليمه، وإنَّما هو من حفَّاظ كتاب: «من هنا نبدأ»، الَّذي جمع صاحبه فيه بين البعر والدُّرِّ، فذهبت مساوئه بمحاسنه؛ ثمَّ انطوى المجلس عن ضحك، وانشراح من البعض، وعبوس وانقباض من آخر.

ومنهم من ينسب المفسِّر الَّذي لم يصرف الهمَّة إلى الكدح في استخراج النُّكت البلاغيَّة، إلى سقوط الهمَّة والقناعة بالدُّون، ولو أتى ذلك المفسِّر بمثل فلق الصُّبح، من فيوض القرآن والأدلَّة على إعجازه، من غير النَّاحية المنظور فيها إلى علم البلاغة، وتعامى على أنَّ حجِّيَّة القرآن البلاغيَّة ذهبت من عصور انقراض المطبوعين عليها، وإن كانت مسلَّمة عند غيرهم، للقطع بالعجز عن معارضة القرآن من ناحيتها وغير ناحيتها، فرأى أهل الهمَّة العليا من المفسِّرين التَّوجُّه إلى الحجَّة الناهضة في كل عصر، وبين كل أمَّة، وفي =

وأنا أقول: إنَّ علاقة العلوم بالقرآن على أربع مراتب:

....

= كلِّ جيل اهتدى إلى الدِّين كثير من العجم، متَّخذين لغتهم الأعجميَّة وسيلة إليه، وفي التَّرجمة عند الموفَّقين (...) [بياض بقدر كلمة].

وفيهم من سلك في إسلامه منحى صوفيًّا، كالشَّيخ عبد الله الفرنسي الَّذي ليس له من لغة القرار كثير ولا قليل، وهو الآن متمسِّك بحبله المتين، صابر على البؤس والجفاء، والطَّعن من سفهائنا، استعبادا لاهتدائه، وهو الأعجميُّ عندما كادوا أن يخرجوا منه أفواجا، والله متولِّي السَّرائر؛ وقصد هؤلاء البلاغيِّين بتحقير من لم يسلك سبيلهم من موَّفقي المفسِّرين، أعداد النَّاس لقبول منتحلاتهم المنبوش عنها، في الكتب المدفونة عندهم متى ظهرت، أو السَّخافات الَّتي اعتمدوا فيها أنفسهم، وكلامنا هذا لا ينبغي أن يعدَّ طعنا في استعظام بلاغة القرآن، فإنَّها لا تنهيها العصور، ولا تبليها الدُّهور، وإنَّما هو إنكار على التَّعاظم، والتَّحقير النَّاشئين عن الإعجاب، والغفلة عن العيون الَّتي يستحيل أن يسترها التَّعاظم والشُّموخ، ما دام عارفوها بقيد الحياة.

ثمَّ إن ابن العربيَّ لا نشكُّ في أنَّ الحامل له على استهجان الخوض في الفلسفة والإفراط فيه، ما تطاير من شررها على المعتقدات الإسلاميَّة، حتَّى بلغ الأمر بضعاف الاعتقادان، جعلوها حكما مطاعا، ومسبارا عادلا، يقبلون به ما وافقها، ويتركون ما خالفها، فكان مسلكه بمنزلة قوله للفلاسفة والمتفلسفين: دعونا نستنشق عبير القرآن، خاليا من الأبخرة الكريهة، فهو حجَّة لكم إن وافقتموه، وحجَّة عليكم إن خالفتموه، فلنا الغنم في الحالتين، وعليكم الغرم في إحداهما؛ فإفراطه حينئذ محمود لا يخلو من الحكمة، كما أنَّ مخالفيه الخائضين فيما أبى الخوض فيه من علماء المسلمين، لم يحملهم على سلوكهم إلَّا قصد التَّأييد، وإشهار التَّمجيد، والأعمال بالنِّيَّات، ثمَّ إنَّا معشر الخلف إذا نظرنا إلى ما نحن عليه أمام القرآن، وجدنا أنفسنا كقوم أخذ العطش بحلاقيمهم حتَّى بلغتها أرواحهم، =

الأولى: علوم تضمَّنها القرآن، كأخبار الأنبياء والأمم، وتهذيب

....

= فتدفَّق عليهم السَّلسبيل من أرض وهبها لهم من أراد حياتهم، فأخبرهم عابر سبيل بأنَّ أرضهم بها معادن ثمينة، فشغلوا بالبحث عنها، وعمُّوا عن مائها وحرثها، وغدوا معرضين عمَّا فيه صلاح أبدانهم، وبقاء حياتهم حتَّى أفضى بهم الإقبال والإعراض، إلى أن كانوا من الخاسرين؛ وهذا هو الَّذي أخاف أبا إسحاق الشَّاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ، فهو لم يقل إلَّا حقًّا يحبُّه الله ويرضاه، ولا يقرُّ تحميل القرآن من المعاني ما تأباه لغته العربيَّة، ولا تتحمَّله أفهام أهلها:

قَدْ تُنْكِرُ العَيْنُ ضَوْءُ الشَّمْسِ مِنْ رَمَدٍ ... وَيُنْكِرُ الفَمُ طُعْمَ المَاءِ مِنْ سَقَمِ

فاشتغالنا الآن بإخراج النُّكت البلاغيَّة، والمطابقات الفلسفيَّة مع الإعراض عن العمل، صيَّرنا مثل هؤلاء؛ ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم.

وممَّا يملأ النُّفوس أسى أيضا، التَّهافت على إقامة الاعتراضات على عظماء العلماء، الَّذي جمَّلوا عصورهم بالتَّآليف المفيدة، والأعمال الصَّالحة، والتَّخطئة لهم، والقدح فيهم، المقصود بهما التَّعاظم، إذ لا مجيب يخشى، ولا نصير إلَّا الله، فلا مانع حينئذ من التَّطاول نزولا على العمل بالمثل:

خَلَا لَكِ الجَوُّ فَبِيضِي وَاصْفَرِّي ... وَنَقِّرِي مَا شِئْتِ أَنْ تُنَقِّرِي

ومن ملائمات الموضوع، ما حكي عن ابن مالك صاحب «**الألفيَّة النَّحويَّة**» الشَّهيرة، فقد أراد أن يتغالى في تفضيل «**ألفيَّته**» على «**ألفيَّة ابن معطي**»، زميله في العلم والتَّأليف، ويقدِّر التَّفوق المجمل بعد قوله:

وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سَخْطِ ... فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي

فقال: فائقة عنها بألف بيت؛ فعجز عن ضمِّ العجز للصَّدر، ووقف كمن لم يكن له عهد بالنُّظَّام، فرأى ابن معطي مناما قائلا له: هاك عجزا ضمَّه إلى الصَّدر، فقال: والحيُّ قد يغلب ألف ميت، فحذف ابن مالك الشَّطر الَّذي نظمه، وألغى ما أملى عليه، وعوَّضهما بالدُّعاء لنفسه ولزميله، فقال:

وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَةْ ... لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَةْ

والمدار على حسن النيَّة، وسلامة الطَّويَّة فرحمهما الله، وأسكنها مساكن الأبرار. =

الأخلاق، والفقه، والتَّشريع، والاعتقاد، والأصول، والعربيَّة، والبلاغة.

الثَّانية: علوم تزيد المفسِّر علما، كالحكمة، والهيأة، وخواصّ المخلوقات.

الثَّالثة: علوم أشار إليها، أو جاءت مؤيِّدة له، كعلم طبقات الأرض، والطِّبّ، والمنطق.

الرَّابعة: علوم لا علاقة لها به، إمَّا لبطلانها كالزَّجر، والعيَّافة، والميثولوجيا، وإمَّا لأنَّها لا تعين على خدمته، كعلم العروض والقوافي.



= هذا، وممَّا يجري الدُّموع، وبقد الضُّلوع، امتلاء عصرنا بمن يزعمون أنَّهم نقَّاد، بزُّوا المتقدِّمين، وظفروا بأخطائهم، وأقرَّهم على هذا الهوس المبنيِّ على الغرور والإعجاب، أفراد عمي البصائر، منهم رجل كهل، يدَّعي الأدب، لفَّق قولا سمَّاه شعرا، مختلَّ الوزن، معتلَّ المعنى، أحسن ما فيه مسروق، فقال لا بورك في كلامه مقرِّضا ومادحا:

غَدَوْتُ خِضَمَّ العَصْرِ يَسْطُو حُسَامَهُ بِمَنْ قَدْ مَضَوْا مِنْ جَامِدِينَ عَلَى العَرَا
وَكَانُوا كُفَّارٌ وَسُوسُوا خَلْفَ حَائِطٍ وَكُنْتَ كَسِنَّوْرٍ عَلَيْهِمْ تَسَوَّرَا

وهذا بعضه، أمَّا البقيَّة فهي أشنع وأبشع، وقد حضره بعض من أطلعهم عليه، بأنَّه ربَّما ناله لأجله من الممدوح طرد وإهانة، لا قبول وغرامة، ولا يدري هل أحجم أو أقدم.

المقدمة الخامسة

في أسباب النُّزول

أولع كثير من المفسرِّين بتطلُّب أسباب نزول آي القرآن، وهي حوادث يروى أنَّ آيات من القرآن نزلت لأجلها، لبيان حكمها، أو لحكايتها أو إنكارها أو نحو ذلك، وأغربوا في ذلك وأكثروا حتَّى كاد بعضهم أن يوهم النَّاس، أنَّ كل آية من القرآن نزلت على سبب، وحتَّى رفعوا الثِّقة بما ذكروا، بيد أنَّا نجد في بعض آي القرآن إشارة إلى الأسباب الَّتي دعت إلى نزولها، ونجد لبعض الآي أسبابا ثبتت بالنَّقل دون احتمال أن يكون ذلك رأي النَّاقل، فكان أمر أسباب نزول القرآن دائرا بين القصد والإسراف، وكان في غضِّ النَّظر عنه وإرسال حبله على غاربه خطر عظيم في فهم القرآن(29).

---

(29) وضع أكابر العلماء معرفة أسباب النُّزول في مكانة تناطح السَّحاب، وتعتقل أنظار الطُّلَّاب، لأنَّها مفيدة في نفسها أوَّلا، وسلِّم إلى الكشف عن مراد الله ثانيها، فلا غرابة عندئذ أن تتوجَّه إليها العنايات، وتتزاحم عليها المباحثات، فهي جديرة أن يهتمَّ بها من أهلَّهم الله لدخول الميدان، ومباراة الفرسان، وعليه فعذر الأستاذ في أن يجعل بصره حديدا، ويأخذ الحبل بكلتا يديه، ولا يتركه على الغارب، لا لوم عليه فيه، فإنَّ التَّآليف الخالية من بذل الجهد في الإحسان، والإصابة معتبرة عبئا ثقيلا، وطعاما وبيلا، لكنَّ العبارات المشعرة باحتقار أصحاب تلك العنايات، والحكم عليها بالخلوِّ من الفائدة، والإيقاع في الارتباك غير محمود، فيا حبَّذا الرِّفق لو منحه الأستاذ لمن كدحوا في سبيل خدمة الدِّين، وبذلوا من الجهد في بلوغ هدفهم ما لا يهون على غيرهم بذله، فهم إلى الإفادة طامحون، وعن الثَّرثرة =

فذلك الَّذي دعاني إلى خوض هذا الغرض في مقدِّمات التَّفسير، لظهور شدَّة الحاجة إلى تمحيصه في أثناء التَّفسير، وللاستغناء عن إعادة الكلام عليه عند عروض تلك المسائل، غير مدَّخر ما أراه في ذلك رأيا يجمع شتاتها.

وأنا عاذر المتقدِّمين الَّذين ألَّفوا في أسباب النُّزول فاستكثروا منها، بأنَّ كلُّ من يتصدَّى لتأليف كتاب في موضوع غير مشبع، تمتلكه محبَّة التَّوسُّع فيه، فلا ينفكُّ يستزيد من ملتقطاته ليذكِّي قبسه، ويمد نفسه، فيرضى بما يجد رضى الصبِّ بالوعد، ويقول زدني من حديثك يا سعد، غير هيَّاب لعاذل، ولا متطلِّب معذرة عاذر، وكذلك شأن الولع إذا امتلك القلب(30)؛

= والجعجعة جامحون، والله يجازي بالكثير عن القليل، وحسن النِّيَّات يدفع الملمَّات.

(30) لا ينبغي ولا يجوز لمن يؤلِّف في الأخبار طرح ما يجده مكتوبا، أو مسموعا، لأنَّ هذا خروج عن دائرته، وخيانة في تأديته، ثمَّ إذا ظهر له بحث فيما نقله، يؤدِّي إلى الحكم بصحَّتها، أو مرضها؛ ذكره محكما الإنصاف، معرضا عن الاعتساف، أمَّا الإعراض عن ذكري ما ظهر له بطلانه، فهو حماقة بارزة، إذ قد يصحُّ عند غيره ما رآه باطلا، ويبطل عنده ما رآه غيره صحيحا؛ لكنَّ كثيرا يخالفون القاعدة، فيقعون من شاهق إلى هوة.

والأستاذ - أعزَّه الله - قد اعتذر عن المؤدِّين واجبهم التَّأليفي، بعذر أملاه عليه حبُّ السَّجع، فذكَّرنا بقاضي «قم»، وإلَّا فالمتقدِّمون من المؤلِّفين لا يبلغ بهم السَّخف ورقة الدِّين، واستيلاء الشَّهوة إلى الرُّتبة المذكور بعضها سجعا، والخائف من عثرات القلم واللِّسان، لا يجرأ على نسبة المؤلِّفين من القدماء - ﷺ - إلى الفضول والهذر، والثَّرثرة وفساد النِّية، فهل من تنوير الفكر الجديد، أن نعتقد فيمن لا يرضون بغير الوصال، أنَّهم راضون بالوعد؟ كلا.

ولكنّي لا أعذر أساطين المفسِّرين الّذين تلقّفوا الرِّوايات الضَّعيفة فأثبتوها في كتبهم، ولم ينبِّهوا على مراتبها قوَّة وضعفا، حتَّى أوهموا كثيرا من النَّاس أنَّ القرآن لا تنزل آياته إلَّا لأجل حوادث تدعو إليها، وبئس هذا الوهم، فإنَّ القرآن جاء هاديا إلى ما به صلاح الأمَّة في أصناف الصَّلاح، فلا يتوقَّف نزوله على حدوث الحوادث الدَّاعية إلى تشريع الأحكام.

نعم إنَّ العلماء توجَّسوا منها فقالوا: إنَّ سبب النُّزول لا يخصِّص، إلَّا طائفة شاذَّة ادَّعت التَّخصيص بها، ولو أنَّ أسباب النُّزول كانت كلُّها متعلِّقة بآيات عامَّة، لما دخل من ذلك ضرٌّ على عمومها، إذ قد أراحنا أئمَّة الأصول حين قالوا: «العبرة بعموم اللَّفظ لا بخصوص السَّبب»(31)؛ ولكن

---

(31) أساطين المفسِّرين كثيرون، وهم أمثال: ابن عبَّاس، وابن جرير، والزَّمخشري، والبيضاوي، والألوسي، والقرطبي، والرَّازي، والجصَّاص، وابن العربي وغيرهم كثيرون؛ وقد اقتصرنا على تسمية هؤلاء، لأنَّ لهم تفاسير يتناولها النَّاس ويطالعونها، ولو لا ذلك لجعلنا ابن مسعود، وعثمان بن عفَّان ثالث الخلفاء، وصاحبيه قبله، وابن أبي طالب، وأبيٌّ بن كعب، وابن ثابت، وأبا هريرة في المقدِّمة، وهؤلاء الصَّحابة غير مرادين من عبارة الأستاذ، وإن كانت تشملهم إلَّا ابن عباس، فقد يكون مرادا، لأنَّ له تفسيرا مدوَّنا ينسب إليه، فالمانع إذا اندماج تفاسيرهم في كتب التَّفاسير المدوَّنة، وعليه فلا مناص من معاتبة الأستاذ على شيئين:

أحدهما: تعميم رفع العذر عن أساطين المفسِّرين وفيهم الصَّحابة، وفيهم من لم يذكر سببا للنُّزول، وكان عليه أن يخصِّص حتَّى لا ينال اللَّوم العنيف، إلَّا من دوَّنوا وذكروا بدون تمحيص؛ أمَّا من لم يدوِّنوا أو دوَّنوا ولم يذكروا الأسباب، أو ذكروا ومحَّصوا فهم بريئون من هاته المؤاخذة القاسية.

ثانيهما: ترك الاعتذار عن المؤاخذين من أساطين المفسِّرين بما ذكر عن =

أسبابا كثيرة رام رواتها تعيين مراد من تخصيص عام، أو تقييد مطلق، أو إلجاء إلى محمل، فتلك هي الَّتي قد تقف عرضة أمام معاني التَّفسير قبل التَّنبيه على ضعفها، أو تأويلها.

وقد قال الواحديُّ في أوَّل كتابه في «أسباب النُّزول»: «أمَّا اليوم فكلُّ أحد يخترع للآية سببا، ويختلق إفكا وكذبا، ملقيا زمامه إلى الجهالة، غير مفكِّر في الوعيد»، وقال: «لا يحلُّ القول في أسباب نزول الكتاب إلَّا بالرِّواية والسَّماع، ممَّن شاهدوا التَّنزيل».اهـ[32].

= الوصوليِّين المفضى لتخفيف الذَّنب عنهم، فما وجه الاعتذار عن قدماء المؤلِّفين في أسباب النُّزول، وتركه في جانب المؤاخذين من أساطين المفسِّرين.

وكلامنا في أصل الاعتذار في عينه، لأنَّه أقبح من الذَّنب ولا يرضى به قطعا كما أسلفا؛ بقي أن نقول: أنَّ صنيعهم في ذكر أسباب النُّزول بدون تمحيص، لم يتوهَّم منه أحد ينتسب للعلم أنَّ القرآن لا ينزل إلَّا لأسباب، ومن توهَّم ذلك رفعنا وهمه بمثل تعليل الأستاذ، وإذا أصرَّ فلا ضير عليه ما دام يعتقد أنَّ خالق سبب النُّزول هو المنزِّل، وهو سُبْحَانَهُ أدرى بما يصلح العباد، وينفي الفساد، فلو أراد أن يقرن نزول كلِّ آية أوحاها بسبب خلقه لما استحال؛ فإشفاق الأستاذ من توهُّم اعتقاد أنَّ القرآن لا ينزل إلَّا لأسباب في غير محلِّه، فاعتقاد ما ذكر لا يضرُّ ولا ينفي عن القرآن الهداية والإصلاح، فليسكن فؤاده ولينعم بالا، فما في الأمر خطر على الدِّين، ولا صولة على اليقين، وقانا الله وإيَّاه من حبِّ توهين حسن الاعتقاد في سلفنا الصَّالح، وشغلنا بتطهير أنفسنا ممَّا خلوا منه، والتَّحلِّي بما اكتسوا به واكتسبوه.

(32) رحم الله الواحديَّ، فقد أفادنا أنَّ زمنه كان مفعما بما أفعم به وقتنا من دجَّالين باسم الدِّين، يدَّعون الغيرة عليه، وإرادة صونه وهم أضر عليه من أعدائه الكاشحين، غير أنَّ أولئك دون هؤلاء خبثا، لأنَّ غايتهم نيل العدِّ من =

إنَّ من أسباب النُّزول ما ليس المفسر بغنى عن علمه، لأنَّ فيها بيان مجمل، أو إيضاح خفيٍّ وموجز، ومنها ما يكون وحده تفسيرا، ومنها ما يدلُّ المفسِّر على طلب الأدلَّة الَّتي بها تأويل الآية أو نحو ذلك؛ ففي «**صحيح البخاري**»(١) أنَّ مروان بن الحكم أرسل إلى ابن عباس يقول: «لئن كان كلُّ امرئ فرح بما أتى، وأحبَّ أن يحمد بما لم يفعل معذَّبا لنعذَّبن أجمعون»، يشير إلى قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾(٢)، فأجاب ابن عبَّاس قائلا: «إنَّما دعا النَّبيُّ اليهود فسألهم على شيء فكتموه إيَّاه، وأخبروه بغيره، فأروه أنَّهم قد استحمدوا إليه بما أخبروه عنه فيما سألهم، وفرحوا بما أتوا من كتمانهم، ثمَّ قرأ ابن عباس: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (4568)، ومسلم في «صحيحه» (2778) عن ابن عباس رضي الله عنهما.
(٢) «آل عمران/ 188».

= أنصاره، والمرابطين على حفظ آثاره، أمَّا هؤلاء فغايتهم أن يكونوا زعماء، يأكلون الدُّنيا بالدِّين أكلا لمَّا، ثمَّ يتولَّون الوزارات، ويحكِّمون شهواتهم. ونحن نحمد الله على قلَّة عددهم في هذا البلد، وانكشافهم لعلمائه الموفَّقين، فاصحُّ بهم آمنا لا يخشى بخسا ولا رهقا؛ ثمَّ نرجع إلى ما نقله الأستاذ عن الواحديِّ فنخصِّصه بجهلاء علم الحديث وقدماء، وأعداء الدِّين المختفين برداء شفَّاف أو كثيف.
أمَّا أساطين المفسِّرين وقدماء المؤلِّفين في أسباب النُّزول، فلا يحمل عليهم، ولا يقصدون بكلامه، وهو لا يعلم أنَّه سيأتي يوم يزجُّ بهم فيه، ولو علم أنَّ كلامه سيحمل عليهم، وقَّره تصريحا أو إيهاما، لإزاله قبل أن يلاقي ربَّه.

﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ...﴾ (١٨٧). الآيات[(١)].

وفي **«الموطأ»**[(٢)] عن هشام بن عروة بن الزُّبير، عن أبيه أنَّه قال: قلت لعائشة أمِّ المؤمنين وأنا يومئذ حديث السِّنِّ: أرأيت قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[(٣)]، فما على الرَّجل شيء ألَّا يطَّوَّف بهما؟ قالت عائشة: «كلَّا، لو كان كما تقول؛ لكانت: فلا جناح عليه ألَّا يطَّوَّف بهما؛ إنَّما نزلت هذه الآية في الأنصار، كانوا يهلُّون لمناة، وكانوا يتحرَّجون أن يطوفوا بين الصَّفا والمروة، فلمَّا جاء الإسلام سألوا رسول الله عن ذلك، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[(٤)]».اهـ.

ومنها ما ينبِّه المفسِّر إلى إدراك خصوصيَّات بلاغيَّة، تتَّبع مقتضى المقامات، فإنَّ من أسباب النُّزول ما يعين على تصوير مقام الكلام، كما سننبِّهك إليه في أثناء **«المقدِّمة العاشرة»**.

وقد تصفَّحت أسباب النُّزول الَّتي صحَّت أسانيدها، فوجدتها خمسة أقسام:

الأوَّل: هو المقصود من الآية، يتوقَّف فهم المراد منها على علمه، فلابدَّ من البحث عنه للمفسِّر، وهذا منه تفسير مبهمات القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾[(٥)]، ونحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا﴾[(٦)]، ومثل بعض الآيات التي فيها:

---

(١) «آل عمران/ 187 - 188».

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (129 - باب جامع السعي)، والبخاري في «صحيحه» (1790) عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) «البقرة/ 158».

(٤) «البقرة/ 158».

(٥) «المجادلة/ 1».

(٦) «البقرة/ 104».

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾(١).

والثَّاني: هو حوادث تسبَّبت عليها تشريعات أحكام، وصور تلك الحوادث، لا تبيِّن مجملا ولا تخالف مدلول الآية بوجه تخصيص، أو تعميم، أو تقييد، ولكنَّها إذا ذكرت أمثالها، وجدت مساوية لمدلولات الآيات النَّازلة عند حدوثها، مثل حديث عويمر العجلاني الَّذي نزلت عنه آية اللِّعان(٢)، ومثل حديث كعب بن عجرة الَّذي نزلت عنه آية: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ ﴾ الآية(٣)؛ فقد قال كعب بن عجرة: هي لي خاصة ولكم عامة، ومثل قول أم سلمة رضي الله عنها للنبي ﷺ: يغزو الرجال ولا نغزو، فنزل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ الآية(٤)؛ وهذا القسم لا يفيد البحث فيه إلاَّ زيادة تفهُّم في معنى الآية، وتمثيلا لحكمها، ولا يخشى توهُّم تخصيص الحكم بتلك الحادثة، إذ قد اتَّفق العلماء أو كادوا على أنَّ سبب النُّزول في مثل هذا لا يخصِّص، واتَّفقوا على أنَّ أصل التَّشريع أن لا يكون خاصًّا.

والثَّالث: هو حوادث تكثر أمثالها، تختصُّ بشخص واحد، فنزلت الآية لإعلانها، وبيان أحكامها، وزجر من يرتكبها، فكثيرا ما تجد المفسِّرين وغيرهم يقولون نزلت في كذا وكذا، وهم يريدون أنَّ من الأحوال الَّتي تشير إليها الآية تلك الحالة الخاصَّة، فكأنَّهم يريدون التَّمثيل.

ففي كتاب الأيمان من «صحيح البخاري» في باب قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ

---

(١) كآية «سورة البقرة/ 8»: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾.

(٢) أخرج القصة البخاري في «صحيحه» (5259)، ومسلم في «صحيحه» (1492) عن عويمر العجلاني رضي الله عنه.

(٣) «البقرة/ 196».

(٤) «النساء/ 32».

﴿ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا ﴾(١)، أنَّ عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ، يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ»، فأنزل الله تصديق ذلك: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا ﴾ الآية(٢)، فدخل الأشعث بن قيس فقال ما حدَّثكم أبو عبد الرحمن؟ فقالوا: «كذا وكذا»، قال: «فيَّ أنزلت؛ لي بئر في أرض ابن عمٍّ لي»... الخ(٣)، فابن مسعود جعل الآية عامَّة، لأنَّه جعلها تصديقا لحديث عامٍّ، والأشعث ابن قيس ظنَّها خاصَّة به، إذ قال: «فيَّ أنزلت» بصيغة الحصر(33).

---

(١) «آل عمران/ 77».

(٢) «آل عمران/ 77».

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (6676 - 6677).

---

(33) كلام الأستاذ صريح في أنَّ الصَّحابيين مختلفان، فكلام الأشعث رُدٌّ لقول ابن مسعود، وقول ابن مسعود مناف لكلام الأشعث، وأنَّ الأشعث يرى أنَّ وعيد الآية لا يتناول غير ابن عمِّه الَّذي اقتطع حقَّه بيمين فاجرة، وعليه فوعيد ذلك الغير إذا اقتطع حقًّا لغير الأشعث بيمين فاجرة، كما اقتطعه ابن عمِّ الأشعث له، غير موجود في الآية، ولو بطريق الإشارة؛ ولو لا الحديث المفيد المؤاخذة، لما كان حرج على غير ابن عمِّ الأشعث في اقتطاع الحقوق بالأيمان الفاجرة، هذا كلُّه استفاده الأستاذ من تقديم المعمول، وقد خطر ببالي أنَّ الحصر إضافيٌّ، مقصود به الرَّدُّ على من قال أو سيقول أنَّ الآية نزلت في شأنه فقط، لا في شأن الأشعث وابن عمِّه، وأنَّه لا منافاة بين قولي الصَّحابيين؛ إذ الأشعث بيَّن ما أجمله ابن مسعود ولم يبطله، فكأنَّه قال: «فيَّ نزلت»؛ إثر الحديث الوارد عند خصومتي مع ابن عمِّي، هذا إذ اعتمدنا نقل الإمام البخاري - رضي الله عنه - المبيِّن فيه سبب نزول الآية.
وأمَّا إذا اعتمدنا قول بعض المفسِّرين، ومنهم صاحب «الكشَّاف» من أنَّ الآية في شأن أهل الكتاب الَّذين كتموا ما فيه، من وصف النَّبيِّ الأمِّي عن أممهم؛ فقد استغنينا عن بذل المجهود في التَّوفيق بين الأشعث وابن مسعود.

ومثل الآيات النَّازلة في المنافقين في «سورة براءة» المفتتحة بقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم - وَمِنْهُم﴾، ولذلك قال ابن عباس: «كنَّا نُسمِّي «سورة التَّوبة» سورة الفاضحة»؛ ومثل قوله تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾(١)، فلا حاجة لبيان أنَّها نزلت لمَّا أظهر بعض اليهود مودَّة المؤمنين.

وهذا القسم قد أكثر من ذكره أهل القصص، وبعض المفسِّرين ولا فائدة في ذكره، على أنَّ ذكره قد يوهم القاصرين قصر الآية على تلك الحادثة، لعدم ظهور العموم من ألفاظ تلك الآيات(34).

---

(١) «البقرة/ 105».

---

(34) من حقوق الأستاذ - سامحه الله - أن يضع في «تفسيره» من أسباب النُّزول ما انشرح له صدره، وله أن يترك ما شاه، ولا حقَّ لأحد في محاسبته، إذا لم يخرج في هذا الصُّنع عن سنَّة المؤلِّفين، مفسِّرين وغيرهم، بيد أنَّ الطَّعن فيمن ذكروا ما لم يذكره، بأنَّهم ثرثروا، وأساءوا حيث أوهموا القاصرين الخصوص عند إرادة العموم لا وجه له، ولو اطمأنَّت نفوسنا لما اطمأنَّت إليه نفسه من الإنكار عليهم، لحجَّرنا واسعا، وضيَّقنا فسيحا، وحقرنا عملا جليلا قاموا به، واستحقُّوا عليه الشُّكر، لحرصهم على حفظ آثار السَّلف، وإدراكهم ما في ذلك من زاد للآخرة وشرف، وإنشاد حالهم عند المرور عليها، والاتِّصال بأخبارها ومغانيها:

أَمُرُّ عَلَى الدِّيَارِ دِيَارُ لَيْلَى ... أُقَبِّلُ ذَا الجِدَارِ وَذَا الجِدَارَا
وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي ... وَلَكِنَّ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

وهم لا يرون في صنعهم تضليلا، ولا ينسبون للغباوة من تأهَّلوا إلى مطالعة أسفار التَّفسير، فيخافوا عليهم ما خافه الأستاذ، فحسبه حرِّية التَّرك، وليس عليه عبء الذَّاكرين لها من الفرس، والعرب، والتُّرك، وحيث أنَّ الثَّرثرة قد تشفي ما في الصَّدر أحيانا؛ فإنِّي أذكر لكم ما ضيَّق به صدري، شيخ =

والرَّابع: هو حوادث حدثت، وفي القرآن آيات تناسب معانيها، سابقة أو لاحقة، فيقع في عبارات بعض السَّلف ما يوهم أنَّ تلك الحوادث هي المقصود من تلك الآيات، مع أنَّ المراد أنَّها ممَّا يدخل في معنى الآية، ويدلُّ لهذا النَّوع وجود اختلاف كثير بين الصَّحابة في كثير من أسباب النُّزول، كما هو مبسوط في «**المسألة الخامسة**» من بحث أسباب النُّزول من «**الإتقان**»، فارجعوا إليه ففيه أمثلة كثيرة.

وفي «**صحيح البخاري**» في «**سورة النِّساء**»، أنَّ ابن عباس قرأ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَـٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾[1]، بألف بعد لام السَّلام، وقال: «كان رجل في غُنيمة له - تصغير غنم - فلحقه المسلمون، فقال: السلام عليكم، فقتلوه أي ظنُّوه مشركا يريد أن يتَّقي منهم بالسَّلام، وأخذوا غنيمته فأنزل الله في ذلك: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَـٰمَ﴾ الآية[2].

---

(1) «النساء/ 94».

(2) أخرجه البخاري في «صحيحه» (4591)، ومسلم في «صحيحه» (3025) عن عبد الله ابن عبَّاس رضي الله عنهما.

= متوظِّف في الدَّرجة العليا، فإنَّه ردَّ كلامي السَّالف، بأنَّ اعتراض الأستاذ خاصٌّ بالمفسِّرين، أمَّا نقلة الأخبار فإنَّهم خارجون باعتذاره المتقدِّم قريبا، المتلأليء في ضمنه معنى قول الشَّاعر المشكور:

وَحَدَّثْتَنِي يَا سَعْدُ عَنْهُمْ فَرَدَّتْنِي ... حَنِينًا فَزِدْنِي مِنْ حَدِيثِكَ يَا سَعْدُ

وبأنَّه لم يقصد تشنيعا على المفسِّرين، فإنَّ عملهم حمٌّ، ومضى على ما فيه من خير وضير، وإنَّما قصد سنَّ سبيل قويم، ذي أعلام واضحة، ونور كشَّاف، يسلكه الآتون، فلا يقعون فيما وقع فيه السَّالفون، من ذبذبة عند إرادة التَّأليف في التَّفسير؛ فغلى دمي البارد بحكم السِّنِّ، فهوَّنت على نفسي بقول: نعم، هذا صحيح، كصحَّة قول أبي الطَّيِّب في كافور، مادحا أو هاجيا:

وللهِ سِرٌّ فِي عُلَاكَ وَإِنَّمَا ... كَلَامُ الوَرَى ضَرْبٌ مِنَ الهَذَيَانِ

فالقصَّة لابدَّ أن تكون قد وقعت، لأنَّ ابن عباس رواها، لكنَّ الآية ليست نازلة فيها بخصوصها، ولكن نزلت في أحكام الجهاد، بدليل ما قبلها وما بعدها، فإنَّ قبلها: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ ﴾[1]، وبعدها: ﴿ فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ ﴾[2].

وفي تفسير تلك السُّورة من «صحيح البخاري»[3] بعد أن ذكر نزاع الزُّبير والأنصاريُّ في ماء شراج الحرَّة قال الزُّبير: «فما أحسب هذه الآيات إلَّا نزلت في ذلك: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ الآية[4]».

قال السُّيوطيُّ في «الإتقان»، عن الزَّركشيِّ: «قد عرف من عادة الصَّحابة والتَّابعين، أنَّ أحدهم إذا قال نزلت هذه الآية في كذا، فإنَّه يريد بذلك أنَّها تتضمَّن هذا الحكم، لا أنَّ هذا كان السَّبب في نزولها»، وفيه عن ابن تيمية: «قد تنازع العلماء في قول الصَّحابي: نزلت هذه الآية في كذا، هل يجري مجرى المسند أو يجري مجرى التَّفسير؟ فالبخاريُّ يدخله في المسند، وأكثر أهل المسانيد لا يدخلونه فيه، بخلاف ما إذا ذكر سببا نزلت عقبه، فإنَّهم كلُّهم يدخلونه في المسند».

والخامس: قسم يبيِّن مجملات، ويدفع متشابهات مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾[5]، فإذا ظنَّ أحد أنَّ «من» للشَّرط أشكل عليه، كيف يكون الجور في الحكم كفرا؟ ثم إذا علم أنَّ سبب النُّزول هم النَّصارى علم أنَّ «من» موصولة، وعلم أنَّ الَّذين تركوا الحكم

---

(١) «النساء/ 94».

(٢) «النساء/ 94».

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (2359)، ومسلم في «صحيحه» (2357) عن عبد الله ابن الزبير رضي الله عنه.

(٤) «النساء/ 65».

(٥) «المائدة/ 44».

بالإنجيل لا يتعجَّب منهم أن يكفروا بمحمد(35).

(35) لم نطَّلع على أنَّ أحدا ذكر لهذه الآية سبب نزول، ولا أنَّها خاصَّة بالنَّصارى، ولعلَّ هذا القول من جملة المفتوح به وذلك بعيد، لأنَّنا تعوَّدنا التَّنبيه من المؤلِّف عليه، فلم يبق إلَّا النَّقل وهو مفقود هنا، ونقل صاحب «الكشَّاف» عن ابن عباس تخصيصها بأهل الكتاب مطلقا، سواء اليهود والنَّصارى، ولم يعف المسلمين من وعيدها، حيث قال: «من جحد حكم الله كفر، ومن عمل بغيره معترفا به فسق وظلم»، هذا وأنَّ الآية ذكرت بعد التَّنويه بشأن التَّوراة، كما يفيده قول الله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [المائدة/ 44 - 47]؛ فأنت ترى أنَّها متوجِّهة إلى اليهود أوَّلا ومباشرة، فما وجه إعفائهم من وعيدها، وتسليطه على النَّصارى مع قربهم منها، وإشارتها إلى تعطيلهم حكم التَّوراة على زانيين محصنين منهم بالرَّجم، ومحاولتهم كتم هذا الحكم؟ وكشف ابن صوريا العالم اليهودي، عدوانهم عليها عند تحكيمهم الرَّسول فيهما، بمقتضى ما في التَّوراة، وقد أدَّت أمانته، وعلمه، وصدقه، إلى رجمهما وإسلامه، فيحقُّ حينئذ للنَّصارى أن ينشدوا قول المتفجِّع المتوجِّع:

غَيْرِي جَنْبِي وَأَنَا المُعَذَّبُ فِيكُمْ ... فَكَأَنَّنِي سَبَّابَةُ المُتَنَدِّمِ

هذا، ولو لا حسن الظَّنِّ بالأستاذ، لحدَّثتني النَّفس الأمَّارة بأنَّ للسِّياسة =

وكذلك حديث عبد الله بن مسعود قال: «لمَّا نزل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾[(١)]، شقَّ ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: «أيُّنا لم يلبس إيمانه بظلم؟» - ظنُّوا أنَّ الظُّلم هو المعصية -؛ فقال رسول الله: «إِنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ؟ أَلَا تَسْمَعُ لِقَوْلِ لُقْمَانَ لِابْنِهِ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[(٢)]»[(٣)][(36)].

(١) «الأنعام/ 82».

(٢) «لقمان/ 13».

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (1/ 378)، والبخاري في «صحيحه» (4776) عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه.

= - أعوذ بالله من شرِّها - سببية في الحمل المتعسِّف، ولا يمكن أن يريد الأستاذ بسلوك هذا المنهج المشتبه الإعلام في تفسير كلام: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت/ 42]، تهوين الظُّلم على حكام المؤمنين، وإدخال السُّرور على الجائرين منهم، مع علمه بأنَّ الصَّحابي الجليل ابن مسعود جعلها عامَّة في عبارة أوضح، وأصرح من عبارة ابن عباس - رضي الله عنهما -.

وعلى فرض تلك الإرادة، وقد يفرض المستحيل، فما المانع من جعل «من» شرطيَّة، مع ظهوره لاقترانها بالفاء، وإذا أراد بهذا إخراجهم من الوعيد، فهو غير سديد، لأنَّها للعموم على كلِّ حال، كما فهم ذلك ابن عباس، وابن مسعود، وبقية المفسِّرين غير الأستاذ؛ ولأنَّ سبب النُّزول لا يخصِّص كما ذكره الأصوليُّون، وأقرَّهم عليه ونقله عنهم؛ فلو حمل الكفر بالنِّسبة للمؤمنين على ما إذا انضم إلى الحكم بغيره: الجحد له، والتَّكذيب به، أو الكفر بالنِّعمة، لاحتمل قبوله مرجوحا، وأمسى قلب الحاكم بغيره مجروحا، فلا يجمع بين حرامين، وتتعاظم عنده خشية العدوان، وفي دائرتها صلاح للقلب، والعمل، واللِّسان:

لَكِنْ مَنْ رَامَ نِفَاقَ الَّذِي ... يَقُولُهُ يَنْضَمُّ خَرَجَ الزَّمَانُ

لكن حالت بالأستاذ عن هذا رغبته في إرضاء الفكر الجديد؛ والله أعلم.

(36) اشتبه على الأستاذ ما يفسِّره الحديث الشَّريف الممتثل فيه، لقوله =

ومن هذا القسم ما لا يبيِّن مجملا، ولا يؤوِّل متشابها، ولكنَّه يبيِّن وجه تناسب الآي بعضها مع بعض، كما في قوله تعالى في «سورة النِّساء»: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ ﴾ الآية[1]، فقد تخفي الملازمة بين الشَّرط وجزائه، فيبيِّنها ما في «الصحيح»[2] عن عائشة، أنَّ عروة بن الزُّبير سألها عنها فقالت: «هذه اليتيمة تكون في حجر وليِّها تشركه في ماله، فيريد أن يتزوَّجها بغير أن يقسط في صداقها، فنهوا أن ينكحوهنَّ إلَّا أن يقسطوا لهنَّ في الصَّداق»، فأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النِّساء سواهنَّ.

هذا، وإنَّ القرآن كتاب جاء لهدي أمَّة والتَّشريع لها، وهذا الهدي قد

---

(١) «النساء/ 3».
(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (6965) عن عائشة رضي الله عنها.

= تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل/ 44]، بما يفسِّره سبب النُّزول الَّذي لا يرشد إليه إلَّا الصَّحابة، ومن نقلوا عنهم فشبَّه ذلك بذا.
وجوابنا عنه أنَّ التَّشبيه في مجرَّد الكشف عن غموض، والبيان لمراد يتبادر إلى الذِّهن غيره، إذ فهمَ من الظُّلم في الآية المعصية، والمراد به الشِّرك وهو أخصُّ منها، لأنَّها تشمله وغيره، أو أنَّه أتى بهذا مجرَّدًا عن اعتبار ما ذكر، وتقليد للسُّيوطيِّ في وضعه في «الإتقان» عقب القرآن المفسَّر بسبب النُّزول من غير تمحيص، وإذا أصبنا فيما رأينا، عدَّدنا هذا التَّقليد من نوادر الأستاذ، لأنَّه عادته - أجلَّه الله - محاسبة المؤلِّفين حسابا عسيرا، الأرفق فيه ولا هوادة، ولو كانوا من أساطين المفسِّرين، ألا ترى أنَّه أغلظ عليهم في قبول كلِّ ما يذكر من أسباب النُّزول، خاليا من التَّمحيص والبحث، وإذا صحَّ هذا الاحتمال فهو خروج عن المألوف، معدود عندئذ من المعروف، فلا غرابة فيه إذ قلب الإنسان في تصرُّف الرحمن:

وَلَكِنَّ الْقُلُوبَ لَهَا انْقِلَابٌ ... وَحَالَاتُ ابْنِ آدَمَ تَسْتَحِيلُ

يكون واردا قبل الحاجة، وقد يكون مخاطبا به قوم على وجه الزَّجر، أو الثَّناء، أو غيرهما، وقد يكون مخاطبا به جميع من يصلح لخطابه، وهو في جميع ذلك قد جاء بكلِّيات تشريعيَّة وتهذيبيَّة، والحكمة في ذلك أن يكون وعى الأمة لدينها سهلا عليها، وليمكن تواتر الدِّين، وليكون لعلماء الأمَّة مزيَّة الاستنباط، وإلَّا فإنَّ الله قادر أن يجعل القرآن أضعاف هذا المنزل، وأن يطيل عمر النَّبيِّ ﷺ للتَّشريع أكثر ممَّا أطال عمر إبراهيم وموسى، ولذلك قال تعالى: ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾(١)، فكما لا يجوز حمل كلماته على خصوصيَّات جزئيَّة، لأنَّ ذلك يبطل مراد الله، كذلك لا يجوز تعميم ما قصد منه الخصوص، ولا إطلاق ما قصد منه التَّقييد؛ لأنَّ ذلك قد يفضي إلى التَّخليط في المراد، أو إلى إبطاله من أصله.

وقد اغترَّ بعض الفرق بذلك، قال ابن سيرين في الخوارج: «إنَّهم عمدوا إلى آيات الوعيد النَّازلة في المشركين، فوضعوها على المسلمين، فجاءوا ببدعة القول بالتَّكفير بالذَّنب»، وقد قال الحروريَّة لعليٍّ رضي الله عنه يوم التَّحكيم: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾(٢)، فقال عليٌّ: «كلمة حقٍّ أريد بها باطل»، وفسرها في خطبة له في «**نهج البلاغة**».

وثمَّة فائدة أخرى عظيمة لأسباب النُّزول، وهي أنَّ في نزول القرآن عند حدوث حوادث، دلالة على إعجازه من ناحية الارتجال، وهي إحدى طريقتين لبلغاء العرب في أقوالهم، فنزوله على حوادث يقطع دعوى من ادَّعوا أنَّه أساطير الأوَّلين.



(١) «المائدة/ 3».

(٢) «يوسف/ 40».

المقدِّمة السَّادسة

في القراءات

لو لا عناية كثير من المفسِّرين بذكر اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن، حتَّى في كيفيَّات الأداء، لكنت بمعزل عن التَّكلُّم في ذلك، لأنَّ علم القراءات علم جليل مستقلٌّ، قد خصَّ بالتَّدوين والتَّأليف، وقد أشبع فيه أصحابه وأسهبوا بما ليس عليه مزيد، ولكنِّي رأيتني بمحلِّ الاضطرار إلى أن ألقى عليكم جملا في هذا الغرض، تعرفون بها مقدار تعلُّق اختلاف القراءات بالتَّفسير، ومراتب القراءات قوة وضعفا، كي لا تعجبوا من إعراضي عن ذكر كثير من القراءات في أثناء التَّفسير(37).

---

(37) كلام الأستاذ صريح في أنَّ الحامل له على الخوض في القراءات تقليد المفسِّرين، ولو لاه لما خاض فيه لاستقلاله بنفسه، واختصاص علماء بارعين فيه بتدوينه، وإخراجه للنَّاس مصفًّى، لكن تارك العادة يعادى - كما يقال -، فجاراهم يومئذ في ذكره، هذا ما يدلُّ عليه ظاهر كلامه وباطنه، غير أنَّ استدراكه ناقض أوَّل كلامه، لأنَّه جعله محتاجا إليه، وواجبا ذكره عليه، ولو لم يتعرَّض له المفسِّرون ولما ذكر من التَّعليل وهو الصواب.
لأنَّ القرَّاء تتعلَّق مباحثهم في القرآن من حيث ألفاظه، والمفسِّرين من حيث معانيه، فإنَّ المعاني قد تختلف باختلاف الألفاظ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ...﴾ الآية [الحديد/ 18]، فإنَّ القراءتين - فيها، أي بتشديد الصَّاد وتخفيفها - يترتَّب عليهما اختلاف المعنى، فبيانهما على المفسِّر أكيد، والإهمال قصور أو تقصير، بخلاف البيان في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ [المؤمنون/ 72]، فإنَّ اختلاف القراءتين =

أرى أنَّ للقراءات حالتين: إحداهما لا تعلُّق لها بالتَّفسير بحال، والثَّانية لها تعلُّق به من جهات متفاوتة.

أمَّا الحالة الأولى: فهي اختلاف القرَّاء في وجوه النُّطق بالحروف، والحركات، كمقادير المدِّ والإمالات، والتَّخفيف والتَّسهيل، والتَّحقيق والجهر، والهمس والغنَّة، مثل: ﴿عَذَابِيٓ﴾ بسكون الياء، و﴿عَذَابِيَ﴾ بفتحها، وفي تعدُّد وجوه الإعراب، مثل: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة/ 214] بفتح لام ﴿يَقُولَ﴾ وضمِّها؛ ونحو: ﴿لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ﴾ [البقرة/ 254]، برفع الأسماء الثَّلاثة، أو فتحها، أو رفع بعض وفتح بعض، ومزيَّة القراءات من هذه الجهة، عائدة إلى أنَّها حفظت على أبناء العربيَّة ما لم يحفظه غيرها، وهو تحديد كيفيَّات نطق العرب بالحروف في مخارجها، وصفاتها، وبيان اختلاف العرب في لهجات النُّطق بتلقِّي ذلك عن قرَّاء القرآن، من الصَّحابة

= فيه بإسقاط الألف وثبوتها، لا يؤدِّي إلى اختلاف المعنى؛ فهو واجب على القارئ، ومستحبٌّ من المفسِّر، والفرق مثل الصُّبح ظاهر.

وعليه فإرادة الأستاذ منَّا أن لا نعجب من إعراضه عن ذلك الذِّكر، محلة عجب ومجلبة وصبٍّ، لأنَّ ذكرها له اتِّصال بالتَّفسير، كاتِّصال الرُّوح بالجسد، زيادة على أنَّه مهمٌّ في ذاته، إذ لا يكاد فنُّ القراءات يحلو للمطالع إلَّا مصحوبا بالتَّفسير، فذكر المفسِّرين لها أثناءه اعتناء بالمهمِّ، أو الواجب وزيادة في النُّور وشرح للصُّدور:

قَالُوا المُكَرَّرُ فِيهِ ... قُلْتُ المُكَرَّرُ أَحْلَى

فجازاهم الله خيرا؛ ولا أخال الأستاذ إلَّا موافقا، لكنَّه أراد الإيجاز فيه ليتفرَّغ للإطناب فيما يريده الفكر الجديد، ويتنوَّر به وهو مجال متَّسع، وأنَّنا نضرع إلى الله أن لا يكون مثل ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة/ 44]، ولعل دعاءنا يستجاب.

بالأسانيد الصَّحيحة، وهذا غرض مهمٌّ جدًّا، لكنَّه لا علاقة له بالتَّفسير، لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي، ولم أر من عرف لفنِّ القراءات حقَّه من هذه الجهة[38]**، وفيها أيضا سعة من بيان وجوه الإعراب في العربيَّة، فهي لذلك مادَّة كبرى لعلوم اللُّغة العربيَّة.**

فأئمَّة العربيَّة لمَّا قرأوا القرآن، قرأوه بلهجات العرب الَّذين كانوا بين ظهرانيهم في الأمصار الَّتي وزِّعت عليها المصاحف: المدينة، ومكَّة، والكوفة، والبصرة، والشَّام، - قيل: واليمن -، والبحرين؛ وكان في هذه الأمصار قرَّاؤها من الصَّحابة قبل ورود مصحف عثمان إليهم، فقرأ كلُّ فريق بعربيَّة قومه في وجوه الأداء، لا في زيادة الحروف ونقصها، ولا في اختلاف الإعراب دون مخالفته مصحف عثمان، ويحتمل أن يكون القارئ الواحد قد قرأ بوجهين ليرى صحَّتهما في العربيَّة قصدا، لحفظ اللُّغة مع حفظ القرآن الَّذي أنزل بها، ولذلك يجوز أن يكون كثير من اختلاف القرَّاء في هذه

---

(38) وجب أن يقال هنا: أنَّ علماء المسلمين في جميع أقطارهم، قد عرفوا حقَّه بالتَّأليف فيه، وتدريسه نظريًّا وعمليًّا، فمن المعاهد الَّتي شرَّفها تدريسه، وتوَّجتها العناية به، الكلِّيَّة الزَّيتونيَّة - عمرها الله بطاعته -، وجعلت له فيها شهادات، بعنوانه عالميَّة، وتحصيليَّة، فهل يريد الأستاذ بعرفان حقِّه غير ما ذكر من التَّأليف، والتَّدريس، والعمل؟ ولعلَّه عبَّر بهذا لزيادة توجيه النُّفوس إليه، إيقاظا للهمم الخامدة، والطِّباع الجامدة، أو أنَّ الإشارة راجعة لشيء توَّهم ذكره ولم يذكره.
وأمَّا زعم أهل ظنِّ السُّوء أنَّه أراد به الاشتهار بالغلوِّ في المحافظة على القديم، استمالة للقلوب، وجلبا للدِّعاية، ولو كان الأمر حقيقيًّا لاعتنى به اعتناء يرضيه، عندما سنحت له الفرصة؛ فجوابنا عنه أنَّه مجرَّد أوهام، وأضغاث أحلام، يصدق على صاحبها قول أبي الطَّيِّب:

النَّاحية اختيارا، وعليه يحمل ما يقع في كتابي الزَّمخشريِّ، وابن العربيِّ من نقد بعض طرق القرَّاء، على أنَّ في بعض نقدهم نظرا، وقد كره مالك رَحِمَهُ اللَّهُ القراءة بالإمالة مع ثبوتها عن القرَّاء، وهي مرويَّة عن مقرئ المدينة نافع، من رواية ورش عنه، وانفرد بروايته أهل مصر، فدلَّت كراهته على أنَّه يرى أنَّ القارئ بها ما قرأ إلَّا بمجرَّد الاختيار، وفي «تفسير القرطبي» في «سورة الشُّعراء» عن أبي إسحاق الزَّجَّاج: «يجوز أن يقرأ: ﴿طسٓمٓ﴾ بفتح النُّون من: ﴿طسينَ﴾، وضمِّ الميم الأخيرة، كما يقال: هذا معد يكرب». اهـ، مع أنَّه لم يقرأ به أحد.

قلت: ولا ضير في ذلك، ما دامت كلمات القرآن، وجمله محفوظة على نحو ما كتب في المصحف الَّذي أجمع عليه أصحاب رسول الله، إلَّا نفرا قليلا شذُّوا منهم[39] - كان عبد الله بن مسعود منهم -، فإنَّ عثمان لمَّا أمر

---

(39) إِذَا سَاءَ فِعْلُ الْمَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونَهُ ... وَصَدَّقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُّمِ
ما ذكره الأستاذ من قراءة الأئمة، بلهجات العرب الَّذين كانوا بين ظهرانيهم، لا أعتقد صحَّته، سواء انفرد الأستاذ بذكره أو شاركه غيره، وأقول: عوَّض بعربيَّة قومه بعربية روايته عن شيخه، أي الإمام الَّذي أخذ عنه القراءة، لأنَّه يجب عليه تقليده، وإلَّا فلا معنى للرِّواية عنه، اللَّهمَّ إلَّا إذا عجز عن ذلك التَّقليد، فيقال له حينئذ: دين الله يسر لا عسر في خاصة نفسه فقط، أمَّا أن يروى عنه ما عجز عن أدائه بلغة شيخه فلا يكون، لأنَّ أهل ذلك العصر بلغ بهم التَّحرِّي في شأنه إلى أن اعتقدوا أنَّ سعادتهم في الآخرة والدُّنيا لا تأتي إلَّا ببذل الجهد في صيانته، من أنواع الخطأ خفيًّا أو جليًّا.
ثمَّ يقال بعد: إذا انفتح باب المخالفة للشَّيخ مراعاة للهجة قوم التِّلميذ، فلماذا لم يعم الجواز المخالفة في الحروف والإعراب، وتختصُّ بما عداهما؟ فإن قيل: إنَّ ذلك يؤدِّي إلى مخالفة المصاحف العثمانية، قلنا: لا =

بكتب المصحف على نحو ما قرأ رسول الله ﷺ، وأثبته كتّاب المصحف،

....

= أثر فيها لتلك المخالفة لأنَّ الشَّكل حدث بعد أمد طويل من تدوينها، والله الموفَّق؛ ثمَّ إنَّ الاحتمال الَّذي أفضى بالزَّمخشريِّ، وابن العربيِّ إلى الجزم بما جزما به باطل أو مرجوح، والمخالفون لهما وللأستاذ فيه كثيرون عددا وقيمة، لأنَّه ينافي قول الجمهور: «القراءة سنَّة متَّبعة»، وينافي عدالة القرَّاء وأمانتهم؛ فإنَّ دأبهم تبليغ القراءة المرويَّة لهم عن عدول مشائخهم، لا بيان ما يسوَّغ في العربيَّة، وما يمتنع.

ونسبتنا لهم ذلك في مقام الرِّواية قدح شنيع، مناف لحسن الظَّنِّ فيهم، وفيمن نسبه إليهم، ولم أدر ما حمل الأستاذ على الشُّذوذ في نسبتهم للاستخفاف بما سمعوه والتَّلاعب به، ليحافظوا على لغتهم الخاصَّة خوفا عليها من التَّلاشي في خضمِّ لغة القرآن، وإنِّي أتذكَّر أنَّ مثل ما نسبه الأستاذ للأئمَّة القرَّاء، أو قريبا منه، حمل العلَّامة الفحل في فنِّهم عليًّا النُّوري الصفاقسيُّ، التُّونسيُّ على هجو الزَّمخشريّ - سامحهما الله ورحمهما -، وأنَّنا لمن المتمسِّكين بقول الجمهور، والمنتسبين إلى النُّور المتمسِّكين بقول الحماسيِّ:

وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ غِزِيَّةَ إِنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وَإِنْ تَرْشِدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

وإنِّي لنا أن نعتقد ما أقرَّه الأستاذ بعد توزيع المصاحف على أقطارها، واستقرار القراءة الَّتي انبنت عليها المصاحف، الاستقرار الحاسم للفوضى، واعتبار اللَّهجات القوميَّة، والنِّزعات القبليَّة خوفا عليها من الاضمحلال، ولدى التَّأمُّل من قول الأستاذ: «أنَّ إمام دار الهجرة كره القراءة بالإمالة، وأنَّ الكراهة سببها أن رأى أنَّ القارئ بها، ما قرأ إلَّا بمجرَّد الاختيار» تقع به الحيرة لمن ينزل الأمور منازلها، لأن كراهة الإمام للقراءة بالإمالة مشكوك فيها، وإذا ثبتت وهنت علَّتها، لأنَّها مأثورة عن ابن مسعود، عن النَّبيِّ ﷺ كما في «الإتقان»، وقد ذكر أنَّه قيل له: أتقرأ بغير لغة قومك يا رسول الله؟ فقال: «إنَّها لغة أخوالي بني سعد». =

رأى أن يحمل النَّاس على اتِّباعه، وترك قراءات ما خالفه، وجمع جميع المصاحف المخالفة له وأحرقها، ووافقه جمهور الصَّحابة على ما فعله.

قال شمس الدِّين الأصفهانيُّ في المقدِّمة الخامسة من «تفسيره»: «كان على طول أيَّامه يقرأ مصحف عثمان ويتَّخذه إماما».

وقلت: إنَّما كان فعل عثمان إتماما لما فعله أبو بكر من جمعه القرآن، الَّذي كان يقرأ في حياة الرَّسول، وأنَّ عثمان نسخه في مصاحف لتوزَّع على الأمصار، فصار المصحف الَّذي كتب لعثمان قريبا من المجمع عليه، وعلى

= ومع هذا فإنَّ النُّطق بها لا ينافي خطَّ المصحف، وكلُّ ما لا ينافي خطَّ المصحف لا تمتنع القراءة به؛ كما نقل الأستاذ اتِّفاق القرَّاء والفقهاء عليه، فكراهة مالك الَّتي لم نرها لغير الأستاذ، إن سلَّمناها لا نسلِّم علَّتها الَّتي يتخيَّلها، ونقول: ما كانت الكراهة إلَّا لندرتها، وكونها غير لغة قريش؛ أمَّا التَّعليل باعتقاد أنَّ القراءة بها مبنيَّة على شهوة القارئ، ورغبته في ذيوع لغة قومه، إن كانت قراءته بينهم، أو مجاملة لمن هو بينهم، إن كانوا غير قومه فلا نتحمَّله.

وفيما قرَّره الإمام أحمد ناصر الدِّين، قاضي الاسكندريَّة المتوفَّى بعد الزَّمخشريِّ بمائة وخمس وخمسين سنة، في كتابه «**الانتصاف عند تفسير الكشاف**» قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام/ 137] مقنع ومقرع، فليراجع؛ رزقنا الله السَّلامة في الدِّين، والعقل، والبدن، ما كبس علينا قيد الحياة.

وآخر القول هنا، أن يدور القرَّاء العدول الَّذين هم ليسوا عن الحقِّ بعدول، متمسِّكون بقوله تعالى، خطابا لرسوله - ﷺ -: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ۖ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [يونس/ 15]».

كل قراءة توافقه، وصار ما خالفه متروكا بما يقارب الإجماع.

قال الأصفهانيُّ في «تفسيره»: «كانت قراءة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وزيد بن ثابت، والمهاجرين، والأنصار واحدة، وهي قراءة العامَّة الَّتي قرأ بها رسول الله ﷺ على جبريل في العام الَّذي قبض فيه، ويقال: إنَّ زيد بن ثابت شهد العرضة الأخيرة الَّتي عرضها رسول الله على جبريل».اهـ؛ وبقي الَّذين قرأوا قراءات مخالفة لمصحف عثمان يقرأون بما رووه، لا ينهاهم أحد عن قراءتهم، ولكن يعدوهم شذاذا، ولكنَّهم لم يكتبوا قراءتهم في مصاحف بعد أن أجمع النَّاس على مصحف عثمان.

قال البغويُّ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾[١] عن مجاهد، وفي «الكشَّاف»، والقرطبيِّ:» قرأ عليٌّ بن أبي طالب: ﴿وَطَلْعٍ مَنْضُودٍ﴾ بعين في موضع الحاء، وقرأ قارئ بين يديه: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾، فقال: وما شأن الطَّلح؟ إنَّما هو: ﴿وَطَلْعٍ﴾؛ وقرأ: ﴿لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾[٢]: فقالوا أفلا نحوِّلها؟ فقال: «إنَّ آي القرآن لا تهاجُ اليوم ولا تحوَّل»»، أي لا تغيَّر حروفها، ولا تحوَّل عن مكانها، فهو قد منع من تغيير المصحف، ومع ذلك لم يترك القراءة الَّتي رواها؛ وممَّن نسبت إليهم قراءات مخالفة لمصحف عثمان: عبد الله بن مسعود، وأبيٌّ ابن كعب، وسالم مولى أبي حذيفة، إلى أن ترك النَّاس ذلك تدريجا.

ذكر الفخر في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾[٣] من «سورة النُّور» أنَّ سفيان قال: «سمعت أمِّي تقرأ: ﴿إِذْ تَثْقِفُونَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾، وكان أبوها يقرأ بقراءة ابن مسعود»، ومع ذلك فقد شذَّت مصاحف، بقيت مغفولا

---

(١) «الواقعة/ 29».

(٢) «ق/ 10».

(٣) «النور/ 15».

عنها بأيدي أصحابها، منها ما ذكره الزمخشريُّ في «**الكشاف**» في «سورة الفتح» أنَّ الحارث بن سويد صاحب عبد الله بن مسعود، كان له مصحف دفنه في مدَّة الحجَّاج؛ قال في «**الكشاف**»: «لأنَّه كان مخالفا للمصحف الإمام»، وقد أفرط الزَّمخشريُّ في توهين بعض القراءات لمخالفتها لما اصطلح عليه النَّجاة، وذلك من إعراضه عن معرفة الأسانيد.

من أجل ذلك اتَّفق علماء القراءات، والفقهاء على أنَّ كلَّ قراءة وافقت وجها في العربيَّة، ووافقت خطَّ المصحف، أي مصحف عثمان، وصحَّ سند راويها؛ فهي قراءة صحيحة لا يجوز ردُّها، قال أبو بكر ابن العربي: «ومعنى ذلك عندي أنَّ تواترها تبع لتواتر المصحف الَّذي وافقته، وما دون ذلك فهو شاذٌّ»، يعني وأنَّ تواتر المصحف ناشئ عن تواتر الألفاظ الَّتي كتبت فيه.

قلت: وهذه الشُّروط الثَّلاثة، هي شروط في قبول القراءة، إذا كانت غير متواترة عن النَّبيِّ ﷺ، بأن كانت صحيحة السَّند إلى النَّبيِّ ولكنَّها لم تبلغ حدَّ التَّواتر، فهي بمنزلة الحديث الصَّحيح، وأمَّا القراءة المتواترة فهي غنيَّة عن هذه الشُّروط، لأنَّ تواترها يجعلها حجَّة في العربيَّة، ويغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف المجمع عليه، ألا ترى أنَّ جمعا من أهل القراءات المتواترة قرأوا قوله تعالى: ﴿**وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ**﴾(١) بظاء مشالة أي بمتهم، وقد كتبت في المصاحف كلُّها بالضَّاد السَّاقطة؛ على أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ صنَّف كتاب «**الحجة للقراءات**» وهو معتمد عند المفسِّرين، وقد رأيت نسخة منه في مكاتب الآستانة؛ فالقراءات من هذه الجهة لا تفيد في علم التَّفسير.

والمراد بموافقة خطِّ المصحف، موافقة أحد المصاحف الأئمَّة

---

(١) «التكوير/ 24».

الَّتي وجَّه بها عثمان بن عفَّان إلى أمصار الإسلام، إذ قد يكون اختلاف يسير نادر بين بعضها، مثل زيادة الواو في: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ﴾[١] في مصحف الكوفة، ومثل زيادة الفاء في قوله: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾[٢] في سورة الشورى ﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ حُسۡنٗاۖ﴾[٣]، أو ﴿إِحۡسَٰنًاۖ﴾[٤]؛ فذلك اختلاف ناشئ عن القراءة بالوجهين بين الحفَّاظ، من زمن الصَّحابة الَّذين تلقَّوا القرآن عن النَّبيِّ ﷺ، لأنَّه قد أثبته ناسخوا المصحف في زمن عثمان، فلا ينافي التَّواتر إذ لا تعارض.

إذا كان المنقول عنه قد نطق بما نقله عنه النَّاقلون في زمانين أو أزمنة، أو كان قد أذن للنَّاقلين أن يقرأوا بأحد اللَّفظين أو الألفاظ، وقد انحصر توفُّر الشُّروط في الرِّوايات العشر للقرَّاء وهم: نافع بن أبي نعيم المدنيُّ، وعبد الله ابن كثير المكِّيُّ، وأبو عمرو المازنيُّ البصريُّ، وعبد الله بن عامر الدِّمشقيُّ، وعاصم ابن أبي النُّجود الكوفيُّ، وحمزة بن حبيب الكوفيُّ، والكسائيُّ علي بن حمزة الكوفيُّ، ويعقوب بن إسحاق الحضرميُّ البصريُّ، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع المدنيَّ، وخلف البزار - بزاي فألف فراء مهملة - الكوفيُّ؛ وهذا العاشر ليست له رواية خاصَّة، وإنَّما اختار لنفسه قراءة تناسب قراءات أئمَّة الكوفة، فلم يخرج عن قراءات قرَّاء الكوفة إلَّا قليلا، وبعض العلماء يجعل قراءة ابن محيصن، واليزيديُّ، والحسن، والأعمش، مرتبة دون العشر، وقد عدَّ الجمهور ما سوى ذلك شاذًّا، لأنَّه لم ينقل بتواتر حفاظ القرآن.

والَّذي قاله مالك، والشافعي: أنَّ ما دون العشر لا تجوز القراءة به؛ ولا

---

(١) «آل عمران/ 133».

(٢) «الشورى/ 30».

(٣) «العنكبوت/ 8».

(٤) «الأحقاف/ 15».

أخذ حكم منه لمخالفته المصحف الَّذي كتب فيه ما تواتر، فكان ما خالفه غير متواتر فلا يكون قرآنا، **وقد تروى قراءات عن النَّبيِّ ﷺ بأسانيد صحيحة في كتب «الصحيح» مثل: «صحيح البخاري»، و«مسلم» وأضرابهما، إلَّا أنَّها لا يجوز لغير من سمعها من النَّبيِّ ﷺ القراءة بها، لأنَّها غير متواترة النَّقل، فلا يترك المتواتر للآحاد، وإذا كان راويها قد بلغته قراءة أخرى متواترة تخالف ما رواه، وتحقَّق لديه التَّواتر، وجب عليه أن يقرأ بالمرويَّة تواترا.**

وقد اصطلح المفسِّرون على أن يطلقوا عليها قراءة النَّبيِّ ﷺ، لأنَّها غير منتسبة إلى أحد من أئمَّة الرِّواية في القراءات، ويكثر ذكر هذا العنوان في «تفسير» محمد بن جرير الطَّبري، وفي «الكشاف»، وفي «المحرر الوجيز» لعبدالحق ابن عطيَّة، وسبقهم إليه أبو الفتح ابن جنِّي، فلا تحسبوا أنَّهم أرادوا بنسبتها إلى النَّبيِّ ﷺ، أنَّها وحدها المأثورة عنه[40]، ولا

---

(40) قال بعض النَّاقدين: هذا غير متوهَّم من المسلمين، فأولى أن لا يكون محسوبا، فالنَّهي عنه لغو، وأنا أجيب بأنَّه احتياط وتحرٍّ، وخوف من الوقوع في محذور قد يدفع بصاحبه إلى أن يوسم بالرِّدَّة - والعياذ بالله - على القول بأنَّ لازم القول يعدُّ قولا، وإن كان هذا المذهب غير مشهور كما قرِّر في فنِّ العقائد، إذ ممَّا يقدح في صحَّة العقيدة، أنَّ ما نحن عليه الآن في قراءتنا المشهورة لا صلة له بالنَّبيِّ ﷺ، على أنَّ الفائدة قد تتوفَّر لحديثي العهد بالإسلام وقديما قد قيل:

إِنَّ السَّلَامَةَ مِنْ سَلْمَى وَجَارَتِهَا ... أَنْ لَا تَحِلَّ بِحَالٍ حَوْلَ وَادِيهَا

فنرجو من المنتقد الأوَّل، أن يقنع فيقلع، وممَّن لا يرى رأيه لكنَّه رأى فيما ذكره الأستاذ وجها آخر للاعتراض، وهو توجيه غضب النَّاس إلى ابن جرير، والزَّمخشريِّ، وابن عطيَّة، على سوء التَّعبير المحوج إلى حمل كلامهم على غير الظَّاهر، وإنِّي لمَّا سمعت منه هذا أثنيت على الأوَّل، وقلت: إنَّ بعض الشَّرِّ أهون من بعض.

ترجيحها على القراءات المشهورة، لأنَّ القراءات المشهورة قد رويت عن النَّبيِّ ﷺ بأسانيد أقوى، وهي متواترة على الجملة كما سنذكره، وما كان ينبغي إطلاق وصف قراءة النَّبيِّ عليها، لأنَّه يوهم من ليسوا من أهل الفهم الصَّحيح، أنَّ غيرها لم يقرأ به النَّبيّ ﷺ، وهذا يرجع إلى تبجُّح أصحاب الرِّواية بمروياتهم.

وأمَّا **الحالة الثانية**: فهي اختلاف القرَّاء في حروف الكلمات، مثل: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾[١]، و﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾، و﴿ نُنْشِرُهَا ﴾، و﴿ نُنشِزُهَا ﴾[٢]، و﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُواْ ﴾[٣] بتشديد الذَّال، أو ﴿ قَدْ كُذِبُواْ ﴾ بتخفيفه.

وكذلك اختلاف الحركات الَّذي يختلف معه معنى الفعل كقوله: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾[٤]، قرأ نافع بضم الصَّاد، وقرأ حمزة بكسر الصَّاد، فالأولى بمعنى يصدُّون غيرهم عن الإيمان، والثَّانية بمعنى صدودهم في أنفسهم؛ وكلا المعنيين حاصل منهم[41]، وهي من هذه الجهة لها مزيد تعلُّق بالتَّفسير، لأنَّ ثبوت أحد اللَّفظين في قراءة، قد يبيِّن المراد من

---

(١) «الفاتحة/ 4».

(٢) «البقرة/ 259».

(٣) «يوسف/ 110».

(٤) «الزخرف/ 57».

---

(41) إنَّ ما ذكره الأستاذ في بيان معنى «يصدُّون» على القراءتين غير صحيح، ومنقوض بكلام المفسِّرين العظيمين: ابن عطية، وصاحب «الكشَّاف»، المنقول عن المفسِّر ابن جزي مسلِّما له من غير ترجيح لأحد القولين؛ فقراءة الضَّمِّ معناها: يعرضون، وقراءة الكسر: يضجُّون، ويضحكون فيصدُّون؛ حينئذ في الآية قاصر غير متعدٍّ على كلا القراءتين، خلافا للأستاذ في تعديته على قراءة الضَّمِّ، وبيان معناه على قراءة الكسر؛ هذا بالنِّسبة لمقتضى معنى الآية؛ أمَّا اللُّغة فيجوز استعمال يصدُّ - بالضَّمِّ - قاصرا ومتعدِّيا.

نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنى غيره، ولأنَّ اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في الآية الواحدة، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾[١] بفتح الطَّاء المشدَّدة، والهاء المشدَّدة، وبسكون الطَّاء، وضمِّ الهاء مخفَّفة، ونحو: ﴿لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[٢]، و﴿لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾، وقراءة: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[٣]، مع قراءة: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾.

والظَّنُّ أنَّ الوحي نزل بالوجهين وأكثر، تكثيرا للمعاني، إذا جزمنا بأنَّ جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي مأثورة عن النَّبيِّ ﷺ، على أنَّه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن، على ما يحتمل تلك الوجوه مرادا لله تعالى، ليقرأ القرَّاء بوجوه، فتكثر من جرَّاء ذلك المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزئا عن آيتين فأكثر، وهذا نظير التَّضمين في استعمال العرب، ونظير التَّورية والتَّوجيه في البديع، ونظير مستتبعات التَّراكيب في علم المعاني، وهو من زيادة ملاءمة بلاغة القرآن، ولذلك كان اختلاف القرَّاء في اللَّفظ الواحد من القرآن، قد يكون معه اختلاف المعنى؛ ولم يكن حمل أحد القراءتين على الأخرى متعيِّنا ولا مرجَّحا، وإن كان قد يؤخذ من كلام أبي عليٍّ الفارسيّ في كتاب «**الحجَّة**»، أنَّه يختار حمل معنى إحدى القراءتين على معنى الأخرى.

ومثال هذا قوله في قراءة الجمهور، قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾[٤] في «**سورة الحديد**»، وقراءة نافع، وابن عامر: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾، بإسقاط: ﴿هُوَ﴾، أنَّ من أثبت: ﴿هُوَ﴾ يحسن أن يعتبره ضمير

---

(١) «البقرة/ 222».

(٢) «النساء/ 43».

(٣) «الزخرف/ 19».

(٤) «الحديد/ 6».

فصل لا مبتدأ، لأنَّه لو كان مبتدأ لم يجز حذفه في قراءة نافع، وابن عامر؛ قال أبو حيَّان: «وما ذهب إليه ليس بشيء، لأنَّه بني ذلك على توافق القراءتين، وليس كذلك، ألا ترى أنَّه قد يكون قراءتان في لفظ واحد، لكلٍّ منهما توجيه يخالف الآخر، كقراءة: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾[١] بضمِّ التَّاء، أو سكونها»؛ وأنا أرى أنَّ على المفسِّر أن يبيِّن اختلاف القراءات المتواترة، لأنَّ في اختلافها توفيرا لمعاني الآية غالبا، فيقوم تعدُّد القراءات مقام تعدُّد كلمات القرآن.

وهذا يبين لنا أنَّ اختلاف القراءات قد ثبت عن النَّبيِّ ﷺ، كما ورد في حديث عمر بن الخطَّاب مع هشام بن حكيم بن حزام؛ ففي «**صحيح البخاري**» أنَّ عمر بن الخطَّاب قال: «سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ في الصَّلاة «**سورة الفرقان**» في حياة رسول الله، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله، فكدت أساوره في الصَّلاة، فتصبَّرت حتَّى سلَّم فلبَّبته بردائه، فقلت: «من أقرأك هذه السُّورة الَّتي سمعتك تقرأ؟»، قال: «أقرأنيها رسول الله»، فقلت: «كذبت، فإنَّ رسول الله أقرأنيها على غير ما قرأت»، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله، فقلت: «إنِّي سمعت هذا يقرأ «**سورة الفرقان**» على حروف لم تقرئنيها»، فقال رسول الله: «**اِقْرَأْ يَا هِشَامُ**»، فقرأ عليه القراءة الَّتي سمعته يقرأ، فقال رسول الله: «**كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ**»؛ ثمَّ قال: «**اقْرَأْ يَا عُمَرْ**»، فقرأت القراءة الَّتي أقرأني، فقال رسول الله: «**كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ**»[٢].اهـ.

وفي الحديث إشكال، وللعلماء في معناه أقوال، يرجع إلى اعتبارين:

---

(١) «آل عمران/ 36».

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (1/ 24)، والبخاري في «صحيحه» (4992) عن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه.

أحدهما اعتبار الحديث منسوخا، والآخر اعتباره محكما.

فأمَّا الَّذين اعتبروا الحديث منسوخا، وهو رأي جماعة منهم: أبو بكر الباقلَّائي، وابن عبد البر، وأبو بكر ابن العربي، والطَّبري، والطَّحاوي، وينسب إلى ابن عيينة، وابن وهب؛ قالوا: «كان ذلك رخصة في صدر الإسلام، أباح الله للعرب أن يقرأوا القرآن بلغاتهم الَّتي جرت عادتهم باستعمالها، ثمَّ نسخ ذلك بحمل النَّاس على لغة قريش، لأنَّها الَّتي بها نزل القرآن»، وزال العذر لكثرة الحفظ، وتيسير الكتابة؛ وقال ابن العربي: «دامت الرُّخصة مدَّة حياة النَّبيِّ - عليه السلام -، وظاهر كلامه أنَّ ذلك نسخ بعد وفاة رسول الله ﷺ، فإمَّا نسخ بإجماع الصَّحابة، أو بوصاية من النَّبيِّ ﷺ، واستدلُّوا على ذلك بقول عمر: «إنَّ القرآن نزل بلسان قريش»، وبنهيه عبد الله بن مسعود أن يقرأ: ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[1]، وهي لغة هذيل في: ﴿حَتَّىٰ﴾، وبقول عثمان لكتَّاب المصاحف: «فإذا اختلفتم في حرف فاكتبوه بلغة قريش، فإنَّما نزل بلسانهم»، يريد أنَّ لسان قريش هو الغالب على القرآن، أو أراد أنَّه نزل بما نطقوا به من لغتهم، وما غلب على لغتهم من لغات القبائل، إذ كان عكاظ بأرض قريش، وكانت مكَّة مهبط القبائل كلِّها.

ولهم في تحديد معنى الرُّخصة بسبعة أحرف ثلاثة أقوال:

الأوَّل: أنَّ المراد بالأحرف، الكلمات المترادفة للمعنى الواحد، أي أنزل بتخيير قارئه أن يقرأه باللَّفظ الَّذي يحضره من المرادفات تسهيلا عليهم، حتَّى يحيطوا بالمعنى، وعلى هذا الجواب؛ فقيل المراد بالسَّبعة حقيقة العدد، وهو قول الجمهور، فيكون تحديدا للرُّخصة بأن لا يتجاوز سبعة مرادفات، أو سبع لهجات، أي من سبع لغات؛ إذ لا

(١) «الصافات/ 174».

يستقيم غير ذلك لأنَّه لا يتأتَّى في كلمة من القرآن أن يكون لها ستَّة مرادفات أصلا، ولا في كلمة أن يكون فيها سبع لهجات، إلَّا كلمات قليلة مثل: «أفٍّ، وجبريل، وأرجه».

وقد اختلفوا في تعيين اللُّغات السَّبع، فقال أبو عبيدة، وابن عطيَّة، وأبو حاتم، والباقلَّاني: هي من عموم لغات العرب، وهم: قريش، وهذيل، وتيم الرَّباب، والأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر من هوازن، وبعضهم يعدُّ قريشا، وبني دارم، والعليا من هوازن وهم سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونصر ابن معاوية، وثقيف؛ قال أبو عمرو ابن العلاء: «أفصح العرب عليا هوازن، وسفلى تميم وهم بنو دارم».

وبعضهم يعدُّ خزاعة ويطرح تميما، وقال أبو علي الأهوازي، وابن عبدالبر، وابن قتيبة: «هي لغات قبائل من مضر، وهم: قريش، وهذيل، وكنانة، وقيس، وضبَّة، وتيم الرَّباب، وأسد بن خزيمة، وكلها من مضر».

القول الثَّاني: لجماعة، منهم: عياض: أنَّ العدد غير مراد به حقيقته، بل هو كناية عن التَّعدُّد والتَّوسُّع، وكذلك المرادفات، ولو من لغة واحدة كقوله: ﴿كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾(١)، وقرأ ابن مسعود ﴿كَالصُّوفِ المَنْفُوشِ﴾، وقرأ أبيٌّ: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾(٢): ﴿مَرُّوا فِيهِ﴾، ﴿سَعَوْا فِيهِ﴾، وقرأ ابن مسعود: ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾(٣): ﴿أَخِّرُونَا﴾، ﴿أَمْهِلُونَا﴾، وأقرأ ابن مسعود رجلا: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾﴾(٤): فقال الرَّجل: ﴿طَعَامُ اليَتِيمِ﴾، فأعاد له فلم يستطع أن يقول الأثيم، فقال له ابن مسعود:

---

(١) «القارعة/ 5».

(٢) «البقرة/ 20».

(٣) «الحديد/ 13».

(٤) «الدخان/ 43 - 44».

«أتستطيع أن تقول طعام الفاجر؟»، قال: «نعم»، قال: «فاقرأ كذلك»؛ وقد اختلف عمر، وهشام بن حكيم، ولغتهما واحدة.

القول الثَّالث: أنَّ المراد التَّوسعة في نحو: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾[١]، أن يقرأ: ﴿ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾، ما لم يخرج عن المناسبة، كذكره عقب آية عذاب أن يقول: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[٢]، أو عكسه؛ وإلى هذا ذهب ابن عبد البر.

وأمَّا الَّذين اعتبروا الحديث محكما غير منسوخ، فقد ذهبوا في تأويله مذاهب: فقال جماعة، منهم: البيهقي، وأبو الفضل الرَّازي: أنَّ المراد من الأحرف، أنواع أغراض القرآن، كالأمر والنَّهي، والحلال والحرام، أو أنواع كلامه كالخبر والإنشاء، والحقيقة والمجاز، أو أنواع دلالته كالعموم والخصوص، والظَّاهر والمؤوَّل؛ ولا يخفى أنَّ كلَّ ذلك لا يناسب سياق الحديث على اختلاف رواياته من قصد التَّوسعة والرُّخصة، وقد تكلَّف هؤلاء حصر ما زعموه من الأغراض ونحوها في سبعة، فذكروا كلاما لا يسلم من النقض.

وذهب جماعة، منهم: أبو عبيد، وثعلب، والأزهريُّ، وعزِّي لابن عبَّاس: أنَّ المراد أنَّه أنزل مشتملا على سبع لغات من لغات العرب، مبثوثة في آيات القرآن، لكن لا على تخيير القارئ، وذهبوا في تعيينها إلى نحو ما ذهب إليه القائلون بالنَّسخ، إلَّا أنَّ الخلاف بين الفريقين في أنَّ الأوَّلين ذهبوا إلى تخيير القارئ في الكلمة الواحدة، وهؤلاء أرادوا أنَّ القرآن مبثوثة فيه كلمات من تلك اللُّغات، لكن على وجه التَّعيين لا على وجه التَّخيير، وهذا كما قال أبو هريرة: «ما سمعت السِّكِّين إلَّا في قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ

---

(١) «النساء/ 148».

(٢) «الفرقان/ 70».

مِنْهُنَّ سِكِّينًا ﴾(١)، ما كنَّا نقول إلاَّ المدية(٢)، وفي البخاري(٣): إلَّا من النَّبيِّ في قصة حكم سليمان بين المرأتين من قول سليمان: «**ائْتُونِي بِالسِّكِّينِ أَقْطَعُهُ بَيْنَكُمَا**»، وهذا الجواب لا يلاقي مساق الحديث من التَّوسعة، ولا يستقيم من جهة العدد، لأنَّ المحقِّقين ذكروا أنَّ في القرآن كلمات كثيرة من لغات قبائل العرب، وأنهاها السُّيوطيُّ نقلا عن أبي بكر الواسطيِّ إلى خمسين لغة.

وذهب جماعة أنَّ المراد من الأحرف، لهجات العرب في كيفيات النُّطق كالفتح والإمالة، والمدِّ والقصر، والهمز والتَّخفيف، على معنى أنَّ ذلك رخصة للعرب مع المحافظة على كلمات القرآن، وهذا أحسن الأجوبة لمن تقدَّمنا، وهنالك أجوبة أخرى ضعيفة، لا ينبغي للعالم التَّعريج عليها، وقد أنهى بعضهم جملة الأجوبة إلى خمسة وثلاثين جوابا.

وعندي أنَّه إن كان حديث عمر وهشام بن حكيم، قد حسَّن إفصاح راويه عن مقصد عمر فيما حدَّث به، بأن لا يكون مرويًّا بالمعنى، مع إخلال بالمقصود أنَّه يحتمل أن يرجع إلى ترتيب آي السُّور، بأن يكون هشام قرأ سورة الفرقان على غير التَّرتيب الَّذي قرأ به عمر، فتكون تلك رخصة لهم في أن يحفظوا سور القرآن بدون تعيين ترتيب الآيات من السُّورة(42)؛ وقد

(١) ﴿يوسف/ 31﴾.
(٢) رواه ابن وهب عن مالك، وهو في أحاديث ابن وهب عنه في «جامع العتبية». (ط).
(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (3427)، ومسلم في «صحيحه» (1720) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

---

(42) هذا شكٌّ وتشكيك، فما اتَّفق عليه الخمسة والثَّلاثون عالما على الأقل، الموزَّعة أقوالهم على هذا العدد، والمبنيَّة على اعتقاد صحَّة إفصاح راوي الحديث وحسنه، وقد تكون أشياع الأقوال المذكورة فوق هذا العدد، باعتبار أنَّ بعض الأقوال البالغة الخمسة والثَّلاثين يتبعه اثنان أو أكثر، إذا اعتبرنا انضمام القائلين بأنَّه من المشكلات المفوَّضين علمه إلى خالق =

ذكر الباقلَّانيُّ احتمال أن يكون ترتيب السُّور من اجتهاد الصَّحابة كما يأتي في «**المقدِّمة الثَّامنة**».

فعلى رأينا هذا تكون هذه رخصة، ثمَّ لم يزل النَّاس يتوخَّون بقراءتهم موافقة قراءة رسول الله ﷺ، حتَّى كان ترتيب المصحف في زمن أبي بكر على نحو العرضة الأخيرة الَّتي عرضها رسول الله ﷺ، فأجمع الصَّحابة في عهد أبي بكر على ذلك لعلمهم بزوال موجب الرُّخصة.

ومن النَّاس من يظنُّ المراد بالسَّبع في الحديث، ما يطابق القراءات

....

= الكائنات تعاظم العدد، وقد كلَّ الأكثر عن شرح الحديث بما تطمئن له النَّفس، وفوِّض الآخر، ومع هذا لم يتجاسروا على الطَّعن فيها بقادح، وقد ذكر صاحب «**مناهل العرفان**»: «أنَّ حديث نزول القرآن على سبعة أحرف، مرويٌّ عن عشرين صحابيًّا، منهم الخلفاء الأربعة»، أليس في هذا دليل قاطع على سلامتها؟ وفي «**الإتقان**» للإمام السُّيوطيِّ، وفيما تقدَّم عن «**مناهل العرفان**» للعلَّامة الزَّرقانيُّ، ما يدفع شكَّ الأستاذ وتشكيكه، فكان جديرا بنا أن لا نبدي في شأنها الرَّأي الفطير، وأنَّ لا نجازف في التَّعبير تصريحا أو تلويحا، وأمَّا رجوع الحديث إلى ترتيب آي السُّور وتفسيره به، أي فهو أبعد الأقوال الثَّلاثة، المنتقاة من الخمسة والثَّلاثين؛ وأقربها إلى الإشكال والإيراد، والفرق أبين من الفجر الصَّادق لذي البصر الحديد، وأقلُّ ما يقال فيه: «كيف يكون التَّرتيب في السُّور الَّتي عدد آياتها دون السَّبع كسور: «**الأبتر**»، و«**العصر**»، و«**الإخلاص**»؟ ثمَّ يقال: «إنَّ هذا الفهم يؤدِّي إلى أنَّ الحديث منسوخ، ولو كان محكما لظهر أثره في خطِّ المصحف العثماني»، ولم يقل بهذا النَّسخ أحد من علماء الحديث المتكلِّمين عليه، فلو اختبر أحد الأقوال المنتقاة، المعزوَّة لأولئك التُّقاة أو التَّفويض، لكان الكلام أحلى، وترك الابتكار أغلى، وأعلى، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

السَّبع الَّتي اشتهرت بين أهل فنِّ القراءات، وذلك غلط ولم يقله أحد من أهل العلم، وأجمع العلماء على خلافه، كما قال أبو شامة: «فإنَّ انحصار القراءات في سبع لم يدل عليه دليل، ولكنَّه أمر حصل إمَّا بدون قصد أو بقصد التَّيمُّن بعدد السَّبعة، أو بقصد إيهام أنَّ هذه السَّبعة هي المرادة من الحديث تنويها بشأنها بين العامَّة»(43).

ونقل السُّيوطيُّ عن أبي العباس ابن عمار، أنَّه قال: «لقد فعل جاعل عدد القراءات سبعا ما لا ينبغي»، وأشكل به الأمر على العامَّة، إذ أوهمهم أنَّ هذه السَّبعة هي المرادة في الحديث، وليت جامعها نقص عن السَّبعة أو زاد عليها.

قال السُّيوطيُّ: «وقد صنَّف ابن جبير المكِّي - وهو قبل ابن مجاهد - كتابا في القراءات، فاقتصر على خمسة أئمَّة من كل مصر إماما، وإنَّما اقتصر على ذلك لأنَّ المصاحف التي أرسلها عثمان إلى الأمصار كانت إلى خمسة أمصار».

---

(43) غفر الله لأبي شامة في تجويزه الاحتمال الثَّاني والثَّالث، فإنَّه يلزم عليهما اعتقاد رقَّة الدِّين فيمن حصروها في السَّبعة، لأنَّ الحصر المبنيَّ منهم على ما ذكره شبه تلاعب بالقراءات وبالقرآن، إذ لم يكن الحامل على هذا الحصر قصد إصابة الحقِّ، وإنَّما هو ضرب من التَّصنُّع مشوبٌ بتدجيل؛ فهذا العدد حينئذ مبنيٌّ على شفا جرف هار، ومن العجب أن يمرَّ عليه المولعون بالانتساب إلى التَّحقيق والابتكار، بدون هدم أو إنكار، وكان حال القرَّاء في مثل هذا قائل:

صُمٌّ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذُكِرْتُ بِهِ ... وَإِنْ ذُكِرْتُ بِسُوءٍ عِنْدَهُمْ أَذِنُوا

اللَّهم صن لحومهم من المضغ، كما صنت كلامك هذا، وقد اطَّلعت بعد أن سودت ما سلف على أنَّ أبا شامة لم يقله، وإنَّما نسبه إليه سوء فهمي لكلام الأستاذ، والعذر عند كرام النَّاس مقبول.

قال ابن العربي في «العواصم»: «أوَّل من جمع القراءات في سبع ابن مجاهد، غير أنَّه عدَّ قراءة يعقوب سابعا، ثمَّ عوَّضها بقراءة الكسائي»، قال السُّيوطيُّ: «وذلك على رأس الثّلاثمائة، وقد اتَّفق الأئمَّة على أنَّ قراءة يعقوب من القراءات الصَّحيحة، مثل بقية السَّبعة»، وكذلك قراءة أبي جعفر وشيبة، وإذ قد كان الاختلاف بين القرَّاء سابقا على تدوين المصحف الإمام في زمن عثمان، وكان هو الدَّاعي لجمع المسلمين على مصحف واحد، تعيَّن أنَّ الاختلاف لم يكن ناشئا عن الاجتهاد في قراءة ألفاظ المصحف فيما عدا اللَّهجات.

وأمَّا صحَّة السَّند الَّذي تروى به القراءة لتكون مقبولة، فهو شرط لا محيد عنه، إذ قد تكون القراءة موافقة لرسم المصحف، وموافقة لوجوه العربيَّة، لكنَّها لا تكون مرويَّة بسند صحيح، كما ذكر في «المزهر»، أنَّ حمَّاد بن الزِّبرقان قرأ: ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ أَبَاهُ﴾ بالباء الموحَّدة، وإنَّما هي: ﴿إِيَّاهُ﴾[1] بتحتيَّة، وقرأ: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي غِرَّةٍ﴾ بغين معجمة وراء مهملة، وإنَّما هي: ﴿عِزَّةٍ﴾[2] بعين مهملة وزاي، وقرأ: ﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُعْنِيهِ﴾ بعين مهملة، وإنَّما هي: ﴿يُغْنِيهِ﴾[3] بغين معجمة، ذلك أنَّه لم يقرأ القرآن على أحد، وإنَّما حفظه من المصحف.

مراتب القراءات الصَّحيحة والتَّرجيح بينها:

قال أبو بكر ابن العربيِّ في كتاب «العواصم»: «اتَّفق الأئمَّة على أنَّ القراءات الَّتي لا تخالف الألفاظ، الَّتي كتبت في مصحف عثمان هي متواترة، وإن اختلفت في وجوه الأدَّاء، وكيفيَّات النُّطق»، ومعنى ذلك أنَّ تواترها تبع لتواتر صورة كتابة المصحف، وما كان نطقه صالحا لرسم المصحف،

(١) «التوبة/ 114».

(٢) «ص/ 2».

(٣) «عبس/ 36».

واختلف فيه فهو مقبول، وما هو بمتواتر لأنَّ وجود الاختلاف فيه مناف لدعوى التَّواتر، فخرج بذلك ما كان من القراءات مخالفا لمصحف عثمان، مثل ما نقل من قراءة ابن مسعود.

ولمَّا قرأ المسلمون بهذه القراءات من عصر الصَّحابة ولم يغيِّر عليهم، فقد صارت متواترة على التَّخيير، وإن كانت أسانيدها المعينة آحادا، وليس المراد ما يتوهَّمه بعض القرَّاء من أنَّ القراءات كلُّها بما فيها من طرائق أصحابها، ورواياتهم متواترة، وكيف وقد ذكروا أسانيدهم فيها، فكانت أسانيد آحاد، وأقواها سندا ما كان له راويان عن الصَّحابة، مثل قراءة نافع بن أبي نعيم، وقد جزم ابن العربيِّ، وابن عبدالسَّلام التونسيُّ، وأبو العباس ابن إدريس فقيه بجاية من المالكيَّة، والأبياريُّ من الشَّافعيَّة بأنَّها غير متواترة، وهو الحق لأنَّ تلك الأسانيد لا تقتضي إلَّا أنَّ فلانا قرأ كذا، وأنَّ فلانا قرأ بخلافه؛ وأمَّا اللَّفظ المقروء فغير محتاج إلى تلك الأسانيد، لأنَّه ثبت بالتَّواتر كما علمت آنفا، وإن اختلفت كيفيَّات النُّطق بحروفه فضلا عن كيفيات أدائه.

وقال إمام الحرمين في «**البرهان**»: «هي متواترة»، وردَّه عليه الأبياريُّ، وقال المازريُّ في «**شرحه**»: «هي متواترة عند القرَّاء، وليست متواترة عند عموم الأمَّة»، وهذا توسُّط بين إمام الحرمين والأبياريِّ، ووافق إمام الحرمين ابن سلامة الأنصاريُّ من المالكيَّة؛ وهذه مسألة مهمَّة جرى فيها حوار بين الشَّيخين ابن عرفة التُّونسيِّ، وابن لبٍّ الأندلسيِّ ذكرها الونشريسيُّ في «**المعيار**».

وتنتهي أسانيد القراءات العشر إلى ثمانية من الصَّحابة، وهم: عمر ابن الخطَّاب، وعثمان ابن عفَّان، وعليُّ ابن أبي طالب، وعبد الله من مسعود، وأبيُّ ابن كعب، وأبو الدَّرداء، وزيد ابن ثابت، وأبو موسى الأشعريُّ؛ فبعضها ينتهي إلى جميع الثَّمانية، وبعضها إلى بعضهم، وتفصيل ذلك في علم القرآن.

وأمَّا وجوه الإعراب في القرآن، فأكثرها متواتر إلَّا ما ساغ فيه

إعرابان، مع اتِّحاد المعاني، نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(١) بنصب ﴿حِينَ﴾ ورفعه، ونحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾(٢) بنصب ﴿يَقُولَ﴾ ورفعه، ألا ترى أنَّ الأمَّة أجمعت على رفع اسم الجلالة في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾(٣)، وقرأه بعض المعتزلة بنصب اسم الجلالة، لئلاً يثبتوا لله كلاما، وقرأ بعض الرَّافضة: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾(٤) بصيغة التَّثنية، وفسَّروها بأبي بكر وعمر حاشاهما، وقاتلهم الله.

وأمَّا ما خالف الوجوه الصَّحيحة في العربيَّة، ففيه نظر قويٌّ، لأنَّا لا ثقة لنا بانحصار فصيح كلام العرب، فيما صار إلى نحاة البصرة والكوفة، وبهذا نبطل كثيرا ممَّا زيَّفه الزَّمخشريُّ من القراءات المتواترة، بعلَّة أنَّها جرت على وجوه ضعيفة في العربيَّة، لا سيما ما كان منه في قراءة مشهورة، كقراءة عبد الله ابن عامر قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾(٥) ببناء ﴿زُيِّنَ﴾ للمفعول، وبرفع ﴿قَتْلُ﴾، ونصب ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾ وخفض ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾(44)، ولو سلَّمنا أنَّ ذلك وجه مرجوح، فهو لا يعدو أن يكون من الاختلاف في كيفيَّة النُّطق

(١) «ص/ 3».
(٢) «الأحزاب/ 11».
(٣) «النساء/ 164».
(٤) «الكهف/ 51».
(٥) «الأنعام/ 137».

---

(44) موجب التَّعليل بعده، تعويض لفظة الصَّحيحة بلفظة المشهورة، كي يستقيم لنا هذا الإبطال، وندخل قراءة ابن عامر في العربيَّة الصَّحيحة الَّتي لم تشتهر؛ أمَّا بدون هذا التَّبديل فإنَّه لا يمكن الإبطال، فيحلُّ محلَّه التَّأييد، والحكم على قراءة ابن عامر بفساد عربيَّتها في نظر الزَّمخشريِّ لا بضعفها فحسب.

الَّتي لا تناكد التَّواتر كما قدَّمناه آنفا، على ما في اختلاف الإعرابين من إفادة معنى غير الَّذي يفيده الآخر، لأنَّ لإضافة المصدر إلى المفعول خصائص غير الَّتي لإضافته إلى فاعله، ولأنَّ لبناء الفعل للمجهول نكتا غير الَّتي لبنائه للفاعل، على أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ ألَّف كتابا سمَّاه: «**الحجة**» احتجَّ فيه للقراءات المأثورة احتجاجا من جانب العربيَّة.

ثمَّ إنَّ القراءات العشر الصَّحيحة المتواترة، قد تتفاوت بما يشتمل عليه بعضها من خصوصيَّات البلاغة، أو الفصاحة، أو كثرة المعاني، أو الشُّهرة، وهو تمايز متقارب، وقلَّ أن يكسب إحدى القراءات في تلك الآية رجحانا، على أنَّ كثيرا من العلماء كان لا يرى مانعا من ترجيح قراءة على غيرها، ومن هؤلاء الإمام محمَّد بن جرير الطَّبريُّ، والعلَّامة الزَّمخشريُّ وفي أكثر ما رجَّح به نظر سنذكره في مواضعه.

وقد سئل ابن رشد عمَّا يقع في كتب المفسِّرين والمعرِّبين من اختيار إحدى القراءتين المتواترتين، وقولهم: «هذه القراءة أحسن»، أذاك صحيح أم لا؟ فأجاب: أمَّا ما سألت عنه ممَّا يقع في كتب المفسِّرين والمعرِّبين من تحسين بعض القراءات، واختيارها على بعض، لكونها أظهر من جهة الإعراب، وأصحُّ في النَّقل، وأيسر في اللَّفظ فلا ينكر ذلك، كرواية ورش الَّتي اختارها الشُّيوخ المتقدِّمون عندنا، أي بالأندلس، فكان الإمام في الجامع لا يقرأ إلَّا بها، لما فيها من تسهيل النَّبرات، وترك تحقيقها في جميع المواضع، وقد تؤوِّل ذلك فيما روي عن مالك من كراهية النَّبر في القرآن في الصَّلاة.

وفي كتاب الصَّلاة الأوَّل من «**العتبية**»: «سئل مالك عن النَّبر في القرآن، فقال: «**إنِّي لأكرهه وما يعجبني ذلك**»»، قال ابن رشد في «**البيان**»: «يعنى بالنَّبر ههنا: إظهار الهمزة في كل موضع على الأصل، فكره ذلك واستحب فيه التَّسهيل على رواية ورش، لما جاء من أنَّ رسول الله ﷺ لم تكن لغته الهمز،

أي إظهار الهمز في الكلمات المهموزة، بل كان ينطق بالهمزة مسهَّلة إلى أحرف علَّة من جنس حركتها، مثل: ﴿يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ﴾[١] بالألف دون الهمز، ومثل: ﴿الذِّيبِ﴾[٢] في الذِّئب، ومثل: ﴿مُومِنٌ﴾[٣] في مؤمن».

ثمَّ قال: «ولهذا المعنى كان العمل جاريا في قرطبة قديما، أن لا يقرأ الإمام بالجامع في الصَّلاة إلَّا برواية ورش، وإنَّما تغيَّر ذلك وتركت المحافظة عليه منذ زمن قريب».اهـ، وهذا خلف بن هشام البزَّار راوي حمزة، قد اختار لنفسه قراءة من بين قراءات الكوفيِّين، ومنهم شيخه حمزة بن حبيب، وميَّزها قراءة خاصَّة فعدَّت عاشرة القراءات العشر، وما هي إلَّا اختيار من قراءات الكوفيِّين، ولم يخرج عن قراءة حمزة، والكسائيِّ، وأبي بكر عن عاصم إلَّا في قراءة قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾[٤]، قرأها بالألف بعد الرَّاء، مثل حفص والجمهور.

فإن قلت: هل يفضي ترجيح بعض القراءات على بعض، إلى أن تكون الرَّاجحة أبلغ من المرجوحة، فيفضي إلى أنَّ المرجوحة أضعف في الإعجاز؟ قلت: حدُّ الإعجاز مطابقة الكلام لجميع مقتضى الحال، وهو لا يقبل التَّفاوت، ويجوز مع ذلك أن يكون بعض الكلام المعجز مشتملا على لطائف، وخصوصيَّات تتعلَّق بوجوه الحسن، كالجناس والمبالغة، أو تتعلَّق بزيادة الفصاحة، أو بالتَّفنُّن مثل: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾[٥].

على أنَّه يجوز أن تكون إحدى القراءات نشأت عن ترخيص النَّبيِّ ﷺ للقارئ أن يقرأ بالمرادف، تيسيرا على النَّاس، كما يشعر به حديث تنازع

---

(١) «الكهف/ 94».
(٢) «يوسف/ 13».
(٣) «البقرة/ 221».
(٤) «الأنبياء/ 95».
(٥) «المؤمنون/ 72».

عمر مع هشام بن حكيم، فتروى تلك القراءة للخلف، فيكون تمييز غيرها عليها بسبب أنَّ المتميِّزة هي البالغة غاية البلاغة، وأنَّ الأخرى توسعة ورخصة، ولا يعكِّر ذلك على كونها أيضا بالغة الطَّرف الأعلى من البلاغة، وهو ما يقرب من حدِّ الإعجاز.

وأمَّا الإعجاز فلا يلزم أن يتحقَّق في كل آية من آي القرآن، لأنَّ التَّحدي إنَّما وقع بسورة مثل سور القرآن، وأقصر سورة ثلاث آيات، فكلُّ مقدار ينتظم من ثلاث آيات من القرآن، يجب أن يكون مجموعه معجزا.

تنبيه:

أنا أقتصر في هذا التَّفسير على التَّعرُّض لاختلاف القراءات العشر المشهورة، خاصَّة في أشهر روايات الرَّاوين عن أصحابها لأنَّها متواترة، وإن كانت القراءات السَّبع قد امتازت على بقيَّة القراءات بالشُّهرة بين المسلمين في أقطار الإسلام.

وأبني أوَّل التَّفسير على قراءة نافع برواية عيسى ابن مينا المدنيِّ، الملقَّب بقالون، لأنَّها القراءة المدنيَّة، إماما وراويا، ولأنَّها الَّتي يقرأ بها معظم أهل تونس، ثمَّ أذكر خلاف بقيَّة القرَّاء العشرة خاصة.

والقراءات الَّتي يقرأ بها اليوم في بلاد الإسلام من هذه القراءات العشر، هي قراءة نافع برواية قالون في بعض القطر التُّونسيِّ، وبعض القطر المصريِّ، وفي ليبيا، وبرواية ورش في بعض القطر التُّونسيِّ، وبعض القطر المصريِّ، وفي جميع القطر الجزائريِّ، وجميع المغرب الأقصى، وما يتبعه من البلاد، والسُّودان.

وقراءة عاصم برواية حفص عنه في جميع الشَّرق من العراق، والشَّام، وغالب البلاد المصريَّة، والهند، وباكستان، وتركيا، والأفغان.

وبلغني أنَّ قراءة أبي عمرو البصريِّ يقرأ بها في السُّودان المجاور مصر.

المقدِّمة السَّابعة

قصص القرآن

امتن الله على رسوله ﷺ بقوله: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾[١]، فعلمنا من قوله: ﴿أَحْسَنَ ﴾، أنَّ القصص القرآنية لم تسق مساق الإحماض[٢]، وتجديد النَّشاط، وما يحصل من استغراب مبلغ تلك الحوادث من خير أو شر؛ لأنَّ غرض القرآن أسمى وأعلى من هذا، ولو كان من هذا لساوى كثيرا من قصص الأخبار الحسنة الصَّادقة، فما كان جديرا بالتَّفضيل على كلِّ جنس القصص.

والقصة: الخبر عن حادثة غائبة عن المخبر بها، فليس ما في القرآن من ذكر الأحوال الحاضرة، في زمن نزوله قصصا، مثل ذكر وقائع المسلمين مع عدوِّهم؛ وجمع القِصة: قصص - بكسر القاف -، وأمَّا القَصص - بفتح القاف -: فاسم للخبر المقصوص، وهو مصدر سمِّي به المفعول، يقال: قصَّ عليَّ فلان، إذا أخبره بخبر.

وأبصر أهل العلم، أن ليس الغرض من سوقها قاصرا على حصول العبرة والموعظة، ممَّا تضمَّنته القصَّة من عواقب الخير أو الشَّرِّ، ولا على حصول التَّنويه بأصحاب تلك القصص في عناية الله بهم، أو التَّشويه بأصحابها فيما لقوه من غضب الله عليهم، كما تقف عنده أفهام القانعين

(١) «يوسف/ 3».
(٢) من أحمض القوم: أفاضوا فيما يؤنسهم. (ط).

بظواهر الأشياء وأوائلها، بل الغرض من ذلك أسمى وأجلُّ[45].

إنَّ في تلك القصص لعبرا جمَّة، وفوائد للأمَّة؛ ولذلك نرى القرآن يأخذ من كل قصَّة أشرف مواضيعها، ويعرض عمَّا عداه، ليكون تعرُّضه

....

(45) أعظم ما في قصص القرآن ما نفاه الأستاذ صورة، أو حقَّره، ولو لم تحو إلَّا المحقَّر عنده فقط، لكان كثيرا، لكنَّ الأستاذ لم يقنعه ما اقتصر عليه القانعون، الَّذين انحطَّت هممهم عن بلوغ الثُّريَّا في نظره، وقد استصغر عظيما إلى أن أفضى به هذا الاستصغار إلى ما يأباه الأدب، حيث قال: «ولو كان كذلك لساوى كثيرا من قصص الأخبار الحسنة الصَّادقة»...الخ؛ فهل تفوُّقها بالإعجاز، وتقويتها لقلب الرَّسول واتِّباعه، وتهديدها للمتعنِّتين من أعدائه، والإيقان بأنَّها من عند الله، لا يرفعها عن التِّسوية بغيرها، ويجعلها أعلى منها لفظا ومعنى؟ فرحم الله من قال: «ومن البر ما يكون عقوقا»، وسامح أبا الطَّيِّب في قوله:

إِذَا بَارِيتَ فِي شَرَفٍ مَرُومٍ فَلَا تَقْنَعْ بِمَا دُونَ النُّجُومِ

فإنَّها وإن كانت جارية، أنَّ مجرى الأمثال، فلطالما قدَّت بحميَّاها أعناق الرِّجال، ومن عجائب هذا البيت، علَّقه فريقان مختلفان ذوقا وسعيا، أحدهما أهل الزُّهد والقناعة، والآخر أهل الحرص والطَّمَّاعة، فالأوَّلون عاملون بها في التَّحلِّي بالكمالات النَّفيسة، الباقية ذخائرها، وابتغاء ما عند الله بالطَّاعة والجود، بالحقوق.

والآخرون مولعون بالحطام، وابتغاء ما عند النَّاس من ثناء، والإسراف فيما فيه رياء، وسمعة وعقوق؛ هذا وإنِّي رأيت بعض القانعين بالاقتصار على ما ذكروا من البيان، لفوائد قصص القرآن، مسوقين بغرض شريف، وهو الاقتداء بقوله جلَّ شأنه، وتعالى سلطانه: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [يوسف/ 111] فقنعوا بذكرها، فلا ينبغي أن ينسبوا إلى مهانة النَّفس، يوجَّه إليهم لفح التَّطاول المدفوع بالغرور والإعجاب، ويتوب الله على من تاب.

للقصص منزَّها عن قصد التَّفكُّه بها؛ من أجل ذلك كلِّه لم تأت القصص في القرآن متتالية، متعاقبة في سورة أو سور، كما يكون كتاب تاريخ، بل كانت مفرَّقة موزَّعة على مقامات تناسبها، لأنَّ معظم الفوائد الحاصلة منها لها علاقة بذلك التَّوزيع، هو ذكر وموعظة لأهل الدِّين، فهو بالخطابة أشبه، وللقرآن أسلوب خاصٌّ هو الأسلوب المعبَّر عنه بالتَّذكير، وبالذِّكر في آيات يأتي تفسيرها.

فكان أسلوبه قاضيا للوطرين، وكان أجلَّ من أسلوب القصَّاصين في سوق القصص، لمجرَّد معرفتها، لأنَّ سوقها في مناسباتها يكسبها صفتين: صفة البرهان، وصفة التِّبيان، ونجد من مميِّزات قصص القرآن، نسج نظمها على أسلوب الإيجاز، ليكون شبهها بالتَّذكير أقوى من شبهها بالقصص؛ مثال ذلك: قوله تعالى في «**سورة القلم**»: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوٓاْ إِنَّا لَضَآلُّونَ ٢٦ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ ٢٧ قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ ٢٨ ﴾(١)، فقد حكيت مقالته هذه في موقع تذكيره أصحابه بها، لأنَّ ذلك محزُّ حكايتها، ولم تحك أثناء قوله: ﴿ إِذْ أَقْسَمُواْ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴾(٢)، وقوله: ﴿ فَتَنَادَوْاْ مُصْبِحِينَ ٢١ أَنِ ٱغْدُواْ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ ٢٢ ﴾(٣).

ومن مميِّزاتها طيُّ ما يقتضيه الكلام الوارد، كقوله تعالى في «**سورة يوسف**»: ﴿ وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ ﴾(٤)، فقد طوي ذكر حضور سيِّدها، وطرقه الباب وإسراعهما إليه لفتحه، فإسراع يوسف ليقطع عليها ما توسَّمه فيها من المكر به، لتري سيِّدها أنَّه أراد بها سوءا، وإسراعها هي لضد ذلك لتكون البادئة

---

(١) «القلم/ 26 - 28».
(٢) «القلم/ 17».
(٣) «القلم/ 21 - 22».
(٤) «يوسف/ 25».

بالحكاية، فتقطع على يوسف ما توسَّمته فيه من شكاية، فدلَّ على ذلك ما بعده من قوله: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِۚ قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾(١) الآيات؛ ومنها: أنَّ القصص بثت بأسلوب بديع، إذ ساقها في مظانِّ الاتِّعاظ بها، مع المحافظة على الغرض الأصلي الَّذي جاء به القرآن من تشريع وتفريع، فتوفَّرت من ذلك عشر فوائد:

الفائدة الأولى: أنَّ قصارى علم أهل الكتاب في ذلك العصر، كان معرفة أخبار الأنبياء وأيَّامهم، وأخبار من جاورهم من الأمم، فكان اشتمال القرآن على تلك القصص، الَّتي لا يعلمها إلَّا الرَّاسخون في العلم من أهل الكتاب، تحدِّيا عظيما لأهل الكتاب، وتعجيزا لهم بقطع حجَّتهم على المسلمين، قال تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَاۖ﴾(٢)، فكان حملة القرآن بذلك، أحقَّاء بأن يوصفوا بالعلم الَّذي وصفت به أحبار اليهود، وبذلك انقطعت صفة الأمِّيَّة عن المسلمين في نظر اليهود، وانقطعت ألسنة المعرِّضين بهم بأنَّهم أمَّة جاهليَّة؛ وهذه فائدة لم يبيِّنها من سلفنا من المفسِّرين(46).

---

(١) «يوسف/ 25».

(٢) «هود/ 49».

---

(46) في كلام الأستاذ محذوف لا بدَّ من اعتباره ليصحَّ كلامه، إذ يؤدِّي عدم تقدير المحذوف إلى بطلانه، لأنَّه لم يطَّلع على جميع التَّفاسير، وإن كانت خزانته - صانها الله - عامرة بما لذَّ وطاب من مملوك، ومستعار في حكمه، كـ: «**شرح المرزوقي على ديوان الحماسة**» مثلا، وإذا عارض أحد في هذا وقال: أنَّه مطَّلع على جميع التَّفاسير، وأنَّ مكتبته مشتملة على كل مطبوع منها ومخطوط، فإنَّنا نردُّه إلى الصَّواب بقول الأستاذ نفسه، المتضمِّن أنَّه لم يطَّلع على تفسير أحكام القرآن لصاحبه إسماعيل بن إسحاق بن حمَّاد المالكيُّ، المحشور مع أصحاب الهمم العالية من المفسِّرين، كما ذكر =

الفائدة الثَّانية: أنَّ من أدب الشَّريعة، معرفة تاريخ سلفها في التَّشريع من الأنبياء بشرائعهم، فكان اشتمال القرآن على قصص الأنبياء وأقوامهم، تكليلا لهامَّة التَّشريع الإسلامي، بذكر تاريخ المشرِّعين، قال تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ الآية(١). وهذه فائدة من فتوحات الله لنا أيضا.

وقد رأيت من أسلوب القرآن في هذا الغرض، أنَّه لا يتعرَّض إلَّا إلى حال أصحاب القصَّة في رسوخ الإيمان وضعفه، وفيما لذلك من أثر عناية إلهيَّة أو خذلان؛ وفي هذا الأسلوب لا تجد في ذكر أصحاب هذه القصص بيان أنسابهم، أو بلدانهم، إذ العبرة فيما وراء ذلك من ضلالهم، أو إيمانهم، وكذلك مواضع العبرة في قدرة الله تعالى في قصَّة أهل الكهف: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُواْ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا ﴾(٢)، إلى قوله: ﴿ نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى ﴾(٣) الآيات؛

---

(١) «آل عمران/ 146».
(٢) «الكهف/ 9».
(٣) «الكهف/ 13».

= بصفحة أربعة وسبعين من هذه المقدِّمات التَّفسيريَّة، وبهذا تبطل دعوى هذا المعارض أنَّ الأستاذ اطَّلع على جميع التفاسير، ولهذا نفى عنها التَّعرُّض إلى ما ذكره مختصًا به، ونسبته لنا إلى الاعتساق في البحث لا دليل عليه، فأيُّ حرج إذا قلنا: أنَّه أراد أن يختم كلامه عن الفائدة الأولى بقوله: «فيما اطَّلعنا عليه»؛ فغفل فلا شكَّ أنَّها مرادة له قطعا، وإن ضرب المعارضون عرض الحائط بكلامنا، فالله حسيبهم؛ ثمَّ إنَّ اختصاص الأستاذ بذكر هاته الفائدة بالنِّسبة للمفسِّرين، قد يكون واقعا، أمَّا بالنسبة إلى غيرهم من العلماء فلا، فإنَّهم ذكروا من أوجه الإعجاز أخباره الغيبيَّة الَّتي اطَّلع على بعضها أهل الكتاب، وسلَّمها بعضهم بلسانه وقلبه، وبعضهم بقلبه فقط، وفي ذلك إجمال لما أفصح عنه الأستاذ، فإنَّه فضَّل الإفصاح.

فلم يذكر أنَّهم من أيِّ قوم، وفي أيِّ عصر، وكذلك قوله فيها: ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ﴾(١)، فلم يذكر أيَّة مدينة هي، لأنَّ موضع العبرة هو انبعاثهم، ووصول رسولهم إلى مدينة، إلى قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعۡثَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ لِيَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ﴾(٢).

الفائدة الثَّالثَّة: ما فيها من فائدة التَّاريخ، من معرفة ترتيب المسبَّبات على أسبابها، في الخير والشَّرِّ، والتَّعمير والتَّخريب، لتقتدي الأمَّة وتحذر، قال تعالى: ﴿فَتِلۡكَ بُيُوتُهُمۡ خَاوِيَةَۢ بِمَا ظَلَمُوٓاْۚ﴾(٣)(47)، وما فيها من فائدة

---

(١) «الكهف/ 19».

(٢) «الكهف/ 21».

(٣) «النمل/ 52».

---

(47) كنت جالسا بزاوية بإحدى الأماكن العامَّة، أطالع هاته المقدِّمات، فبلغت للفائدة الثَّالثة منها، فإذا شابٌ حادُّ النَّظر، لا أظنُّه يتجاوز الثَّلاثين، يجلس قريبا منِّي، ويحملق في الكتاب، ثمَّ قال: ما تطالع؟ فأريته اسم الكتاب، فقال: أسمعني منه، فقلت: طالع بنفسك، فتناوله وقال معتزًّا: أنَّه نال العالميَّة الزَّيتونيَّة منذ سنتين، فتشاغلت عنه بالجريدة إلى أن أتممتها، فرجَّعه إليَّ قائلا: أنَّه طالع مقدِّمة القصص كلِّها، فكان جميع ما فيها معرفة التَّاريخ لذاته، وللاعتبار به، فأيُّ نتيجة في التَّكثير من المفتوح به وغيره؛ فقلت: لا يرى ذلك لمن يريد أن يسلك سبيل الاختصار، ويذكر ما لا بدَّ منه، فقلت: لابأس في سلوك المؤلف، فأنشد:

وَعَيْنُ الرِّضَى عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٍ ... كَمَا أَنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي المَسَاوِيَا

فأنشدت قوله:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا ... وَآفَتُهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ

فاحتدَّ قائلا: ألم تعلم أنَّ الشَّهادة الكبرى بيدي؟ فقلت: قد علمت يا بني، واسأل الله لي ولك الوقاية من الحدَّة، والتَّسرُّع، والإعجاب، فقال: دعنا من الدُّعاء، فلسنا في الجامع، فقلت: لا ضير، فإنَّه سميع قريب؛ فظهر =

ظهور المثل العليا في الفضيلة، وزكاء النُّفوس أو ضدٌ ذلك.

الفائدة الرَّابعة: ما فيها من موعظة المشركين، بما لحق الأمم الَّتي عاندت رسلها، وعصت أوامر ربِّها حتَّى يرعووا عن غلوائهم، ويتَّعظوا بمصارع نظرائهم وآبائهم، وكيف يورث الأرض أولياءه، وعباده الصَّالحين، قال تعالى: ﴿فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1]، وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي

(١) «الأعراف/ 176».

= البشر عليه، وقال: دعنا من هذا، ما ترى في سياسة المؤلِّف، وهل أنت من أشياعه؟ فقلت: إنِّي من أشياع من نسبوا إليه الاستعاذة من السِّياسة ما اشتقَّ منها، وإنَّ حظِّي فيها تفهُّم أخبارها، وإباية السِّباحة فيما لا يعود عليَّ بخير في أخراي، ولا يستقرُّ بي على القصد والكفاف في دنياي، إلى أن يبلغ الكتاب أجله، فقد كبر السِّنُّ، ووهن العظم، ولا أزيدك؛ فقال: أحسنت في هذا، لأنَّ أصحاب العمائم لا يتقنونها، فقلت: لا تأثير للثِّياب على التَّفكير، والنيَّات، والأعمال، فاتركوا الفضول تستريحوا وتريحوا، واحترموا أصحاب القلوب السَّليمة، والأعمال القويمة من متعمِّمي الرُّؤوس، أو من أمَّة المجوس، واتَّخذ أنت في معاملة النَّاس غير هذا المنهج، فقد أخذت الكتاب بغير مجاملة، وأعدته بغير شكر، وحاورت بغير أدب، وحقرت أصحاب العمائم، وأنا من عامَّتهم. فوقف قائلا: أسرفت أيَّها الشَّيخ في التَّعنيف، وسوء الظَّنِّ، أليسوا أولياء نعمتي، ورافعتي جهالتي، وأسباب التَّحلِّي بعالميتي؟ فإنِّي لا أريد التَّعميم، ولا أقصد التَّرييم.
ثمَّ ودَّعني بأدب طالبا الغفران، معتذرا عن الحدَّة والطُّغيان، يسَّر الله له من الخير ما أراد، ووفَّقه إلى سبل الرُّشد والسَّداد.
وبعد فقد سألت عنه من يعرفه، فأخبرني بأنَّه من نوابغ من أنتجتهم «**الصَّادقيَّة**»، وأنَّه محام، متربِّص بالقانونيِّين، وأنَّه لا علاقة له بعالميَّة «**الجامع الأعظم**»، فقلت في نفسي: غفر الله له تلك الفرية، وذلك العنف، ورحم الله من قال:

وَجُـرْمٍ جَـرَّهُ سُـفَـهَـاءُ قَـوْمٍ ... وَحَـلَّ بِـغَـيْـرِ جَـارِمِـهِ الـعَـذَابُ

﴿ فَقَصَصِهِمۡ عِبۡرَةٞ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِۗ ﴾(١)، وقال: ﴿ وَلَقَدۡ كَتَبۡنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعۡدِ ٱلذِّكۡرِ أَنَّ ٱلۡأَرۡضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾(٢)، وهذا في القصص الَّتي يذكر فيها ما لقيه المكذِّبون للرُّسل، كقصص قوم نوح، وعاد، وثمود، وأهل الرَّسِّ، وأصحاب الأيكة.

الفائدة الخامسة: أنَّ في حكاية القصص، سلوك أسلوب التَّوصيف والمحاورة، وذلك أسلوب لم يكن معهودا للعرب، فكان مجيئه في القرآن ابتكار أسلوب جديد في البلاغة العربيَّة، شديد التَّأثير في نفوس أهل اللِّسان، وهو من إعجاز القرآن؛ إذ لا ينكرون أنَّه أسلوب بديع، ولا يستطيعون الإتيان بمثله إذ لم يعتادوه، انظر إلى حكاية أحوال النَّاس في الجنَّة، والنَّار، والأعراف في «**سورة الأعراف**»، وقد تقدَّم التَّنبيه عليه في «**المقدِّمة الخامسة**»، فكان من مكمِّلات عجز العرب عن المعارضة.

الفائدة السَّادسة: أنَّ العرب بتوغُّل الأمِّيَّة والجهل فيهم، أصبحوا لا تهتدي عقولهم إلَّا بما يقع تحت الحسِّ، أو ما ينتزع منه، ففقدوا فائدة الاتِّعاظ بأحوال الأمم الماضية، وجهلوا معظمها، وجهلوا أحوال البعض الَّذي علموا أسماءه، فأعقبهم ذلك إعراضا عن السَّعي لإصلاح أحوالهم، بتطهيرها ممَّا كان سبب هلاك من قبلهم، فكان في ذكر قصص الأمم، توسيع لعلم المسلمين بإحاطتهم بوجود الأمم، ومعظم أحوالها، قال مشيرا إلى غفلتهم قبل الإسلام: ﴿ وَسَكَنتُمۡ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ ﴾(3).

الفائدة السَّابعة: تعويد المسلمين على معرفة سعة العالم، وعظمة

---

(١) «**يوسف/ 111**».

(٢) «**الأنبياء/ 105**».

(3) «**إبراهيم/ 45**».

الأمم، والاعتراف لها بمزاياها، حتَّى تدفع عنهم وصمة الغرور، كما وعظهم قوله تعالى عن قوم عاد: ﴿وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾(١)، فإذا علمت الأمَّة جوامع الخيرات، وملائمات حياة النَّاس، تطلَّبت كلَّ ما ينقصها، ممَّا يتوقَّف عليه كمال حياتها، وعظمتها.

الفائدة الثَّامنة: أن ينشئ في المسلمين همَّة السَّعي إلى سيادة العالم، كما ساده أمم من قبلهم، ليخرجوا من الخمول الَّذي كان عليه العرب، إذ رضوا من العزَّة باغتيال بعضهم بعضا، فكان منتهى السَّيِّد منهم أن يغنم صريمة؛ ومنتهى أمل العامِّيِّ أن يرعى غنيمة[48]، وتقاصرت هممهم عن

(١) «فصلت/ 15».

---

(48) معاذ الله أنَّ قصص القرآن ليس فيها ما نسبه الأستاذ إليها، وإن كره ذلك أصحاب الفكر الجديد، فهي لا تبعث في المسلمين إلَّا الزُّهد، ولا تدفعهم إلَّا لإصلاح النُّفوس، وتقويم النِّيَّات والأعمال، وقد عافوا بها الجشع والشَّره، والحرص والرَّفاهية، والتَّنافس في الدُّنياوات، والتَّكاثر منها والتَّعالي، وأشربت قلوبهم حبَّ السَّعي في رضاء من يرث الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين؛ نعم ورد في كلامه تعالى أنَّه أعزَّهم، أو سيعزُّهم فمن ذلك: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون/ 8]، ومنه ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور/ 55]، فانقادوا لمراد الله، وفكُّوا رقابهم من حكم الظَّالمين الضَّالِّين المضلِّين من عبدة الأصنام والنِّيران، وأدخلوا دين الله في قلوب الغافلين عن هداية الإسلام، وحاربوا أعداءه الباذلين جهدهم في إركاسه، وتعطيل دعوته، وجعلوها مالكة لنفوسهم، إذ وقَّفوها على خدمة تلك الدَّعوة، فبلغوا ما أقدرهم الله عليه، ولم يزاحموا من انتصروا عليهم، إلَّا في مكارم الأخلاق التي بعث سيِّدنا محمَّد ﷺ لتتميمها، فبقي عزُّهم في شموخه وعنفوانه، ما بقيت صبابتهم في رضاء الله، ولمَّا تحوَّل حبُّهم إلى الدُّنيا، =

تطلُّب السِّيَّادة حتَّى آل بهم الحال إلى أن فقدوا عزَّتهم، فأصبحوا كالأتباع للفرس والـرُّوم؛ فالعراق كلُّه، واليمن كلُّه، وبلاد البحرين تبع لسيادة الفرس، والشَّام ومشارفه تبع لسيادة الرُّوم، وبقي الحجاز، ونجد، لا غنية لهم عن الاعتزاز بملوك العجم والرُّوم في رحلاتهم وتجارتهم.

الفائدة التَّاسعة: معرفة أنَّ قوَّة الله تعالى فوق كلِّ قوَّة، وأنَّ الله ينصر من ينصره، وأنَّهم إن أخذوا بوسيلتي البقاء: من الاستعداد والاعتماد؛ سلموا من تسلُّط غيرهم عليهم، وذكر العواقب الصَّالحة لأهل الخير، وكيف ينصرهم الله تعالى كما في قوله: ﴿فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾(١).

الفائدة العاشرة: أنَّها يحصل منها بالتَّبع فوائد في تاريخ التَّشريع والحضارة، وذلك يفتق أذهان المسلمين للإلمام بفوائد المدنيَّة، كقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ۖ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلْمَلِكِ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ﴾(٢) في قراءة من قرأ: ﴿دِينِ﴾ بكسر الدَّال، أي في شرع فرعون يومئذ؛

---

(١) «الأنبياء/ 87 - 88».

(٢) «يوسف/ 76».

= وعضُّوا عليها بالنَّواجذ، وصارت غايتهم أخذ ذلك العزَّ في التَّدلِّي إلى أن صرنا إلى ما نحن عليه، فصدق علينا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ﴾ [الرعد/ 11].

فالقصص القرآنية لم تطبع في نفوس المسلمين نهمة الهتلريِّين والموسوليِّين، كما يشمُّه كلام الأستاذ، والَّذي حمل المسلمين على بذل أرواحهم في إصلاح الأرض حسِّيًا ومعنويًا، قصد شريف ساقهم إليه القرآن، وتعاليم سيِّد ولد عدنان.

فعلمنا أنَّ شريعة القبط كانت تخوِّل استرقاق السَّارق.

وقوله: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ﴾(١) يدلُّ على أنَّ شريعتهم ما كانت تسوِّغ أخذ البدل في الاسترقاق، وأنَّ الحرَّ لا يملك إلَّا بوجه معتبر؛ ونعلم من قوله: ﴿وَٱبْعَثْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾(٢)، ﴿فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾(٣)، أنَّ نظام مصر في زمن موسى إرسال المؤذِّنين، والبرِّيح بالإعلام بالأمور المهمة.

ونعلم من قوله: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا۟ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾(٤)، أنَّهم كانوا يعلمون وجود الأجباب في الطُّرقات، وهي آبار قصيرة يقصدها المسافرون للاستقاء منها؛ وقول يعقوب: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾(٥)، أنَّ بادية الشَّام إلى مصر، كانت توجد بها الذِّئاب المفترسة، وقد انقطعت منها اليوم.

وفيما ذكرنا ما يدفع عنكم هاجسا، رأيته خطر لكثير من أهل اليقين، والمتشكِّكين، وهو أن يقال: لماذا لم يقع الاستغناء بالقصَّة الواحدة في حصول المقصود منها، وما فائدة تكرار القصَّة في سور كثيرة؟ وربَّما تطرَّق هذا الهاجس ببعضهم إلى مناهج الإلحاد في القرآن(49).

---

(١) «يوسف/ 79».

(٢) «الشعراء/ 36».

(٣) «الشعراء/ 53».

(٤) «يوسف/ 10».

(٥) «يوسف/ 13».

---

(49) هذا الهاجس لا يدفع بما ذكره الأستاذ قبل، ولا بما سيذكره بعد بالنِّسبة للمتشكِّكين، لوضوح الأمر، وظهور الفائدة في التَّكرار، إلَّا أنَّ مرض قلوبهم يحملهم على تحسين القبيح، وتقبيح الحسن، وتكلُّف المطاعن ليشكِّكوا =

والَّذي يكشف لسائر المتحيِّرين حيرتهم، على اختلاف نواياهم، وتفاوت مداركهم، أنَّ القرآن - كما قلنا - هو بالخطب والمواعظ أشبه منه بالتآليف؛ وفوائد القصص تجتلبها المناسبات، وتذكر القصَّة كالبرهان على الغرض المسوقة هي معه، فلا يعدُّ ذكرها مع غرضها تكريرا لها، لأنَّ سبق ذكرها إنَّما كان في مناسبات أخرى.

كما لا يقال للخطيب في قوم، ثمَّ دعته المناسبات إلى أن وقف خطيبا في مثل مقامه الأوَّل، فخطب بمعان تضمَّنتها خطبته السَّابقة إنَّه أعاد الخطبة، بل إنَّه أعاد معانيها، ولم يعد ألفاظ خطبته؛ وهذا مقام تظهر فيه مقدرة الخطباء، فيحصل من ذكرها هذا المقصد الخطابيّ، ثمَّ تحصل معه مقاصد أخرى:

أحدها: رسوخها في الأذهان بتكريرها.

الثَّاني: ظهور البلاغة، فإنَّ تكرير الكلام في الغرض الواحد، من شأنه أن يثقل على البليغ، فإذا جاء اللَّاحق منه إثر السَّابق، مع تفنُّن في المعاني باختلاف طرق أدائها، من مجاز أو استعارات أو كناية، وتفنُّن الألفاظ وتراكيبها بما تقتضيه الفصاحة، وسعة اللُّغة باستعمال المترادفات مثل: «ولئن رددت»، «ولئن رجعت»، وتفنُّن المحسِّنات البديعيَّة المعنويَّة واللَّفظية ونحو ذلك، كان ذلك من الحدود القصوى في البلاغة، فذلك وجه من وجوه الإعجاز.

= غيرهم، أو ينعتوا بالذَّكاء والتَّمحيص، أو يعذروا في دهريتهم الحقيقيَّة، أو المتكلِّفة، فهؤلاء لا دواء لهم إلَّا ما يقذفه الله في قلوبهم من نور؛ وأمَّا وأصحاب اليقين فقصاراهم أن تنشرح صدورهم، ويزدادوا إيمانا، ومحال أن يفقدوا عند جهله اطمئنانا، أو تستفزُّهم حيرة، فيتقلَّدوا عوضه كفرانا.

الثَّالث: أن يسمع اللَّاحقون من المؤمنين في وقت نزول القرآن ذكر القصَّة الَّتي كانت فاتتهم مماثلتها قبل إسلامهم، أو في مدَّة مغيبهم، فإنَّ تلقِّي القرآن عند نزوله أوقع في النُّفوس من تطلُّبه من حافظيه.

الرَّابع: أنَّ جمع المؤمنين جميع القرآن حفظا كان نادرا، بل تجد البعض يحفظ بعض السُّور، فيكون الَّذي حفظ إحدى السُّور الَّتي ذكرت فيها قصَّة معيَّنة، عالما بتلك القصَّة؛ كعلم من حفظ سورة أخرى ذكرت فيها تلك القصَّة.

الخامس: أنَّ تلك القصص تختلف حكاية القصَّة الواحدة منها بأساليب مختلفة، ويذكر في بعض حكاية القصَّة الواحدة ما لم يذكر في بعضها الآخر[50]، وذلك لأسباب:

منها: تجنُّب التَّطويل في الحكاية الواحدة، فيقتصر على موضع العبرة منها في موضع، ويذكر آخر في موضع آخر، فيحصل من متفرِّق مواضعها في القرآن كمال القصَّة، أو كمال المقصود منها، وفي بعضها ما هو شرح لبعض.

ومنها: أن يكون بعض القصَّة المذكور في موضع مناسبا للحالة المقصودة من سامعيها، ومن أجل ذلك تجد ذكرا لبعض القصَّة في موضع،

(50) سئلت عن معنى الجملتين الأخيرتين فتحيَّرت؛ ثمَّ اطمأنَّت نفسي إلى أن أقول: أنَّ الأستاذ ربَّما أراد أنَّ القصَّة المذكورة في موضعين أو مواضع، قد يحذف منها في موضع ما يذكر بها، وهي في موضع آخر، والمأمول أنِّي لابست الصَّواب، وأحسنت الجواب، وإلَّا ففي الأجر الواحد خير كثير لمن يقنع، ودليلي على صحَّة بياني، ما ذكره بعد، وهو قوله: «فيقتصر على موضع العبرة منها في موضع، ويذكر آخر في موضع آخر».

وتجد ذكرا لبعض آخر منها في موضع آخر، لأنَّ فيما يذكر منها مناسبة للسِّياق الَّذي سيقت له، فإنَّها تارة تساق إلى المشركين، وتارة إلى أهل الكتاب، وتارة تساق إلى المؤمنين، وتارة إلى كليهما، وقد تساق للطَّائفة من هؤلاء في حالة خاصَّة، ثمَّ تساق إليها في حالة أخرى؛ وبذلك تتفاوت بالإطناب والإيجاز على حسب المقامات، ألا ترى قصَّة بعث موسى كيف بسِّطت في «سورة طه»، و«سورة الشُّعراء»، وكيف أوجزت في آيتين في «سورة الفرقان»: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا ﴿٣٥﴾ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴿٣٦﴾ ﴾(١).

ومنها أنَّه قد يقصد تارة التَّنبيه على خطأ المخاطبين فيما ينقلونه من تلك القصَّة، وتارة لا يقصد ذلك.

فهذه تحقيقات سمحت بها القريحة، وربَّما كانت بعض معانيها في كلام السَّابقين غير صريحة(51).



(١) «الفرقان/ 35 - 36».

---

(51) كأنَّ الأستاذ يشير بهذا إلى الأستاذين المرحومين: محمد عبده مفتي مصر المشهور، ورشيد رضا صاحب مجلَّة «المنار»، فإنَّهما جالا في الموضوع جولة فسيحة، ولا أتيقَّن أنَّها كانت منهما معا، أو من أحدهما؛ فقد طال الزَّمان وتعسَّرت المراجعة، فودَّعناها توديع ابن زيدون لولادة، معتذِّرين عن الوصال بما اعتذر به إذ قال:

وَلَا اخْتِيَارًا تَجَنَّبْنَاكِ عَنْ كَثَبٍ ... لَكِنْ عَدَتْنَا عَلَى كُرْهٍ عَوَادِينَا

المقدِّمة الثَّامنة

في اسم القرآن وآياته وسوره وترتيبها وأسمائها

هذا غرض له مزيد اتِّصال بالقرآن، وله اتِّصال متين بالتَّفسير؛ لأنَّ ما يتحقَّق فيه ينتفع به في مواضع كثيرة من فواتح السُّور، ومناسبة بعضها لبعض، فيغني المفسِّر عن إعادته.

معلوم لك أنَّ موضوع علم التَّفسير هو القرآن، لتبيان معانيه، وما يشتمل عليه من إرشاد وهدى، وآداب وإصلاح حال الأمَّة، في جماعتها وفي معاملتها مع الأمم الَّتي تخالطها: بفهم دلالته اللُّغويَّة والبلاغيَّة؛ فالقرآن هو الكلام الَّذي أوحاه الله تعالى كلاما عربيًّا إلى محمَّد ﷺ بواسطة جبريل، على أن يبلِّغه الرَّسول إلى الأمَّة باللَّفظ الَّذي أوحي به إليه للعمل به، ولقراءة ما يتيسَّر لهم أن يقرأوه منه في صلواتهم، وجعل قراءته عبادة.

وجعله كذلك آية على صدق الرَّسول في دعواه الرِّسالة عن الله إلى الخلق كافة، بأن تحدَّى منكريه، والمتردِّدين فيه من العرب، وهم المخاطبون به الأولون، بأنَّهم لا يستطيعون معارضته، ودعاهم إليها فلم يفعلوا؛ دعاهم أوَّل الأمر إلى الإتيان بعشر سور مثله، فقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾[1]، ثمَّ استنزلهم إلى أهون من ذلك عليهم، فقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣٨﴾ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾[2]، ثمَّ جاء

(١) «هود/ 13 - 14».
(٢) «يونس/ 38 - 39».

بأصرح من ذلك، وأنذرهم بأنَّهم ليسوا بآتين بذلك، فقال في «**سورة البقرة**»: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ...﴾ الآية[١]، وقال: ﴿وَيَقُولُونَ لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَانتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُنتَظِرِينَ﴾[٢]، ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[٣]، وقد بيَّن النَّبيُّ ﷺ ذلك بقوله: «**مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلهُ آمَنَ عَلَيْهِ البَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ القِيَامَةِ**»[٤]، وفي هذا الحديث معان جليلة، ليس هذا مقام بيانها، وقد شرحتها في تعليقي على «**صحيح البخاري**» المسمَّى: «**النَّظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصَّحيح**»[٥].

فالقرآن اسم للكلام الموحى به إلى النَّبيِّ ﷺ، وهو جملة المكتوب في المصاحف، المشتمل على مائة وأربع عشرة سورة، أولاها «**الفاتحة**» وأخراها «**سورة الناس**»؛ صار هذا الاسم علم على هذا الوحي، وهو على وزن فُعلان، وهي زنة وردت في أسماء المصادر مثل: غفران، وشكران، وبهتان؛ ووردت زيادة النُّون في أسماء أعلام مثل: عثمان، وحسَّان، وعدنان؛ واسم قرآن صالح للاعتبارين، لأنَّه مشتقٌّ من القراءة، لأنَّ أوَّل ما بدئ به الرَّسول من الوحي: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ الآية[٦]، وقال تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا

---

(١) «البقرة/ 23 - 24».
(٢) «يونس/ 20».
(٣) «العنكبوت/ 51».
(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (4981)، ومسلم في «صحيحه» (152) عن أبي هريرة رضي الله عنه.
(٥) انظر «النظر الفسيح» (192 - 194) طبع دار سحنون ودار السلام.
(٦) «العلق/ 1».

فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾[1]، فهمزة: ﴿ قُـرْآنٌ ﴾ أصلية، ووزنه فُعلان.

ولذلك اتَّفق أكثر القرَّاء على قراءة لفظ: ﴿ قُرْآن ﴾ مهموزا حيثما وقع في التَّنزيل، ولم يخالفهم إلَّا ابن كثير، قرأه بفتح الرَّاء بعدها ألف، على لغة تخفيف المهموز، وهي لغة حجازيَّة، والأصل توافق القراءات في مدلول اللَّفظ المختلف في قراءته؛ وقيل: هو: ﴿ قُرَان ﴾ بوزن فُعال، من القرن بين الأشياء، أي الجمع بينها، لأنَّه قرنت سوره بعضها ببعض، وكذلك آياته وحروفه؛ وسمِّيَ كتاب الله: «**قرآنا**» كما سمِّي الإنجيل: «**الإنجيل**»، وليس مأخوذا من قرأت، ولهذا يهمز قرأت ولا يهمز القرآن، فتكون قراءة ابن كثير جارية على أنَّه اسم آخر لكتاب الله على هذا الوجه.

ومن النَّاس من زعم أنَّ قرآن جمع: «**قرينة**»، أي اسم جمع، إذ لا يجمع مثل: «**قرينة**» على وزن فعال في التَّكثير، فإنَّ الجموع الواردة على وزن فعال، محصورة ليس هذا منها، والقرينة: «**العلامة**»، قالوا: لأنَّ آياته يصدِّق بعضها بعضا، فهي قرائن على الصِّدق.

فاسم القرآن، هو الاسم الَّذي جعل علما على الوحي المنزَّل على محمَّد ﷺ، ولم يسبق أن أطلق على غيره قبله، وهو أشهر أسمائه، وأكثرها ورودا في آياته، وأشهرها دورانا على ألسنة السَّلف؛ وله أسماء أخرى هي في الأصل أوصاف، أو أجناس أنهاها في «**الإتقان**» إلى نيف وعشرين؛ والَّذي اشتهر إطلاقه عليه منها ستَّة: التَّنزيل، والكتاب، والفرقان، والذِّكر، والوحي، وكلام الله.

فأمَّا «**الفرقان**»: فهو في الأصل اسم لما يفرق به بين الحقِّ والباطل

---

(١) «الإسراء/ 106».

وهو مصدر، وقد وصف يوم بدر بيوم الفرقان، وأطلق على القرآن في قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾[١]، وقد جعل هذا الاسم علما على القرآن بالغلبة، مثل: «**التَّوراة**» على الكتاب الَّذي جاء به موسى، و«**الإنجيل**» على الوحي الَّذي أنزل على عيسى؛ قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ﴾[٢] إلى قوله: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾[٣]؛ فوصفه أوَّلا بـ«**الكتاب**»، وهو اسم الجنس العامُّ، ثمَّ عبَّر عنه باسم «**الفرقان**» عقب ذكر «**التَّوراة**»، و«**الإنجيل**»، وهما علمان، ليعلم أنَّ «**الفرقان**» علم على الكتاب الَّذي أنزل على محمَّد ﷺ؛ ووجه تسميته «**الفرقان**» أنَّه امتاز عن بقية الكتب السَّماوية بكثرة ما فيه من بيان التَّفرقة بين الحقِّ والباطل، فإنَّ القرآن يعضد هديه بالدَّلائل والأمثال ونحوها، وحسبك ما اشتمل عليه من بيان التَّوحيد، وصفات الله ممَّا لا تجد مثله في «**التَّوراة**»، و«**الإنجيل**»، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٤]؛ وأذكر لك مثالا يكون تبصرة لك في معنى كون القرآن: «**فرقانا**»، وذلك أنَّه حكى صفة أصحاب محمَّد ﷺ الواردة في «**التَّوراة**»، و«**الإنجيل**» بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ الآيات من «**سورة الفتح**[٥]»[٦]، فلمَّا وصفهم القرآن قال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ الآية «**آل عمران**»[7]، فجمع في هاته الجملة جميع أوصاف الكمال.

---

(١) «الفرقان/ 1».
(٢) «آل عمران/ 7».
(٣) «آل عمران/ 3 - 4».
(٤) «الشورى/ 11».
(٥) في «الأصل المطبوع»: «محمد»، والمثبت من عندنا.
(٦) «الفتح/ 29».
(٧) «آل عمران/ 110».

وأمَّا إن افتقدتَ ناحية آيات أحكامه، فإنَّك تجدها مبرَّأة من اللَّبس، وبعيدة عن تطرُّق الشُّبهة، وحسبك قوله: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ ﴾(١)، فإنَّك لا تجد في «التَّوراة» جملة تفيد هذا المعنى، بله ما في «الإنجيل».

وهذا من مقتضيات كون القرآن مهيمنا على الكتب السَّالفة في قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ ﴾(٢)، وسيأتي بيان هذا في أول «آل عمران».

وأمَّا «التَّنزيل»: فهو مصدر نزَّل، أطلق على المنزَّل باعتبار أنَّ ألفاظ القرآن أنزلت من السَّماء، قال تعالى: ﴿ تَنزِيلٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ۝٣ ﴾(٣)، وقال: ﴿ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾(٤).

وأمَّا «الكتاب»: فأصله اسم جنس مطلق ومعهود؛ وباعتبار عهده أطلق على القرآن كثيرا، قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ﴾(٥)، وقال: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾(٦)؛ وإنَّما سمِّي كتابا لأنَّ الله جعله جامعا للشَّريعة، فأشبه «التَّوراة» لأنَّها كانت مكتوبة في زمن الرَّسول المرسل بها، وأشبه «الإنجيل» الَّذي لم يكتب في زمن الرَّسول الَّذي أرسل به، ولكنَّه كتبه بعض أصحابه وأصحابهم، ولأنَّ الله أمر رسوله أن يكتب كلَّ ما أنزل عليه منه، ليكون حجَّة على الَّذين يدخلون في الإسلام، ولم يتلقَّوه بحفظ قلوبهم.

---

(١) «النساء/ 3».

(٢) «المائدة/ 48».

(٣) «فصلت/ 2 - 3».

(٤) «السجدة/ 2».

(٥) «البقرة/ 2».

(٦) «الكهف/ 1».

وفي هذه التَّسمية معجزة للرَّسول ﷺ، بأنَّ ما أوحي إليه سيكتب في المصاحف، قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾[١]، وقال: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ[٢] مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾[٣]، وغير ذلك، ولذلك اتَّخذ النَّبيُّ ﷺ من أصحابه كتابا يكتبون ما أنزل إليه؛ من أوَّل ما ابتدئ نزوله، ومن أوَّلهم عبد الله بن سعد بن أبي سرح، وعبد الله بن عمرو ابن العاص، وزيد بن ثابت، ومعاوية بن أبي سفيان، وقد وجد جميع ما حفظه المسلمون في قلوبهم، على قدر ما وجدوه مكتوبا يوم أمر أبو بكر بكتابة المصحف.

وأمَّا «الذِّكر»: فقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[٤]، أي لتبيِّنه للنَّاس، وذلك أنَّه تذكير بما يجب على النَّاس اعتقاده والعمل به.

وأمَّا «الوحي»: فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ﴾[٥]، ووجه هذه التَّسمية أنَّه ألقي إلى النَّبيِّ ﷺ بواسطة الملك، وذلك الإلقاء يسمَّى وحيا، لأنَّه يترجم عن مراد الله تعالى، فهو كالكلام المترجم عن مراد الإنسان، ولأنَّه لم يكن تأليف تراكيبه من فعل البشر.

وأمَّا «كلام الله»: فقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[٦].

---

(١) «الأنعام/ 92».
(٢) في «الأصل المطبوع»: «كتاب»، والمثبت من عندنا.
(٣) «الأنبياء/ 50».
(٤) «النحل/ 44».
(٥) «الأنبياء/ 45».
(٦) «التوبة/ 6».

واعلم أنَّ أبا بكر رضي الله عنه، لمَّا أمر بجمع القرآن وكتابته، كتبوه على الورق، فقال للصَّحابة: «التمسوا اسما»، فقال بعضهم: «سمُّوه إنجيلا»، فكرهوا ذلك من أجل النَّصارى، وقال بعضهم: «سمُّوه السِّفر»، فكرهوه من أجل أنَّ اليهود يسمون «**التَّوراة**» السِّفر؛ فقال عبد الله ابن مسعود: «رأيت بالحبشة كتابا يدعونه «**المصحف**» فسمُّوه مصحفا، يعني أنَّه رأى كتابا غير «**الإنجيل**».

آيات القرآن

الآية: هي مقدار من القرآن، مركَّب ولو تقديرا أو إلحاقا، فقولي: «ولو تقديرا»: لإدخال قوله تعالى: ﴿ مُدْهَآمَّتَانِ ﴾[1]، إذ التَّقدير: هما مدهامَّتان، ونحو: ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾[2]، إذ التَّقدير: أقسم بالفجر؛ وقولي: «أو إلحاقا»: لإدخال بعض فواتح السُّور من الحروف المقطَّعة، فقد عدَّ أكثرها في المصاحف آيات ما عدا: ﴿الٓر ﴾، و﴿الٓمٓر ﴾، و﴿طسٓ ﴾، وذلك أمر توقيفيٌّ، وسنَّة متَّبعة، ولا يظهر فرق بينها وبين غيرها.

وتسميَّة هذه الأجزاء آيات، هو من مبتكرات القرآن، قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ﴾[3]، وقال: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ ﴾[4]؛ وإنَّما سمِّيت آية، لأنَّها دليل على أنَّها موحى بها من عند الله إلى النَّبيِّ ﷺ، لأنَّها تشتمل على ما هو من الحدِّ الأعلى في بلاغة نظم الكلام، ولأنَّها لوقوعها مع غيرها من الآيات، جعلت دليلا على أنَّ القرآن منزَّل من عند الله، وليس من تأليف البشر، إذ قد تحدَّى النَّبيُّ به أهل الفصاحة

---

(١) «الرحمن/ 64».

(٢) «الفجر/ 1».

(٣) «آل عمران/ 7».

(٤) «هود/ 1».

والبلاغة، من أهل اللِّسان العربيِّ، فعجزوا عن تأليف مثل سورة من سوره.

فلذا لا يحقُّ لجمل «التَّوراة»، و«الإنجيل» أن تسمَّى آيات، إذ ليست فيها هذه الخصوصيَّة في اللُّغة العبرانيَّة والآراميَّة؛ وأمَّا ما ورد في حديث رجم اليهوديَّين اللَّذين زنيا، من قول الرَّاوي: «فوضع الَّذي نشر «التَّوراة» يده على آية الرَّجم»، فذلك تعبير غلب على لسان الرَّاوي، على وجه المشاكلة التَّقديريَّة، تشبيها بجمل القرآن، إذ لم يجد لها اسما يعبِّر به عنها(52).

وتحديد مقادير الآيات مرويٌّ عن النَّبيِّ ﷺ، وقد تختلف الرِّواية في بعض الآيات، وهو محمول على التَّخيير في حدِّ تلك الآيات الَّتي تختلف فيها الرِّواية في تعيين منتهاها، ومبتدأ ما بعدها، فكان أصحاب النَّبيِّ ﷺ على علم من تحديد الآيات.

قلت: وفي الحديث الصَّحيح أنَّ: «**فَاتِحَةُ الكِتَابِ السَّبْعُ المَثَانِي**»[١]، أي السَّبع الآيات؛ وفي الحديث: «**مَنْ قَرَأَ العَشْرَ الخَوَاتِمَ مِنْ آخِرِ آلِ عِمْرَانَ**»

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (4/ 211)، والبخاري في «صحيحه» (4474) عن أبي سعيد ابن المعلَّى رضي الله عنه؛ بلفظ: «﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ **هِيَ السَّبْعُ المَثَانِي، وَالقُرْآنُ العَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ**».

---

(52) يتبادر إلى الذِّهن أنَّ قول الرَّاوي: «**فوضع الَّذي نشر «التَّوراة» يده على آية الرَّجم**»، يتبادر أنَّه اعتقد صحَّة التَّعبير عنها بآية، تعبيرا حقيقيًّا، لأنَّها من عند الله بواسطة كليمه موسى - عليه وعلى نبيِّنا وسائر الأنبياء الصَّلاة والسَّلام -، أو مجازيًّا على وجه التَّشبيه لها بآية القرآن؛ أمَّا التَّعليل بأنَّه لم يجد طريقا للتَّعبير غير ذلك، فقد يقال لصاحبه: «**قد حجَّرت واسعا، وضيَّقت فسيحا**»، أليس في إمكان الرَّاوي أن يقول: على كلمة الرَّجم، أو كلام الرَّجم، أو كلمات الرَّجم، إذ الرُّواة لا يصلون في العيِّ إلى فهاهة بأقلِّ ولو بلغوا فيه ما بلغوا، فكيف وهم أقطاب البلاغة، وفرسانها المبرَّزون، وفطاحل البيان؛ فسبحان الملك الدَّيَّان.

الحديث(١)، وهي الآيات الَّتي أوَّلها: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾(٢) إلى آخر السُّورة.

وكان المسلمون في عصر النُّبوَّة وما بعده، يقدِّرون تارة بعض الأوقات بمقدار ما يقرأ القارئ عددا من الآيات، كما ورد في حديث سحور النَّبيِّ ﷺ **«أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِقْدَارُ مَا يَقْرَأُ الْقَارِئُ خَمْسِينَ آيَةً»**(٣).

قال أبو بكر ابن العربيِّ: «وتحديد الآية من معضلات القرآن، فمن آياته طويل وقصير، ومنه ما ينقطع ومنه ما ينتهي إلى تمام الكلام»، وقال الزَّمخشريُّ: «الآيات علم توقيفيٌّ»(53).

وأنا أقول: لا يبعد أن يكون تعيين مقدار الآية تبعا لانتهاء نزولها، وأمارته وقوع الفاصلة؛ والَّذي استخلصته أنَّ الفواصل هي الكلمات الَّتي تتماثل في أواخر حروفها أو تتقارب، مع تماثل أو تقارب صيغ النُّطق

---

(١) لم أعثر على حديث بهذا اللَّفظ، ولعلَّ الإمام ابن عاشور قصد حديث عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنه عند البخاري في «صحيحه» (183)، ومسلم في «صحيحه» (673)، وفيه: **«ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ»**.

(٢) «آل عمران/ 190».

(٣) أخرج أحمد في «المسند» (3/ 170)، والبخاري في «صحيحه» (576) عن أنس رضي الله عنه قال: أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ: **«تَسَحَّرَا فَلَمَّا فَرَغَا مِنْ سَحُورِهِمَا، قَامَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَلَّى»، قُلْنَا لِأَنَسٍ: كَمْ كَانَ بَيْنَ فَرَاغِهِمَا مِنْ سَحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «قَدْرُ مَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ خَمْسِينَ آيَةً»**.

---

(53) الإحتمال الثَّاني غير صحيح، إلَّا إذا أراد الأستاذ الإحتمال العقليَّ المجرَّد عن القرينة، وهو عدم وجود الرِّواية في تحديد البداية والنِّهاية أصلا، أو ضياعها؛ والأوَّل ممنوع لاقتضائه التَّقصير في التَّبليغ، والثَّاني مثله لاقتضائه تقصير الصَّحابة في حفظ ذلك المبلَّغ.

بها، وتكرَّر في السُّورة تكرُّرا يؤذن بأنَّ تماثلها، أو تقاربها مقصود من النَّظم في آيات كثيرة متماثلة، تكثر وتقلُّ، وأكثرها قريب من الأسجاع في الكلام المسجوع.

والعبرة فيها بتماثل صيغ الكلمات من حركات وسكون، وهي أكثر شبها بالتزام ما لا يلزم في القوافي، وأكثرها جار على أسلوب الأسجاع.

والَّذي استخلصته أيضا، أنَّ تلك الفواصل كلُّها منتهى آيات، ولو كان الكلام الَّذي تقع فيه لم يتمَّ فيه الغرض المسوق إليه، وأنَّه إذا انتهى الغرض المقصود من الكلام، ولم تقع عند انتهائه فاصلة، لا يكون منتهى الكلام نهاية آية إلَّا نادرا، كقوله تعالى: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾[١]، فهذا المقدار عدَّ آية، وهو لم ينته بفاصلة، ومثله نادر.

فإنَّ فواصل تلك الآيات الواقعة في أوَّل السُّورة أقيمت على حرف مفتوح بعده ألف مدٍّ، بعدها حرف، مثل: ﴿وَشِقَاقٍ﴾، ﴿مَنَاصٍ﴾، ﴿كَذَّابٌ﴾، ﴿عُجَابٌ﴾؛ وفواصل بنيت على حرف مضموم مشبع بواو، أو على حرف مكسور مشبع بياء ساكنة، وبعد ذلك حرف، مثل: ﴿أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ﴾[٢]، ﴿إِذْ يَسْتَمِعُونَ﴾[٣]، ﴿نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾[٤]، ﴿مِن طِينٍ﴾[٥].

فلو انتهى الغرض الَّذي سيق له الكلام، وكانت فاصلة تأتي بعد انتهاء الكلام، تكون الآية غير منتهية ولو طالت، كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ

---

(١) «ص/ 1».

(٢) «ص/ 68».

(٣) «الإسراء/ 47».

(٤) «هود/ 25».

(٥) «الأعراف/ 12».

نَجْنَكَ ﴾(١) إلى قوله: ﴿ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴾(٢)، فهذه الجمل كلُّها عدَّت آية واحدة.

واعلم أنَّ هذه الفواصل من جملة المقصود من الإعجاز، لأنَّها ترجع إلى محسِّنات الكلام، وهي من جانب فصاحة الكلام، فمن الغرض البلاغيِّ الوقوف عند الفواصل، لتقع في الأسماع، فتتأثَّر نفوس السَّامعين بمحاسن ذلك التَّماثل، كما تتأثَّر بالقوافي في الشِّعر، وبالأسجاع في الكلام المسجوع؛ فإنَّ قوله تعالى: ﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ فِى ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ ﴿٧٢﴾ ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٧٣﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ إلى آخر الآيات(٣)؛ فقوله: ﴿ فِى ٱلْحَمِيمِ ﴾ متَّصل بقوله: ﴿ يُسْحَبُونَ ﴾، وقوله: ﴿ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ متَّصل بقوله: ﴿ تُشْرِكُونَ ﴾؛ وينبغي الوقف عند نهاية كلِّ آية منها؛ وقوله تعالى: ﴿ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾(٤) آية، وقوله: ﴿ مِن دُونِهِۦ ﴾(٥) ابتداء الآية بعدها في «سورة هود».

ألا ترى أنَّ من الإضاعة لدقائق الشِّعر، أن يلقيه ملقيه على مسامع النَّاس دون وقف عند قوافيه، فإنَّ ذلك إضاعة لجهود الشُّعراء، وتغطية على محاسن الشِّعر، وإلحاق للشِّعر بالنَّثر، وأنَّ إلقاء السَّجع دون وقوف عند أسجاعه هو كذلك لا محالة؛ ومن السَّذاجة أن ينصرف ملقي الكلام عن محافظة هذه الدَّقائق، فيكون مضيِّعًا لأمر نفيس، أجهد فيه قائله نفسه وعنايته؛ والعلَّة بأنَّه يريد أن يبيِّن للسَّامعين معاني الكلامِ فضول، فإنَّ البيان وظيفة ملقي درس، لا وظيفة منشد الشِّعر، ولو كان هو الشَّاعر نفسه.

---

(١) «ص/ 24».

(٢) «ص/ 24».

(٣) «غافر/ 71 - 74».

(٤) «هود/ 54».

(٥) «هود/ 55».

وفي «**الإتقان**» عن أبي عمرو، قال بعضهم: «الوقف على رؤوس الآي سنَّة»، وفيه: «عن البيهقيِّ في «**شعب الإيمان**»: «الأفضل[(١)] الوقف على رؤوس الآيات وإن تعلَّقت بما بعدها اتِّباعا لهدي رسول الله ﷺ وسنَّته»؛ وفي «**سنن أبي داود**»[(٢)] عن أمِّ سلمة أنَّ النَّبيَّ ﷺ: «**كان إذا قرأ قطَّع قراءته آية آية، يقول:** ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، **ثم يقف:** ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، **ثمَّ يقف:** ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، **ثمَّ يقف**»».

على أنَّ وراء هذا، وجوب اتِّباع المأثور من تحديد الآي، كما قال ابن العربيُّ، والزَّمخشريُّ، ولكنَّ ذلك لا يصدُّنا عن محاولة ضوابط تنفع النَّاظر، وإن شذَّ عنها ما شذَّ.

ألا ترى أنَّ بعض الحروف المقطَّعة، الَّتي افتتحت بها بعض السُّور، قد عدَّ بعضها آيات مثل: ﴿الٓمٓ﴾، ﴿الٓمٓصٓ﴾، ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، ﴿عٓسٓقٓ﴾، ﴿طسٓمٓ﴾، ﴿يسٓ﴾، ﴿حمٓ﴾، ﴿طه﴾؛ ولم تعدَّ: ﴿الٓر﴾، ﴿الٓمٓرٓ﴾، ﴿طسٓ﴾، ﴿صٓ﴾، ﴿قٓ﴾، ﴿نٓ﴾، آيات.

وآيات القرآن متفاوتة في مقادير كلماتها، فبعضها أطول من بعض، ولذلك فتقدير الزَّمان بها في قولهم: «مقدار ما يقرأ القارئ خمسين آية» مثلا، تقدير تقريبيٌّ، وتفاوت الآيات في الطُّول، تابع لما يقتضيه مقام البلاغة من مواقع كلمات الفواصل، على حسب ما قبلها من الكلام.

وأطول آية قوله تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ في «**سورة الفتح**»[(٣)]، وقوله: ﴿وَاتَّبَعُوا

---

(١) في «الأصل المطبوع»: «الفضل»، والمثبت من «الإتقان».

(٢) إسناده حسن: أخرجه أحمد في «المسند» (6/ 302)، وأبوداود في «السنن» (4001) عن أمِّ سلمة رضي الله عنها. وانظر حاشية «مسند أحمد» (26451) طبع: مؤسسة الرسالة.

(٣) «الفتح/ 25 - 26».

مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾ إلى قوله: ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾ في «سورة البقرة»[1].

ودونهما قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ في «سورة النِّساء»[2].

وأقصر آية في عدد الكلمات قوله تعالى: ﴿ مُدْهَآمَّتَانِ ﴾ في «سورة الرحمن»[3]؛ وفي عدد الحروف المقطعة قوله: ﴿طه ﴾[4].

وأمَّا وقوف القرآن، فقد لا تساير نهايات الآيات، ولا ارتباط لها بنهايات الآيات، فقد يكون في آية واحدة عدَّة وقوف، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ۚ (وقف) وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ (وقف) وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى قَالُوٓا۟ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ (وقف)﴾، ومنتهى الآية في «سورة فصِّلت»[5]؛ وسيأتي الكلام على الوقوف في آخر هذا المبحث.

فأمَّا ما اختلف السَّلف فيه من عدد آيات القرآن، بناء على الاختلاف في نهاية بعضها، فقد يكون بعض ذلك عن اختلاف في الرِّواية كما قدَّمنا آنفا، وقد يكون بعضه عن اختلاف الاجتهاد.

قال أبو عمرو الدَّانيُّ في كتاب «العدد»: «أجمعوا على أنَّ عدد آيات القرآن يبلغ ستَّة آلاف آية، واختلفوا فيما زاد على ذلك، فمنهم من لم يزد،

(١) «البقرة/ 102».

(٢) «النساء/ 23».

(٣) «الرحمن/ 64».

(٤) «طه/ 1».

(٥) «فصلت/ 47».

ومنهم من قال: ومائتين وأربع آيات، وقيل: وأربع عشرة، وقيل: وتسع عشرة، وقيل: وخمسا وعشرين، وقيل: وستًّا وثلاثين، وقيل: وستُّمائة وستَّ عشرة».

قال المازريُّ في «**شرح البرهان**»: «قال مكِّيُّ بن أبي طالب: «قد أجمع أهل العدد من أهل الكوفة، والبصرة، والمدينة، والشَّام، على ترك عدِّ البسملة آية في أوَّل كلِّ سورة، وإنَّما اختلفوا في عدِّها وتركها في «**سورة الحمد**» لا غير، فعدَّها آية الكوفيُّ، والمكيُّ، ولم يعدُّها آية البصريُّ، ولا الشَّاميُّ، ولا المدنيُّ»».

وفي «**الإتقان**» كلام في الضَّابط الأول من الضَّوابط غير محرَّر، وهو آيل إلى ما قاله المازريُّ، ورأيت في عدِّ بعض السُّور أنَّ المصحف المدنيَّ عدَّ آيها أكثر ممَّا في الكوفيِّ، ولو عنوا عدَّ البسملة لكان الكوفيُّ أكثر.

وكان لأهل المدينة عددان، يعرف أحدهما بالأوَّل، ويعرف الآخر بالأخير، ومعنى ذلك أنَّ الَّذين تصدَّوا لعدِّ الآي بالمدينة من أئمَّة القرَّاء هم: أبو جعفر يزيد ابن القعقاع، وأبو نصاح شيبة بن نصاح، وأبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السُّلميُّ، وإسماعيل بن جعفر بن كثير الأنصاري، وقد اتَّفق هؤلاء الأربعة على عدد وهو المسمَّى بالعدد الأوَّل، ثمَّ خالفهم إسماعيل بن جعفر بعدد انفرد به، وهو الَّذي يقال له العدد الثَّاني، وقد رأيت هذا ينسب إلى أيُّوب بن المتوكِّل البصريِّ المتوفَّى (سنة 200).

ولأهل مكَّة عدد واحد، وربَّما اتَّفقوا في عدد آي السُّورة المعيَّنة، وربَّما اختلفوا، وقد يوجد اختلاف تارة في مصاحف الكوفة، والبصرة، والشَّام، كما نجد في «**تفسير المهدويِّ**»، وفي كتب علوم القرآن؛ ولذلك تجد المفسِّرين يقولون في بعض السُّور: «عدد آيتها في المصحف الفلانيِّ كذا»؛ وقد كان عدد آي السُّور معروفا في زمن النَّبيِّ ﷺ.

وروى محمَّد بن السَّائب، عن ابن عبَّاس، أنَّه لما نزلت آخر آية وهي قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ الآية(١)، قال جبريل للنَّبيِّ ﷺ: «ضعها في رأس ثمانين ومائتين من «سورة البقرة»»؛ واستمرَّ العمل بعدِّ الآي في عصر الصَّحابة، ففي «صحيح البخاري» عن سعيد بن جبير، عن ابن عبَّاس، قال: «إذا سرَّك أن تعلم جهل العرب، فاقرأ ما فوق الثَّلاثين ومائة من «سورة الأنعام»: ﴿ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ الآية(٢)»(٣).

ترتيب الآي:

وأمَّا ترتيب الآي بعضها عقب بعض، فهو بتوقيف من النَّبيِّ ﷺ حسب نزول الوحي، ومن المعلوم أنَّ القرآن نزل منجَّما آيات، فربَّما نزلت عدَّة آيات متتابعة، أو سورة كاملة - كما سيأتي قريبا -، وذلك التَّرتيب ممَّا يدخل في وجوه إعجازه، من بداعة أسلوبه - كما سيأتي في «**المقدِّمة العاشرة**» -، فلذلك كان ترتيب آيات السُّورة الواحدة على ما بلغتنا عليه متعيِّنا، بحيث لو غيِّر عنه إلى ترتيب آخر لنزل على حدِّ الإعجاز الَّذي امتاز به، فلم تختلف قراءة النَّبيِّ ﷺ في ترتيب آي السُّور على نحو ما هو في المصحف الَّذي بأيدي المسلمين اليوم، وهو ما استقرَّت عليه رواية الحفَّاظ من الصَّحابة عن العرضات الأخيرة الَّتي كان يقرأ بها النَّبيُّ ﷺ في أواخر سنِّي حياته الشَّريفة، وحسبك أنَّ زيد بن ثابت حين كتب المصحف لأبي بكر لم يخالف في ترتيب آي القرآن.

---

(١) «البقرة/ 281».

(٢) «الأنعام/ 140».

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب: المناقب، باب: جهل العرب (4/ 184).

وعلى ترتيب قراءة النَّبيِّ ﷺ في الصَّلوات الجهريَّة، وفي عديد المناسبات، حفظ القرآن كلُّ من حفظه كلًا أو بعضا، وليس لهم معتمد في ذلك إلَّا ما عرفوا به من قوَّة الحوافظ، ولم يكونوا يعتمدون على الكتابة، وإنَّما كان كتَّاب الوحي يكتبون ما أنزل من القرآن بأمر النَّبيِّ ﷺ، وذلك بتوقيف إلهي؛ ولعلَّ حكمة الأمر بالكتابة أن يرجع إليها المسلمون عندما يحدث لهم شكٌّ، أو نسيان، ولكنَّ ذلك لم يقع(54).

ولمَّا جمع القرآن في عهد أبي بكر، لم يؤثر عنهم أنَّهم تردَّدوا في ترتيب آيات من إحدى السُّور، ولا أثر عنهم إنكار أو اختلاف فيما جمع من القرآن، فكان موافقا لما حفظته حوافظهم، قال ابن وهب: سمعت مالكا يقول: «إنَّما ألِّف القرآن على ما كانوا يسمعونه من رسول الله ﷺ"»؛ وقال ابن الأنباريِّ: «كانت الآية تنزل جوابا لمستخبر يسأل، ويوقف جبريل رسول الله ﷺ على موضع الآية».

واتِّساق الحروف، واتِّساق الآيات، واتِّساق السُّور كلُّه عن رسول الله ﷺ؛ فلهذا كان الأصل في آي القرآن أن يكون بين الآية ولاحقتها تناسب في الغرض، أو في الانتقال منه، أو نحو ذلك من أساليب الكلام

---

(54) جرت عادة التَّعبير العربيِّ في مثل هذا التَّرجِّي، أن يبتنى على خفاء في الحكمة، وهو هنا أمر النَّبيِّ ﷺ بكتابة ما يوحى إليه من الذِّكر الحكيم، ولا يحسن التَّرجِّي هنا لوضوح الحكمة في الأمر بالكتابة بالنِّسبة للمرسل إليهم؛ أمَّا الرَّسول ﷺ فقد عصمه الله من نسيان القرآن، عصمة مستفادة من قوله تعالى: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الأعلى/ 6 - 7]، فالصَّواب في التَّعبير إسقاط لفظ التَّرجِّي من الجملة بعده، أو عدم ذكر الجملة، لأنَّ معناها معلوم بالضَّرورة.

المنتظم المتَّصل، وممَّا يدلُّ عليه وجود حروف العطف المفيدة الاتِّصال، مثل: الفاء، ولكن، وبل[1]، ومثل أدوات الاستثناء، على أنَّ وجود ذلك لا يعيِّن اتِّصال ما بعده بما قبله في النُّزول، فإنَّه قد اتُّفق على أنَّ قوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾[2] نزل بعد نزول ما قبله، وما بعده من قوله: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنفُسِهِمْۚ﴾[3].

قال بدر الدِّين الزَّركشيُّ: «قال بعض مشايخنا المحقِّقين: قد وهم من قال لا تطلب للآي الكريمة مناسبة، والَّذي ينبغي في كلِّ آية أن يبحث أوَّل شيء عن كونها مكمِّلة لما قبلها أو مستقلَّة، ثمَّ المستقلَّة ما وجه مناسبتها لما قبلها، ففي ذلك علم جمٌّ».

على أنَّه يندر أن يكون موقع الآية عقب الَّتي قبلها، لأجل نزولها عقب الَّتي قبلها من سورة هي بصدد النُّزول، فيؤمر النَّبيَّ بأن يقرأها عقب الَّتي قبلها، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَۖ﴾[4] عقب قوله: ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا﴾[5] في «سورة مريم»، فقد روي أنَّ جبريل لبث أيَّاما لم ينزل على النَّبيِّ ﷺ بوحي، فلمَّا نزل بالآيات السَّابقة عاتبه النَّبيُّ، فأمر الله جبريل أن يقول: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَۖ﴾، فكانت وحيا نزل به جبريل، فقرئ مع الآية الَّتي نزل بأثرها.

وكذلك آية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَاۚ﴾[6]

---

(١) دون الواو، لأنَّها تعطف الجمل والقصص، وكذلك ثمَّ لأنَّها قد تعطف الجمل. (ط).

(٢) «النساء/ 96».

(٣) «النساء/ 96».

(٤) «مريم/ 64».

(٥) «مريم/ 63».

(٦) «البقرة/ 26».

عقب قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[١] في «سورة البقرة»، إذ كان ردًّا على المشركين في قولهم: «أما يستحي محمَّد أن يمثِّل بالذُّباب وبالعنكبوت؟»، فلمَّا ضرب لهم الأمثال بقوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[٢]، تخلَّص إلى الرَّدِّ عليهم فيما أنكروه من الأمثال؛ على أنَّه لا يعدم مناسبة ما، وقد لا تكون له مناسبة ولكنَّه اقتضاه سبب في ذلك المكان، كقوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾[٣]، فهذه الآيات نزلت في «سورة القيامة»، في خلال توبيخ المشركين على إنكارهم البعث، ووصف يوم الحشر وأهواله، وليست لها مناسبة بذلك، ولكن سبب نزولها حصل في خلال ذلك.

روى البخاريُّ[٤] عن ابن عباس، قال: «كان رسول الله إذا نزل جبريل بالوحي، كان ممَّا يحرِّك به لسانه وشفتيه، يريد أن يحفظه، فأنزل الله الآية التي في: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٥]».اهـ.

فذلك يفيد أنَّ رسول الله ﷺ حرَّك شفتيه بالآيات الَّتي نزلت في أوَّل السُّورة.

على أنَّه قد لا يكون في موقع الآية من الَّتي قبلها ظهور مناسبة، فلا يوجب ذلك حيرة للمفسِّر؛ لأنَّه قد يكون سبب وضعها في موضعها، أنَّها قد نزلت على سبب، وكان حدوث سبب نزولها في مدَّة نزول السُّورة الَّتي وضعت فيها، فقرئت تلك الآية عقب آخر آية انتهى إليها النُّزول، وهذا

---

(١) «البقرة/ 25».

(٢) «البفرة/ 17».

(٣) «القيامة/ 16 – 19».

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (4929)، ومسلم في «صحيحه» (448) عن عبد الله ابن عبَّاس رضي الله عنهما.

(٥) «القيامة/ 1».

كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ إلى قوله: ﴿مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾[١]، بين تشريعات أحكام كثيرة في شؤون الأزواج والأمَّهات، وقد ذكرنا ذلك عند هذه الآية في «التَّفسير».

وقد تكون الآية ألحقت بالسُّورة بعد تمام نزولها، بأن أمر الرَّسول بوضعها عقب آية معيَّنة، كما تقدَّم آنفا عن ابن عبَّاس في آية: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٢]، وكذلك ما روي في «**صحيح مسلم**» عن ابن مسعود: أنَّ أوَّل «**سورة الحديد**» نزل بمكَّة، ولم يختلف المفسِّرون في أنَّ قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٣] إلى آخر السُّورة، نزل بالمدينة؛ فلا يكون ذلك إلَّا لمناسبة بينها وبين آي تلك السُّورة، والتَّشابه في أسلوب النَّظم، وإنَّما تأخَّر نزول تلك الآية عن نزول أخواتها من سورتها لحكمة اقتضت تأخُّرها، ترجع غالبا إلى حدوث سبب النُّزول كما سيأتي قريبا.

ولمَّا كان تعيين الآيات الَّتي أمر النَّبيُّ ﷺ بوضعها في موضع معيَّن، غير مرويٍّ إلَّا في عدد قليل، كان حقًّا على المفسِّر أن يتطلَّب مناسبات لمواقع الآيات ما وجد إلى ذلك سبيلا موصلا، وإلَّا فليعرض عنه ولا يكن من المتكلِّفين.

إنَّ الغرض الأكبر للقرآن هو إصلاح الأمَّة بأسرها، فإصلاح كفَّارها بدعوتهم إلى الإيمان، ونبذ العبادة الضَّالَّة، واتِّباع الإيمان والإسلام، وإصلاح المؤمنين، بتقويم أخلاقهم، وتثبيتهم على هداهم، وإرشادهم إلى طريق النَّجاح، وتزكية نفوسهم؛ ولذلك كانت أغراضه مرتبطة بأحوال المجتمع في مدَّة الدَّعوة، فكانت آيات القرآن مستقلا بعضها عن بعض، لأنَّ

---

(١) «البقرة/ 238 - 239».
(٢) «البقرة/ 281».
(٣) «الحديد/ 10».

كلَّ آية منه ترجع إلى غرض الإصلاح والاستدلال عليه، وتكميله وتخليصه من تسرُّب الضَّلالات إليه، فلم يلزم أن تكون آياته متسلسلة، ولكنَّ حال القرآن كحال الخطيب، يتطرَّق إلى معالجة الأحوال الحاضرة على اختلافها، وينتقل من حال إلى حال بالمناسبة، ولذلك تكثر في القرآن الجمل المعترضة لأسباب اقتضت نزولها، أو بدون ذلك؛ فإنَّ كل جملة تشتمل على حكمة وإرشاد، أو تقويم معوج، كقوله: ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ ﴾[1] إلى قوله: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ ﴾[2]، فقوله: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ ﴾ جملة معترضة.

وقوف القرآن:

الوقف هو قطع الصَّوت عن الكلمة حصَّة، يتنفَّس في مثلها المتنفِّس عادة، والوقف عند انتهاء جملة من جمل القرآن، قد يكون أصلا لمعنى الكلام، فقد يختلف المعنى باختلاف الوقف، مثل قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[3]، فإذا وقف عند كلمة: ﴿ قُتِلَ ﴾ كان المعنى: أنَّ أنبياء كثيرين، قتلهم قومهم وأعداؤهم، ومع الأنبياء أصحابهم، فما تزلزلوا لقتل أنبيائهم، فكان المقصود تأييس المشركين من وهن المسلمين على فرض قتل النَّبيِّ ﷺ في غزوته.

على نحو قوله تعالى في خطاب المسلمين: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ ﴾ الآية[4]، وإذا وصل قوله: ﴿ قُتِلَ ﴾ عند قوله: ﴿ كَثِيرٌ ﴾ كان المعنى: أنَّ أنبياء كثيرين، قتل معهم رجال من أهل التَّقوى، فما وهن من بقي بعدهم من المؤمنين؛ وذلك

(١) «آل عمران/ 72».

(٢) «آل عمران/ 73».

(٣) «آل عمران/ 146».

(٤) «آل عمران/ 144».

بمعنى قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ﴾(١)، إلى قوله: ﴿ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾(٢).

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ الآية(٣)، فإذا وقف عند قوله: ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ كان المعنى: أنَّ المتشابه، الكلام الَّذي لا يصل فهم النَّاس إلى تأويله، وأنَّ علمه ممَّا اختصَّ الله به، مثل اختصاصه بعلم السَّاعة، وسائر الأمور الخمسة، وكان ما بعده ابتداء كلام يفيد أنَّ الرَّاسخين يفوضوِّن فهمه إلى الله تعالى، وإذا وصل قوله: ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ بما بعده كان المعنى: أنَّ الرَّاسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه، في حال أنَّهم ﴿ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ﴾(٤)، فإنَّه لو وقف على قوله: ﴿ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ ﴾، وابتدأ بقوله: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ﴾، وقع قوله: ﴿ وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾(٥) معطوفا على: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ﴾، فيصير قوله: ﴿ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾، خبرا عن: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ ﴾، ولكنَّه لا يستقيم المعنى، إذ كيف يكون للَّائي لم يحضن حمل، حتَّى يكون أجلهنَّ أن يضعن حملهنَّ؟

وعلى جميع التَّقادير لا تجد في القرآن مكانا يجب الوقف فيه، ولا يحرم الوقف فيه كما قال ابن الجزريِّ في «أرجوزته»، ولكنَّ الوقف ينقسم إلى أكيد حسن، ودونه، وكلُّ ذلك تقسيم بحسب المعنى؛ وبعضهم استحسن

(١) «آل عمران/ 169».
(٢) «آل عمران/ 170».
(٣) «آل عمران/ 7».
(٤) «الطلاق/ 4».
(٥) «الطلاق/ 4».

أن يكون الوقف عند نهاية الكلام، وأن يكون ما يتطلَّب المعنى الوقف عليه، قبل تمام المعنى سكتا، وهو قطع الصَّوت حصَّة أقلّ من حصَّة قطعه عند الوقف، فإنَّ اللُّغة العربيَّة واضحة، وسياق الكلام حارس من الفهم المخطئ، فنحو قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾(١)، لو وقف القارئ على قوله: ﴿ٱلرَّسُولَ﴾، لا يخطر ببال العارف باللُّغة أنَّ قوله: ﴿وَإِيَّاكُمْ ۙ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ تحذير من الإيمان بالله، وكيف يخطر ذلك، وهو موصوف بقوله: ﴿رَبِّكُمْ﴾، فهل يحذَّر أحد من الإيمان بربِّه؟

وكذلك قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا﴾(٢)، فإنَّ كلمة: ﴿بَنَىٰهَا﴾ هي منتهى الآية، والوقف عند: ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ﴾، ولكن لو وصل القارئ لم يخطر ببال السَّامع أن يكون ﴿بَنَىٰهَا﴾ من جملة: ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ﴾، لأنَّ معادل همزة الاستفهام لا يكون إلَّا مفردا.

على أنَّ التَّعدد في الوقف قد يحصل به ما يحصل بتعدُّد وجوه القراءات، من تعدُّد المعنى مع اتِّحاد الكلمات، فقوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا۟ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴿١٦﴾﴾(٣)، فإذا وقف على: ﴿قَوَارِيرَا۠﴾، الأول: كان ﴿قَوَارِيرَا۟﴾ الثاني: تأكيدا لرفع احتمال المجاز في لفظ ﴿قَوَارِيرَا۠﴾؛ واذا وقف على ﴿قَوَارِيرَا۟﴾ الثاني، كان المعنى التَّرتيب والتَّصنيف، كما يقال: «قرأ الكتاب بابا بابا، وحضروا صفًّا صفًّا»؛ وكان قوله: ﴿مِّن فِضَّةٍ﴾ عائدا إلى قوله: ﴿بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ﴾.

ولمَّا كان القرآن مرادا منه فهم معانيه، وإعجاز الجاحدين به، وكان قد نزل بين أهل اللِّسان، كان فهم معانيه مفروغا من حصوله عند جميعهم؛ فأمَّا

(١) «الممتحنة/ 1».

(٢) «النازعات/ 27».

(٣) «الإنسان/ 15 - 16».

التَّحدِّي بعجز بلغائهم عن معارضته، فأمر يرتبط بما فيه من الخصوصيَّات البلاغيَّة الَّتي لا يستوي في القدرة عليها جميعهم، بل خاصَّة بلغائهم من خطباء وشعراء، وكان من جملة طرق الإعجاز ما يرجع إلى محسِّنات الكلام من فنِّ البديع، ومن ذلك فواصل الآيات الَّتي هي شبه قوافي الشِّعر وأزجاع النَّثر، وهي مراده في نظم القرآن لا محالة كما قدَّمناه عند الكلام على آيات القرآن، فكان عدم الوقف عليها تفريطا في الغرض المقصود منها.

لم يشتدَّ اعتناء السَّلف بتحديد أوقافه لظهور أمرها، وما ذكر عن ابن النَّحاس من الاحتجاج، لوجوب ضبط أوقاف القرآن، بكلام لعبد الله بن عمر ليس واضحا في الغرض المحتجِّ به، فانظره في «**الإتقان**» للسُّيوطيِّ.

فكان الاعتبار بفواصله الَّتي هي مقاطع آياته عندهم أهمُّ، لأنَّ عجز قادتهم وأولي البلاغة والرَّأي منهم، تقوم به الحجَّة عليهم وعلى دهمائهم، فلمَّا كثر الدَّاخلون في الإسلام من دهماء العرب، ومن عموم بقيَّة الأمم، توجَّه اعتناء أهل القرآن إلى ضبط وقوفه، تيسيرا لفهمه على قارئيه، فظهر الاعتناء بالوقوف، وروعي فيها ما يراعى في تفسير الآيات، فكان ضبط الوقوف مقدِّمة لما يفاد من المعاني عند واضع الوقف.

وأشهر من تصدَّى لضبط الوقوف: أبو محمَّد ابن الأنباريُّ، وأبو جعفر ابن النَّحَّاس، وللنَّكزاويِّ - أو النَّكزويِّ - كتاب في الوقف ذكره في «**الإتقان**»، واشتهر بالمغرب من المتأخِّرين: محمَّد بن أبي جمعة الهبطيُّ المتوفَّى (سنة 930).

سور القرآن:

السُّورة قطعة من القرآن، معيَّنة بمبدأ ونهاية لا يتغيَّران، مسمَّاة باسم مخصوص، تشتمل على ثلاث آيات فأكثر، في غرض تامٍّ، ترتكز عليه معاني آيات تلك السُّورة، ناشئ عن أسباب النُّزول، أو عن مقتضيات ما تشتمل عليه من المعاني المتناسبة.

وكونها تشتمل على ثلاث آيات، مأخوذة من استقراء سور القرآن، مع حديث عمر فيما رواه ابن[(١)] أبو داود[(٢)] عن [ابن عبد الله بن][(٣)] الزُّبير، قال: «جاء الحارث بن خزمة[(٤)] - هو المسمَّى في بعض الرِّوايات خزيمة، وأبا خزيمة - بالآيتين من آخر «سورة براءة»، فقال: «أشهد أنِّي سمعتهما من رسول الله»، فقال عمر: «وأنا أشهد، لقد سمعتهما منه»، ثمَّ قال: «لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة». إلخ؛ فدلَّ على أنَّ عمر ما قال ذلك إلَّا عن علم، بأنَّ ذلك أقل مقدار سوره.

وتسمية القطعة المعيَّنة من عدَّة آيات القرآن سورة من مصطلحات القرآن، وشاعت تلك التَّسمية عند العرب حتَّى المشركين منهم، فالتَّحدي للعرب بقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ﴾[(٥)]، وقوله: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾[(٦)]، لا يكون إلاَّ تحدِّيا باسم معلوم المسمَّى، والمقدار عندهم وقت التَّحدي، فإنَّ آيات التَّحدِّي نزلت بعد السُّور الأوَّل، وقد جاء في القرآن تسمية «سورة النُّور» باسم: «سورة في قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[(٧)]»، أي هذه سورة، وقد زادته السُّنَّة بيانا؛ ولم تكن أجزاء التَّوراة، والإنجيل، والزَّبور مسمَّاة سورا عند العرب في الجاهليَّة ولا في الإسلام، ووجه تسميَّة الجزء المعيَّن من القرآن سورة، قيل مأخوذة من السُّور - بضمِّ السِّين

---

(١) في «الأصل المطبوع» ساقطة، والمثبت من عندنا.

(٢) **إسناده ضعيف**: أخرجه أحمد في «المسند» (1/ 199)، وابن أبي داود في «المصاحف» (111) عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه.
وانظر حاشية الشيخ أحمد شاكر على «المسند» (1715) طبع: دار الحديث.

(٣) في «الأصل المطبوع» ساقطة، والمثبت من مصادر التخريج.

(٤) في «الأصل المطبوع»: «خزيمة»، والمثبت من مصادر التخريج.

(٥) «هود/ 13».

(٦) «البقرة/ 23».

(٧) «النور/ 1».

وتسكين الواو - وهو الجدار المحيط بالمدينة، أو بمحلَّة قوم، زادوه هاء تأنيث في آخره مراعاة لمعنى القطعة من الكلام، كما سمُّوا الكلام الَّذي يقوله القائل خطبة، أو رسالة، أو مقامة.

وقيل مأخوذة من السُّؤر - بهمزة بعد السين -، وهو البقيَّة ممَّا يشرب الشَّارب بمناسبة أنَّ السُّؤر جزء ممَّا يشرب، ثمَّ خفَّفوا الهمزة بعد الضَّمَّة فصارت واوا، قال ابن عطيَّة: «وترك الهمز في سورة هو لغة قريش ومن جاورها من هذيل، وكنانة، وهوازن، وسعد بن بكر، وأمَّا الهمز فهو لغة تميم»، وليست إحدى اللُّغتين بدالَّة على أنَّ أصل الكلمة من المهموز أو المعتلِّ، لأنَّ للعرب في تخفيف المهموز، وهمز المخفَّف من حروف العلَّة طريقتين، كما قالوا: أُجُوهٌ، وَإِعَاءٌ، وَإِشَاحٌ، في وُجُوهٍ، وَوِعَاءٍ، وَوِشَاحٍ، وكما قالوا: الذِّئب - بالهمز، والذِّيب - بالياء -؛ قال الفرَّاء: «ربَّما خرجت بهم فصاحتهم إلى أن يهمزوا ما ليس مهموزا، كما قالوا: «رثأت الميِّت، ولبَّأت بالحجِّ، وحلأت السَّويق بالهمز».

وجمع سورة سور - بتحريك الواو - كغرف، ونقل في «**شرح القاموس**» عن الكُراع[1] أنَّها تجمع على سور - بسكون الواو -.

وتسوير القرآن من السُّنَّة في زمن النَّبيِّ ﷺ، فقد كان القرآن يومئذ مقسَّما إلى مائة وأربع عشرة سورة بأسمائها، ولم يخالف في ذلك إلَّا عبد الله بن مسعود، فإنَّه لم يثبت «**المعوِّذتين**» في سور القرآن، وكان يقول: «إنَّما هما تعوُّذ أمر الله رسوله بأن يقوله، وليس هو من القرآن»، وأثبت القنوت الَّذي يقال في صلاة الصُّبح، على أنَّه سورة من القرآن، سمَّاها

---

(١) هو علي بن حسن الهُنائي - بضمِّ الهاء - نسبة إلى هُناءة - بوزن ثمامة -، اسم جدٍّ قبيلة من قبائل الأزد، والكُراع - بضم الكاف وتخفيف الرَّاء - لقب لعليٍّ هذا، كان يلقَّب كراع النَّمل. (ط).

سورة الخلع والخنع، وجعل «**سورة الفيل**»، و«**سورة قريش**» سورة واحدة.

وكلُّ ذلك استنادا لما فهمه من نزول القرآن، ولم يحفظ عن جمهور الصَّحابة حين جمعوا القرآن أنَّهم تردَّدوا ولا اختلفوا في عدد سوره، وأنَّها مائة وأربع عشرة سورة؛ روى أصحاب «السُّنن» عن ابن عباس، أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا نزلت الآية يقول: «**ضَعُوهَا فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا**»(١)، وكانت السُّور معلومة المقادير منذ زمن النَّبيِّ ﷺ محفوظة عنه في قراءة الصَّلاة، وفي عرض القرآن، فترتيب الآيات في السُّور هو بتوقيف من النَّبيِّ ﷺ، وكذلك عزا ابن عطيَّة إلى مكِّيِّ بن أبي طالب، وجزم به السُّيوطيُّ في «**الإتقان**»، وبذلك يكون مجموع السُّورة من الآيات أيضا توقيفيًّا، ولذلك نجد في «**الصحيح**»(٢): «**أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الصَّلاَةِ سُورَةَ كَذَا، وَسُورَةَ كَذَا مِنْ طِوَالٍ وَقِصَارٍ**»، ومن ذلك حديث صلاة الكسوف، وفي «**الصحيح**»(٣): «**أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُزَوِّجَهُ امْرَأَةً، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ: «هَلْ عِنْدَكَ مَاتُصْدِقُهَا؟»، قَالَ: «لَا»، فَقَالَ: «مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟»، قَالَ: «سُورَةُ كَذَا، وَسُورَةُ كَذَا لِسُوَرٍ سَمَّاهَا»، فقال: «قَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ**»؛ وسيأتي مزيد شرح لهذا الغرض عند الكلام على أسماء السُّور.

---

(١) **إسناده ضعيف**: أخرجه أحمد في «المسند» (1/ 57)، وأبو داود في «السنن» (786)، والترمذي في «السنن» (3086)، والنسائي في «السنن الكبرى» (7953) عن عبد الله بن عبَّاس، عن عثمان ابن عفَّان رضي الله عنهما.
وانظر حاشية الشيخ أحمد شاكر على «المسند» (399).

(٢) من ذلك ما رواه أحمد في «المسند» (5/ 91)، ومسلم في «صحيحه» (458) عن جابر ابن سمرة رضي الله عنه قال: «**إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ بِـ: ﴿قٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾، وَكَانَ صَلَاتُهُ بَعْدُ تَخْفِيفًا**».

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (5029)، مسلم في «صحيحه» (1425) وعن سهل ابن سعد رضي الله عنه.

وفائدة التَّسوير ما قاله صاحب «**الكشَّاف**» في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾[١]: «إنَّ الجنس إذا انطوت تحته أنواع، كان أحسن وأنبل من أن يكون بيَّانا[٢] واحدا، وأنَّ القارئ إذا ختم سورة أو بابا من الكتاب، ثمَّ أخذ في آخر كان أنشط له وأهزَّ لعطفه، كالمسافر إذا علم أنَّه قطع ميلا أو طوى فرسخا».

وأمَّا ترتيب السُّور بعضها إثر بعض، فقال أبو بكر الباقلَّانيُّ: «يحتمل أنَّ النَّبيَّ ﷺ هو الَّذي أمر بترتيبها كذلك، ويحتمل أن يكون ذلك من اجتهاد الصَّحابة»، وقال الدَّانيُّ: «كان جبريل يوقف رسول الله على موضع الآية وعلى موضع السُّورة»، وفي «**المستدرك**»[٣] عن زيد بن ثابت أنَّه قال: «كنَّا عند رسول الله نؤلِّف القرآن من الرِّقاع»، قال البيهقيُّ: «تأويله أنَّهم كانوا يؤلِّفون آيات السُّور».

ونقل ابن عطيَّة عن الباقلَّانيِّ الجزم بأنَّ ترتيب السُّور بعضها إثر بعض، هو من وضع زيد بن ثابت بمشاركة عثمان، قال ابن عطيَّة: «وظاهر الأثر أنَّ السَّبع الطِّوال، والحواميم، والمفصَّل كانت مرتَّبة في زمن النَّبيِّ ﷺ، وكان من السُّور ما لم يرتَّب، فذلك هو الَّذي رتِّب وقت كتابة المصحف».

أقول: لا شكَّ أنَّ طوائف من سور القرآن كانت مرتَّبة في زمن النَّبيِّ ﷺ على ترتيبها في المصحف الَّذي بأيدينا اليوم، الَّذي هو نسخة من المصحف الإمام الَّذي جمع وكتب في خلافة أبي بكر الصِّدِّيق،

---

(١) «البقرة/ 23».

(٢) بيَّانا - بموحَّدتين ثانيتهما مشَّددة ونون -، قال السَّيِّد: «هو الشَّيء»، وكأنَّ الكلمة يمانية. (ط).

(٣) **إسناده حسن**: أخرجه أحمد في «المسند» (5/ 184)، والحاكم في «المستدرك» (4217) عن زيد ابن ثابت رضي الله عنه.

ووزِّعت على الأمصار نسخ منه في خلافة عثمان ذي النُّورين، فلا شكَّ في أنَّ سور المفصَّل كانت هي آخر القرآن، ولذلك كانت سنَّة قراءة السُّورة في الصَّلوات المفروضة أن يكون في بعض الصَّلوات من طوال المفصَّل، وفي بعضها من وسط المفصَّل، وفي بعضها من قصار المفصَّل، وأنَّ طائفة السُّور الطُّولي الأوائل في المصحف كانت مرتَّبة في زمن النَّبيِّ ﷺ أوَّل القرآن، والاحتمال فيما عدا ذلك.

وأقول: لا شكَّ في أنَّ زيد بن ثابت، وعثمان بن عفَّان، وهما من أكبر حفَّاظ القرآن من الصَّحابة، توخَّيا ما استطاعا ترتيب قراءة النَّبيِّ ﷺ للسُّور، وترتيب قراءة الحفَّاظ الَّتي لا تخفى على رسول الله ﷺ، وكان زيد بن ثابت من أكبر حفَّاظ القرآن، وقد لازم النَّبيَّ ﷺ مدَّة حياته بالمدينة، ولم يتردَّد في ترتيب سور القرآن على نحو ما كان يقرؤها النَّبيُّ ﷺ حين نسخ المصاحف في زمن عثمان، ذلك أنَّ القرآن حين جمع في خلافة أبي بكر، لم يجمع في مصحف مرتَّب، وإنَّما جعلوا لكل سورة صحيفة مفردة، ولذلك عبَّروا عنها بالصُّحف، وفي «**موطأ ابن وهب**» عن مالك، أنَّ ابن عمر قال: «جمع أبو بكر القرآن في قراطيس»(١).

وكانت تلك الصُّحف عند أبي بكر، ثمَّ عند عمر، ثمَّ عند حفصة بنت عمر أمِّ المؤمنين، بسبب أنَّها كانت وصيَّة أبيها على تركته، فلمَّا أراد عثمان جمع القرآن في مصحف واحد، أرسل إلى حفصة فأرسلت بها إليه، ولمَّا نسخت في مصحف واحد أرجع الصُّحف إليها. قال في «**فتح الباري**»:

---

(١) كذا عزاه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (9/ 16) بإسناده من «**موطأ ابن وهب**»؛ وأخرجه ابن وهب في «الجامع» (48)، وابن أبي داود في «المصاحف» (57) عن سالم بن عبد الله، وخارجة ابن زيد **بإسناد منقطع**؛ لأنَّهما لم يدركا أبا بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه.

«وهذا وقع في رواية عمارة ابن غزيَّة، أنَّ زيد ابن ثابت قال: «أمرني أبو بكر فكتبت في قطع الأديم والعسب، فلمَّا هلك أبو بكر، وكان عمر كتبت ذلك في صحيفة واحدة، فكانت عنده»، والأصحُّ أنَّ القرآن جمع في زمن أبي بكر في مصحف واحد.

وقد يوجد في آي من القرآن ما يقتضي سبق سورة على أخرى، مثل قوله في «سورة النحل»: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِن قَبْلُ﴾[1] يشير إلى قوله: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾ الآية من «سورة الأنعام»[2]، فدلَّت على أنَّ «سورة الأنعام» نزلت قبل «سورة النَّحل»، وكذلك هي مرتَّبة في المصحف، وقد ثبت أنَّ آخر آية نزلت، آية في «سورة البقرة»، أو في «سورة النِّساء»، أو في «براءة»، وثلاثتها في التَّرتيب مقدَّمة على سور كثيرة.

فالمصاحف الأولى الَّتي كتبها الصَّحابة لأنفسهم في حياة النَّبيِّ ﷺ، كانت مختلفة في ترتيب وضع السُّور، وممَّن كان له مصحف عبد الله بن مسعود، وأبيٍّ ابن كعب، وروي أنَّ أوَّل من جمع القرآن في مصحف سالم مولى أبي حذيفة؛ قال في «الإتقان»: «إنَّ من الصَّحابة من رتَّب مصحفه على ترتيب النُّزول»، أي بحسب ما بلغ إليه علمه، وكذلك كان مصحف عليٍّ رضي الله عنه، وكان أوَّله: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ﴾[3]، ثمَّ «المدثِّر»، ثمَّ «المزمِّل»، ثمَّ «التَّكوير»، وهكذا إلى آخر المكِّيِّ ثمَّ المدنيِّ.

ومنهم من رتَّب على حسب الطُّول والقصر، وكذلك كان مصحف أبيٍّ، وابن مسعود، فكانا ابتدأ بـ: «البقرة»، ثمَّ «النِّساء»، ثمَّ «آل عمران»، وعلى

---

(١) «النحل/ 118».

(٢) «الأنعام/ 146».

(٣) «العلق/ 1».

هذه الطَّريقة أمر عثمان رضي الله عنه بترتيب المصحف المدعو بـ: «الإمام»[55].

أخرج التِّرمذيُّ، وأبو داود عن ابن عباس، قال: «قلت لعثمان بن عفَّان: «ما حملكم أن عمدتم إلى «الأنفال» وهي من المثاني، وإلى «براءة» وهي من المئين، فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، ووضعتموهما في السَّبع الطِّوال؟»، فقال عثمان: «كان رسول الله ممَّا يأتي عليه الزَّمان، وهو تنزل عليه السُّور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشَّيء دعا بعض من كان يكتب، فيقول: «ضَعُوا هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا»، وكانت «الأنفال» من أوائل ما أنزلت بالمدينة،

---

(55) لم ينقل الأستاذ ما يفيد أنَّ الخليفة أمر بترتيب السُّور على منهجهما، إذ لو أمر بذلك لكانت «**سورة النِّساء**» في مصاحفنا بين «**البقرة**»، و«**آل عمران**» لا بعدها، فهل يجوِّز الأستاذ تعطيل الصَّحابيين أمر الخليفة، أو لا يرى ذلك؟ ويقول: «إنَّ التَّغيير وقع فيما بعد من العصور، وأنَّ مصاحفنا اليوم على خلاف ترتيب «**المصحف الإمام**»»، وهذا بعيد جدًّا أو مستحيل شرعا وعادة، لأنَّه حدث عظيم، فلا يمكن أن يقابله علماء الدِّين والتَّاريخ بالإغضاء، فما هو الرَّأي حينئذ؟ ثمَّ لو كان الأمر متعلِّقا بـ: «**سورة النِّساء**» وحدها، لاستنجدنا التَّكلُّف، واحتملنا مشقَّة التَّأويل في نسج جواب مهلهل، كبيت العنكبوت كي نصحِّح كلام الأستاذ.

لكنَّ الأمر يتعلَّق بعدد كثير من السُّور قدِّمت في «**المصحف الحاضر**» على ما يطول، ففي الرُّبع الأوَّل قدِّمت «**المائدة**» على «**الأنعام**»، وفي الرُّبع الثَّاني قدَّموا «**يونس**» على «**هود**»، وفي الثَّالث قدَّموا «**مريم**» على «**طه**»، و«**الفرقان**» على «**الشُّعراء**»، و«**السَّجدة**» على «**الأحزاب**»، وفي الرُّبع الرَّابع قدِّمت «**الغاشية**» على «**الفجر**»، و«**الإنفطار**» على «**التَّطفيف**»، وبهذا يتبيَّن أنَّ نسبة التَّرتيب على حسب الطُّول والقصر إلى أمر عثمان رضي الله عنه، لا يؤيِّده نقل ولا يوافق عليه عقل.

وكانت «براءة» من آخر القرآن، وكانت قصَّتها شبيهة بقصَّتها، فظننت أنَّها منها، فقبض رسول الله ولم يبيِّن لنا أنَّها منها، فمن أجل ذلك قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، فوضعتهما في السَّبع الطِّوال»[1](56)؛ وهو صريح في أنَّهم جعلوا علامة الفصل بين السُّور كتابة البسملة، ولذلك لم يكتبوها بين «**سورة الأنفال**»، و«**سورة براءة**» لأنَّهم لم يجزموا بأنَّ «**براءة**» سورة مستقلَّة، ولكنَّه كان الرَّاجح عندهم، فلم يقدموا على الجزم بالفصل بينهما تحرِّيا.

وفي باب تأليف القرآن من «**صحيح البخاري**»[2] عن عبد الله بن

(١) سبق تخريجه ص/ ؟؟، وهنا الرِّواية أطول.

(٢) أخرجه البخاري «صحيحه» (4996)، ومسلم «صحيحه» (822) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

---

(56) يظهر أنَّ مراد الأستاذ بسوق ما ساقه عن التِّرمذيِّ عن ابن عباس، إقامة الدَّليل على دعوى أمر عثمان رضي الله عنه بترتيب «**المصحف الإمام**» على مصحفي أبيٍّ، وابن مسعود رضي الله عنهما، ولكنَّ ما ساقه غير مقيم لهاته الدَّعوى، وغاية ما يفيده هذا النَّقل بيان سبب سقوط البسملة من أوَّل «**براءة**»، وهو اعتبارها تتمَّة لـ: «**سورة الأنفال**» لا غير، وأحسن ما يجاب به عنه، أن يقال: إنَّ وقوع المنقول عن ابن عباس، أثر الدَّعوى على أمير المؤمنين عثمان، لا يقصد به تأييدها، وإنَّما هو مجرَّد اقتضاب، ولعلَّه يرضى بهذا بعد التَّأمُّل والغفلة، والنِّسيان من شأن الإنسان،؛ هذا وقد شككت في كلمتي «**ممَّا**» هل هما أثر تحريف من النَّاسخ الأوَّل لكتاب التِّرمذيِّ المنقول عنه كلام ابن عباس، أو من بعض النَّاسخين بعده، وسبب الشَّكِّ أنَّ الجارَّ والمجرور لا تتوقَّف صحَّة الكلام عليهما، وفي سقوطهما دفع غموض وإشكال؛ وقد أثبت ألف «**الرَّحمان**» تقليد للأستاذ حتَّى لا أغيِّر خطَّه كيفما كان، ولو لا قصد المحافظة عليه لحذفتها لوجوب سقوطها في الرَّسم التَّوقيفيِّ والقياسيِّ عند وجودها في البسملة فليتأمَّل.

مسعود، أنَّه ذكر النَّظائر الَّتي كان رسول الله ﷺ يقرأهنَّ في كلِّ ركعة، فسئل علقمة عنها فقال: «عشرون سورة، من أوَّل المفصَّل على تأليف ابن مسعود، آخرها من الحواميم: حم الدُّخان، وعمَّ يتساءلون»؛ على أنَّ الجمهور جزموا بأنَّ كثيرا من السُّور كان مرتَّبا في زمن النَّبيِّ ﷺ.

ثم اعلم أنَّ ظاهر حديث عائشة رضي الله عنها في «**صحيح البخاري**» في باب تأليف القرآن، أنَّها لا ترى القراءة على ترتيب المصحف أمرا لازما، فقد سألها رجل من العراق أن تريه مصحفها ليؤلِّف عليه مصحفه، فقالت: «وما يضرُّك أيَّة آية قرأت قبل؟ إنَّما نزل أوَّل ما نزل منه سورة فيها ذكر الجنَّة والنَّار، حتَّى إذا ثاب النَّاس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام»(١)؛ وفي «**صحيح مسلم**» عن حذيفة أنَّ النَّبيَّ ﷺ صلَّى بالبقرة، ثمَّ بالنِّساء، ثمَّ بآل عمران في ركعة»(٢)، قال عياض في «**الإكمال**»: «هو دليل لكون ترتيب السُّورة وقع باجتهاد الصَّحابة حين كتبوا المصحف»، وهو قول مالك رحمه الله وجمهور العلماء.

وفي حديث صلاة الكسوف: «**أنَّ النَّبيَّ قَرَأَ فِيهَا بِسُورَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ**»(٣)، ولمَّا كانت جهريَّة، فإنَّ قراءته تينك السُّورتين لا يخفى على أحد ممَّن صلَّى معه، ولذلك فالظَّاهر أنَّ تقديم «**سورة آل عمران**» على «**سورة النِّساء**» في «**المصحف الإمام**» ما كان إلَّا اتِّباعا لقراءة النَّبيِّ ﷺ، وإنَّما قرأها النَّبيُّ كذلك، إمَّا لأنَّ «**سورة آل عمران**» سبقت في النُّزول «**سورة النِّساء**» الَّتي هي من آخر ما أنزل، أو لرعي المناسبة بين «سورة البقرة»، و«**سورة آل عمران**» في الافتتاح بكلمة: ﴿الٓمٓ﴾، أو لأنَّ النَّبيَّ ﷺ وصفهما وصفا

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (3993) عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (5/ 397)، مسلم في «صحيحه» (772) عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

(٣) ومن ذلك ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (1044)، ومسلم في «صحيحه» (901) عن عائشة رضي الله عنها.

واحدا؛ ففي حديث أبي أمامة، أنَّ النَّبيَّ قال: «**اقْرَءُوا الزَّهْرَاوَيْنِ: الْبَقَرَةَ، وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ**»[(١)]، وذكر فضلهما يوم القيامة، أو لما في «**صحيح مسلم**» أيضا عن حديث النَّوَّاس بن سمعان أنَّ النَّبيَّ قال: «**يُؤْتَى بِالْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَهْلِهِ الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِهِ تَقْدُمُهُ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَآلُ عِمْرَانَ، وَضَرَبَ لَهُمَا ثَلَاثَةَ أَمْثَالٍ**». الحديث[(٢)].

ووقع في «**تفسير شمس الدِّين محمود الأصفهانيُّ الشَّافعيُّ**[(٣)]»، في المقدِّمة الخامسة من أوائله: «لا خلاف في أنَّ القرآن يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه، وأمَّا في محلِّه ووضعه وترتيبه، فعند المحقِّقين من أهل السنَّة كذلك؛ إذ الدَّواعي تتوفر على نقله على وجه التَّواتر، وما قيل التَّواتر شرط في ثبوته بحسب أصله، وليس شرطا في محلِّه ووضعه وترتيبه فضعيف، لأنَّه لو لم يشترط التَّواتر في المحلِّ، جاز أنَّ لا يتواتر كثير من المكرَّرات الواقعة في القرآن، وما لم يتواتر يجوِّز سقوطه»، وهو يعني بالقرآن ألفاظ آياته، ومحلَّها دون ترتيب السُّور.

قال ابن بطَّال[(٤)]: «**لا نعلم أحدا قال بوجوب القراءة على ترتيب السُّور في المصحف، بل يجوز أن تقرأ «الكهف» قبل «البقرة»، وأمَّا ما جاء عن السَّلف من النَّهي عن قراءة القرآن منكَّسا، فالمراد منه أن يقرأ من آخر**

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (5/ 254)، مسلم في «صحيحه» (804) عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (4/ 183)، مسلم في «صحيحه» (805) عن النَّوَّاس بن سمعان رضي الله عنه.

(٣) هو: محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهانيُّ الشَّافعيُّ، المتوفَّى سنة (تسع وأربعين وسبعمائة)، جمع في «تفسيره»: «الكشاف»، و«مفاتيح الغيب»، وهو مخطوط بالمكتبة الأحمدية بجامع الزيتونة بتونس. (ط).

(٤) هو: عليُّ بن خلف بن بطَّال القرطبيُّ، ثمَّ البلنسيُّ المالكيُّ، المتوفَّى سنة (أربع وأربعين وأربعمائة)، له شرح على «**صحيح البخاري**». (ط).

السُّورة إلى أولها»[57].

قلت: أو يحمل النَّهي على الكراهة.

واعلم أنَّ معنى الطُّولى والقصرى في السُّور مراعى فيه عدد الآيات، لا عدد الكلمات والحروف، وأنَّ الاختلاف بينهم في تعيين المكِّيِّ والمدنيِّ من سور القرآن خلاف ليس بكثير، وأنَّ ترتيب المصحف تخلَّلت فيه السُّور المكِّيَّة والمدنيَّة؛ وأمَّا ترتيب نزول السُّور المكِّيَّة، ونزول السُّور المدنيَّة ففيه ثلاث روايات:

---

(57) في ترتيب السُّور على ما هو معلوم من مصاحفنا، اختلاف على ما ذكر في «**الإتقان**»، وما ذكر عن الباقلَّانيِّ، وابن عطيَّة وغيرهما ونقله الأستاذ؛ والَّذي يظهر بل يتحقَّق أنَّ الخلاف دائر بين كونه من الرَّسول - ﷺ -، أو من الصَّحابة المكلَّفين بترتيب «**المصحف الإمام**» بإدارة كاتب الوحي زيد بن ثابت رضي الله عنه، أو بعضه منه ﷺ، وهو ترتيب السَّبع الطِّوال، والحواميم، والمفصَّل، وما عداه منهم، وعليه فلا شكَّ في أنَّ التَّرتيب شرعيٌّ، ومقصود، وثمرة وحي، أو اجتهاد نخبة من أصحابه، مختارة من خليفته الثَّالث.
فإذا قدَّرنا جواز التَّنكيس خشينا أن ينتعش إبليس، إذ لا فائدة في التَّرتيب، ولا ثمرة في التزامه، فكلام ابن بطَّال الَّذي يظهر من الأستاذ اعتماده لذكره إثر كلام عائشة رضي الله عنها، ولختم الموضوع به باطل، إن أراد بالجواز استواء الطَّرفين لا نفي الوجوب فقط وهو الظَّاهر، وما ساقه عنها مرويًّا عن البخاريِّ، قد يكون قبل حضور «**المصحف الإمام**» على أنَّ مذهبي مالك وأبي حنيفة يكرهانه، ولا أدري هل غيرهما مثلهما أو يحرِّمه، وإذا كان الحال هكذا، فالواجب ترك نقل كلام ابن بطال رحمه الله، أو تعقُّبه بالبحث والتَّمحيص، كما فعل مع ابن رشد، والشَّاطبيِّ، وعبدالحكيم، والألوسيِّ، والسُّيوطيِّ، لكنَّ الإتيان بالنَّادر محبوب، وإن كان غير مطلوب.

إحداها: رواية مجاهد عن ابن عباس، **والثَّانية**: رواية عطاء الخراسانيِّ عن ابن عباس، **والثَّالثة**: لجابر بن زيد ولا يكون إلَّا عن ابن عباس، وهي الَّتي اعتمدها الجعبريُّ في «**منظومته**» الَّتي سمَّاها: «**تقريب المأمول في ترتيب النُّزول**»، وذكرها السُّيوطيُّ في «**الإتقان**»، وهي الَّتي جرينا عليها في تفسيرنا هذا.

وأمَّا أسماء السُّور فقد جعلت لها من عهد نزول الوحي، والمقصود من تسميتها تيسير المراجعة والمذاكرة، وقد دلَّ حديث ابن عباس الَّذي ذكر آنفا، أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يقول: «**إِذَا نَزَلَتِ الآيَةُ وَضَعُوهَا فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا**»، ف:«**سورة البقرة**» مثلا كانت بالسُّورة الَّتي تذكر فيها البقرة، وفائدة التَّسمية أن تكون بما يميِّز السُّورة عن غيرها، وأصل أسماء السُّور أن تكون بالوصف، كقولهم السُّورة الَّتي يذكر فيها كذا، ثمَّ شاع فحذفوا الموصول وعوَّضوا عنه الإضافة، فقالوا: سورة ذكر البقرة مثلا، ثمَّ حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه، فقالوا: «**سورة البقرة**»، أو أنَّهم لم يقدِّروا مضافا - وأضافوا السُّورة لما يذكر فيها لأدنى ملابسة.

وقد ثبت في «**صحيح البخاري**» قول عائشة رضي الله عنها: «لمَّا نزلت الآيات من آخر البقرة» الحديث[1]، وفيه عن ابن مسعود قال: «قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﴿وَٱلنَّجۡمِ﴾»[2]. وعن ابن عباس: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ سَجَدَ بِالنَّجْمِ»[3]، وما روي من حديث عن أنس مرفوعا: «**لَا تَقُولُوا: سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَلَا سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ،**

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (4540)، مسلم في «صحيحه» (1580) عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (3972)، مسلم في «صحيحه» (576) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (4862) عن عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما.

وَلَا سُورَةُ النِّسَاءِ، وَكَذَا الْقُرْآنُ كُلُّهُ، وَلَكِنْ قُولُوا: السُّورَةُ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ، وَكَذَا الْقُرْآنُ كُلُّهُ»[١]، فقال أحمد بن حنبل: «هو حديث منكر»، وذكره ابن الجوزي في «**الموضوعات**»، ولكنَّ ابن حجر أثبت صحَّته؛ ويذكر عن ابن عمر أنَّه كان يقول مثل ذلك ولا يرفعه إلى النَّبيِّ ﷺ، ذكره البيهقي في «**شعب الإيمان**»[٢]، وكان الحجَّاج ابن يوسف يمنع من يقول: «سورة كذا»، ويقول: «قل السُّورة الَّتي يذكر فيها كذا».

والَّذين صحَّحوا حديث أنس تأوَّلوه، وتأوَّلوا قول ابن عمر بأنَّ ذلك كان في مكَّة حين كان المسلمون، إذ قالوا: ««**سورة الفيل**»، و«**سورة العنكبوت**»» مثلا، هزأ بهم المشركون، وقد روي أنَّ هذا سبب نزول قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ﴾[٣]، فلمَّا هاجر المسلمون إلى المدينة، زال سبب النَّهي فنسخ؛ وقد علم النَّاس كلُّهم معنى التَّسمية، ولم يشتهر هذا المنع، ولهذا ترجم البخاريُّ في كتاب «فضائل القرآن»، بقوله: «باب من لم ير بأسا أن يقول: «**سورة البقرة**»، و«**سورة كذا**»، و«**سورة كذا**»، وأخرج فيه أحاديث تدلُّ على أنَّهم قالوا: «**سورة البقرة**»، «**سورة الفتح**»، «**سورة النِّساء**»، «**سورة الفرقان**»، «**سورة براءة**»، وبعضها من لفظ النَّبيِّ ﷺ، وعليه فللقائل أن يقول: «**سورة البقرة**»، أو الَّتي يذكر فيها البقرة، وأن يقول: «**سورة والنَّجم**»، و«**سورة النَّجم**»، وقرأت: «**النَّجم**»، وقرأت: «**والنَّجم**»، كما جاءت هذه الإطلاقات في حديث السُّجود في «**سورة النَّجم**» عن ابن عباس.

والظَّاهر أنَّ الصَّحابة سمُّوا بما حفظوه عن النَّبيِّ ﷺ، أو أخذوا لها

---

(١) منكر: أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (5755)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (2346) عن أنس رضي الله عنه.
وانظر «فتح الباري» (9/ 88)، و«السلسلة الضعيفة» (6608).

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (2347) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٣) «الحجر/ 95».

أشهر الأسماء الَّتي كان النَّاس يعرفونها بها، ولو كانت التَّسمية غير مأثورة، فقد سمَّى ابن مسعود «القنوت»: «سورة الخلع والخنع» كما مرَّ، فتعيَّن أن تكون التَّسمية من وضعه، وقد اشتهرت تسمية بعض السُّور في زمن النَّبيِّ ﷺ، وسمعها وأقرَّها، وذلك يكفي في تصحيح التَّسمية.

واعلم أنَّ أسماء السُّور إمَّا أن تكون بأوصافها، مثل: «الفاتحة»، و«سورة الحمد»، وإمَّا أن تكون بالإضافة لشيء اختصَّت بذكره، نحو: «سورة لقمان»، و«سورة يوسف»، و«سورة البقرة»، وإمَّا بالإضافة لما كان ذكره فيها أوفى، نحو: «سورة هود»، و«سورة إبراهيم»، وإمَّا بالإضافة لكلمات تقع في السُّورة نحو: «سورة براءة»، و«سورة حم عسق»[١]، و«سورة حم السَّجدة»[٢] - كما سمَّاها بعض السَّلف -، و«سورة فاطر»؛ وقد سمُّوا مجموع السُّور المفتتحة بكلمة حم: «آل حم»؛ وربَّما سمُّوا السُّورتين بوصف واحد، فقد سمُّوا «سورة الكافرون»، و«سورة الإخلاص»: «المقشقشتين».

واعلم أنَّ الصَّحابة لم يثبتوا في المصحف أسماء السُّور، بل اكتفوا بإثبات البسملة في مبدأ كلِّ سورة، علامة على الفصل بين السُّورتين، وإنَّما فعلوا ذلك كراهة أن يكتبوا في أثناء القرآن ما ليس بآية قرآنية، فاختاروا البسملة لأنَّها مناسبة للافتتاح، مع كونها آية من القرآن[58]؛ وفي «الإتقان»:

---

(١) سورة «حم عسق»: هي «سورة الشورى».

(٢) سورة «حم السجدة»: هي «سورة فصِّلت»، وتسمَّى «سورة المصابيح»، و«سورة الأموات» لذكر المصابيح، والأموات، والسَّجدة، وفصلت فيها.

---

(58) التَّسوية بين احتمال أنَّ التَّسمية مأثورة عن النَّبيِّ ﷺ، وبين كونها مأثورة عن مطلق النَّاس، لا تطمئنُّ إليه النَّفس، لأنَّ ناس ذلك العصر لم تعمُّهم الصُّحبة، وأكثرهم عوامٌّ فلا تعتمد عليهم الصَّحابة، ولا يصحُّ تنزيل الصَّحابة منزلة من يقلِّدون عن غير مستند متين، ومن إذا قيل لهم عن شيء قالوه أو =

«أنَّ «سورة البيِّنة» سمِّيت في مصحف أبيٍّ: «سورة أهل الكتاب»، وهذا يؤذن بأنَّه كان يسمِّي السُّور في مصحفه». وكتبت أسماء السُّور في المصاحف باطراد في عصر التَّابعين ولم ينكر عليهم؛ قال المازريُّ في «شرح البرهان»، عن القاضي أبي بكر الباقلَّانيِّ: «إنَّ أسماء السُّور لما كتبت المصاحف،

....

= فعلوه: «ما سندكم؟»، «قالوا: قال النَّاس، فقلنا أو فعلوا ففعلنا»، فهم فوق ما نحن عليه بكثير؛ وتسمية ابن مسعود «القنوت»: «سورة الخنع والخلع» لا ينافي ما قلناه، لأنَّه من أعيان الصَّحابة وعلمائهم؛ وقول الأستاذ: «وأمَّا بالإضافة الخ»، غير مفهوم إلَّا عند حذف كلمتي «أو في»، فلعلَّها سبق قلم دفع إليه الإسراع؛ وقوله: «حم السَّجدة» غلط أو سبق قلم أيضا، لأنَّ هذه السُّورة لم تكن من القسم الَّذي عطفت عليه، بل من القسم الَّذي قبله، لأنَّها ذكر فيها قوله تعالى: ﴿وَاسْجُدُوا﴾ الآية [فصلت/ 37]، حيث يطلب عندها السُّجود؛ ونسبة التَّسمية إلى أهل السَّلف غير مسلَّم، لأنَّها وقعت من بعضهم لا من بعض أهلهم - كما في «الإتقان» -، وإنَّما قلنا هذا لأنَّها لم تقع مضافة لكلمة «بعد» فاتحتها، كـ:»حم عسق».

وممَّا يلفت النَّظر حسبان الأستاذ أنَّ الصَّحابة لم يثبتوا بـ: «المصحف» أسماء السُّور، وتعليله لذلك مشكل، فإنَّ كون البسملة آية خلافا بين الصَّحابة انبنى عليه خلاف بين الأئمَّة، ولم تتَّفق الصَّحابة على قرآنيَّتها إلَّا في «سورة النَّمل» فكان على الأستاذ أن لا يغفل هذا حتَّى لا يستشكل المالكيُّون كراهتها في صلاة الفرض، ثمَّ عدم إثبات الصَّحابة أسماء السُّور في «المصحف» لا يسلَّم إلَّا بالنَّقل، لأنَّ الأصل أن لا يرسم فيه بعد انقراضهم إلَّا ما أثبتوه، فاتِّهام الأمم الإسلاميَّة بالتَّواطئ على المخالفة في مثل هذا، مدعاة للتَّشكيك فيما هو أهمُّ، ولسنا في حاجة إلى هذا الحسبان الخالي من الجدوى، ولا محذور في اعتقاد أنَّ ذكر اسم السُّورة في «المصحف» من وضع الصَّحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

كتبت بخط آخر لتتميَّز عن القرآن، وإنَّ البسملة كانت مكتوبة في أوائل السُّور بخطٍّ لا يتميَّز عن الخطِّ الَّذي كتب به القرآن».

وأمَّا ترتيب آيات السُّورة، فإنَّ التَّنجيم في النُّزول من المعلوم كما تقدَّم آنفا، وذلك في آياته وسوره، فربَّما نزلت السُّورة جميعا دفعة واحدة، كما نزلت «**سورة الفاتحة**»، و«**سورة المرسلات**» من السُّور القصيرة، وربَّما نزلت نزولا متتابعا كـ: «**سورة الأنعام**»؛ وفي «**صحيح البخاري**» عن البراء بن عازب قال: «آخر سورة نزلت كاملة «**براءة**»»، وربَّما نزلت السُّورة مفرَّقة، ونزلت السُّورتان مفرَّقتان في أوقات متداخلة؛ روى التِّرمذيُّ عن ابن عباس، عن عثمان بن عفان، قال: «كان رسول الله ﷺ ممَّا يأتي عليه الزَّمان، وهو تنزل عليه السُّور ذوات العدد - أي في أوقات متقاربة -، فكان إذا نزل عليه الشَّيء دعا بعض من يكتب الوحي، فيقول: «**ضَعُوا هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي السُّورَةِ كَذَا**»»، ولذلك فقد تكون السُّورة بعضها مكِّيًّا وبعضها مدنيًّا.

وكذلك تنهية كلِّ سورة، كان بتوقيف من النَّبيِّ ﷺ، فكانت نهايات السُّور معلومة، كما يشير إليه حديث: «**مَنْ قَرَأَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ**»، وقول زيد بن ثابت: «فقدت آخر سورة براءة»، وقد توفِّي رسول الله والقرآن مسوَّر سورا معيَّنة، كما دلَّ عليه حديث اختلاف عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم ابن حزام في آيات من «**سورة الفرقان**» في حياة النَّبيِّ ﷺ كما تقدَّم في «**المقدِّمة الخامسة**».

وقال عبد الله بن مسعود في «**سور بني إسرائيل**»، و«**الكهف**»، و«**مريم**»، و«**طه**»، و«**الأنبياء**»: «هنَّ من العتاق الأوَّل، وهنَّ من تلادي»، وقد جمع من الصَّحابة القرآن كلَّه في حياة رسول الله: زيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وأبو زيد، وأبيُّ بن كعب، وأبو الدَّرداء، وعبد الله بن عمر، وعبادة بن الصَّامت، وأبو أيوب، وسعد بن عبيد، ومجمع ابن جارية، وأبو موسى

الأشعريُّ، وحفظ كثير من الصَّحابة أكثر القرآن على تفاوت بينهم.

وفي حديث «غزوة حنين» لمَّا انكشف المسلمون، قال النَّبيُّ ﷺ للعبَّاس: «**اصْرُخْ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، يَا أَصْحَابَ السَّمُرَةِ، يَا أَصْحَابَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ**»[1]، فلعلَّ الأنصار كانوا قد عكفوا على حفظ ما نزل من «سورة البقرة»، لأنَّها أوَّل السُّور النَّازلة بالمدينة، وفي «**أحكام القرآن**» لابن العربيِّ، عن ابن وهب، عن مالك: «كان شعارهم يوم حنين: «يا أصحاب «سورة البقرة»»».

وقد ذكر النَّحويُّون في الوقف على تاء التَّأنيث هاء، أنَّ رجلا نادى: «يا أهل «**سورة البقرة**»»، بإثبات التَّاء في الوقف وهي لغة، فأجابه مجيب: «ما أحفظ منها ولا آية»، محاكاة للغته.



(١) أخرجه أحمد في «المسند» (1/ 207)، ومسلم في «صحيحه» (1775) عن العباس ابن عبدالمطلب رضي الله عنه.

المقدِّمة التَّاسعة

في أنَّ المعاني الَّتي تتحمَّلها جمل القرآن، تعتبر مرادة بها

إنَّ العرب أمَّة جبلت على ذكاء القرائح، وفطنة الأفهام، فعلى دعامة فطنتهم وذكائهم، أقيمت أساليب كلامهم، وبخاصَّة كلام بلغائهم، ولذلك كان الإيجاز عمود بلاغتهم، لاعتماد المتكلِّمين على أفهام السَّامعين كما يقال: «لمحة دالَّة»؛ لأجل ذلك كثر في كلامهم: المجاز، والاستعارة، والتَّمثيل، والكناية، والتَّعريض، والاشتراك، والتَّسامح في الاستعمال كالمبالغة، والاستطراد ومستتبعات التَّراكيب، والأمثال، والتَّلميح، والتَّمليح، واستعمال الجملة الخبريَّة في غير إفادة النِّسبة الخبريَّة، واستعمال الاستفهام في التَّقرير أو الإنكار، ونحو ذلك.

وملاك ذلك كلُّه توفير المعاني، وأداء ما في نفس المتكلِّم بأوضح عبارة وأخصرها، ليسهل اعتلاقها بالأذهان؛ وإذ قد كان القرآن وحيا من العلَّام سُبْحَانَهُ، وقد أراد أن يجعله آية على صدق رسوله، وتحدَّى بلغاء العرب بمعارضة أقصر سورة منه - كما سيأتي في «**المقدِّمة العاشرة**» -، فقد نسج نظمه نسجا بالغا، منتهى ما تسمح به اللُّغة العربيَّة من الدَّقائق واللَّطائف لفظا ومعنى، بما يفي بأقصى ما يراد بلاغة إلى المرسل إليهم.

فجاء القرآن على أسلوب أبدع ممَّا كانوا يعهدون وأعجب، فأعجز بلغاء المعاندين عن معارضته، ولم يسعهم إلَّا الإذعان، سواء في ذلك من آمن منهم مثل: لبيد بن ربيعة، وكعب بن زهير، والنَّابغة الجعديِّ، ومن استمر على كفره عنادا مثل: الوليد بن المغيرة؛ فالقرآن من جانب إعجازه

يكون أكثر معاني من المعاني المعتادة، الَّتي يودعها البلغاء في كلامهم، وهو لكونه كتاب تشريع، وتأديب، وتعليم، كان حقيقا بأن يودع فيه من المعاني، والمقاصد أكثر ما تحتمله الآلفاظ، في أقلِّ ما يمكن من المقدار، بحسب ما تسمح به اللُّغة الوارد هو بها، الَّتي هي أسمح اللُّغات بهذه الاعتبارات، ليحصل تمام المقصود من الإرشاد الَّذي جاء لأجله في جميع نواحي الهدى.

فمعتاد البلغاء إيداع المتكلِّم معنى يدعوه إليه غرض كلامه وترك غيره، والقرآن ينبغي أن يودع من المعاني كلَّ ما يحتاج السَّامعون إلى علمه، وكلَّ ما له حظٌّ في البلاغة، سواء كانت متساوية أم متفاوتة في البلاغة، إذا كان المعنى الأعلى مقصودا، وكان ما هو أدنى منه مرادا معه لا مرادا دونه، سواء كانت دلالة التَّركيب عليها متساوية في الاحتمال والظُّهور، أم كانت متفاوتة بعضها أظهر من بعض، ولو أن تبلغ حدَّ التَّأويل، وهو حمل اللَّفظ على المعنى المحتمل المرجوح.

أمَّا إذا تساوى المعنيان فالأمر أظهر، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾[1]، أي ما تيقَّنوا قتله، ولكن توهَّموه، أو ما أيقن النَّصارى الَّذين اختلفوا في قتل عيسى، علم ذلك يقينا بل فهموه خطأ، ومثل قوله: ﴿فَأَنسَاهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ﴾[2] ففي كل من كلمة: ﴿ذِكْرَ﴾، و﴿رَبِّهِۦ﴾ معنيان، ومثل قوله: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ﴾[3]، ففي لفظ: ﴿رَبِّ﴾ معنيان؛ وقد تكثر المعاني بإنزال لفظ الآية على وجهين أو أكثر، تكثيرا للمعاني مع إيجاز اللَّفظ، وهذا من وجوه الإعجاز، ومثاله قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾[4] - بالمثنَّاة التَّحتيَّة -، وقرأ الحسن

---

(١) «النساء/ 157».

(٢) «يوسف/ 42».

(٣) «يوسف/ 23».

(٤) «التوبة/ 114».

البصريُّ: ﴿أَبَاهُ﴾ - بالباء الموحَّدة -، فنشأ احتمال فيمن هو الواعد.

ولمَّا كان القرآن نازلا من المحيط، علمه بكلِّ شيء، كان ما تسمح تراكيبه الجارية على فصيح استعمال الكلام البليغ، باحتماله من المعاني المألوفة للعرب في أمثال تلك التَّراكيب، مظنونا بأنَّه مرادٌ لمنزله، ما لم يمنع من ذلك مانع صريح، أو غالب من دلالة شرعيَّة، أو لغويَّة، أو توفيقيَّة؛ وقد جعل الله القرآن كتاب الأمَّة كلِّها وفيه هديها، ودعاهم إلى تدبُّره وبذل الجهد في استخراج معانيه في غير ما آية، كقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾(١)، وقوله: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾(٢)، وقوله: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾(٣) وغير ذلك؛ على أنَّ القرآن هو الحجَّة العامَّة بين علماء الإسلام لا يختلفون في كونه حجَّة شريعتهم، وإن اختلفوا في حجِّية ما عداه من الأخبار المرويَّة عن رسول الله ﷺ، لشدَّة الخلاف في شروط تصحيح الخبر، ولتفاوتهم في مقدار ما يبلغهم من الأخبار، مع تفرُّق العصور والأقطار، فلا مرجع لهم عند الاختلاف يرجعون إليه أقوى من القرآن ودلالته.

ويدلُّ لتأصيلنا هذا، ما وقع إلينا من تفسيرات مرويَّة عن النَّبيِّ ﷺ لآيات، فنرى منها ما نوقن بأنَّه ليس هو المعنى الأسبق من التَّركيب؛ ولكنَّا بالتَّأمُّل نعلم أنَّ الرَّسول - ﷺ - ما أراد بتفسيره إلَّا إيقاظ الأذهان إلى أخذ أقصى المعاني من ألفاظ القرآن، مثال ذلك: **ما رواه أبو سعيد ابن المعلَّى قال: دعاني رسول الله وأنا في الصَّلاة فلم أجبه، فلمَّا فرغت أقبلت**

---

(١) «التغابن/ 16».

(٢) «النساء/ 83».

(٣) «العنكبوت/ 49».

إليه، فقال: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُجِيبَنِي؟»، فقلت: «يا رسول الله كنت أصلِّي»، فقال: «أَلَمْ يَقُلْ اللهُ تَعَالَى: ﴿ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾(١)؟»(٢)، فلا شكَّ أنَّ المعنى المسوقة فيه الآية، هو الاستجابة بمعنى الامتثال، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ﴾(٣)، وأن المراد من الدعوة الهداية كقوله: ﴿يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ﴾(٤)، وقد تعلَّق فعل دعاكم بقوله: ﴿لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾(٥)(59)، أي لما فيه صلاحكم، غير أنَّ لفظ الاستجابة

---

(١) «الأنفال/ 24».

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (4/ 211)، والبخاري في «صحيحه» (4474) عن أبي سعيد ابن المعلَّى رضي الله عنه.

(٣) «آل عمران/ 172».

(٤) «آل عمران/ 104».

(٥) «الأنفال/ 24».

---

(59) إنِّي أقسم بالله بأنَّه لو صدر هذا من المفسِّرين ابن جرير، والقرطبيِّ، وصاحب «**الكشَّاف**»، والرَّازِّي، وابن عطيَّة، وابن جزيٍّ، والألوسيِّ، والبيضاويِّ وغيرهم، لاستعذنا بالله عند سماعه، وعددنا تكليفهم لنا باعتقاده من البلاء المبين، وحوقلنا واسترجعنا، وهممنا أن نضرب به الهواء، ونلحقه بالهباء، ولكنَّ الله سلَّم؛ وعندئذ فلا أقلَّ من أن نقول: «**عش رجبا تر عجبا**»، أيحمل الرَّسول - عليه الصَّلاة والتَّسليم، وعلى آله وصحبه - صاحبه الجليل وهو أُبيٌّ بن كعب على الأشهر، أو أبو سعيد ابن المعلَّى على ما ذكر الأستاذ، أن يلقي من لفظ القرآن ما يتقوَّم به معناه الظَّاهر أو الخفي، وأن يشتِّت شمل كلام الله، فيحذف منه تقديرا أربع كلمات، بل ستًّا ليفهم أنَّ الدُّعاء في الآية مراد به النِّداء لا الإرشاد، وأنَّ الاستجابة مراد بها الإجابة باللَّفظ، كقول: نعم، أو بالفعل، وهي الإقبال على المنادى؛ وأنَّ الصَّحابيَّ لا يمكنه أن ينزل على مراد الرَّسول من الآية إلَّا بتقدير ﴿لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ معدوما، كي ينال المرغوب فيه من الفهم. =

لمَّا كان صالحا للحمل على المعنى الحقيقي أيضا، وهو إجابة النِّداء حمل النَّبيُّ ﷺ الآية على ذلك في المقام الصَّالح له، بقطع النَّظر عن المتعلَّق وهو قوله: ﴿لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ﴾[1]، وكذلك قوله ﷺ: «**يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ**

(١) «الأنفال/ 24».

= سبحان الله فما لنا ولهذا التَّكلُّف الثَّقيل، والمرعى الوبيل، وأي مانع من أن نقول: غفل عن الآية أو لم يغفل، ولكنَّه فهم المعنى الظَّاهري وهو الامتثال عند دلالته لهم على الخير، ولم يحضره الخفيَّ عند المناداة لغيوبة قلبه في الصَّلاة، والرَّسول - ﷺ - بيَّن له المعنى الخفيَّ بالنِّسبة للمتبادر، وأنَّ هذا المعنى الخفيَّ مستفاد من الآية، ومدلول لها بدون قطع وصل، وتقدير بعض ألفاظها معدوما، وقد قال الله تعالى: ﴿ لَّا تَجۡعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيۡنَكُمۡ كَدُعَآءِ بَعۡضِكُم بَعۡضٗاۚ ﴾ [النور/ 63]، المفهوم منه أنَّ دعاءه لهم دلالة على الخير، وإجابتهم له طاعة لله، وإن لم يكن هذا المفهوم صريحا، فلا أقلَّ من أن يكون مستفادا بطريق الإشارة؛ وقد ذكر الفقهاء أنَّ إجابته ﷺ في الصَّلاة لا تبطلها، وتجب على المصلِّي لمعنى لا يخفى على اللَّبيب.

هذا وقد ذكَّرتني مطالعة كلام الأستاذ في هذا الموضوع، حكاية مرَّت عليها السِّنون، وهي أنَّ رجلا صلَّى العصر بأحد الجوامع، ثمَّ رأى فقيها يلقي درسا، فسأله: «هل له أن يصلِّي نفلا؟»، فقال الفقيه: «لا تصلِّ بعد العصر، وقبل المغرب نفلا»، فنطق آخر قائلا له: «أما سمعت قوله تعالى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ﴾ [الماعون/ 4]»، فزجره ذلك الفقيه بقوله: «لا لزوم لهذا الخبط، فقد أجبته بما فيه مقنع، فألزم السُّكوت»، فردَّ عليه بقوله: «أنت أجبته بما تحسنه من علم الفقه، وأنا أجبته بما أحسن من علم البلاغة الَّتي يجب فيه مراعاة مقتضى الحال»؛ فقلت: ما أشبه اللَّيلة بالبارحة، والغادية بالرَّائحة، وما ضرَّنا لو قلنا: إنَّ الهداية والنِّداء صالحان أن يتعلَّق بهما ﴿لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ﴾، وأنَّ نداء الرَّسول هداية، وإجابته امتثال ولو تغايرا مفهوما؛ وما توفيقي إلَّا بالله، عليه توكَّلت وإليه أنيب.

حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ﴾[1]»[2]، إنَّما هو تشبيه الخلق الثَّاني بالخلق الأوَّل، لدفع استبعاد البعث، كقوله تعالى: ﴿ أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ ۚ بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[3]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ ﴾[4]، فذلك مورد التَّشبيه، غير أنَّ التَّشبيه لمَّا كان صالحا للحمل على تمام المشابهة، أعلمنا النَّبيُّ ﷺ أنَّ ذلك مراد منه، بأن يكون التَّشبيه بالخلق الأوَّل شاملا للتَّجرُّد من الثِّياب والنِّعال.

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ۚ ﴾[5]، فقد قال النَّبيُّ ﷺ لعمر بن الخطَّاب لما قال له: «لا تُصلِّ على عبد الله ابن أبيٍّ بن سلول فأنَّه منافق، وقد نهاك الله عن أن تستغفر للمنافقين، فقال النَّبيُّ: «خَيَّرَنِي رَبِّي وَسَأَزِيدُ عَلَى السَّبْعِينَ»[6]، فحمل قوله تعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾[7] على التَّخيير مع أنَّ ظاهره أنَّه مستعمل في التَّسوية؛ وحمل اسم العدد على دلالته الصَّريحة دون كونه كناية عن الكثرة، كما هو قرينه السِّياق لمَّا كان الأمر واسم العدد صالحين لما حملهما عليه، فكان الحمل تأويلا ناشئا عن الاحتياط.

---

(١) «الأنبياء/ 104».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (3349)، ومسلم في «صحيحه» (2860) عن عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما.
ولفظ البخاري: «إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾».

(٣) «ق/ 15».

(٤) «الروم/ 27».

(٥) «التوبة/ 80».

(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه» (1296)، ومسلم في «صحيحه» (2774) عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنه.

(٧) «التوبة/ 80».

ومن هذا قول النَّبيِّ لأمِّ كلثوم بنت عقبة بن أبي[١] معيط، حين جاءت مسلمة مهاجرة إلى المدينة، وأبت أن ترجع إلى المشركين فقرأ النَّبيُّ قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾[٢][٣]، فاستعمله في معنى مجازيٍّ هو غير المعنى الحقيقيِّ الَّذي سيق إليه، وما أرى سجود النَّبيِّ ﷺ في مواضع سجود التِّلاوة من القرآن، إلَّا راجعا إلى هذا الأصل، فإن كان فهما منه رجع إلى ما شرحنا تأصيله، وإن كان وحيا كان أقوى حجَّة في إرادة الله من ألفاظ كتابة ما تحتمله ألفاظه، ممَّا لا ينافى أغراضه.

وكذلك لما ورد عن أصحاب النَّبيِّ ﷺ ومن بعدهم من الأئمَّة، مثل ما روي أنَّ عمرو بن العاص أصبح جنبا في غزوة في يوم بارد فتيمَّم، وقال: الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[٤][٥]، مع أنَّ مورد الآية أصله في النَّهي عن أن يقتل النَّاس بعضهم بعضا؛ ومن ذلك أنَّ عمر

---

(١) في «الأصل المطبوع» ساقطة، والمثبت من عندنا.

(٢) «الأنعام/ 95».

(٣) **مرسل صحيح**: أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (386)، وابن جرير في «جامع البيان» (6821) من طريق معمر، عن الزُّهري، أنَّ النَّبيَّ ﷺ دخل على بعض نسائه، فإذا عندها امرأة حسنة الهيئة، فقال: «مَنْ هَذِهِ؟»، قالت: «إحدى خالاتك»، قال: «**إِنَّ خَالَاتِي بِهَذِهِ الْبَلْدَةِ لَغَرَايِبُ، وَأَيُّ خَالَاتِي هَذِهِ؟**»، قالت: «بنت الأسود بن عبد يغوث»، قال: «**سُبْحَانَ اللهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ، وَكَانَتِ امْرَأَةً صَالِحَةً، وَكَانَ أَبُوهَا كَافِرًا**».

وكلُّ الروايات جاءت بذكر خالدة بنت الأسود بن عبد يغوث لا كما ذكر الشَّيخ ابن عاشور؛ وانظر «العلل» للدارقطني (4107).

(٤) «النساء/ 29».

(٥) **إسناده حسن**: أخرجه أبو داود في «السنن» (334)، والحاكم في «المستدرك» (629) عن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

وعلَّقه البخاري في «صحيحه» (1/ 77 - باب: إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت، أو خاف العطش، تيمم).

لما فتحت العراق، وسأله جيش الفتح قسمة أرض السَّواد بينهم، قال: «إن قسمتها بينكم لم يجد المسلمون الَّذين يأتون بعدكم من البلاد المفتوحة مثل ما وجدتم، فأرى أن أجعلها خراجا على أهل الأرض يقسم على المسلمين كل موسم، فإنَّ الله يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾[1]، وهذه الآية نزلت في فيء قريظة والنَّضير؛ والمراد بالَّذين ﴿جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾: المذكورين هم المسلمون الَّذين أسلموا بعد الفتح المذكور.

وكذلك استنباط عمر ابتداء التَّأريخ بيوم الهجرة، من قوله تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾[2]، فإنَّ المعنى الأصليَّ أنَّه أسِّس من أوَّل أيَّام تأسيسه، واللَّفظ صالح لأن يحمل على أنَّه أسِّس من أوَّل يوم من الأيام، أي أحقُّ الأيَّام أن يكون أوَّل أيَّام الإسلام، فتكون الأوَّليَّة نسبيَّة.

وقد استدل فقهاؤنا على مشروعيَّة الجعالة، ومشروعيَّة الكفالة في الإسلام، بقوله تعالى في قصَّة يوسف: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٖ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٞ﴾[3] كما تقدَّم في «**المقدِّمة الثَّالثة**»، مع أنَّه حكاية قصَّة مضت في أمَّة خلت، ليست في سياق تقرير ولا إنكار، ولا هي من شريعة سماويَّة، إلَّا أنَّ القرآن ذكرها ولم يعقِّبها بإنكار؛ ومن هذا القبيل، استدلال الشَّافعيُّ على حجِّية الإجماع وتحريم خرقه، بقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾[4]، مع أنَّ سياق الآية في أحوال المشركين؛ فالمراد من الآية مشاقَّة

---

(١) «الحشر/ **10**».

(٢) «التوبة/ **108**».

(٣) «يوسف/ **72**».

(٤) «النساء/ **115**».

خاصة، واتِّباع غير سبيل خاصٌ، ولكنَّ الشَّافعيَّ جعل حجِّية الإجماع من كمال الآية.

وإنَّ القراءات المتواترة، إذا اختلفت في قراءة ألفاظ القرآن اختلافا يفضي إلى اختلاف المعاني، لممَّا يرجع إلى هذا الأصل.

ثمَّ إنَّ معاني التَّركيب المحتمل معنيين فصاعدا، قد يكون بينهما العموم والخصوص، فهذا النَّوع لا تردُّد في حمل التَّركيب على جميع ما يحتمله، ما لم يكن عن بعض تلك المحامل صارف لفظيٌّ أو معنويٌّ، مثل حمل الجهاد في قوله تعالى: ﴿وَمَن جَٰهَدَ فَإِنَّمَا يُجَٰهِدُ لِنَفۡسِهِۦٓ﴾[1] في «**سورة العنكبوت**»، على معنيي مجاهدة النَّفس في إقامة شرائع الإسلام، ومقاتلة الأعداء في الذَّبِّ عن حوزة الإسلام. وقد يكون بينها التَّغاير، بحيث يكون تعيين التَّركيب للبعض منافيا لتعيينه للآخر بحسب إرادة المتكلِّم عرفا، ولكنَّ صلوحيَّة التَّركيب لها على البدليَّة مع عدم ما يعيِّن إرادة أحدها، تحمل السَّامع على الأخذ بالجميع إيفاء بما عسى أن يكون مراد المتكلِّم، فالحمل على الجميع نظير ما قاله أهل الأصول في حمل المشترك على معانيه احتياطا. وقد يكون ثاني المعنيين متولِّدا من المعنى الأوَّل، وهذا لا شبهة في الحمل عليه لأنَّه من مستتبعات التَّراكيب، مثل الكناية والتَّعريض، والتَّهكُّم مع معانيها الصَّريحة.

ومن هذا القبيل ما في «**صحيح البخاري**» عن ابن عباس قال: كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فكأنَّ بعضهم وجد في نفسه، فقال: «لم يدخل هذا معنا ولنا أبناء مثله»، فقال عمر: «إنَّه من حيث علمتم»، فدعاه ذات يوم فأدخله معهم، قال: «فما رئيت أنَّه دعاني إلَّا ليريهم، قال: ما تقولون

(١) «العنكبوت/ 6».

في قول الله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾[1]؟»، فقال بعضهم: «أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا»، وسكت بعضهم فلم يقل شيئا، فقال لي: «أكذلك تقول يا ابن عباس؟»، فقلت: «لا»، فقال: «فما تقول؟»، قلت: «هو أجل رسول الله أعلمه له، قال: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾[2]، وذلك علامة أجلك»: ﴿ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ﴾[3]، فقال عمر: «ما أعلم منها إلاَّ ما تقول»[4].

وإنَّك لتمرُّ بالآية الواحدة فتتأمَّلها وتتدَّبرها، فتنهال عليك معان كثيرة يسمح بها التَّركيب على اختلاف الاعتبارات في أساليب الاستعمال العربيِّ، وقد تتكاثر عليك فلا تك من كثرتها في حصر، ولا تجعل الحمل على بعضها منافيا للحمل على البعض الآخر، إن كان التَّركيب سمحا بذلك.

فمختلف المحامل الَّتي تسمح بها كلمات القرآن وتراكيبه، وإعرابه، ودلالته، من اشتراك وحقيقة ومجاز، وصريح وكناية، وبديع، ووصل، ووقف، إذا لم تفض إلى خلاف المقصود من السِّياق، يجب حمل الكلام على جميعها كالوصل والوقف، في قوله تعالى: ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾[5]، إذا وقف على: ﴿لَا رَيۡبَۛ ﴾ أو على: ﴿فِيهِۛ ﴾؛ وقوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[6] باختلاف المعنى إذا وقف على قوله: ﴿ قُتِلَ ﴾، أو على قوله: ﴿مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾؛ وكقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ

(١) «النصر/ 1».
(٢) «النصر/ 1».
(٣) «النصر/ 3».
(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (4970) عن عبد الله بن عبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
(٥) «البقرة/ 2».
(٦) «آل عمران/ 146».

فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ﴾[١] باختلاف المعنى عند الوقف على اسم الجلالة، أو على قوله في العلم؛ وكقوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ﴾[٢] باختلاف ارتباط النِّداء، من قوله: ﴿ يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ بالتَّوبيخ، بقوله: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ ﴾، أو بالوعيد في قوله: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ﴾.

وقد أراد الله تعالى أن يكون القرآن، كتابا مخاطبا به كل الأمم في جميع العصور، لذلك جعله بلغة هي أفصح كلام بين لغات البشر وهي اللُّغة العربيَّة، لأسباب يلوح لي منها: أنَّ تلك اللُّغة أوفر اللُّغات مادَّة، وأقلُّها حروفا، وأفصحها لهجة، وأكثرها تصرُّفا في الدَّلالة على أغراض المتكلِّم، وأوفرها ألفاظا، وجعله جامعا لأكثر ما يمكن أن تتحمَّله اللُّغة العربيَّة في نظم تراكيبها من المعاني، في أقلِّ ما يسمح به نظم تلك اللُّغة، فكان قوام أساليبه جاريا على أسلوب الإيجاز؛ فلذلك كثر فيه ما لم يكثر مثله في كلام بلغاء العرب.

ومن أدقِّ ذلك وأجدره، بأن ننبِّه عليه في هذه «**المقدِّمة**» استعمال اللَّفظ المشترك في معنييه، أو معانيه دفعة، واستعمال اللَّفظ في معناه الحقيقيِّ، ومعناه المجازيِّ معا؛ بله إرادة المعاني المكنَّى عنها مع المعاني المصرَّح بها، وإرادة المعاني المستتبَعات - بفتح الباء - من التَّراكيب المستتبِعة - بكسر الباء -، وهذا الأخير قد نبَّه عليه علماء العربيَّة الَّذين اشتغلوا بعلم المعاني والبيان.

وبقي المبحثان الأوَّلان، وهما استعمال المشترك في معنييه أو معانيه، واستعمال اللَّفظ في حقيقته ومجازه، محلَّ تردُّد بين المتصدِّين لاستخراج معاني القرآن تفسيرا وتشريعا، سببه أنَّه غير وارد في كلام العرب قبل القرآن، أو واقع بندرة، فلقد تجد بعض العلماء يدفع محملا من محامل بعض آيات،

---

(١) «آل عمران/ 7».

(٢) «مريم/ 46».

بأنَّه محمل يفضي إلى استعمال المشترك في معنييه، أو استعمال اللَّفظ في حقيقته ومجازه، ويعدُّون ذلك خطبا عظيما.

من أجل ذلك اختلف علماء العربيَّة، وعلماء أصول الفقه في جواز استعمال المشترك في أكثر من معنى من مدلوله، اختلافا ينبي عن تردُّدهم في صحَّة حمل ألفاظ القرآن على هذا الاستعمال؛ وقد أشار كلام بعض الأئمَّة إلى أنَّ مثار اختلافهم هو عدم العهد بمثله عند العرب قبل نزول القرآن، إذ قال الغزاليُّ وأبو الحسين البصريُّ(١): «يصحُّ أن يراد بالمشترك عدَّة معان، لكن بإرادة المتكلِّم وليس بدلالة اللُّغة»، وظنِّي بهما أنَّهما يريدان تصيير تلك الإرادة إلى أنَّها دلالة من مستتبعات التَّراكيب، لأنَّها دلالة عقليَّة لا تحتاج إلى علاقة وقرينة، كدلالة المجاز والاستعارة.

والحقُّ أنَّ المشترك يصحُّ إطلاقه على عدَّة من معانيه، جميعا أو بعضا، إطلاقا لغويًّا، فقال قوم: «هو من قبيل الحقيقة»، ونسب إلى الشَّافعيِّ، وأبي بكر الباقلَّانيِّ، وجمهور المعتزلة؛ وقال قوم: «هو المجاز»، وجزم ابن الحاجب بأنَّه مراد الباقلَّانيِّ من قوله في كتاب «**التَّقريب والإرشاد**»: «إنَّ المشترك لا يحمل على أكثر من معنى إلَّا بقرينة»، ففهم ابن الحاجب أنَّ القرينة من علامات المجاز، وهذا لا يستقيم، لأنَّ القرينة الَّتي هي من علامات المجاز، هي القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقيِّ، وهي لا تتصوَّر في موضوعنا؛ إذ معاني المشترك كلُّها من قبيل الحقيقة، وإلَّا لانتقضت حقيقة المشترك، فارتفع الموضوع من أصله.

وإنَّما سها أصحاب هذا الرَّأي عن الفرق بين قرينة إطلاق اللَّفظ على معناه المجازيِّ، وقرينة إطلاق المشترك على عدَّة من معانيه، فإنَّ قرينة

---

(١) محمد بن عليٍّ البصريّ الشَّافعيِّ المعتزليِّ، المتوفَّى سنة (439هـ)، له كتاب: «المعتمد في أصول الفقه». (ط).

المجاز مانعة من إرادة المعنى الحقيقيِّ، وقرينة المشترك معيِّنة للمعاني المرادة كلًّا أو بعضا.

وثمَّة قول آخر لا ينبغي الالتفات إليه، وإنَّما نذكره استيعابا لآراء النَّاظرين في هذه المسألة، وهو صحَّة إطلاق المشترك على معانيه في النَّفي وعدم صحَّة ذلك في الإيجاب، ونسب هذا القول إلى برهانِ عليٍّ المرغينانيِّ، الفقيه الحنفيِّ، صاحب كتاب «**الهداية**» في الفقه، ومثاره في ما أحسب اشتباه دلالة اللَّفظ المشترك على معانيه بدلالة النَّكرة الكليَّة على أفرادها، حيث تفيد العموم إذا وقعت في سياق النَّفي، ولا تفيده في سياق الإثبات.

والَّذي يجب اعتماده أن يحمل المشترك في القرآن على ما يحتمله من المعاني، سواء في ذلك اللَّفظ المفرد المشترك، والتَّركيب المشترك بين مختلف الاستعمالات، سواء كانت المعاني حقيقيَّة أو مجازيَّة، محضة أو مختلفة؛ مثال استعمال اللَّفظ المفرد في حقيقته ومجازه، قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾(١)، فالسُّجود له معنى حقيقيٌّ وهو وضع الجبهة على الأرض، ومعنى مجازيٌّ وهو التَّعظيم، وقد استعمل فعل يسجد هنا في معنييه المذكورين لا محالة، وقوله تعالى: ﴿وَيَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ ﴾(٢)، فبسط الأيدي حقيقة في مدِّها للضَّرب والسَّلب، وبسط الألسنة مجاز في عدم إمساكها عن القول البذيء، وقد استعمل هنا في كلا معنييه؛ ومثال استعمال المركَّب المشترك في معنييه، قوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾(٣)، فمركَّب: «**وَيْلٌ لَهُ**» يستعمل خبرا ويستعمل دعاء، وقد حمله

---

(١) «الحج/ 18».

(٢) «الممتحنة/ 2».

(٣) «المطففين/ 1».

المفسِّرون هنا على كلا المعنيين.

وعلى هذا القانون يكون طريق الجمع بين المعاني الَّتي يذكرها المفسِّرون، أو ترجيح بعضها على بعض، وقد كان المفسِّرون غافلين عن تأصيل هذا الأصل، فلذلك كان الَّذي يرجِّح معنى من المعاني الَّتي يحتملها لفظ آية من القرآن، يجعل غير ذلك المعنى ملغى، ونحن لا نتابعهم على ذلك، بل نرى المعاني المتعدِّدة الَّتي يحتملها اللَّفظ بدون خروج عن مهيع الكلام العربيِّ البليغ، معاني في تفسير الآية؛ **فنحن في تفسيرنا هذا إذا ذكرنا معنيين فصاعدا فذلك على هذا القانون، وإذا تركنا معنى ممَّا حمل بعض المفسِّرين عليه في آيات من القرآن، فليس تركنا إيَّاه دالًّا على إبطاله، ولكن قد يكون ذلك لترجُّح غيره، وقد يكون اكتفاء بذكره في تفاسير أخرى تجنُّبا للإطالة، فإنَّ التَّفاسير اليوم موجودة بين يدي أهل العلم، لا يعوزهم استقراؤها، ولا تمييز محاملها متى جروا على هذا القانون**[60].

---

(60) لا شكَّ في أنَّ الأستاذ لا يريد بمسلكه المبتكر، إيقاع من سيطالعون «تفسيره» في حرج، ولكنَّهم سيقعون فيه بالفعل، لأنَّ من يرى في كلامه معنى اقتصر هو عليه ولم يذكر غيره، ثمَّ حدَّثته نفسه بمعنى آخر يصحُّ أن يكون مرادا حدَّثته نفسه إثر ذلك أيضا بشيء آخر، وهو هل أنَّ إعراض الأستاذ عنه لبطلان إرادته، أو ضعفها، أو لذكره في إحدى «التَّفاسير» الأخر وهي كثيرة؛ فيعسر عليه التَّحرير، ويرتدُّ الطَّرف عنه وهو حسير، وأنَّنا لنتوجَّس خيفة من كلام المؤلِّف، فإنَّه يشعر مطالعي «تفسيره» المنتظر بالعزم على حرمانهم من النَّقل عن بعض ما حوته مكتبته من «التَّفاسير» التي لم تطبع، ولم توجد عند خواصِّ العلماء، وهي بين يديه وفي كتفه، وأنَّنا لنأمل أن يجود علينا في «تفسيره» بتلك الجواهر المكنونة في أصدافها، وأن لا يعتمد على اعتقاد امتلاء الأيدي بها، فإنَّه وهم حمله عليه القياس على نفسه. =

المقدِّمة العاشرة

في إعجاز القرآن

لم أر غرضا تناضلت له سهام الأفهام، ولا غاية تسابقت إليها جياد الهمم، فرجعت دونها حسرى، واقتنعت بما بلغته من صبابة نزرا؛ مثل الخوض في وجوه إعجاز القرآن، فإنَّه لم يزل شغل أهل البلاغة الشَّاغل، وموردها للمعلول والنَّاهل، ومغلى سبائها للنَّديم والواغل، ولقد سبق

= فالحقيقة أنَّ أهل العلم مفتقرون إلى الاطلاع على بعض «التَّفاسير» الَّتي تحويها تلك الخزانة الكبرى - صانها الله - بواسطة «تفسير» الأستاذ، لأنَّها إمَّا خاصَّة به حقيقة، وإمَّا خاصَّة به حكما، وقد كدح أحدهم في استعارة المرزوقي على «ديوان الحماسة»، حتَّى كلَّ ويئس، لهذا نرجو منه العدول عن هذا السَّبيل، وعن هذا الظَّن، ولنتمسَّك تلقاءه بقول أبي الطَّيِّب:

أُعِيذُهَا نَظَرَاتٍ مِنْكَ صَادِقَةً ... أَنْ تَحْسَبَ الشَّحْمَ فِيمَنْ شَحْمُهُ وَرَمُ

إذ لا فائدة في ظنِّ الغنى عن الفقر، والإيسار عند الإعسار، ثمَّ إنِّي لا أنسى الاعتذار عن الأستاذ في سلوكه المترقَّب، المبني على كره الإطالة فيما أطال فيه غيره، من سلف المفسِّرين وخلفهم، بأنَّه أراد التَّفرُّغ لذكر ما فتح الله به عليه مما أساءوا فهمه، وإنِّي أسأل الله تعالى أن يطيل عمري حتَّى أطالع «تفسير» الأستاذ:

وَإِنْ لَحِقَتْ بِنَا أَيْدِي المَنَايَا ... فَكَمْ مِنْ حَسْرَةٍ تَحْتَ التُّرَابِ

وفي ختام هذا التَّعليق، نرجو من الأستاذ متعلقين بأذياله، باكين ومسترحمين، أن لا تكون بدائعه من النَّوع الَّذي ذكره في «المقدِّمة الخامسة»، الَّذي أخرج به أمَّة الإجابة من وعيد «سورة المائدة» بلباقة لا تستغرب من جنابه، ولا تفقد عند بابه.

أنَّ أَلَف علم البلاغة مشتملا على نماذج من وجوه إعجازه، والتَّفرقة بين حقيقته ومجازه، إلَّا أنَّه باحث عن كلِّ خصائص الكلام العربيِّ البليغ، ليكون معيارا للنَّقد أو آلة للصُّنع، ثمَّ ليظهر من جرَّاء ذلك كيف تفوَّق القرآن على كلِّ كلام بليغ، بما توفَّر فيه من الخصائص الَّتي لا تجتمع في كلام آخر للبلغاء، حتَّى عجز السَّابقون واللَّاحقون منهم عن الإتيان بمثله.

قال أبو يعقوب السَّكَّاكيُّ في كتاب «المفتاح»: «واعلم أنِّي مهَّدت لك في هذا العلم قواعد، متى بنيت عليها أعجب كلَّ شاهد بناؤها، واعترف لك بكمال الحذق في البلاغة أبناؤها»، إلى أن قال: «ثمَّ إذا كنت ممَّن ملك الذَّوق، وتصفَّحت كلام ربِّ العزَّة، أطلعتك على ما يوردك موارد العزَّة، وكشفت عن وجه إعجازه القناع».اهـ.

فأمَّا أنا فأردت في هذه «المقدِّمة» أن ألمَّ بك أيُّها المتأمِّل، إلمامة ليست كخطرة طيف، ولا هي كإقامة المنتجع في المربع حتَّى يظلُّه الصَّيف، وإنَّما هي لمحة ترى منها كيف كان القرآن معجزا، وتتبصَّر منها نواحي إعجازه، وما أنا بمستقص دلائل الإعجاز في آحاد الآيات والسُّور، فذلك له مصنَّفاته، وكلُّ صغير وكبير مستطر؛ ثمَّ ترى منها بلاغة القرآن، ولطائف أدبه الَّتي هي فتح لفنون رائعة من أدب لغة العرب، حتَّى ترى كيف كان هذا القرآن فتح بصائر، وفتح عقول، وفتح ممالك، وفتح أدب غضٍّ، ارتقى به الأدب العربيُّ مرتقى لم يبلغه أدب أمَّة من قبل، وكنت أرى الباحثين ممَّن تقدَّمني يخلطون هذين الغرضين خلطا، وربَّما أهملوا معظم الفنِّ الثَّاني، وربَّما ألمُّوا به إلماما، وخلطوه بقسم الإعجاز، وهو الَّذي يحقُّ أن يكون البحث فيه من مقدِّمات علم التَّفسير، ولعلَّك تجد في هذه «المقدِّمة» أصولا ونكتا، أغفلها من تقدَّموا ممَّن تكلَّموا في إعجاز القرآن، مثل: الباقلَّانيِّ، والرُّمَّانيِّ، وعبد القاهر، والخطَّابيِّ، وعياض، والسَّكَّاكيِّ، فكوَّنوا منها

بالمرصاد، وافلوا عنها كما يفلى عن النَّار الرَّماد.

وإنَّ علاقة هذه «المقدِّمة» بالتَّفسير، هي أنَّ مفسِّر القرآن لا يعدُّ «تفسيره» لمعاني القرآن بالغا حدَّ الكمال في غرضه، ما لم يكن مشتملا على بيان دقائق من وجوه البلاغة في آيه المفسَّرة، بمقدار ما تسمو إليه الهمَّة من تطويل واختصار، فالمفسِّر بحاجة إلى بيان ما في آي القرآن من طرق الاستعمال العربيِّ، وخصائص بلاغته وما فاقت به آي القرآن في ذلك، حسبما أشرنا إليه في «المقدِّمة الثَّانية»، لئلَّا يكون المفسِّر حين يعرض عن ذلك بمنزلة المترجم لا بمنزلة المفسِّر.

فمن أعجب ما نراه خلوُّ معظم «التَّفاسير» عن الاهتمام بالوصول إلى هذا الغرض الأسمى إلَّا عيون «التَّفاسير»، فمن مقلٍّ مثل: «معاني القرآن» لأبي إسحاق الزَّجَّاج، و«المحرَّر الوجيز» للشَّيخ عبد الحقِّ بن عطيَّة الأندلسيِّ، ومن مكثر مثل: «الكشَّاف»؛ ولا يعذر في الخلوِّ عن ذلك إلَّا «التَّفاسير» الَّتي نحت ناحية خاصَّة من معاني القرآن، مثل: «أحكام القرآن»، على أنَّ بعض أهل الهمم العليَّة من أصحاب هذه «التَّفاسير» لم يهمل هذا العلق النَّفيس، كما يصف بعض العلماء كتاب «أحكام القرآن» لإسماعيل بن إسحاق بن حمَّاد المالكيِّ[61] البغداديِّ، وكما نراه في مواضع من «أحكام

---

(61) تؤخذ من كلام الأستاذ أمور لابدَّ لعابر السَّبيل من الالتفات إليها بلمحة، وإن كانت دون المحنة قصرا، عملا بقولهم: «**ما يدرك كلُّه لا يترك جلُّه**»:

أوَّلها: أنَّه سيشرق نور على إعجاز القرآن، فيتجلَّى كما يتجلَّى البدر ليلة أربعة عشر.

ثانيها: أنَّ محاسنه قسمان، قسم له دخل في الإعجاز، وقسم لا يدخل له فيه.

ثالثها: أنَّه لا يذكر ما له دخل، لأنَّه يأبى الخلط والمزج، فهو من متعلِّقات =

القرآن» لأبي بكر بن العربيِّ.

....

= علم العقائد، وإن ذكره الخالطون فليس عليهم تقايدهم، وجعلهم له قدوة.
رابعها: أنَّهم أساءوا في هذا الخلط، ولم يحسنوا قواعد التَّفريق.
وإنَّا تلقاء هذا لا يحسن عندي إلَّا أن أصارح الأستاذ بأنِّي وجدت نفسي بعد التَّأمُّل من منطوق هذه «**المقدِّمة**» ومفهومها، مثل ما كانت عليه قبلها، إن خيرا فمستقرٌّ، وإن شرًّا فمستمرٌّ، وبأنِّي لا أرى خيرا في هذا التَّقسيم، ولا مبنيٌّ عليه ولا جدوى فيه، فالقرآن معجز بمجموع محاسنه، من ألفاظ ومعان، وهيئات تركيبيَّة، وتأثيرات في النُّفوس ربَّانيَّة، تحصل عنه تلاوته أو استماعه، وبأنَّ من لم يقسِّموها إلى ما قسَّمها الأستاذ، رأوا أنَّ ذلك اعتناء بحفظ القشور مله من إغلاء اللُّباب وإعلائه، فإنَّ أفضل ما تتحلَّى به النُّفوس البارَّة، الكدح في حمل النَّاس على العمل به، لا الثَّرثرة بمدحه والإعراض عن العمل، حتَّى كادت الأمَّة أن تشبِّه من نزِّل في شأنهم قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأنعام/ 26]، وأن تختصَّ بوعيد التَّحذير في قوله جلَّ شأنه: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور/ 63]، أي أمر النَّبيِّ ﷺ.
وبعد؛ فإنَّ قول الأستاذ أنَّه سيبصِّر النَّاظر في لمحته حالة فتح القرآن للبصائر، والعقول، والممالك، وإيجاده أدبا غضًّا، ارتقى به الأدب العربيِّ جوَّزه سامعوه، ولم ينكر أحد منهم أنَّه في مقدرة الأستاذ؛ أمَّا العالمون به من قبل، فقد قال حالهم:

وَحَدَّثْتَنِي يَا سَعْدُ عَنْهُمْ فَرَدْتَنِي ... حَنِينًا فَزِدْنِي مِنْ حَدِيثِكَ يَا سَعْدُ

وأمَّا الجاهلون به - وقليل ما هم -، فهم إليه أشوق وأنشق، وأطلب وأطرب.
وأمَّا قول الأستاذ أنَّ الأدب العربيَّ بلغ بالقرآن بلغ درجة: «لم يبلغها أدب أمَّة من قبل»، فهو معلوم ضرورة، لأنَّ كلام الخالق فوق كلام المخلوقين، وما يستمد منه أقوى ممَّا يستمد من غيره؛ أمَّا الكشف عنه لما يطَّلعون على هذه «**المقدِّمة الخامسة**» كشفا تفصيليًّا، فهو مستحيل على من لم =

ثمَّ إنَّ العناية بما نحن بصدده من بيان وجوه إعجاز القرآن، إنَّما نبعت من مختزن أصل كبير من أصول الإسلام، وهو كونه المعجزة الكبرى للنَّبيِّ ﷺ، وكونه المعجزة الباقية، وهو المعجزة الَّتي تحدَّى بها الرَّسول معانديه تحدِّيا صريحا، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾(١)، ولقد تصدَّى للاستدلال على هذا أبو بكر الباقلَّانيُّ في كتاب له سمَّاه، أو سمِّي: «**إعجاز القرآن**» وأطال؛ وخلاصة

(١) «العنكبوت/ 50 - 51».

= يعرف جميع اللُّغات، ويطَّلع على جميع آدابها، فالوعد به عندئذ من اللَّغو المحمود تركه، ثمَّ إنَّ مقت الأستاذ لمن لم يتعرَّض لدقائق البلاغة، ووجوه الإعجاز من المفسِّرين، وتحقير صنيعهم، ونسبتهم لانحطاط الهمَّة، حملنا على الظَّنِّ بأنَّه سيأتي بما لم تستطعه الأوائل، فإذا هو ذاكر ما غالبه منصوص في كتب: عياض، والباقلَّانيُّ، والسُّيوطيُّ وغيرهم، وإذا مترجم القرآن ابن عباس مبعد عن المفسِّرين ذوي الهمم العليَّة، وداخل في التَّراجمة المحتقرين؛ وهنا نطلب من الرَّحمن أن لا يرفع هممنا حتَّى تجتاز دائرة الأمن، فتقع بمخالب الخسران.

ولنختم هذا التَّعليق ونقول: إنَّ بعض المفسِّرين كابن عباس، وذي الجلالين، وابن جزي، والقرطبيِّ، والجصَّاص، وابن العربيِّ، والخازن، والرَّازي، والألوسي وغيرهم ممَّن لم يتعرَّضوا لما يريد الأستاذ، أن يجعلوه نصب أعينهم، قد اقتصروا على بيان ما في قدرهم، مؤمِّلين أن يكمل ما فاتهم من يأتي بعدهم، ويكفيهم فخرا دنيويًّا، وأخرويًّا، توجُّه نفوسهم إلى خدمة كلام الله، وإن قصَّروا في نظر الأستاذ، وسمُّوا تراجمة فلا ضير، والمأمول أن يجازوا بالجزيل من الجليل، وخلوص النِّيَّة، والبناء على غير الدُّنيويَّات، ينفع العباد ويشرق المعاد.

القول فيه، أنَّ رسالة نبيِّنا ﷺ بنيت على معجزة القرآن، وإن كان قد أيِّد بعد ذلك بمعجزات كثيرة، إلَّا أنَّ تلك المعجزات قامت في أوقات وأحوال، ومع ناس خاصَّة، ونقل بعضها متواترا وبعضها نقل نقلا خاصًّا، فأمَّا القرآن فهو معجزة عامَّة، ولزوم الحجَّة به باق من أوَّل ورودها إلى يوم القيامة، وإن كان يعلم وجه إعجازه من عجز أهل العصر الأوَّل عن الإتيان بمثله، فيغني ذلك عن نظر مجدِّد، فكذلك عجز أهل كلِّ عصر من العصور التَّالية عن النَّظر في حال عجز أهل العصر الأوَّل.

ودليل ذلك متواتر من نصِّ القرآن في عدَّة آيات، تتحدَّى العرب بأن يأتوا بسورة مثله، وبعشر سور مثله ممَّا هو معلوم، ناهيك أنَّ القرآن نادى بأنَّه معجز لهم، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ... ﴾ الآية[1]، فإنَّه سهَّل وسجَّل: سهَّل عليهم أن يأتوا بمثل سورة من سوره، وسجَّل عليهم أنَّهم لا يفعلون ذلك أبدا، فكان كما سجَّل؛ فالتَّحدي متواتر وعجز المتحدِّين أيضا متواتر، بشهادة التَّاريخ إذ طالت مدَّتهم في الكفر ولم يقيموا الدَّليل على أنَّهم غير عاجزين، وما استطاعوا الإتيان بسورة مثله، ثمَّ عدلوا إلى المقاومة بالقوَّة.

قال الله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ... ﴾ الآية من «سورة البقرة»[2].

وقال: ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾،

---

(١) «البقرة/ 23 - 24».

(٢) «البقرة/ 23 - 24».

«سورة يونس»[1]، وقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾، «سورة هود»[2].

فعجز جميع المتحدِّين عن الإتيان بمثل القرآن، أمر متواتر بتواتر هذه الآيات بينهم، وسكوتهم عن المعارضة مع توفُّر دواعيهم عليها.

وقد اختلف العلماء في تعليل عجزهم عن ذلك، فذهبت طائفة قليلة إلى تعليله بأنَّ الله صرفهم عن معارضة القرآن، فسلبهم المقدرة أو سلبهم الدَّاعي، لتقوم الحجَّة عليهم بمرأى ومسمع من جميع العرب، ويعرف هذا القول بالصُّرفة كما في «**المواقف**» للعضد، و«**المقاصد**» للتَّفتزانيِّ، ولعلها - بفتح الصَّاد، وسكون الرَّاء -، وهي مرَّة من الصَّرف، وصيغ بصيغة المرَّة للإشارة إلى أنَّها صرف خاصٌّ، فصارت كالعلم بالغلبة، ولم ينسبوا هذا القول إلَّا إلى الأشعريِّ فيما حكاه أبو الفضل عياض في «**الشِّفاء**»، وإلى النَّظَّام، والشَّريف المرتضى، وأبي إسحاق الإسفرائينيِّ فيما حكاه عنهم عضد الدِّين في «**المواقف**»، وهو قول ابن حزم، صرَّح به في كتاب «**الفصل**» (3/ 7، 2/ 184)، وقد عزاه صاحب «**المقاصد**» في شرحه إلى كثير من المعتزلة.

وأمَّا الَّذي عليه جمهرة أهل العلم والتَّحقيق، واقتصر عليه أئمَّة الأشعريَّة، وإمام الحرمين، وعليه الجاحظ، وأهل العربيَّة - كما في «**المواقف**» -، فالتَّعليل لعجز المتحدِّين به بأنَّه بلوغ القرآن في درجات البلاغة، والفصاحة مبلغا، تعجز قدرة بلغاء العرب عن الإتيان بمثله، وهو الَّذي نعتمده، ونسير عليه في هذه «**المقدِّمة العاشرة**».

---

(١) «يونس/ 38».

(٢) «هود/ 23 - 24».

وقد بدا لي دليل قويٌّ على هذا، وهو بقاء الآيات الَّتي نسخ حكمها، وبقيت متلوَّة من القرآن، ومكتوبة في المصاحف، فإنَّها لمَّا نسخ حكمها لم يبق وجه لبقاء تلاوتها وكتبها في المصاحف، إلَّا ما في مقدار مجموعها من البلاغة، بحيث يلتئم منها مقدار ثلاث آيات متحدًّي بالإتيان بمثلها؛ مثال ذلك: آية الوصيَّة في «سورة العقود».

وإنَّما وقع التَّحدِّي بسورة، أي وإن كانت قصيرة، دون أن يتحدَّاهم بعدد من الآيات، لأنَّ من أفانين البلاغة ما مرجعه إلى مجموع نظم الكلام، وصوغه بسبب الغرض الَّذي سيق فيه من فواتح الكلام وخواتمه، وانتقال الأغراض، والرُّجوع إلى الغرض، وفنون الفصل، والإيجاز والإطناب، والاستطراد والاعتراض، وقد جعل شرف الدِّين الطِّيْبيُّ[1] هذا هو الوجه، لإيقاع التَّحدِّي بسورة دون أن يجعل بعدد من الآيات.

وإذ قد كان تفصيل وجوه الإعجاز لا يحصره المتأمِّل، كان علينا أن نضبط معاقدها الَّتي هي ملاكها، فنرى ملاك وجوه الإعجاز راجعا إلى ثلاث جهات:

الجهة الأولى: بلوغه الغاية القصوى، ممَّا يمكن أن يبلغه الكلام العربيِّ البليغ، من حصول كيفيَّات في نظمه مفيدة، معاني دقيقة، ونكتا من أغراض الخاصَّة من بلغاء العرب ممَّا لا يفيده أصل وضع اللُّغة، بحيث يكثر فيه ذلك كثرة لا يدانيها شيء من كلام البلغاء من شعرائهم وخطبائهم.

الجهة الثَّانية: ما أبدعه القرآن من أفانين التَّصرُّف في نظم الكلام، ممَّا لم يكن معهودا في أساليب العرب، ولكنَّه غير خارج عمَّا تسمح به اللُّغة.

---

(١) اسمه على الأصحِّ الحسين، وقيل: الحسن بن محمَّد الطِّيْبيُّ - بكسر الطَّاء وسكون الياء -، الشَّافعيُّ، المتوفَّى سنة (743هـ). (ط).

الجهة الثَّالثة: ما أودع فيه من المعاني الحكميَّة، والإشارات إلى الحقائق العقليَّة والعلميَّة، ممَّا لم تبلغ إليه عقول البشر في عصر نزول القرآن، وفي عصور بعده متفاوتة، وهذه الجهة أغفلها المتكلِّمون في إعجاز القرآن من علمائنا، مثل: أبي بكر الباقلَّانيِّ والقاضي عياض.

وقد عدَّ كثير من العلماء من وجوه إعجاز القرآن، ما يعدُّ جهة رابعة، هي: ما انطوى عليه من الأخبار عن المغيَّبات ممَّا دلَّ على أنَّه منزَّل من علَّام الغيوب، وقد يدخل في هذه الجهة ما عدَّه عياض في «**الشِّفاء**»، وجها رابعا من وجوه إعجاز القرآن، وهو ما أنبأ به من أخبار القرون السَّالفة، ممَّا كان لا يعلم منه القصَّة الواحدة إلَّا الفذَّ من أحبار أهل الكتاب، فهذا معجز للعرب الأمِّيِّين خاصَّة، وليس معجزا لأهل الكتاب؛ وخاصٌّ ثبوت إعجازه بأهل الإنصاف من النَّاظرين في نشأة الرَّسول ﷺ وأحواله، وليس معجزا للمكابرين، فقد قالوا: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾(١).

فأعجاز القرآن من الجهتين الأولى والثَّانية متوجِّه إلى العرب، إذ هو معجز لفصحائهم، وخطبائهم، وشعرائهم مباشرة، ومعجز لعامَّتهم بواسطة إدراكهم أنَّ عجز مقارعيه عن معارضته مع توفُّر الدَّواعي عليه، هو برهان ساطع على أنَّه تجاوز طاقة جميعهم، ثمَّ هو بذلك دليل على صدق المنزَّل عليه لدى بقية البشر، الَّذين بلغ إليهم صدى عجز العرب بلوغا لا يستطاع إنكاره لمعاصريه بتواتر الأخبار، ولمن جاء بعدهم بشواهد التَّاريخ؛ فإعجازه للعرب الحاضرين دليل تفصيليٌّ، وإعجازه لغيرهم دليل إجماليٌّ.

ثمَّ قد يشارك خاصَّة العرب في إدراك إعجازه كلُّ من تعلَّم لغتهم، ومارس بليغ كلامهم، وآدابهم من أئمَّة البلاغة العربيَّة في مختلف العصور،

---

(١) «النحل/ **103**».

وهذا معنى قول السَّكَّاكيُّ في «**المفتاح**» مخاطبا للنَّاظر في كتابه: «متوسِّلا بذلك - أي بمعرفة الخصائص البلاغيَّة الَّتي هو بصدد الكلام عليها -، إلى أن تتأنَّق في وجه الإعجاز في التَّنزيل، منتقلا ممَّا أجمله عجز المتحدِّين به عندك إلى التَّفصيل».

والقرآن معجز من الجهة الثَّالثة للبشر قاطبة، إعجازا مستمرًّا على ممرِّ العصور، وهذا من جملة ما شمله قول أئمَّة الدِّين: «إنَّ القرآن هو المعجزة المستمرَّة على تعاقب السِّنين، لأنَّه قد يدرك إعجازه العقلاء من غير الأمَّة العربيَّة، بواسطة ترجمة معانيه التَّشريعيَّة، والحكميَّة، والعلميَّة، والأخلاقيَّة، وهو دليل تفصيليٌّ لأهل تلك المعاني، وإجماليٌّ لمن تبلغه شهادتهم بذلك».

وهو من الجهة الرَّابعة - عند الَّذين اعتبروها زائدة على الجهات الثَّلاث - معجز لأهل عصر نزوله، إعجازا تفصيليًّا، ومعجز لمن يجيء بعدهم ممَّن يبلغه ذلك بسبب تواتر نقل القرآن، وتعيُّن صرف الآيات المشتملة على هذا الإخبار إلى ما أريد منها.

هذا ملاك الإعجاز بحسب ما انتهى إليه استقراؤنا إجمالا، ولنأخذ في شيء من تفصيل ذلك وتمثيله(62).

---

(62) لا يسعنا هنا إلَّا شكر الأستاذ، إذ ذهب مذهب المفسِّرين، وسلك سلوكهم في بحث الإعجاز، بعدما انتقده بأنَّهم أدخلوا في التَّفسير بحث ما يجب أن يناط بعلم العقائد، لأنَّه أعلق بها منه بعلم التَّفسير؛ فهو رجوع عمليٌّ، وهو أبلغ من القولي وأجدى منه، لكن هذا لا يمنعنا من عتابه على التَّقصير في التَّوسُّع بالكلام على المحاسن القرآنيَّة، صاحبة الأولويَّة بالذِّكر في علم التَّفسير، وذكر الفروق بينها وبين ما وقع به التَّحدِّي بالحدِّ الجامع المانع، أو الحزر على الأقل، ولعلَّ السِّرَّ في التَّرك أنَّ جلُّها في علم البديع، وهو =

فأمَّا الجهة الأولى: فمرجعها إلى ما يسمَّى بالطَّرف الأعلى من البلاغة والفصاحة، وهو المصطلح على تسميته حدَّ الإعجاز، فلقد كان منتهى التَّنافس عند العرب بمقدار التَّفوُّق في البلاغة والفصاحة، وقد وصف أئمَّة البلاغة والأدب هذين الأمرين بما دوِّن له علما المعاني والبيان، وتصدَّوا في خلال ذلك للموازنة بين ما ورد في القرآن من ضروب البلاغة، وبين أبلغ ما حفظ عن العرب من ذلك، ممَّا عدَّ في أقصى درجاتها؛ وقد تصدَّى أمثال أبي بكر الباقلَّانيِّ، وأبي هلال العسكريِّ، وعبدالقاهر، والسَّكَّاكيِّ، وابن الأثير، إلى الموازنة بين ما ورد في القرآن، وبين ما بلغ في بليغ كلام العرب من بعض فنون البلاغة بما فيه مقنع للمتأمِّل، ومثل للمتمثِّل، وليس من حظِّ الواصف إعجاز القرآن وصفا جماليًّا، كصنعنا ههنا، أن يصف هذه الجهة وصفا مفصَّلا لكثرة أفانينها، فحسبنا أن نحيل في تحصيل كلِّياتها وقواعدها على الكتب المجعولة لذلك، مثل: «**دلائل الإعجاز**»، و«**أسرار البلاغة**»، والقسم الثَّالث فما بعده من «**المفتاح**» ونحو ذلك، وأن نحيل في تفاصيلها الواصفة لإعجاز آي القرآن على «**التَّفاسير**» المؤلَّفة في ذلك، وعمدتها كتاب «**الكشَّاف**» للعلَّامة الزَّمخشريِّ، وما سنستنبطه ونبتكره في تفسيرنا هذا إن شاء الله، غير أنِّي ذاكر هنا أصولا لنواحي إعجازه من هذه الجهة، وبخاصَّة ما لم يذكره الأئمَّة أو أجملوا في ذكره.

وحسبنا هنا الدَّليل الإجماليُّ، وهو أنَّ الله تعالى تحدَّى بلغاءهم أن

= معروف ممَّن تأهَّلوا لمطالعة التَّفسير، فأحالهم عليه بإشارة ربَّما كانت أرقُّ من النَّسيم، وأعذب من التَّسنيم، يعثر فيها كثفاء الطَّبع وهم لا يشعرون.
وفي خلاصة ذكره القاضيان: عياض والباقلَّانيُّ في كتابيهما: «**الشِّفاء**»، و«**الإعجاز**» كفاية، لعلَّها تواردت عليها الخواطر، فوسعها استقراؤه.

يأتوا بسورة من مثله، فلم يتعرَّض واحد إلى معارضته، اعترافا بالحقِّ وربئا بأنفسهم عن التَّعريض بالنَّفس إلى الافتضاح، مع أنَّهم أهل القدرة في أفانين الكلام نظما ونثرا، وترغيبا وزجرا، **قد خصُّوا من بين الأمم بقوة الذِّهن، وشدَّة الحافظة، وفصاحة اللِّسان، وتبيان المعاني، فلا يستصعب عليهم سابق من المعاني، ولا يجمح بهم عسير من المقامات**(63).

قال عياض في «**الشِّفاء**»: «فلم يزل يقرِّعهم النَّبيُّ ﷺ أشدَّ التَّقريع، ويوبِّخهم غاية التَّوبيخ، ويسفِّه أحلامهم، ويحطُّ أعلامهم، وهم في كلِّ هذا ناكصون عن معارضته، محجمون عن مماثلته، يخادعون أنفسهم بالتَّكذيب والإغراء بالافتراء، وقولهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ﴾[1]، و﴿سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾[2]،

---

(1) «المدثر/ 24».
(2) «القمر/ 2».

---

(63) تخصيصهم بهاتين، وادِّعاء أنَّهما لا يقويان في غيرهما من الأمم قوَّتهما فيهم، لا يقبل إلَّا بتوقيف من معصوم، وأمَّا غيره فلا، لأنَّ استقصاء جميع الأمم والموازنة بينهم، والجزم بأنَّ الله لم يمنحهم ما منح العرب، متعذِّر لسببين:
أحدهما: قصر الأعمار عن أن تسع الاطِّلاع على جميع مواهب من في الأرض وتقويمها.
ثانيهما: أنَّ النُّبوغ المدهش ظاهر في كثير من الأمم الَّذين ليسوا بعرب.
وهذا الاعتراض نوجِّهه على الأستاذ أشدُّ منه على غيره، لأنَّه ممَّن ارتفعت هممهم العليَّة، لتنوير الفكر الجديد، وهو لا يقبل مثل هذا؛ وربَّما كنت من أنصاره فيه مع أنِّي من صميم العرب، ولست شعوبيًّا، ولكنِّي أخشى إذا استمررنا في تيهنا وإعجابنا، وإطلاق العنان لألستنا، أن يصدق علينا قول أبي الطَّيِّب:

وَعِـلَاجُ الـعُـقُـولِ أَعْـسَـرُ بُـرْءًا ... حِـينَ تَـعْـتَـلُّ مِـنَ عِـلَاجِ الـجُـسُـومِ

و﴿إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[١]، و﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[٢]»؛ وقد قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾[٣]، فما فعلوا ولا قدروا، ومن تعاطى ذلك من سخفائهم كمسيلمة كشف عواره لجميعهم.

ولمَّا سمع الوليد بن المغيرة قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ الآية[٤]، قال: «والله إنَّ له لحلاوة، وإنَّ عليه لطلاوة، وإنَّ أسفله لمغدق، وإنَّ أعلاه لمثمر، وما هو بكلام بشر».

وذكر أبو عبيدة: «أنَّ أعرابيًّا سمع رجلا يقرأ: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[٥]، فسجد وقال: «سجدت لفصاحته»»، وكان موضع التَّأثير في هذه الجملة هو كلمة: ﴿ٱصْدَعْ﴾، في إبانتها عن الدَّعوة والجهر بها والشَّجاعة فيها، وكلمة: ﴿بِمَا تُؤْمَرُ﴾، في إيجازها وجمعها؛ وسمع آخر رجلا يقرأ: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾[٦]، فقال: «أشهد أنَّ مخلوقا لا يقدر على مثل هذا الكلام».

وكون النَّبيِّ ﷺ تحدَّى به، وأنَّ العرب عجزوا عن معارضته ممَّا علم بالضَّرورة إجمالا، وتصدَّى أهل علم البلاغة لتفصيله، قال السَّكَّاكيُّ في «**المفتاح**»: «واعلم أنَّ شأن الإعجاز عجيب، يدرك ولا يمكن وصفه، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها، أو كالملاحة؛ ومدرك الإعجاز عندي هو الذَّوق ليس إلَّا، وطريق اكتساب الذَّوق طول خدمة هذين العلمين: المعاني والبيان، نعم للبلاغة وجوه متلثِّمة ربَّما تيسَّرت إماطة اللِّثام عنها لتجلى عليك، أمَّا نفس وجه الإعجاز فلا».اهـ.

---

(١) «الفرقان/ 4».
(٢) «الأنعام/ 25».
(٣) «الأنعام/ 25».
(٤) «النحل/ 90».
(٥) «الحجر/ 94».
(٦) «يوسف/ 80».

قال التَّفتازانيُّ: «يعني: أنَّ كل ما ندركه بعقولنا، ففي غالب الأمر نتمكن من التَّعبير عنه، والإعجاز ليس كذلك، لأنَّا نعلم قطعا من كلام الله أنَّه بحيث لا تمكن للبشر معارضته، والإتيان بمثله، ولا يماثله شيء من كلام فصحاء العرب، مع أنَّ كلماته كلمات كلامهم، وكذا هيئات تراكيبه، كما أنَّا نجد كلاما نعلم قطعا أنَّه مستقيم الوزن دون آخر، وكما أنَّا ندرك من أحد كون كلِّ عضو منه كما ينبغي، وآخر كذلك أو دون ذلك، لكنَّ فيه شيء نسمِّيه الملاحة، ولا نعرف أنَّه ما هو، وليس مدرك الإعجاز عند المصنِّف سوى الذَّوق، وهو قوَّة إدراكيَّة لها اختصاص بإدراك لطائف الكلام، ووجوه محاسنه الخفيَّة، فإن كان حاصلا بالفطرة فذاك، وإن أريد اكتسابه فلا طريق إليه سوى الاعتناء بعلمي المعاني والبيان، وطول ممارستهما والاشتغال بهما، وإن جمع بين الذَّوق الفطريِّ وطول خدمة العلمين فلا غاية وراءه، فوجه الإعجاز أمر من جنس البلاغة والفصاحة، لا كما ذهب إليه النَّظَّام وجمع من المعتزلة: أنَّ إعجازه بالصِّرفة، بمعنى أنَّ الله صرف العرب عن معارضته، وسلب قدرتهم عليها، ولا كما ذهب إليه جماعة من أنَّ إعجازه بمخالفة أسلوبه لأساليب كلامهم من الأشعار والخطب والرَّسائل، لا سيما في المقاطع، مثل: يؤمنون، وينفقون، ويعلمون - قال السَّيِّد لا سيما في مطالع السُّور ومقاطع الآي -، أو بسلامته من التَّناقض - قال السَّيِّد مع طوله جدًّا -، أو باشتماله على الإخبار بالمغيَّبات والكلُّ فاسد».اهـ.

وقال السَّيِّد الجرجانيُّ: «فهذه أقوال خمسة في وجه الإعجاز لا سادس لها».

وقال السَّيِّد: «أراد المصنِّف أنَّ الإعجاز نفسه، وإن لم يمكن وصفه وكشفه، بحيث يدرك به، لكنَّ الأمور المؤدِّية إلى كون الكلام معجزا أعني وجوه البلاغة، قد تحتجب، فربَّما تيسَّر كشفها ليتقوَّى بذلك ذوق البليغ على مشاهدة الإعجاز».

يريد السَّيِّد بهذا الكلام، إبطال التَّدافع بين قول صاحب «المفتاح»: «يدرك ولا يمكن وصفه»، إذ نفى الإمكان، وبين قوله: «نعم للبلاغة وجوه متلثِّمة ربَّما تيسرت إماطة اللِّثام عنها»، فاثبت تيسُّر وصف وجوه الإعجاز، بأنَّ الإعجاز نفسه لا يمكن كشف القناع عنه، وأمَّا وجوه البلاغة فيمكن كشف القناع عنها.

واعلم أنَّه لا شكَّ في أنَّ خصوصيَّات الكلام البليغ، ودقائقه، مراده الله تعالى، في كون القرآن معجزا، وملحوظة للمتحدِّين به على مقدار ما يبلغ إليه بيان المبين.

وإنَّ إشارات كثيرة في القرآن تلفت الأذهان لذلك، ويحضرني الآن من ذلك أمور:

أحدها: ما رواه مسلم والأربعة، عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: «**قَالَ اللهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ** - أي سورة الفاتحة - **بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ:** ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، **قَالَ اللهُ تَعَالَى: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ:** ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، **قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ:** ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، **قَالَ: مَجَّدَنِي عَبْدِي - وَقَالَ مَرَّةً: فَوَّضَ إِلَيَّ عَبْدِي - فَإِذَا قَالَ:** ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، **قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ:** ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ **[الفاتحة/ 6 - 7] قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ**»[1].

ففي هذا الحديث تنبيه على ما في نظم «فاتحة الكتاب» من خصوصيَّة التَّقسيم، إذ قسَّم الفاتحة ثلاثة أقسام، وحسن التَّقسيم من المحسِّنات

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (395)، وأبو داود في «السنن» (821)، والترمذي في «السنن» (2953)، والنسائي في «السنن» (909)، وابن ماجة في «السنن» (3784) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

البديعيَّة، مع ما تضمَّنه ذلك التَّقسيم من محسن التَّخلُّص في قوله: «**فَإِذَا قَالَ**: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، **قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي**»، إذ كان ذلك مزيجا من القسمين الَّذي قبله والذي بعده.

وفي القرآن مراعاة التَّجنيس في غير ما آية، والتَّجنيس من المحسِّنات، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْئَوْنَ عَنْهُ﴾(١).

وفيه التَّنبيه على محسِّن المطابقة، كقوله: ﴿فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾(٢).

والتَّنبيه على ما فيه من تمثيل، كقوله تعالى: ﴿[وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا](٣) لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾(٤)، وقوله: ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾(٥).

ولذا فنحن نحاول تفصيل شيء ممَّا أحاط به علمنا من وجوه الإعجاز: نرى من أفانين الكلام الالتفات، وهو نقل الكلام من أحد طرق التَّكلُّم، أو الخطاب، أو الغيبة إلى طريق آخر منها؛ وهو بمجرَّده معدود من الفصاحة، وسمَّاه ابن جنِّي: «شجاعة العربيَّة»، لأنَّ ذلك التَّغيير يجدِّد نشاط السَّامع، فإذا انضمَّ إليه اعتبار لطيف يناسب الانتقال إلى ما انتقل إليه، صار من أفانين البلاغة، وكان معدودا عند بلغاء العرب من النَّفائس، وقد جاء منه في القرآن ما لا يحصى كثرة مع دقَّة المناسبة في الانتقال.

وكان للتَّشبيه والاستعارة عند القوم، المكان القصيُّ، والقدر العليُّ

---

(١) «الأنعام/ 26».

(٢) «الحج/ 4».

(٣) في «الأصل المطبوع»: «﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾»، والمثبت من عندنا.

(٤) «العنكبوت/ 43».

(٥) «إبراهيم/ 25».

في باب البلاغة، وبه فاق امرؤ القيس ونبهت سمعته، وقد جاء في القرآن من التَّشبيه والاستعارة ما أعجز العرب كقوله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[١]، وقوله: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾[٢]، وقوله: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾[٤]، وقوله: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾[٥]، إلى غير ذلك من وجوه البديع.

ورأيت من محاسن التَّشبيه عندهم كمال الشَّبه، ورأيت وسيلة ذلك الاحتراس، وأحسنه ما وقع في القرآن كقوله تعالى: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ﴾[٦]، احتراس عن كراهة الطَّعام: ﴿وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى﴾[٧]، احتراس عن أن تتخلَّله أقذاء من بقايا نحله.

وانظر التَّمثيليَّة في قوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ الآية[٨]، ففيه إتمام جهات كمال تحسين التَّشبيه، لإظهار أنَّ الحسرة على تلفها أشدُّ، وكذا قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾[٩] إلى قوله: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾[١٠]، فقد ذكر من الصِّفات والأحوال، ما فيه مزيد وضوح المقصود من شدَّة الضِّياء، وما فيه تحسين

---

(١) «مريم/ 4».
(٢) «الإسراء/ 24».
(٣) «يس/ 37».
(٤) «هود/ 44».
(٥) «البقرة/ 138».
(٦) «محمد/ 15».
(٧) «محمد/ 15».
(٨) «البقرة/ 266».
(٩) «النور/ 35».
(١٠) «النور/ 35».

المشبَّه، وتزيينه بتحسين شبهه، وأين من الآيتين قول كعب(١):

شُجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءِ مَحْنِيَةٍ   صَافٍ بِأَبْطَحَ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولُ

تَنْفِي الرِّيَاحُ الْقَذَى عَنْهُ وَأَفْرَطَهُ   مِنْ صَوْبِ سَارِيَةٍ بِيضٌ يَعَالِيلُ

إنَّ نظم القرآن مبنيٌّ على وفرة الإفادة، وتعدُّد الدَّلالة، فجمل القرآن لها دلالتها الوضعيَّة التَّركيبيَّة الَّتي يشاركها فيها الكلام العربيُّ كلُّه، ولها دلالتها البلاغيَّة الَّتي يشاركها في مجملها كلام البلغاء، ولا يصل شيء من كلامهم إلى مبلغ بلاغتها.

ولها دلالتها المطويَّة، وهي دلالة ما يذكر على ما يقدَّر اعتمادا على القرينة، وهذه الدَّلالة قليلة في كلام البلغاء، وكثرت في القرآن مثل: تقدير القول، وتقدير الموصوف، وتقدير الصِّفة.

ولها دلالة مواقع جمله بحسب ما قبلها وما بعدها، ككون الجملة في موقع العلَّة لكلام قبلها، أو في موقع الاستدراك، أو في موقع جواب سؤال، أو في موقع تعريض أو نحوه، وهذه الدَّلالة لا تتأتَّى في كلام العرب لقصر أغراضه في قصائدهم، وخطبهم بخلاف القرآن، فإنَّه لمَّا كان من قبيل التَّذكير والتِّلاوة، سمحت أغراضه بالإطالة، وبتلك الإطالة تأتَّى تعدُّد مواقع الجمل والأغراض.

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾(٢)، بعد قوله: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾(٣)، فإنَّ قوله: ﴿ وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾، إلى آخره مفيد

---

(١) انظر «ديوان كعب بن زهير» (61) طبع: دار الكتب العلمية.

(٢) «الجاثية/ 22».

(٣) «الجاثية/ 21».

بتراكيبه فوائد من التَّعليم والتَّذكير، وهو لوقوعه عقب قوله: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾، واقع موقع الدَّليل على أنَّه لا يستوي من عمل السَّيِّئات مع من عمل الصَّالحات في نعيم الآخرة.

وإنَّ للتَّقديم والتَّأخير في وضع الجمل وأجزائها في القرآن دقائق عجيبة، كثيرة لا يحاط بها، وسننبِّه على ما يلوح منها في مواضعه إن شاء الله، وإليك مثلا من ذلك يكون لك عونا على استجلاء أمثاله؛ قال تعالى: ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴿٢١﴾ لِّلطَّـٰغِينَ مَـَٔابًا ﴿٢٢﴾ ﴾[1]، إلى قوله: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَـٰبًا ﴿٣٢﴾ ﴾[2]، إلى قوله: ﴿ وَكَأْسًا دِهَاقًا ﴿٣٤﴾ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّ ٰبًا ﴿٣٥﴾ ﴾[3]، فكان للابتداء بذكر جهنَّم ما يفسِّر المفاز في قوله: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴾، أنَّه الجنَّة لأنَّ الجنَّة مكان فوز، ثمَّ كان قوله: ﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّ ٰبًا ﴾، ما يحتمل لضمير فيها من قوله: ﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا ﴾، أن يعود إلى: ﴿ وَكَأْسًا دِهَاقًا ﴾، وتكون «في» للظَّرفية المجازيَّة، أي الملابسة أو السببيَّة، أي: لا يسمعون في ملابسة شرب الكأس، ما يعتري شاربيها في الدُّنيا من اللَّغو واللُّجاج، وأن يعود إلى: ﴿ مَفَازًا ﴾ بتأويله باسم مؤنث، وهو الجنَّة وتكون «في» للظَّرفيَّة الحقيقيَّة، أي لا يسمعون في الجنَّة كلاما لا فائدة فيه، ولا كلاما مؤذيا؛ وهذه المعاني لا يتأتَّى جميعها إلَّا بجمل كثيرة، لو لم يقدِّم ذكر جهنَّم ولم يعقِّب بكلمة: ﴿ مَفَازًا ﴾، ولم يؤخِّر: ﴿ وَكَأْسًا دِهَاقًا ﴾، ولم يعقِّب بجملة: ﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا ﴾ إلخ.

وممَّا يجب التَّنبيه له، أنَّ مراعاة المقام في أن ينظم الكلام على خصوصيَّات بلاغيَّة، هي مراعاة من مقوِّمات بلاغة الكلام، وخاصَّة في إعجاز

---

(١) «النبأ/ 21 - 22».
(٢) «النبأ/ 31 - 32».
(٣) «النبأ/ 34 - 35».

القرآن، فقد تشتمل آية من القرآن على خصوصيَّات تتساءل نفس المفسِّر عن دواعيها، وما يقتضيها، فيتصدَّى لتطلُّب مقتضيات لها، ربَّما جاء بها متكلِّفة أو مغصوبة، ذلك لأنَّه لم يلتفت إلَّا إلى مواقع ألفاظ الآية، في حال أنَّ مقتضياتها في الواقع منوطة بالمقامات الَّتي نزلت فيها الآية، مثال ذلك قوله تعالى في «**سورة المجادلة**»: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱلشَّيۡطَٰنِ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾[(١)]، ثمَّ قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾[(٢)].

فقد يخفى مقتضى اجتلاب حرف التَّنبيه في افتتاح كلتا الجملتين، فيأوي المفسِّر إلى تطلُّب مقتضه، ويأتي بمقتضيات عامَّة مثل أن يقول: التَّنبيه للاهتمام بالخبر، ولكن إذا قدَّرنا أنَّ الآيتين نزلتا بمسمع من المنافقين والمؤمنين جميعا، علمنا أنَّ اختلاف حرف التَّنبيه في الأولى لمراعاة إيقاظ فريقي المنافقين والمؤمنين جميعا، فالأوَّلون لأنَّهم يتظاهرون بأنَّهم ليسوا من حزب الشَّيطان في نظر المؤمنين - إذ هم يتظاهرون بالإسلام -، فكأنَّ الله يقول: قد عرفنا دخائلكم؛ وثاني الفريقين - وهم المؤمنون - نبِّهوا لأنَّهم غافلون عن دخائل الآخرين، فكأنَّه يقول لهم: تيقَّظوا، فإنَّ الَّذين يتولَّون أعداءكم هم أيضا عدوٌّ لكم، لأنَّهم حزب الشَّيطان، والشَّيطان عدوُّ الله، وعدوُّ الله عدوٌّ لكم.

واجتلاب حرف التَّنبيه في الآية الثَّانية لتنبيه المنافقين إلى فضيلة المسلمين، لعلَّهم يرغبون فيها، فيرعوون عن النِّفاق، وتنبيه المسلمين إلى أنَّ حولهم فريقا ليسوا من حزب الله، فليسوا بمفلحين، ليتوسَّموا أحوالهم حقَّ التَّوسُّم فيحذِّروهم.

ومرجع هذا الصِّنف من الإعجاز، إلى ما يسمَّى في عرف علماء البلاغة

---

(١) «المجادلة/ 19».

(٢) «المجادلة/ 22».

بـ: «النُّكت البلاغيَّة»، فإنَّ بلغاءهم كان تنافسهم في وفرة إيداع الكلام من هذه النُّكت، وبذلك تفاضل بلغاؤهم، فلمَّا سمعوا القرآن، انثالت على كلِّ من سمعه من بلغائهم من النُّكت الَّتي تفطَّن لها، ما لم يجد من قدرته قبلا بمثله؛ وأحسب أنَّ كلَّ بليغ منهم قد فكَّر في الاستعانة بزملائه من أهل اللِّسان، فعلم ألَّا مبلغ بهم إلى التَّظاهر على الإتيان بمثل القرآن فيما عهده كلُّ واحد من ذوق زميله، هذا كلُّه بحسب ما بلغت إليه قريحة كلِّ واحد ممَّن سمع القرآن منهم، من التَّفطُّن إلى نكت القرآن وخصائصه.

ووراء ذلك نكت لا يتفطَّن إليها كلُّ واحد، وأحسب أنَّهم تآمروا وتدارسوا بينهم في نواديهم، أمر تحدِّي الرَّسول إيَّاهم بمعارضة القرآن، وتواصفوا ما اشتملت عليه بعض آياته العالقة بحوافظهم وأسماعهم من النُّكت، والخصائص، وأوقف بعضهم بعضهم على ما لاح له من تلك الخصائص، وفكَّروا، وقدَّروا، وتدبَّروا، فعلموا أنَّهم عاجزون عن الإتيان بمثلها إن انفردوا أو اجتمعوا، ولذلك سجَّل القرآن عليهم عجزهم في الحالتين فقال تارة: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾(١)، وقال لهم مرَّة: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾(٢)، فحالة اجتماعهم وتظاهرهم، لم تكن مغفولا عنها، بينهم ضرورة أنَّهم متَّحدون بها.

وهذه النَّاحية من هذه الجهة من الإعجاز، هي أقوى نواحي إعجاز القرآن، وهي الَّتي يتحقَّق بها إعجاز أقصر سورة منه.

وفي هذه الجهة ناحية أخرى، وهي ناحية فصاحة اللَّفظ، وانسجام النَّظم، وذلك بسلامة الكلام في أجزائه ومجموعه، ممَّا يجرُّ الثِّقل إلى لسان النَّاطق به، ولغة العرب لغة فصيحة، وأهلها مشهورون بفصاحة الألسن؛ قال

---

(١) «البقرة/ 23».

(٢) «الإسراء/ 88».

فخر الدِّين الرَّازي في «**مفاتيح الغيب**»: «إنَّ المحاسن اللَّفظيَّة غير مهجورة في الكلام الحكمي، والكلام له جسم وهو اللَّفظ، وله روح وهو المعنى، وكما أنَّ الإنسان الَّذي نوَّر روحه بالمعرفة، ينبغي أن ينوِّر جسمه بالنَّظافة، كذلك الكلام، وربَّ كلمة حكيمة لا تؤثِّر في النُّفوس لركاكة لفظها».

وكان ممَّا يعرض لشعرائهم وخطبائهم، ألفاظ ولهجات لها بعض الثِّقل على اللِّسان، فأمَّا ما يعرض للألفاظ فهو ما يسمَّى في علم الفصاحة بـ: «تنافر حروف الكلمة»، أو «تنافر حروف الكلمات عند اجتماعها»، مثل: «مستشزرات»، و«الكنهبل»، في معلَّقة امريء القيس، و«سفنجة»، و«الخفيدد» في معلَّقة طرفة، وقول القائل: «وليس قرب قبر حرب قبر».

وقد سلم القرآن من هذا كلِّه مع تفنُّنه في مختلف الأغراض، وما تقتضيه من تكاثر الألفاظ، وبعض العلماء أورد قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ﴾[1]، وقوله: ﴿وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾[2]، وتصدَّى للجواب، والصَّواب أنَّ ذلك غير وارد، كما قاله المحقِّقون لعدم بلوغه حدَّ الثِّقل، ولأنَّ حسن دلالة اللَّفظ على المعنى، بحيث لا يخلفه فيها غيره مقدَّم على مراعاة خفَّة لفظه.

فقد اتَّفق أئمَّة الأدب على أنَّ وقوع اللَّفظ المتنافر في أثناء الكلام الفصيح، لا يزيل عنه وصف الفصاحة، فإنَّ العرب لم يعيبوا معلَّقة امرئ القيس ولا معلَّقة طرفة؛ قال أبو العبَّاس المبرَّد: «وقد يضطرُّ الشَّاعر المفلق، والخطيب المصقع، والكاتب البليغ، فيقع في كلام أحدهم المعنى المستغلق، واللَّفظ المستكره، فإذا انعطفت عليه جنبتا الكلام غطَّتا على عواره، وسترتا من شينه».

وأمَّا ما يعرض للهجات العرب، فذلك شيء تفاوتت في مضماره جياد

---

(١) «يس/ **60**».

(٢) «هود/ **48**».

ألسنتهم، وكان المجلى فيها لسان قريش، ومن حولها من القبائل المذكورة في **«المقدِّمة السَّادسة»**، وهو ممَّا فسِّر به حديث: **«أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»**(١)، ولذلك جاء القرآن بأحسن اللَّهجات وأخفِّها، وتجنُّب المكروه من اللَّهجات، وهذا من أسباب تيسير تلقِّي الأسماع له ورسوخه فيها، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾(٢)(64).

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (1/ 24)، والبخاري في «صحيحه» (4992) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) «يس/ 60».

---

(64) ظننت أوَّلا ختم المقدِّمات بهذه الآية، ثمَّ قلت في نفسي: لعلَّه سقط منها شيء في المطبعة أوضاع، لأنَّه بقي على الأستاذ الوفاء بما وعد به في (صفحة 73)، حيث قال: «**فأردت أن ألمَّ بكم إلمامة**» إلى آخر ما قال؛ ولأنَّه جرت العادة في التَّآليف أن تختم بالصَّلاة والسَّلام، والحمد لخالق الأنام، ثمَّ قلت: لعلَّه سها، فاقتصر وأراد أن يحجَّ فاعتمر، وبينما أنا مفكِّر أقلِّب الأوراق، فإذا بصري واقع على هذه العبارة: «بقية «**المقدِّمة العاشرة**» تأتي في صفحات موالية»، فقلت لمن حولي: الآن تحقَّق النَّقص، فهل يقع الوفاء الَّذي هو من أخصِّ شيم الأستاذ، وأبرزها وأشهرها، أو تحول دونه الغفلة، وعدم التَّذكير، فصاح بي مستمع شبه متجسِّس قائلا: «ما هذه المماكسة، فهل يجب على الأستاذ أن يؤلِّف لتستفيدوا؟»، فقلت: «لم أقل هذا، وإنَّما شككت في إنجاز الوعد»، فقال: «ما أحراك بأن لا تتجاوز منزلة من تلطَّف في إنجازه، قائلا لمن وعده:

وَإِنِّي جَدِيرٌ إِنْ بَلَغَتْ بِكَ المُنَى وَأَنْتَ بِمَا أَمِلْتَ مِنْكَ جَدِيرُ
فَإِنْ تَوَلَّنِي مِنْكَ الجَمِيلُ فَأَهْلُهُ وَإِلَّا فَإِنِّي عَاذِرٌ وَشَكُورُ

فقلت: «يا أخي، إنَّ قائلهما مادِّي وكفَّ النَّفس عن النَّهمة المادِّيَّة مرغب فيه، أمَّا النَّهمة العلميَّة فمحمودة»، فقال: «فقد استفدت من «**المقدِّمات**» ما يساوي ثمنها مائة مرة»، فقلت: «بل أكثر، لأنَّها أهديت إليَّ، وسأنزل على =

وممَّا أعدَّه في هذه النَّاحية صراحة، كلماته باستعمال أقرب الكلمات

....

= رغبتك، وآمل أن ينتهي انتظاري بقول الحريري:

أَنْجَزَ حُرٌّ مَا وَعَدَ ... وَسَحَّ خَالٌ إِذْ رَعَدَ

لا بقول آخر:

أَمَانِيَّ مِنْ لَيْلَى حِسَانًا كَأَنَّمَا ... سَقَتْنِي بِهَا لَيْلَى عَلَى ظَمَأٍ بَرْدَا

مُنَى إِنْ تَكُنْ حَقًّا أَحْسَنُ المُنَى ... وَإِلَّا فَقَدْ عِشْنَا زَمَنًا رَغْدَا

كما أنِّي أرجو من الله الظَّفر بمحاضرات الشَّيخ العلَّامة عبد العزيز جاويش رَحِمَهُ اللَّهُ في الموضوع الَّذي وعد به الأستاذ وأغفله، لأتسلَّى بها مدَّة الانتظار؛ ثمَّ فليعلم النَّاقمون أنِّي معترف بضعف جهدي، وقصوري عن بلوغ عشر العشر من رتبة من أردته بنقدي، ولكنِّي شببت واكتهلت، وشخت، ولعلَّ بقول النَّظَّام - عفى الله عنه -: «لا ينبغي للمرء أن يصغر عن أن يقول، ولا أن يكبر عن أن يقال له»، فلذلك لم أكثرت بقول البعض عندما سمع صدى «**البشر في نقد المقدمات العشر**»، أين البرغوث من الفيل، والنَّقرة من النِّيل، والدردانيل؟ إذ لا عار على مريد محاورة لأعلام، بعدما شغله طلب القوت عن التَّحصيل، على ما تزيَّنوا به من درٍّ وياقوت، والنَّاس في ميدان الطَّلب سابق ولاحق، وساقط ولا فخر عند العقلاء، وإلَّا بما يقرِّب من الله قال تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ [آل عمران/ 185]، ورحم الله من قال:

وَكُلُّ وِجْدَانِ حَظٌّ لَا ثَبَاتَ لَهُ ... فَإِنَّ مَعْنَاهُ فِي التَّحْقِيقِ فُقْدَانُ

هذا، وإنِّي أرجو من الأستاذ - أجلَّه الله - أن لا يؤاخذني بما جاش به صدري، واعتقدته حقًّا، وليذكر في التماس العذر، قول إمام دار الهجرة: «كلُّكم رادٌّ مردود عليه، إلَّا صاحب هاته الحجرة».

كتبه بيده الفانية، فقير ربِّه وأسير ذنبه، وختمه يوم الجمعة تاسع رمضان سنة (1372)، مؤلِّفه: عثمان بن منصور، غفر الله له ولوالديه، وإخوانه المؤمنين، وسلام على المرسلين، والحمد لله ربِّ العالمين.

في لغة العرب، دلالة على المعاني المقصودة، وأشملها لمعان عديدة مقصودة، بحيث لا يوجد في كلمات القرآن كلمة تقصر دلالتها عن جميع المقصود منها في حالة تركيبها، ولا تجدها مستعملة إلَّا في حقائقها، مثل إيثار كلمة: ﴿حَرْدٍ﴾، في قوله تعالى: ﴿وَغَدَوْاْ عَلَىٰ حَرْدٍ قَٰدِرِينَ﴾(١)، إذ كان جميع معاني الحرد صالحا للإرادة في ذلك الغرض، أو مجازات، أو استعارات، أو نحوها ممَّا تنصبُّ عليه القرائن في الكلام، فإن اقتضى الحال تصرُّفا في معنى اللَّفظ، كان التَّصرُّف بطريق التَّضمين وهو كثير في القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَتَوْاْ عَلَى ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِىٓ أُمْطِرَتْ مَطَرَ ٱلسَّوْءِ ﴾(٢)، فجاء فعل: ﴿أَتَوْاْ﴾ مضمنا معنى: «مرُّوا» فعدِّي بحرف على؛ لأنَّ الإتيان تعدَّى إلى اسم القرية، والمقصود منه الاعتبار بمآل أهلها، فإنَّه يقال: أتى أرض بني فلان، ومرَّ على حيٍّ كذا؛ وهذه الوجوه كلُّها لا تخالف أساليب الكلام البليغ، بل هي معدودة من دقائقه ونفائسه الَّتي تقلُّ نظائرها في كلام بلغائهم، لعجز فطنة الأذهان البشريَّة عن الوفاء بجميعها.

وأمَّا الجهة الثَّانية وهي ما أبدعه القرآن من أفانين التَّصرُّف في أساليب الكلام البليغ، وهذه جهة مغفولة من علم البلاغة، فاعلم أنَّ أدب العرب نوعان شعر ونثر، والنَّثر خطابة وأسجاع كهَّان، وأصحاب هذه الأنواع وإن تنافسوا في ابتكار المعاني، وتفاوتوا في تراكيب أدائها في الشِّعر - فهم بالنِّسبة إلى الأسلوب - قد التزموا في أسلوبي الشِّعر والخطابة، طريقة واحدة تشابهت فنونها، فكادوا لا يعدون ما ألَّفوه من ذلك، حتَّى إنَّك لتجد الشَّاعر يحذو حذو الشَّاعر في فواتح القصائد، وفي كثير من تراكيبها، فكم من قصائد افتتحت بقولهم: «**بانت سعاد**» للنَّابغة كعب ابن زهير، وكم من

---

(١) «القلم/ 25».

(٢) «الفرقان/ 40».

شعر افتتح بـ(١):

يَــاخَــلِــيــلَــيَّ ارْبَــعَــا وَاسْــتَــخْــبِــرَا

وكم من شعر افتتح بـ(٢):

يَــا أيُّــهَــا الــرَّاكِــبُ الــمُــزْجِــيُ مَــطِــيَّــتَــهُ

وقال امرؤ القيس في «معلَّقته»(٣):

وُقُـوفًـا بِـهَـا صَـحْـبِي عَـلِـيَّ مَـطِـيَّـهُـمْ يَـقُـولُـونَ لَا تَـهْـلِـكْ أَسًـى وَتَـجَـمَّـلِ

فقال طرفة في «معلَّقته» بيتا مماثلا له، سوى أنَّ كلمة القافية منه «وتجلَّد».

وكذلك القول في خطبهم، تكاد تكون لهجة واحدة، وأسلوبا واحدا فيما بلغنا من خطب سحبان، وقسٍّ بن ساعدة، وكذلك أسجاع الكهَّان وهي قد اختصَّت بقصر الفقرات، وغرابة الكلمات؛ إنَّما كان الشِّعر الغالب على كلامهم، وكانت الخطابة بحالة ندور لندرة مقاماتها، قال عمر: «كان الشِّعر علم القوم، ولم يكن لهم علم أصحُّ منه»، فانحصر تسابق جياد البلاغة في ميدان الكلام المنظوم، فلمَّا جاء القرآن ولم يكن شعرا، ولا سجع كهَّان، وكان من أسلوب النَّثر أقرب إلى الخطابة، ابتكر للقول أساليب كثيرة، بعضها تتنوَّع بتنوُّع المقاصد، ومقاصدها بتنوُّع أسلوب الإنشاء، فيها أفانين كثيرة، فيجد فيه المطَّلع على لسان العرب بغيته ورغبته، ولهذا قال الوليد بن المغيرة لمَّا استمع إلى قراءة النَّبيِّ ﷺ: «والله ما هو بكاهن، ما هو بزمزمته ولا سجعه، وقد عرفنا الشِّعر كلَّه رجزه وهزجه، وقريضه

(١) صدر بيت من قول عبيد بن الأبرص، انظر «ديوانه» (99) طبع: دار الكتاب العربي.
(٢) صدر بيت من قول رويشد بن كثير الطَّائي، انظر «لسان العرب» (2/ 57).
(٣) انظر «ديوانه» (24) طبع: دار المعرفة.

ومبسوطه، ومقبوضه ما هو بشاعر».

وكذلك وصفه أنيس بن جنادة الغفاريُّ الشَّاعر، أخو أبي ذرٍّ حين انطلق إلى مكَّة ليسمع من النَّبيِّ ﷺ، ويأتي بخبره إلى أخيه، فقال: «لقد سمعت قول الكهنة فما هو بقولهم، ولقد وضعته على أقراء الشِّعر[1] فلم يلتئم، وما يلتئم على لسان واحد بعدي أنَّه شعر»، ثمَّ أسلم؛ وورد مثل هذه الصِّفة عن عتبة بن ربيعة، والنَّضر ابن الحرث، والظَّاهر أنَّ المشركين لمَّا لم يجدوا بدًّا من إلحاق القرآن بصنف من أصناف كلامهم، ألحقوه بأشبه الكلام به، فقالوا: «إنَّه شعر» تقريبا للدَّهماء، بما عهده القوم من الكلام الجدير بالاعتبار، من حيث ما فيه من دقائق المعاني، وأحكام الانتظام والنُّفوذ إلى العقول، فإنَّه مع بلوغه أقصى حدٍّ في فصاحة العربيَّة، ومع طول أغراضه وتفنُّن معانيه، وكونه نثرا لا شعرا، ترى أسلوبه يجري على الألسنة سلسا سهلا، لا تفاوت في فصاحة تراكيبه، وترى حفظه أسرع من حفظ الشِّعر.

وقد اختار العرب الشِّعر لتخليد أغراضهم وآدابهم، لأنَّ ما يقتضيه من الوزن يلجئ إلى التَّدريب على ألفاظ متوازنة، فيكسبها ذلك التَّوازن تلاؤما، فتكون سلسلة على الألسن، فلذلك انحصر تسابق جياد البلاغة في الكلام المنظوم، وفحول الشُّعراء مع ذلك متفاوتون في سلالة الكلام، مع تسامحهم في أمور كثيرة اغتفرها النَّاس لهم، وهي المسمَّاة بالضَّرورات.

بحيث لو كان لواحد من البشر أن يتكلَّف فصاحة لما يقوله من كلام، ويعاود تنقيحه وتغيير نظمه، بإبدال الكلمات، أو بالتَّقديم لما حقُّه التَّأخير، أو التَّأخير لما حقُّه التَّقديم، أو حذف أو زيادة، لقضى زمنا مديدا في تأليف ما يقدَّر بسورة من متوسِّط سور القرآن، ولما سلم مع ذلك من جمل يتعثَّر

(١) «الأقراء»: جمع «قرء»، وهو الطَّريق. (ط).

فيها اللِّسان، ولم يدع مع تلك الفصاحة داع إلى ارتكاب ضرورة، أو تقصير في بعض ما تقتضيه البلاغة، فبنى نظمه على فواصل وقرائن متقاربة، فلم تفته سلاسة الشِّعر، ولم ترزح تحت قيود الميزان، فجاء القرآن كلاما منثورا، ولكنَّه فاق في فصاحته وسلاسته على الألسنة، وتوافق كلماته، وتراكيبه في السَّلامة من أقلِّ تنافر وتعثُّر على الألسنة؛ فكان كونه من النَّثر داخلا في إعجازه.

وقد اشتمل القرآن على أنواع أساليب الكلام العربيِّ، وابتكر أساليب لم يكونوا يعرفونها، وإنَّ لذلك التَّنويع حكمتين داخلتين في الإعجاز:

أولاهما: ظهور أنَّه من عند الله؛ إذ قد تعارف الأدباء في كلِّ عصر أن يظهر نبوغ نوابغهم على أساليب مختلفة، كلُّ يجيد أسلوبا أو أسلوبين.

والثَّانية: أن يكون في ذلك زيادة التَّحدِّي للمتحدَّين به، بحيث لا يستطيع أحد أن يقول: إنَّ هذا الأسلوب لم تسبق لي معالجته، ولو جاءنا بأسلوب آخر لعارضته.

نرى من أعظم الأساليب الَّتي خالف بها القرآن أساليب العرب، أنَّه جاء في نظمه بأسلوب جامع بين مقصديه، وهما: مقصد الموعظة، ومقصد التَّشريع، فكان نظمه يمنح بظاهره السَّامعين ما يحتاجون أن يعلموه، وهو في هذا النَّوع يشبه خطبهم، وكان في مطاوي معانيه ما يستخرج منه العالم الخبير، أحكاما كثيرة في التَّشريع والآداب وغيرها، وقد قال في الكلام على بعضه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾[1]، هذا من حيث ما لمعانيه من العموم، والإيماء إلى العلل والمقاصد وغيرها.

ومن أساليبه ما أسمِّيه بالتَّفنن، وهو بداعة تنقُّلاته من فنٍّ إلى فنٍّ، بطرائق الاعتراض، والتَّنظير، والتَّذييل، والإتيان بالمترادفات عند التَّكرير،

---

(١) «آل عمران/ 7».

تجنُّبا لثقل تكرير الكلم، وكذلك الإكثار من أسلوب الالتفات المعدود من أعظم أساليب التَّفنُّن عند بلغاء العربيَّة، فهو في القرآن كثير، ثمَّ الرُّجوع إلى المقصود، فيكون السَّامعون في نشاط متجدِّد بسماعه وإقبالهم عليه، ومن أبدع أمثلة ذلك قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾(١)، بحيث كان أكثر أساليب القرآن من الأساليب البديعة العزيز مثلها في شعر العرب، وفي نثر بلغائهم من الخطباء، وأصحاب بدائه الأجوبة.

وفي هذا التَّفنُّن والتَّنقُّل مناسبات بين المنتقل منه والمنتقل إليه، هي في منتهى الرِّقَّة والبداعة، بحيث لا يشعر سامعه وقارئه بانتقاله إلَّا عند حصوله، وذلك التَّفنُّن ممَّا يعين على استماع السَّامعين، ويدفع سآمة الإطالة عنهم، فأنَّ من أغراض القرآن استكثار أزمان قراءته، كما قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ۚ﴾(٢)، فقوله: ﴿مَا تَيَسَّرَ﴾، يقتضي الاستكثار بقدر التَّيسُّر، وفي تناسب أقواله وتفنُّن أغراضه مجلبة لذلك التَّيسير وعون على التَّكثير، نقل عن أبي بكر ابن العربيِّ، أنَّه قال في كتابه «**سراج المريدين**»: «ارتباط آي القرآن بعضها مع بعض، حتَّى تكون كالكلمة الواحدة، متَّسعة المعاني، منتظمة المباني، علم عظيم»؛ ونقل الزَّركشيُّ عن عزِّ الدِّين بن عبد السَّلام: «المناسبة علم حسن، ويشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متَّحد مرتبط أوَّله بآخره، فإن وقع على أسباب مختلفة

---

(١) «البقرة/ 17 - 20».

(٢) «المزمل/ 20».

لم يقع فيه ارتباط، والقرآن نزل في نيِّف وعشرين سنة في أحكام مختلفة، شرعت لأسباب مختلفة، وما كان كذلك لا يتأتَّى ربط بعضه ببعض».

وقال شمس الدِّين محمود الأصفهانيُّ في «تفسيره» نقلا عن الفخر الرَّازيِّ، أنَّه قال: «إنَّ القرآن كما أنَّه معجز بسبب فصاحة ألفاظه، وشرف معانيه، هو أيضا معجز بسبب ترتيبه، ونظم آياته، ولعلَّ الَّذين قالوا: «إنَّه معجز» بسبب أسلوبه، أرادوا ذلك».

إنَّ بلاغة الكلام لا تنحصر في أحوال تراكيبه اللَّفظيَّة، بل تتجاوز إلى الكيفيَّات الَّتي تؤدَّى بها تلك التَّراكيب.

فإنَّ سكوت المتكلِّم البليغ، في جملة سكوتا خفيفا، قد يفيد من التَّشويق إلى ما يأتي بعده ما يفيده إبهام بعض كلامه، ثمَّ تعقيبه ببيانه، فإذا كان من مواقع البلاغة نحو الإتيان بلفظ الاستئناف البيانيِّ، فإنَّ السُّكوت عند كلمة وتعقيبها بما بعدها، يجعل ما بعدها بمنزلة الاستئناف البيانيِّ، وإن لم يكنه عنه، مثاله قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ۝٩ إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ۝١٦﴾[1]، فإنَّ الوقف على قوله: ﴿مُوسَىٰٓ﴾ يحدث في نفس السَّامع ترقُّبا لما يبيِّن حديث موسى، فإذا جاء بعده: ﴿إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ﴾ الخ، حصل البيان مع ما يحصل عند الوقف على كلمة: ﴿مُوسَىٰٓ﴾ من قرينة من قرائن الكلام، لأنَّه على سجعة الألف مثل قوله: ﴿طُوًى﴾، ﴿طَغَىٰ﴾، ﴿تَزَكَّىٰ﴾ إلخ.

وقد بيَّنت عند تفسير قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[2]، أنَّك إن وقفت على كلمة: ﴿رَيْبَ ۛ﴾ كان من قبيل إيجاز الحذف، أي لا ريب في أنَّه الكتاب، فكانت جملة: ﴿فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ابتداء كلام، وكان مفاد حرف «في» استنزال طائر المعاندين، أي إن لم يكن كلُّه هدى فإنَّ فيه هدى؛ وإن وصلت:

(١) «النازعات/ 15 - 16».

(٢) «البقرة/ 2».

﴿فِيهِ﴾ كان من قبيل الإطناب، وكان ما بعده مفيدا أنَّ هذا الكتاب كلُّه هدى.

ومن أساليب القرآن، العدول عن تكرير اللَّفظ والصِّيغة، فيما عدا المقامات الَّتي تقتضي التَّكرير من تهويل ونحوه، وممَّا عدل فيه عن تكرير الصِّيغة قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾(١)، فجاء بلفظ: «قلوب» - جمعا -، مع أنَّ المخاطب امرأتان، فلم يقل: «قلباكما» تجنُّبا لتعدُّد صيغة المثنَّى.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾(٢)، فروعي معنى «ما» الموصولة مرَّة، فأتى بضمير جماعة المؤنَّث وهو «خالصة»، وروعي لفظ «ما» الموصولة، فأتي بمحرَّم مذكَّرا مفردا.

إنَّ المقام قد يقتضي شيئين متساويين، أو أشياء متساوية، فيكون البليغ مخيَّرا في أحدهما، وله ذكرهما تفنُّنا، وقد وقع في القرآن كثير من هذا، من ذلك قوله: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾(٣) بواو العطف في «سورة البقرة»، وقوله في «الأعراف»: ﴿فَكُلَا﴾(٤) بفاء التَّفريع، وكلاهما مطابق للمقام، فإنَّه أمر ثان، وهو أمر مفرَّع على الإسكان، فيجوز أن يحكي بكلٍّ من الاعتبارين، ومنه قوله في «سورة البقرة»: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟(٥) مِنْهَا﴾(٦)، وفي «سورة الأعراف»: ﴿وَإِذْ قِيلَ

---

(١) «التحريم/ 4».

(٢) «الأنعام/ 139».

(٣) «البقرة/ 35».

(٤) «الأعراف/ 19».

(٥) في «الأصل المطبوع»: «﴿وَكُلُوا۟﴾»، والمثبت من عندنا.

(٦) «البقرة/ 58».

لَهُمُ ٱسۡكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ وَكُلُواْ مِنۡهَا ﴾[١]، فعبَّر مرَّة بـ: ﴿ٱدۡخُلُواْ ﴾، ومرَّة بـ: ﴿ٱسۡكُنُواْ ﴾، وعبَّر مرَّة بواو العطف، ومرَّة بفاء التَّفريع.

وهذا التَّخالف بين الشَّيئين، يقصد لتلوين المعاني المعادة، حتَّى لا تخلو إعادتها عن تجدُّد معنى، وتغاير أسلوب، فلا تكون إعادتها مجرَّد تذكير.

قال في «**الكشَّاف**» في تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالَ [٢] رَبِّي يَعۡلَمُ ٱلۡقَوۡلَ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۖ ﴾[٣] في «**سورة الأنبياء**»: «ليس بواجب أن يجاء بالآكد في كلِّ موضع، ولكن يجاء بالوكيد تارة، وبالآكد أخرى، كما يجاء بالحسن في موضع، وبالأحسن في غيره، ليفتن الكلام افتنانا».

ومنها اتِّساع أدب اللُّغة في القرآن؛ لم يكن أدب العرب السَّائر فيهم غير الشِّعر، فهو الَّذي يحفظ، وينقل، ويسير في الآفاق، وله أسلوب خاصٌّ من انتقاء الألفاظ وإبداع المعاني، وكان غيره من الكلام عسير العلوق بالحوافظ، وكان الشِّعر خاصًّا بأغراض، وأبواب معروفة، أشهرها وأكثرها: النَّسيب، والحماسة، والرِّثاء، والهجاء، والفخر؛ وأبواب أخر لهم فيها شعر قليل، وهي: الملح، والمديح، ولهم من غير الشِّعر: الخطب، والأمثال، والمحاورات؛ فأمَّا الخطب فكانت تنسى بانتهاء المقامات المقولة فيها، فلا يحفظ من ألفاظها شيء، وإنَّما يبقي في السَّامعين التَّأثُّر بمقاصدها زمانا قليلا للعمل به، فتأثُّر المخاطبين بها جزئيٌّ ووقتيٌّ.

وأمَّا الأمثال، فهي ألفاظ قصيرة، يقصد منها الاتِّعاظ بمواردها، وأمَّا المحاورات، فمنها عادية لا يهتمُّون بما تتضمَّنه، إذ ليست من الأهمِّيَّة

---

(١) «الأعراف/ 161».

(٢) في «الأصل المطبوع»: «﴿إِنَّ﴾»، والمثبت من عندنا.

(٣) «الأنبياء/ 4».

بحيث تنقل وتسير، ومنها محاورات نواد، وهي المحاورات الواقعة في المجامع العامَّة، والمنتديات، وهي الَّتي أشار إليها لبيد بقوله[1]:

وَكَثِيرَةٍ غُرَبَاؤُهَا مَجْهُولَةٍ تُرْجَى نَوَافِلُهَا وَيُخْشَى ذَامُهَا
غُلْبٌ تَشَذَّرُ بِالذُّحُولِ كَأَنَّهَا جِنُّ الْبَدِيِّ رَوَاسِيًا أَقْدَامُهَا
أَنْكَرْتُ باطلها وَبُؤْت بحقهما عِنْدِي وَلَمْ يَفْخَرْ عَلَيَّ كِرَامُهَا

وتلك مثل مجامعهم عند الملوك، وفي مقامات المفاخرات وهي نادرة الوقوع، قليلة السَّيران، وحيدة الغرض؛ إذ لا تعدو المفاخر والمبالغات، فلا يحفظ منها إلَّا ما فيه نكتة، أو ملحة، أو فقرات مسجوعة، مثل: خطاب امرئ القيس مع شيوخ بني أسد.

فجاء القرآن بأسلوب في الأدب غضٍّ، جديد صالح لكل العقول، متفنِّن إلى أفانين أغراض الحياة كلِّها، معط لكلِّ فنٍّ ما يليق به من المعاني والألفاظ واللَّهجة، فتضمن المحاورة، والخطابة والجدل، والأمثال، أي: الكلم الجوامع، والقصص، والتَّوصيف، والرِّواية.

وكان لفصاحة ألفاظه، وتناسبها في تراكيبه وترتيبه، على ابتكار أسلوب الفواصل العجيبة، المتماثلة في الأسماع، وإن لم تكن متماثلة الحروف في الأسجاع، كان لذلك سريع العلوق بالحوافظ، خفيف الانتقال، والسَّير في القبائل، مع كون مادَّته ولحمته هي الحقيقة دون المبالغات الكاذبة، والمفاخرات المزعومة، فكان بذلك له صولة الحقِّ، وروعة لسامعيه، وذلك تأثير روحانيٌّ، وليس بلفظيٍّ ولا معنويٍّ.

وقد رأيت المحسِّنات في البديع، جاءت في القرآن أكثر ممَّا جاءت في شعر العرب، وخاصة الجناس، كقوله: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[2].

---

(١) انظر «ديوانه» (115) طبع: دار المعرفة.

(٢) «الكهف/ 104».

والطِّباق كقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ (١)، وقد ألَّف ابن أبي الإصبع كتابا في بديع القرآن، وصار لمجيئه نثرا، أدبا جديدا، غضًّا ومتناولا لكلِّ الطَّبقات.

وكان لبلاغته وتناسقه، نافذ الوصول إلى القلوب، حتَّى وصفوه بالسِّحر، وبالشِّعر: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ (٢).

مبتكرات القرآن:

هذا، وللقرآن مبتكرات، تميَّز بها نظمه عن بقيَّة كلام العرب.

فمنها، أنَّه جاء على أسلوب يخالف الشِّعر لا محالة، وقد نبَّه عليه العلماء المتقدِّمون، وأنا أضمُّ إلى ذلك أنَّ أسلوب الخطابة بعض المخالفة، بل جاء بطريقة كتاب يقصد حفظه وتلاوته، وذلك من وجوه إعجازه، إذ كان نظمه على طريقة مبتكرة، ليس فيها اتِّباع لطرائقها القديمة في الكلام.

وأعدُّ من ذلك أنَّه جاء بالجمل الدَّالَّة على معان مفيدة، محرَّرة شأن الجمل العلميَّة، والقواعد التَّشريعيَّة، فلم يأت بعموميَّات شأنها التَّخصيص غير مخصوصة، ولا بمطلقات تستحقُّ التَّقييد غير مقيدة، كما كان يفعله العرب، لقلَّة اكتراثهم بالأحوال القليلة والأفراد النَّادرة، مثاله قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ﴾ (٣)، وقوله: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى﴾ (٤)، فبيَّن أنَّ الهوى قد يكون محمودا إذا كان هوى المرء عن هدى، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ (٥).

---

(١) «الحج/ 4».

(٢) «الطور/ 30».

(٣) «النساء/ 95».

(٤) «القصص/ 50».

(٥) «العصر/ 2 - 3».

ومنها أن جاء على أسلوب التَّقسيم والتَّسوير، وهي سنَّة جديدة في الكلام العربيِّ، أدخل بها عليه طريقة التَّبويب والتَّصنيف، وقد أومأ إليها في «**الكشَّاف**» إيماء.

ومنها الأسلوب القصصيُّ في حكاية أحوال النَّعيم والعذاب في الآخرة، وفي تمثيل الأحوال، وقد كان لذلك تأثير عظيم على نفوس العرب، إذ كان فنُّ القصص مفقودا من أدب العربيَّة إلَّا نادرا، كان في بعض الشِّعر كأبيات النَّابغة في الحيَّة الَّتي قتلت الرَّجل، وعاهدت أخاه وغدر بها، فلمَّا جاء القرآن بالأوصاف، بهت به العرب كما في «**سورة الأعراف**» من وصف أهل الجنَّة وأهل النَّار، وأهل «**الأعراف**»: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾[1] إلخ، وفي «**سورة الحديد**»: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ﴾[2]، الآيات.

وممَّا يتبع هذا أنَّ القرآن يتصرَّف في حكاية أقوال المحكيِّ عنهم، فيصوغها على ما يقتضيه أسلوب إعجازه لا على الصِّيغة الَّتي صدرت فيها، فهو إذا حكى أقوالا غير عربيَّة صاغ مدلولها في صيغة تبلغ حدَّ الإعجاز بالعربيَّة، وإذا حكى أقوالا عربيَّة تصرَّف فيها تصرُّفا يناسب أسلوب المعبِّر، مثل ما يحكيه عن العرب فإنَّه لا يلتزم حكاية ألفاظهم، بل يحكي حاصل كلامهم، وللعرب في حكاية الأقوال اتِّساع مداره على الإحاطة بالمعنى دون التزام الألفاظ، فالإعجاز الثَّابت للأقوال المحكيَّة في القرآن هو إعجاز للقرآن لا للأقوال المحكيَّة.

ومن هذا القبيل حكاية الأسماء الواقعة في القصص، فإنَّ القرآن يغيِّرها إلى ما يناسب حسن مواقعها في الكلام من الفصاحة، مثل تغيير شاول إلى طالوت، وتغيير اسم: تارح أبي إبراهيم إلى آزر.

---

(١) «الأعراف/ 44».

(٢) «الحديد/ 13».

وكذلك التَّمثيل، فقد كان في أدب العرب الأمثال، وهي حكاية أحوال مرموز لها بتلك الجمل البليغة الَّتي قيلت فيها، أو قيلت لها المسمَّاة بالأمثال، فكانت تلك الجمل مشيرة إلى تلك الأحوال، إلَّا أنَّها لمَّا تداولتها الألسن في الاستعمال، وطال عليها الأمد نسيت الأحوال الَّتي وردت فيها، ولم يبق للأذهان عند النُّطق بها إلَّا الشُّعور بمغازيها الَّتي تقال لأجلها.

أمَّا القرآن، فقد أوضح الأمثال وأبدع تركيبها، كقوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍۖ ﴾[١]، وقوله: ﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴾[٢]، وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ ﴾[٣]، إلى قوله: ﴿ فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾[٤]، وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦۚ ﴾[٥].

لم يلتزم القرآن أسلوبا واحدا، واختلفت سوره وتفنَّنت، فتكاد تكون لكلِّ سورة لهجة خاصَّة، فإنَّ بعضها بني على فواصل، وبعضها ليس كذلك؛ وكذلك فواتحها، منها ما افتتح بالاحتفال كـ: ﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾، و﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾، و﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾، وهي قريب ممَّا نعبِّر عنه في صناعة الإنشاء بالمقدِّمات؛ ومنها ما افتتح بالهجوم على الغرض من أوَّل الأمر، نحو: ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[٦]،

---

(١) «إبراهيم/ 18».
(٢) «الحج/ 31».
(٣) «النور/ 39».
(٤) «النور/ 40».
(٥) «الرعد/ 14».
(٦) «محمد/ 1».

و: ﴿ بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ ﴾(١).

ومن أبدع الأساليب في كلام العرب الإيجاز، وهو متنافسهم، وغاية تتبارى إليها فصحاؤهم، وقد جاء القرآن بأبدعه، إذ كان - مع ما فيه من الإيجاز المبين في علم المعاني -، فيه إيجاز عظيم آخر، وهو صلوحية معظم آياته، لأن تؤخذ منها معان متعدِّدة كلُّها تصلح لها العبارة باحتمالات لا ينافيها اللَّفظ، فبعض تلك الاحتمالات ممَّا يمكن اجتماعه، وبعضها وإن كان فرض واحد منه يمنع من فرض آخر، فتحريك الأذهان إليه وإخطاره بها يكفي في حصول المقصد من التَّذكير به للامتثال أو الانتهاء؛ وقد أشرنا إلى هذا في «**المقدِّمة التَّاسعة**»، ولولا إيجاز القرآن لكان أداء ما يتضمَّنه من المعاني في أضعاف مقدار القرآن، وأسرار التَّنزيل ورموزه في كل باب، بالغة من اللُّطف والخفاء حدًّا يدقُّ عن تفطُّن العالم، ويزيد عن تبصُّره، ولا ينبِّئك مثل خبير.

إنَّك تجد في كثير من تراكيب القرآن حذفا، ولكنَّك لا تعثر على حذف يخلو الكلام من دليل عليه من لفظ أو سياق، زيادة على جمعه المعاني الكثيرة في الكلام القليل، قال في «**الكشَّاف**» في «**سورة المدثِّر**»: «الحذف والاختصار هو نهج التَّنزيل، قال بعض بطارقة الرُّوم لعمر بن الخطاب لمَّا سمع قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾(٢): «قد جمع الله في هذه الآية ما أنزل على عيسى من أحوال الدُّنيا والآخرة»؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ ﴾ الآية(٣)، جمع بين أمرين، ونهيين، وبشارتين، ومن ذلك قوله: ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾(٤)،

(١) «التوبة/ 1».
(٢) «النور/ 52».
(٣) «القصص/ 7».
(4) «البقرة/ 179».

مقابلا أوجز كلام عرف عندهم، وهو: «القتل أنفى للقتل»، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي ﴾(١)؛ ولقد بسط السَّكَّاكيُّ في «**المفتاح**» آخر قسم البيان نموذجا ممَّا اشتملت عليه هذه الآية، من البلاغة والفصاحة، وتصدَّى أبو بكر الباقلَّانيُّ في كتابه المسمَّى: «**إعجاز القرآن**» إلى بيان ما في «**سورة النَّمل**» من الخصائص فارجع إليهما.

وأعدُّ من أنواع إيجازه، إيجاز الحذف مع عدم الالتباس، وكثر ذلك في حذف القول، ومن أبدع الحذف قوله تعالى: ﴿ فِي جَنَّٰتٖ يَتَسَآءَلُونَ ۝٤٠ عَنِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ۝٤١ مَا سَلَكَكُمۡ فِي سَقَرَ ۝٤٢ ﴾(٢)، أي يتذاكرون شأن المجرمين، فيقول من علموا شأنهم سألناهم فقلنا: ما سلككم في سقر؟ قال في «**الكشَّاف**» قوله: ﴿ مَا سَلَكَكُمۡ فِي سَقَرَ ﴾: «ليس ببيان للتَّساؤل عنهم، وإنَّما هو حكاية قول المسؤولين، أي: أنَّ المسئولين يقولون للسَّائلين قلنا لهم: ما سلككم في سقر؟ قالوا: لم نك من المصلين».اهـ.

ومنه حذف المضاف كثيرا، كقوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾(٣)، وحذف الجمل الَّتي يدلُّ الكلام على تقديرها، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَ ﴾(٤)، إذ التَّقدير: فضرب فانفلق؛ ومن ذلك الإخبار عن أمر خاصٍّ بخبر يعمُّه وغيره لتحصل فوائد: فائدة الحكم العام، وفائدة الحكم الخاصِّ، وفائدة أنَّ هذا المحكوم عليه بالحكم الخاصِّ، هو من جنس ذلك المحكوم عليه بالحكم العامِّ.

وقد تتبعت أساليب من أساليب نظم الكلام في القرآن فوجدتها مما

---

(١) «هود/ 44».

(٢) «المدثر/ 40 - 42».

(٣) «البقرة/ 177».

(٤) «الشعراء/ 63».

لا عهد بمثلها في كلام العرب، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝١٠ رَّسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ﴾[١]، فإبدال: ﴿رَّسُولًا﴾ من: ﴿ذِكْرًا﴾، يفيد أنَّ هذا الذِّكر ذكر هذا الرَّسول، وأنَّ مجيء الرَّسول هو ذكر لهم، وأنَّ وصفه بقوله: ﴿يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ يفيد أنَّ الآيات ذكر؛ ونظير هذا قوله: ﴿حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ۝١ رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۝٢﴾ الآية[٢]، وليس المقام بسامح لإيراد عديد من هذا؛ ولعلَّه يأتي في أثناء التَّفسير.

ومن بديع الإيجاز في القرآن، وأكثره ما يسمَّى بالتَّضمين، وهو يرجع إلى إيجاز الحذف، والتَّضمين: أن يضمَّن الفعل، أو الوصف، معنى: فعل، أو وصف آخر، ويشار إلى المعنى المضمن بذكر ما هو من متعلَّقاته من حرف، أو معمول، فيحصل في الجملة معنيان.

ومن هذا الباب، ما اشتمل عليه من الجمل الجارية مجرى الأمثال، وهذا باب من أبواب البلاغة، نادر في كلام بلغاء العرب، وهو الَّذي لأجله عدَّت قصيدة زهير في «**المعلَّقات**»، فجاء في القرآن ما يفوق ذلك، كقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾[٣]، وقوله: ﴿طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾[٤]، وقوله: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[٥].

وسلك القرآن مسلك الإطناب لأغراض من البلاغة، ومن أهمِّ مقامات الإطناب، مقام توصيف الأحوال الَّتي يراد بتفصيل وصفها: إدخال الرَّوع في قلب السَّامع، وهذه طريقة عربيَّة في مثل هذا كقول ابن زيَّابة[٦]:

---

(١) «الطلاق/ 10 - 11».
(٢) «البينة/ 1 - 2».
(٣) «الإسراء/ 84».
(٤) «النور/ 53».
(٥) «المؤمنون/ 96».
(٦) البيت من قول سلمة بن ذهل التَّيميُّ كما في «تاج العروس» (15/ 254) طبع: دار الهداية.

نُبِّئْتَ عَمْرًا غَارِزًا رَأْسَهُ   فِي سَنَةٍ يُوعِدُ أَخْوَالَهُ

فمن آيات القرآن في مثله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ (٢٦) وَقِيلَ مَنْۜ رَاقٖ (٢٧) وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ (٢٨) وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ (٢٩)﴾[(١)]، وقوله: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ (٨٣) وَأَنتُمْ حِينَئِذٖ تَنظُرُونَ (٨٤)﴾[(٢)]، وقوله: ﴿مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْۖ﴾[(٣)].

ومن أساليب القرآن المنفرد بها التي أغفل المفسرون اعتبارها أنه يرد فيه استعمال اللفظ المشترك في معنيين أو معان إذا صلح المقام بحسب اللغة العربية لإدارة ما يصلح منها، واستعمال اللفظ في معناه الحقيقي والمجازي إذا صلح المقام لإرادتهما، وبذلك تكثر معاني الكلام مع الإيجاز وهذا من آثار كونه معجزة خارقة لعادة كلام البشر ودالة على أنه منزل من لدن العليم بكل شيء والقدير عليه. وقد نبهنا على ذلك وحققناه في المقدمة التاسعة. ومن أساليبه الإتيان بالألفاظ التي تختلف معانيها باختلاف حروفها أو اختلاف حركات حروفها وهو من أسباب اختلاف كثير من القراءات مثل: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًاۚ﴾[(٤)]، قرئ: ﴿عِندَ﴾ بالنُّون دون ألف، وقرئ: ﴿عِبَٰدُ﴾ بالموحَّدة وألف بعدها، ومثل: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾[(٥)] بضمِّ الصَّاد وكسرها.

وقد أشرنا إلى ذلك في «**المقدِّمة السَّادسة**».

واعلم أنَّ ممَّا يندرج تحت جهة الأسلوب، ما سمَّاه أئمة نقد الأدب بالجزالة، وما سمَّوه بالرِّقَّة، وبيَّنوا لكلٍّ منهما مقاماته، وهما راجعتان إلى معاني

---

(١) «القيامة/ 26 - 29».
(٢) «الواقعة/ 83 - 84».
(٣) «إبراهيم/ 43».
(٤) «الزخرف/ 19».
(٥) «الزخرف/ 57».

الكلام، ولا تخلو سورة من القرآن من تكرُّر هذين الأسلوبين، وكلٌّ منهما بالغ غايته في موقعه، فبينما تسمعه يقول: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾[١]، ويقول: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[٢]، إذ تسمعه يقول: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾[٣]، قال عياض في «الشِّفاء»: «إنَّ عتبة بن ربيعة لمَّا سمع هذه الآية أمسك بيده على فم النَّبيِّ ﷺ، وقال له: «ناشدتك الله والرَّحم إلَّا ما كففت»».

عادات القرآن:

يحقُّ على المفسِّر أن يتعرف عادات القرآن من نظمه، وكلمه؛ وقد تعرَّض بعض السَّلف لشيء منها، فعن ابن عباس: «كلُّ كاس في القرآن فالمراد بها الخمر»، وذكر ذلك الطَّبريُّ عن الضَّحَّاك أيضا.

وفي «**صحيح البخاري**» في تفسير «**سورة الأنفال**»، قال ابن عيينة: «ما سمَّى الله مطرا في القرآن إلَّا عذابا، وتسمِّيه العرب الغيث»، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟﴾[٤]»[٥].

وعن ابن عباس: «أنَّ كلَّ ما جاء من: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، فالمقصود به أهل مكَّة المشركون».

وقال الجاحظ في «**البيان**»: «وفي القرآن معان لا تكاد تفترق، مثل الصَّلاة

---

(١) «الزمر/ 53».

(٢) «النساء/ 28».

(٣) «فصلت/ 13».

(٤) «الشورى/ 28».

(٥) انظر «صحيح البخاري» (6/ 62 - باب قوله: ﴿وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[الأنفال/ 32]).

والزَّكاة، والجوع والخوف، والجنَّة والنَّار، والرَّغبة والرَّهبة، والمهاجرين والأنصار، والجنِّ والإنس»، قلت: والنَّفع والضُّرِّ، والسَّماء والأرض.

وذكر صاحب «الكشَّاف»، وفخر الدِّين الرَّازي: «أنَّ من عادة القرآن أنَّه ما جاء بوعيد إلَّا أعقبه بوعد، وما جاء بنذارة إلَّا أعقبها ببشارة»، ويكون ذلك بأسلوب الاستطراد والاعتراض لمناسبة التَّضادِّ، ورأيت منه قليلا في شعر العرب، كقول لبيد[١]:

فَاقْطَعْ لُبَانَةَ مَنْ تَعَرَّضَ وَصْلُهُ ... فَلَشَرُّ وَاصِلِ خُلَّةٍ صَرَّامُهَا
وَاحْبُ الْمُجَامِلَ بِالْجَزِيلِ وَصَرْمُهُ ... بَاقٍ إِذَا ظَلِعَتْ وَزَاغَ قِوَامُهَا

وفي «الكشَّاف» في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴿٥٠﴾ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ ﴿٥١﴾﴾ الآية[٢]: «جيء به ماضيا على عادة الله في أخباره».

وقال فخر الدِّين في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾[٣]، من «سورة العقود»: «عادة هذا الكتاب الكريم، أنَّه إذا ذكر أنواعا كثيرة من الشَّرائع والتَّكاليف، أتبعها إمَّا بالإلهيات، وإمَّا بشرح أحوال الأنبياء، وأحوال القيامة، ليصير ذلك مؤكَّدا لما تقدَّم ذكره من التَّكاليف والشَّرائع».

وقد استقريت بجهدي عادات كثيرة في اصطلاح القرآن، سأذكرها في مواضعها، ومنها أنَّ كلمة: ﴿هَٰؤُلَاءِ﴾، إذا لم يرد بعدها عطف بيان يبيِّن المشار إليهم، فإنَّها يراد بها المشركون من أهل مكَّة، كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَتَّعْتُ هَٰؤُلَاءِ وَآبَاءَهُمْ﴾[٤]، وقوله: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا

(١) انظر «ديوانه» (109).
(٢) «الصافات/ 51 - 52».
(٣) «المائدة/ 109».
(٤) «الزخرف/ 29».

بِكَٰفِرِينَ ﴾[1]، وقد استوعب أبو البقاء الكفوي في كتاب «**الكلِّيات**» في أوائل أبوابه، كلِّيات ممَّا ورد في القرآن من معاني الكلمات، وفي «**الإتقان**» للسُّيوطيِّ شيء من ذلك.

وقد استقريت أنا من أساليب القرآن، أنَّه إذا حكى المحاورات والمجاوبات، حكاها بلفظ: ﴿قَالَ﴾، دون حروف عطف، إلَّا إذا انتقل من محاورة إلى أخرى، انظر قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾[2] إلى قوله: ﴿أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ﴾[3].

وأمَّا **الجهة الثَّالثة** من جهات الإعجاز، وهي ما أودعه من المعاني الحكميَّة، والإشارات العلميَّة؛ فاعلموا أنَّ العرب لم يكن لهم علم سوى الشِّعر، وما تضمَّنه من الأخبار؛ قال عمر بن الخطاب: «كان الشِّعر علم القوم، ولم يكن لهم علم أصحُّ منه».

إنَّ العلم نوعان: علم اصطلاحيٌّ، وعلم حقيقيٌّ؛ فأمَّا الاصطلاحيُّ: فهو ما تواضع النَّاس في عصر من الإعصار، على أنَّ صاحبه يعدُّ في صفِّ العلماء، وهذا قد يتغيَّر بتغيُّر العصور، ويختلف باختلاف الأمم والأقطار، وهذا النَّوع لا تخلو عنه أمَّة.

وأمَّا العلم الحقيقيُّ: فهو معرفة ما بمعرفته كمال الإنسان، وما به يبلغ إلى ذروة المعارف، وإدراك الحقائق النَّافعة عاجلا وآجلا، وكلا العلمين كمال إنسانيٌّ، ووسيلة لسيادة أصحابه على أهل زمانهم، وبين العلمين عموم وخصوص من وجه؛ وهذه الجهة خلا عنها كلام فصحاء العرب، لأنَّ أغراض

---

(١) «الأنعام/ 89».
(٢) «البقرة/ 30».
(٣) «البقرة/ 33».

شعرهم كانت لا تعدو وصف المشاهدات، والمتخيَّلات، والافتراضات المختلفة، ولا تحوم حول تقرير الحقائق، وفضائل الأخلاق التي هي أغراض القرآن، ولم يقل إلَّا صدقا، كما أشار إليه فخر الدِّين الرَّازيُّ.

وقد اشتمل القرآن على النَّوعين؛ **فأمَّا النَّوع الأول**: فتناوله قريب، لا يحتاج إلى كدِّ فكر، ولا يقتضي نظرا، فإنَّ مبلغ العلم عندهم يومئذ علوم أهل الكتاب، ومعرفة الشَّرائع والأحكام، وقصص الأنبياء والأمم، وأخبار العالم، وقد أشار إلى هذا القرآن بقوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾ أَن تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ﴿١٥٦﴾ أَوْ تَقُولُوا۟ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾[(١)]، وقال: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾[(٢)]، ونحو هذا من محاجَّة أهل الكتاب.

ولعلَّ هذا هو الَّذي عناه عياض بقوله في «الشِّفاء»: «ما أنبأ به من أخبار القرون السَّالفة، والأمم البائدة، والشَّرائع الداثرة، ممَّا كان لا يعلم القصَّة منه إلَّا الفذُّ من أحبار أهل الكتاب، الَّذي قضى عمره في تعليم ذلك، فيورده النَّبيُّ ﷺ على وجهه، فيعترف العالم بذلك بصحَّته وصدقه، كخبر موسى مع الخضر، ويوسف وإخوته، وأصحاب الكهف، وذي القرنين، ولقمان». إلخ كلامه.

وإن كان هو قد ساقه في غير مساقنا، بل جاء به دليلا على الإعجاز من حيث علمه به ﷺ مع ثبوت الأمِّيَّة، ومن حيث محاجَّته إيَّاهم بذلك؛ فأمَّا إذا أردنا عدَّ هذا الوجه في نسق وجوه الإعجاز، فذلك فيما نرى من جهة أنَّ العرب لم يكن أدبهم مشتملا على التَّاريخ إلَّا بإرشادات نادرة، كقولهم:

---

(١) «الأنعام/ 155 - 157».

(٢) «هود/ 49».

«درع عاديَّة، ورمح يزنيَّة»، وقول شاعرهم[١]:

أَحْـــــلَامُ عَـــادٍ وَأَجْـــسَـــامٌ مُـطَـهَّـرَةٌ

وقول آخر[٢]:

تَـــرَاهُ يَـطُـوفُ الآفَـــاقَ حِـرْصًـا ... لِـيَـأْكُـلَ رَأْسَ لُـقْـمَـانَ بْـنِ عَـادِ

ولكنَّهم لا يأبهون بذكر قصص الأمم الَّتي هي مواضع العبرة، فجاء القرآن بالكثير من ذلك تفصيلا كقوله: ﴿وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ﴾[٣]، وكقوله: ﴿فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَـٰعِقَةً مِّثْلَ صَـٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾[٤]، ولهذا يقلُّ في القرآن التَّعرُّض إلى تفاصيل أخبار العرب، لأنَّ ذلك أمر مقرَّر عندهم، معلوم لديهم، وإنَّما ذكر قليل منه على وجه الإجمال، على معنى العبرة، والموعظة بخبر عاد، وثمود، وقوم تبَّع، كما أشرنا إليه في «**المقدمة السَّابعة**» في قصص القرآن.

وأمَّا **النَّوع الثَّاني**: من إعجازه العلميِّ، فهو ينقسم إلى قسمين: قسم يكفي لإدراكه فهمه، وسمعه، وقسم يحتاج إدراك وجه إعجازه إلى العلم بقواعد العلوم، فينبلج للنَّاس شيئا فشيئا، انبلاج أضواء الفجر على حسب مبالغ الفهوم، وتطوُّرات العلوم، وكلا القسمين دليل على أنَّه من عند الله، لأنَّه جاء به أمِّيٌّ في موضع لم يعالج أهله دقائق العلوم، والجائي به ثاو بينهم لم يفارقهم.

---

(١) صدر بيت من قول النَّابغة الذبياني، كما في «ديوانه» (75) طبع:دار الكتب العلمية.
(٢) البيت من قول أبي المهوش الأسدي، كما في «لسان العرب» (12/ 547).
(٣) «الأحقاف/ 21».
(٤) «فصلت/ 13».

وقد أشار القرآن إلى هذه الجهة من الإعجاز بقوله تعالى في «سورة القصص»: ﴿ قُلْ فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبٍ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٩﴾ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ﴾[١]، ثمَّ إنَّه ما كان قصاراه مشاركة أهل العلوم في علومهم الحاضرة، حتَّى ارتقى إلى ما لم يألفوه، وتجاوز ما درسوه وألَفوه.

قال ابن عرفة عند قوله تعالى: ﴿ تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ ﴾[٢] في «سورة آل عمران»: «كان بعضهم يقول: إنَّ القرآن يشتمل على ألفاظ يفهمها العوامُّ، وألفاظ يفهمها الخواصُّ، وعلى ما يفهمه الفريقان، ومنه هذه الآية، فإنَّ الإيلاج يشمل الأيَّام الَّتي لا يدركها إلَّا الخواصّ، والفصول الَّتي يدركها سائر العوامّ»، أقول: «وكذلك قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ﴾[٣].

فمن طرق إعجازه العلميَّة، أنَّه دعا للنَّظر والاستدلال، قال في «الشِّفاء»: «ومنها جمعه لعلوم ومعارف لم تعهد للعرب، ولا يحيط بها أحد من علماء الأمم، ولا يشتمل عليها كتاب من كتبهم، فجمع فيه من بيان علم الشَّرائع، والتَّنبيه على طرق الحجَّة العقليَّة، والرَّدِّ على فرق الأمم ببراهين قويَّة وأدلَّة، كقوله: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[٤]، وقوله: ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ﴾[٥].

ولقد فتح الأعين إلى فضائل العلوم، بأن شبَّه العلم بالنُّور وبالحياة،

---

(١) «القصص/ 49 - 50».
(٢) «آل عمران/ 27».
(٣) «الأنبياء/ 30».
(٤) «الأنبياء/ 22».
(٥) «يس/ 81».

كقوله: ﴿ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا ﴾[(١)]، وقوله: ﴿ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾[(٢)]، وقال: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾[(٣)]، وقال: ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[(٤)].

وهذا النَّوع من الإعجاز، هو الَّذي خالف به القرآن أساليب الشِّعر وأغراضه، مخالفة واضحة؛ هذا والشَّاطبيُّ قال في «**الموافقات**»: «إنَّ القرآن لا تحمل معانيه، ولا يتأوَّل إلَّا على ما هو متعارف عند العرب»، ولعلَّ هذا الكلام صدر منه في التَّفصِّي من مشكلات في مطاعن الملحدين، اقتصادا في البحث، وإبقاء على نفيس الوقت، وإلَّا فكيف ينفي إعجاز القرآن لأهل كلِّ العصور؟ وكيف يقصر إدراك إعجازه بعد عصر العرب على الاستدلال بعجز أهل زمانه، إذ عجزوا عن معارضته، وإذ نحن نسلِّم لهم التَّفوُّق في البلاغة والفصاحة، فهذا إعجاز إقناعيٌّ بعجز أهل عصر واحد، ولا يفيد أهل كلِّ عصر إدراك طائفة منهم لإعجاز القرآن؛ وقد بيَّنت نقض كلام الشَّاطبي في أواخر «**المقدِّمة الرَّابعة**».

وقد بدت لي حجَّة لتعلُّق هذه الجهة الثَّالثة بالإعجاز، ودوامه وعمومه، وهي قوله ﷺ في الحديث الصَّحيح: «**مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ البَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ القِيَامَةِ**»[(٥)]، ففيه نكتتان غفل عنهما شارحوه:

---

(١) «يس/ 70».

(٢) «البقرة/ 257».

(٣) «العنكبوت/ 43».

(٤) «الزمر/ 9».

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (4981)، ومسلم في «صحيحه» (152) عن أبي هريرة ﷺ.

الأولى: أنَّ قوله: «**مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ البَشَرُ**»، اقتضى أنَّ كلَّ نبيٍّ جاء بمعجزة، هي إعجاز في أمر خاصٍّ، كان قومه أعجب به، وأعجز عنه، فيؤمنون على مثل تلك المعجزة؛ ومعنى: «**آمَنَ عَلَيْهِ**»، أي: لأجله وعلى شرطه، كما تقول: «على هذا يكون عملنا، أو اجتماعنا».

الثَّانية: أنَّ قوله: «**وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ وَحْيًا**»، اقتضى أنَّ ليست معجزته من قبيل الأفعال، كما كانت معجزات الرُّسل الأوَّلين: أفعالا لا أقوالا، كقلب العصا، وانفجار الماء من الحجر، وإبراء الأكمه والأبرص، بل كانت معجزته ما في القرآن من دلالة على عجز البشر عن الإتيان بمثله، من جهتي اللَّفظ والمعاني، وبذلك يمكن أن يؤمن به كلُّ من يبتغي إدراك ذلك من البشر، ويتدبَّره ويفصح عن ذلك تعقيبه بقوله: «**فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا**»، إذ قد عطف بالفاء المؤذنة بالتَّرتُّب، فالمناسبة بين كونه أوتي وحيا، وبين كونه يرجو أن يكون أكثرهم تابعا، لا تنجلي إلَّا إذا كانت المعجزة صالحة لجميع الأزمان، حتَّى يكون الَّذين يهتدون لدينه لأجل معجزته، أمما كثيرين على اختلاف قرائحهم، فيكون هو أكثر الأنبياء تابعا لا محالة، وقد تحقَّق ذلك لأنَّ المعنيَّ بالتَّابع، التَّابع له في حقائق الدِّين الحقِّ، لا اتِّباع الادِّعاء والانتساب بالقول؛ ولعلَّ الرَّجاء متوجِّه إلى كونه أكثر من جميعهم تابعا، أي أكثر أتباعا من أتباع جميع الأنبياء كلِّهم، وقد أغفل بيان وجه التَّفريع في هذا اللَّفظ النَّبويِّ البليغ.

وهذه الجهة من الإعجاز إنَّما تثبت للقرآن بمجموعه، أي مجموع هذا الكتاب، إذ ليست كلُّ آية من آياته، ولا كلُّ سورة من سوره بمشتملة على هذا النَّوع من الإعجاز، ولذلك فهو إعجاز حاصل من القرآن، وغير حاصل به التَّحدِّي إلَّا إشارة نحو قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[1].

---

(١) «النساء/ 82».

وإعجازه من هذه الجهة للعرب ظاهر: إذ لا قبل لهم بتلك العلوم، كما قال الله تعالى: ﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾[١]، وإعجازه لعامَّة النَّاس، أن تجيء تلك العلوم من رجل نشأ أمِّيًّا في قوم أمِّيِّين، وإعجازه لأهل الكتاب خاصَّة، إذ كان ينبِّئهم بعلوم دينهم مع كونه أمِّيًّا، ولا قبل لهم بأن يدَّعوا أنَّهم علَّموه، لأنَّه كان بمرأى من قومه في مكَّة، بعيدا عن أهل الكتاب الَّذين كان مستقرَّهم بقرى النَّضير، وقريظة، وخيبر، وتيماء، وبلاد فلسطين، ولأنَّه جاء بنسخ دين اليهوديَّة والنَّصرانيَّة، والإنحاء على اليهود والنَّصارى في تحريفهم، فلو كان قد تعلَّم منهم لأعلنوا ذلك، وسجَّلوا عليه أنَّه عقَّهم حقَّ التَّعليم.

وأمَّا **الجهة الرَّابعة**، وهي الإخبار بالمغيَّبات، فقد اقتفينا أثر من سلفنا ممَّن عدَّ ذلك من وجوه الإعجاز، اعتدادا منَّا بأنَّه من دلائل كون القرآن منزَّلا من عند الله، وإن كان ذلك ليس له مزيد تعلُّق بنظم القرآن، ودلالة فصاحته، وبلاغته على المعاني العليا، ولا هو كثير في القرآن، وسيأتي التَّنبيه على جزئيَّات هذا النَّوع في تضاعيف هذا التَّفسير إن شاء الله.

وقد جاء كثير من آيات القرآن بذلك، منها قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢﴾ الآية[٢]؛ روى التِّرمذيُّ في تفسيرها عن ابن عباس قال: «كان المشركون يحبُّون أن يظهر أهل فارس على الرُّوم، لأنَّهم وإيَّاهم أهل أوثان، وكان المسلمون يحبُّون أن يظهر الرُّوم لأنَّهم أهل كتاب، فذكره أبو بكر لرسول الله، فنزل قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾[٣]، فخرج أبو بكر يصيح

(١) «هود/ 49».
(٢) «الروم/ 1 - 2».
(٣) «الروم/ 1 - 4».

بها في نواحي مكَّة، فقال له ناس من قريش: أفلا نراهنك على ذلك؟ قال: بلى، وذلك قبل تحريم الرِّهان، فلمَّا كانت السَّنة السَّابعة ظهرت الرُّوم على فارس، وأسلم عند ذلك كثير من قريش»(١).

وقوله: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ﴾(٢)، وقوله: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾(٣)، فما حدث بعد ذلك من المراكب منبأ به في هذه الآية.

وقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾(٤)، نزلت قبل فتح مكَّة بعامين، وقوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾(٥)، وأعلن ذلك الإعجاز بالتحدي به في قوله تعالى في شأن القرآن: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾(٦)، إلى قوله: ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾(٧)، فسجَّل أنَّهم لا يفعلون ذلك أبدا، وكذلك كان، كما بيَّنَّاه آنفا في الجهة الثَّالثة.

وكأنَّك بعد ما قرَّرناه في هذه «**المقدِّمة**»، قد صرت قديرا على الحكم فيما اختلف فيه أئمَّة علم الكلام، من إعجاز القرآن للعرب، هل كان بما بلغه من منتهى الفصاحة، والبلاغة، وحسن النَّظم، وما احتوى عليه من

---

(١) **إسناده حسن**: أخرجه الترمذي في «السنن» (3193) عن ابن عباس رضي الله عنهما.
وانظر «السلسلة الصحيحة» للألباني (3354).

(٢) «النور/ 55».

(٣) «النحل/ 8».

(٤) «الفتح/ 1».

(٥) «الفتح/ 27».

(٦) «البقرة/ 23».

(٧) «البقرة/ 24».

النُّكت والخصوصيَّات الَّتي لا تقف بها عدَّة، ويزيدها النَّظر مع طول الزَّمان جدَّة، فلا تخطر ببال ناظر من العصور الآتية نكتة أو خصوصيَّة، إلَّا وجد آيات القرآن تتحمَّلها بحيث لا يمكن إيداع ذلك في كلام إلَّا لعلَّام الغيوب، وهو مذهب المحقِّقين، أو كان الإعجاز بصرف الله تعالى مشركي العرب عن الإتيان بمثله، وأنَّه لولا أنَّ الله سلبهم القدرة على ذلك، لأمكن أن يأتوا بمثله، لأنَّه ممَّا يدخل تحت مقدور البشر، ونسب هذا إلى أبي الحسن الأشعريِّ، وهو منقول في «**شرح التَّفتازانيِّ على المفتاح**» عن النَّظَّام، وطائفة من المعتزلة، ويسمى مذهب أهل الصَّرفة، وهو الَّذي قال به ابن حزم في كتابه في «**الملل والنحل**».

والأوَّل هو الوجه الَّذي اعتمده أبو بكر الباقلَّانيُّ في كتابه «**إعجاز القرآن**»، وأبطل ما عداه بما لا حاجة إلى التَّطويل به، وعلى اعتباره دون أئمَّة العرب علم البلاغة، وقصدوا من ذلك تقريب إعجاز القرآن على التَّفصيل دون الإجمال، فجاءوا بما يناسب الكامل من دلائل الكمال.



جاء آخر كتاب «البشر في نقد المقدمات العشر» ما يلي:

بقية من بعض الواجبات

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله، وبعد: فإنِّي لم أجد بدًّا تلقاء إلحاح الأصدقاء من نشر هاته القصيدة الَّتي كنت قدَّمتها لإحدى المجلَّات التُّونسية، مهنِّئا فيها من تقلَّدوا خططا شرعية كبرى، وهم العلماء الأعلام، ساداتنا: صالح المالقيُّ، والطَّاهر ابن عاشور، وعبد العزيز جعيط، والنَّاجي بن مراد، ومحمَّد عبَّاس، ومعرضا بسخافة من تصدَّى للطَّعن في **«الجامع الأعظم»** وتعاليمه، والمنتسبين إليه، في الجرائد الإفرنجية، قاصدا الشُّهرة، والتَّحقير، والتَّنفير، وختمتها بإلفات نظر الملك الَّذي هو من أعظم نعم الله على الخضراء، حفظه الله من كل بلاء، إلى تسهيل أمر الغسل على طلبة العلم، وقد قدَّمتها بواسطة أحد فضلاء المدرِّسين، فعرضها ثمَّ ردَّها عليَّ لأسباب منها: أنَّ المجلَّة لا تنشر لغير مدرِّسي الطَّبقة العليا، وأنَّها تشمُّ منها رائحة الرَّجعية، والنُّفور من التَّغير المعزوم عليه، والإساءة إلى نصير الفكر الجديد، الطَّاعن المحقِّر، المنفِّر المقرِّب عندهما، ولو كان أمر المجلَّة بيد مديرها الظَّاهر المجازي، لما بخل بالنَّشر، ولكنَّ أمرها بيد المديرين الحقيقيِّن، المتواريين خلفه، وقد قبلنا العذر المفهوم، رغما عنَّا وهذا نصُّ القصيدة:

مجد البلاد إذا طلبت متونه ... فتش تجده بجامع الزيتونة

لم ننخذل يا أهل إفريقية ... ما شاء ربك أن يديم عيونه

قد فاض غوثا بالهداية والتقى | صان الإله شروحه ومتونه
ولدى الرياح الهوج نورا ما اختفى | مستخرجا من بحره مكنونه
يلقي الأمان إلى الذي يجتازه | مما يعطب نفسه وسفينه
لكن محجوب البصيرة راكب | عمياء يأمل أن تطيل قرونه
يا ويله مستنقصا أبناءه | أخزى المهيمن دسه وطنينه
وازداد قمعا إذ تولى أمره | شيخ يجمل كهله وجنينه
فيه من الحزم الصريح لبابه | ومن النزاهة يستمد معينه
بحر له في كل علم رتبة | بالنقد تنخل غثه وسمينه
زان ابن عاشور مراتب جمة | والعلم يرفع ألفه وقرينه
يا طاهرا حط بالرعاية جامعا | حتى يلابس فرضه مسنونه
لولاك لاجتاحه فرقة صالح | رجل يمهد سهله وحزونه
أغرى به الديوان سابق فضله | فشفى التنقل شوقه وحنينه
بشراك يا عبد العزيز بخطة | وبجهبذ مرن يمد يمينه
وإذا اختصرت أقول مثلك بيننا | نيل يفيض على البلاد معينه
وكذلك الناجي وعباس فقد | طفحا بفضل أملا تدوينه
وطن أراد الله إحسانا له | فهدى الأمير معزه وأمينه
فاختار من خير الأفاضل خمسة | ركبوا النهي وسيصدقون ظنونه
شملتهم البركات عند رضائه | صان المهيمن جمعه وبنينه
يأمن به أمن البلاد مقارن | والهول أدبر واسترد رنينه
حلم من المولى ولطف بارز | ما شاء ربك أن يطيل سنينه
تلميذ علم الدين من مرغوبه | أمر فروضه تقتضي تكوينه

ما دام أجر الغسل حتما بذله ... يشتد عسره أو يوهن دينه
فاختر رعاك الله خير طريقة ... مثلي تريح عناءه وأنينه
خير المكاسب ما يقدم حازم ... من سعيه يرجو السعادة دونه



فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

